عقيل سعيد محفوض

السياسة الخارجية التركية

الاستمرارية - التغيير





المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

السياسة الخارجية التركية

الاستمرارية ـ التغيير

عقيل سعيد محفوض


المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

محفوض، عقيل سعيد

السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية ـ التغيير / عقيل سعيد محفوض.
٣٩٨ ص: ايض. ؛ ٢٤ سم.
يشتمل على ببليوغرافية (ص ٣٤٩ ـ ٣٧٥) وفهرس عام.
ISBN 978-9927-00-023-2

١. تركيا ـ السياسة الخارجية. ٢. تركيا ـ العلاقات الدولية. ٣. تركيا ـ السياسة الحكومية.
أ. العنوان.
327.561

العنوان بالإنكليزية
Turkish Foreign Policy: Continuity - Change
by Aqil Said Mahfud

الناشر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: ٨٢٦ ـ منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب.: ١٠٢٧٧ ـ الدوحة ـ قطر
هاتف: ٠٠٩٧٤ ـ ٤٤١٩٩٧٧٧ فاكس: ٠٠٩٧٤ ـ ٤٤٨٣١٦٥١
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، حزيران/ يونيو ٢٠١٢

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال والخرائط

الأشكال

الخرائط

مقدمــة

«يكادُ يكون ولعًا تركيًا، أن تحملَ النفسُ أفكارًا قوية تفوق طاقتها»

الروائي أورهان باموك

تشهد تركيا منذ بدايات القرن الحادي والعشرين أكثر فتراتها حضورًا (في النظام الإقليمي والدولي) خلال تاريخها المعاصر. وتثير سياستها الخارجية، وكل ما يتعلق بها، قدرًا غير مسبوق من المتابعة لأحداث وتحوّلات تبعث على الإثارة والدهشة، وهو ما يُثير بدوره الكثير من التأويلات، وأحيانًا التنبّؤات التي تنفتح على احتمالات مستقبلية مُتعدّدة.

تُقدّم السياسة التركية نموذجًا لـ «إخفاق» الكتابة السياسية والدراسات حولها، وها هي توضع من جديد «تحت المجهر»، لا كظاهرة واحدة، أو عالم معلوم تحت المتابعة، وإنما كـ «عالم مجهول»، أو يتطلّب أن يُنظَر إليه على هذا النحو، ما دامت معارفنا السابقة عنه لم تستطع التنبّؤ بما يجري، فضلًا عن أن هذا الذي يجري أشبه بـ «لغز»، أو بـ «صدمة» أصابت عاداتنا وطرائقنا في التحليل والتلقّي، التي كنا اعتدنا أن نرى تركيا من خلالها محكومة بقواعد وأنماط سلوك وتقييم سياسي أشبه بـ «ميتافيزيقا» غير قابلة للتغيير، أو «الزحزحة».

لقد بدأ التغيير المشار إليه، في حيّز ثقافي ومنطقي، وحتى في اتجاهات الرأي العام، ولدى شريحة كبيرة نسبيًا من المثقفين والمهتمين بالشأن العام، في إطار مهمة لا نهاية لها، وهي الانخراط في السياسة

و«الانهمام» بها انطلاقًا من «وعي جسور»، وليس بالضرورة من «موقف مسبق»، أو نمطية مؤدلجَة، وهذا يقتضي مثلًا الاتجاه لتأييد فكرة أو موقف أو أيديولوجيا ما عندما يبدو ذلك «مناسبًا».

تتألّف الدراسة من مُقدّمة وثمانية فصول وخاتمة، وتتضمن عددًا من الجداول والأشكال والخرائط. تتناول **المقدمة** تعريفًا بالبحث، موضوعاته وتكويناته ومفرداته الرئيسة، وعددًا من الملاحظات الاستباقية.

يركّز الجزء الخاص بـ **الإطار النظري ومنهجية الدراسة** على النقاط الرئيسة للمفاهيم والتحديدات النظرية التي نتوسّلها في هذه الدراسة؛ في حين يترك التفاصيل والتفريعات الأخرى إلى مواضِعها التي نبيِّنُها لاحقًا. يتألّف الإطار النظري من المفاهيم والأطر التالية: أهمية الدراسة، وأهدافها، ومقولاتها، ومنهجيّتها.

ثم يتناول **الفصل الأول** الاتجاهات والعمق الجيوستراتيجي، وفيه الموقع الجيوستراتيجي والمدى الجغرافي والسياسي، والعمق الاستراتيجي في الفترة العثمانية المتأخرة والفترة الانتقالية والفترة الجمهورية بتطوّراتها المختلفة، وصولًا إلى «اللحظة الأوزالية» التي نظّرت لعمق تركي «من بحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين»، ثم «اللحظة الأردوغانية»، التي تتضمن إعادة النظر في اتجاهات ومَدَيات السياسة الخارجية، وإعادة موضعة أولوياتها وترتيبها، وليس تغييرها، أو تبديل بعض مكوّناتها واتجاهاتها، والتنظير لـ «الدولة المركز» و«الجغرافية المرنة»... إلخ.

أما **الفصل الثاني** فيتناول الأهداف، وهي الأمن القومي بالمعاني الداخلية والخارجية، وقوامَة الجيش على «السياسة» و«الأمن»، ودور مجلس الأمن القومي؛ والتكامل الداخلي الذي يتضمن وحدة الدولة، وهويّتها، والتماسك الاجتماعي؛ والمكانة أو النموذج؛ وتأمين الموارد المادية والإمكانات، أو ما ندعوه الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية.

ويتمحوَر **الفصل الثالث** حول الأدوار، وهي: القاعدة الأمنية التي تتضمن العقيدة الأمنية، وتطوّر وضع تركيا باعتبارها «قاعدة أمنية»، وإعادة ترتيب الأولويات بهذا الخصوص؛ ودور الموازن الإقليمي: المعنى

والأبعاد، والسياسات العملية أو التطبيقات، ومنطق، أو دينامية المساومة في الثقافة والتجربة السياسية لدى الأتراك، ودور الوسيط، والمعنى والكيفيات والأفكار التداولية والحوار وصورة تركيا، والعوامل التي تؤهّلها لهذا الدور والسياسات العملية أو التطبيقات.

ثم يتناول **الفصل الرابع** الاستراتيجيات، ويتضمن معنى «الاستراتيجية»، ثم «القوة الناعمة» باعتبارها استراتيجية نشِطة، وموقعها في الرؤى الجديدة للسياسة الخارجية؛ والاحتواء، وكونه استراتيجية تأسيسية مزدوجة، ودائمة؛ ومن «تصدير الأزمات» إلى «تصفيرها»، أو من «نظرية المؤامرة» إلى «نظرية المبادرة»، ومن «إمبريالية فرعية» إلى «دولة مركزية».

ويدور **الفصل الخامس** حول تركيا والاتحاد الأوروبي، ويتضمن طبيعة العلاقة بين تركيا وأوروبا، وكون تركيا «في» أوروبا، لكنها ليست «منها»، وكون أوروبا هي مصدر المعنى والقوة بالنسبة إلى تركيا، ومسار العلاقات بين الطرفين، مرورًا بمراحل وتطوّرات مختلفة، وصولًا إلى الزمن الراهن. وقد أدى هذا المسار إلى نتائج «ملتبسة»، وأثار أسئلة جدّية؛ واتجاهات الرأي العام والمدارك المتبادلة بين الأتراك والأوروبيين، والتفاعلات الاقتصادية، والتجاذبات والبدائل المحتملة؛ ونقاط الاحتكاك التي تتناول بدورها ثلاثة مستويات للتفاعلات بين الطرفين نحددها بـ «نقاط الارتباط، ونقاط المنافسة، ونقاط الصدام».

ويتناول **الفصل السادس** تركيا والولايات المتحدة، ويتضمن تاريخية العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة وطبيعتها، وكون الأخيرة مصدر المعنى والقوة بالنسبة إلى تركيا؛ ومسار العلاقات بين الطرفين عبر مراحل تاريخية مختلفة، الذي أدّى إلى نتائج «حرجة» تمثّلت بعد عقود عدة بمقولة «الأمن أولًا»! والتعاون العسكري، واتجاهات الرأي العام في تركيا تجاه العلاقات مع الولايات المتحدة، والتفاعلات الاقتصادية، وأخيرًا نُقاط الاحتكاك، التي تتمثل بـ «نقاط الارتباط»، و«نقاط المنافسة»، و«نقاط الصدام»!

ويدور **الفصل السابع** حول تركيا وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، ويركّز على طبيعة العلاقات بين تركيا وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، انطلاقًا من جاذبية الإقليم الذي يُعدّ الموطن الأصلي للأتراك بحسب

ميثولوجيا «أتراك السماء»، ومسار العلاقات وتطوّراتها المختلفة، وسياسات الطاقة، والتفاعلات الاقتصادية؛ وتجاذبات السياسة التركية في الإقليم، وفق مفردات رئيسة تتمثل بسياسات «الأخ الأكبر»، التي تتضمن مدارك الأتراك حول إمكان تأدية تركيا دورًا نشطًا ومؤثرًا في الإقليم، وسياسات التحالف ـ التنافس مع روسيا وإيران، وسياسات التحالف مع الولايات المتحدة، والعلاقات مع أرمينيا وأذربيجان، والموقف من النزاع حول إقليم ناغورنو قره باغ، وقضايا أخرى مثل اتجاهات الرأي العام في تركيا حول العلاقة مع أرمينيا؛ وسياسات التوازن ـ التدخل النشط التي تتمثل بتوسيع قاعدة الارتباط بروسيا، والعلاقات التعويضية مع إيران؛ وأخيرًا النتائج الملتبسة للعلاقات بين تركيا وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس.

ثم يتناول **الفصل الثامن** تركيا والشرق الأوسط، ويتضمن العلاقة الإشكالية بين تركيا والشرق الأوسط لكون تركيا هي «من» الشرق، لكنها ليست «فيه»، ومسار العلاقات بين الطرفين خلال مراحل مختلفة، والتفاعلات الاقتصادية؛ وتركيا وتجاذبات السياسة تجاه المنطقة التي تتمثل بالموقف من الصراع (أو مشروع التسوية السياسية المتوقف) بين سورية ـ إسرائيل، والعلاقات بين سورية والولايات المتحدة، والعلاقة بين الأكراد والولايات المتحدة في إطار المسألة العراقية، وإيران وسياساتها الإقليمية وبرنامجها النووي، واتجاهات الرأي العام في تركيا حول إيران؛ ومقولة، أو استراتيجية «الدولة المركز»، ودور تركيا في «إدارة»، أو «ضبط» التحوّلات الإقليمية، وبخاصة بعد موجة التغيير التي شهدها عدد من البلدان العربية، والمواقف المستجدة تجاه إسرائيل وإيران والأزمة السورية.

وأخيرًا تتناول **الإشارات والتنبيهات** الملاحظات والاستنتاجات والإشارات والتنبيهات الخاصة بالموضوع، وتلفت هنا إلى عدد من القضايا المتأتية من الدراسة. أما **الخاتمة** فتتناول الاستخلاصات الرئيسة للدراسة.

تحديدات أولية

ـ إن التناول المتزايد للظاهرة التركية ككل، وليس السياسة الخارجية فحسب، ربما ساعد في إزالة البرودة والنمطية الثقيلة عن صورة تركيا في المجال الإقليمي (وربما الدولي)، إلا أن المطلوب اليوم من علماء السياسة

والاجتماع والتاريخ (وغيرهم)، وجميع المتابعين للشؤون التركية، أن يهتموا ببناء وتكوين معارف وثيقة بالموضوع، وليس الوقوع تحت ضغوط التغيرات السياسية والإعلامية، وربما التجاذبات العاطفية.

ـ ولا تمنعنا الرغبة أو الانجذاب نحو الظاهرة التركية اليوم من أن نضع يدنا على ما نُعدّه «أصلًا» في السياسة لا «فرعًا»، أو «هامشًا»، ومن ثم فقد تنطوي الدراسة على آراء وإشارات وربما مواقف مفاجئة نسبيًا، وقد يكون ذلك من «المجازات المحبطة» بالنسبة إلى شريحة من المتلقّين المتحمّسين أو المأخوذين (وهذا يمكن تفهّمه)، والعكس صحيح، بكل ما يرتبط بالظاهرة التركية أو العثمانية.

ـ سوف تعمل الدراسة على تفحّص موضوعها ومقولاتها وأطُرها المنهجية، وتتوسَّل في ذلك شبكة من المفاهيم والأدوات، ليس باعتبارها «مُسلّمات»، أو «مُعطيات نهائية»، وإنما بما هي جزء من بناء ورؤية معرفية تخص الحدث التركي نفسه بأبعاده واتجاهاته المختلفة. ولم تعمل الدراسة على تقديم «مسح» للأحداث والوقائع وتسلسل كرونولوجي لماجريات السياسة الخارجية التركية وتفاعلات تركيا مع الأطراف الأخرى، لكنها اهتمت مع ذلك بـ «تغطية» الموضوع بما أمكن من التفاصيل.

والواقع أن عددًا من مفردات السياسة الخارجية التركية، هو في منطقة تخومية «بين ـ بين»، «الغرب والشرق»، «العلمنة والأسلمة»، «اليسار واليمين»، «الشمال والجنوب»، «الاستمرارية والتغيير»... إلخ، ويتطلّب الكشف عن إمكاناتها واحتمالاتها زمنًا طويلًا، سيكون هو نفسه الزمن المطلوب لتفحّص حدود أخرى حول قدرة الأتراك (والشعوب الأخرى) على العمل.

الإطار النظري

تمثّل السياسة الخارجية واحدة من أهم فاعليات النظم السياسية المعاصرة، وبخاصة المتمثّلة بالدولة، وتكتسب أهمية أكبر نسبيًا لدى البلدان النامية، بسبب الدور الحيوي للسياسة الخارجية في المحافظة على وجودها واستمرارها.

شهدت تركيا تحوّلات في ديناميات السياسة الخارجية وتجلّياتها، وفي اتجاهات الناخبين والرأي العام والطبقة السياسية ومواقفهم تجاه ما يتعلق بتركيا في السياسات الإقليمية والدولية. وظهرت مدارك وتصوّرات نشطة حول ما يجب على تركيا أن تفعله، ما يجب أن يستمر وما يجب أن يتغير ليس في السياسة الخارجية فقط، وإنما في السياسة الداخلية أيضًا، وهو ما يُحيل إلى ضرورة تفحّص هذه اللحظة «الغائمة»، أو «المشوشة»، التي تمثّل بدورها بيئة نشطة للتصوّرات والتخيّلات الأيديولوجية والمغامرات السياسية (الرسمية وغير الرسمية). وربما مثّل ذلك حيزًا أيضًا لـ «المغامرة» التحليلية، وربما السياسية. وهذا يتطلّب الدراسة والتفحص نظرًا إلى تأثيره الكبير في تركيا نفسها، وفي الدول والأقاليم التي ترتبط معها بعلاقات وتفاعلات سياسية وجغرافية وتاريخية وأمنيّة... إلخ.

وتُمثّل دراسة السياسة الخارجية التركية مدخلًا للنظر في «توجّه» تركيا نحو العالم، وفي المدارك التركية حوله من خلال أنماط تفاعلها وسياساتها معه. وهي فرصة لـ «إحلال» الصورة الواقعية والموضوعية، ما أمكن، محل الذاكرة التاريخية وأيديولوجيا الأمل والرجاء «العثماني»، أو الذاكرة السلبية وأيديولوجيا المخاوف والرفض، وفرصة للنظر في منطلقات السياسة

الخارجية التركية واتجاهاتها ومدارك «الأتراك» حول دور تركيا ووزنها ومكانتها في الإقليم والعالم.

أهداف الدراسة

في نظر الفكر العلمي، كل معرفة (أو دراسة) هي جواب عن سؤال؛ و«لو لم تكن ثمة أسئلة لما وُجِدَت معارف علمية» (باشلار). على هذا فإن دراسة «السياسة الخارجية التركية» هي استجابة بحثية لهواجس معرفية وسياسية، ولطموح وقناعة بأن التناول العلمي، أو النقدي للظواهر السياسية يستطيع أن يكون أداة للبناء والتغيير، الأكاديمي على الأقل.

ما تحاوله الدراسة، أو تهدف إليه، هو تقديم جهد علمي قد يُساعد على جلاء ذلك القدر من التشويش والأدلجة القصدية وسوء التفاهم، أو سوء التلقّي، والنظر في مصادر ذلك الأمل التركي أو العثماني الذي يزيد «قوة» و«حضورًا» كلما تأخّر تبلوره أو تجسّده، وربما كلما تضاءلت مؤشّراته العملية أو الواقعية، بانتظار الفرصة الموائمة لتجسّده السياسي، وهو ما تبدو بعض «أماراته» في تركيا نفسها خلال أزيَد من عقد من السنين.

تسعى الدراسة إلى مقاربة السياسة الخارجية التركية بتوسّل «نظرية السياسة الخارجية»، ما يتعلق منها بـ «الأبعاد العامة» للسياسة الخارجية، ودوائرها (أو اتجاهاتها) الرئيسة المتمثّلة بأوروبا، والولايات المتحدة، وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، والشرق الأوسط، وهي جزء من مقولة «العمق الاستراتيجي»، التي «تحكم» السياسة الخارجية منذ عام ٢٠٠٢.

تركّز الدراسة على مجموعة من النقاط هي:

ـ تقصّي جوانب من المراجعة التي قامت بها تركيا لسياستها الخارجية، وهل ثمة انقطاع أو قطيعة في الرؤية (أو البراديغم) والسلوك، أم على صعيد السلوك والكيفيات؟

ـ تطوّرات وتحوّلات الرؤية والسلوك بخصوص الاتجاهات، ومنظورها لـ «العمق الاستراتيجي»، خلال مراحل مختلفة.

ـ الأهداف الرئيسة، وبخاصة الأمن القومي والتكامل الداخلي

وسياسات المكانة أو النموذج، وسياسات الريع أو الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية.

ـ الأدوار الرئيسة، وبخاصة ما يتعلق بمدارك وسياسات الأمن بأبعادها الداخلية والخارجية، وسياسات الموازن الإقليمي، والوسيط.

ـ الاستراتيجيات الرئيسة، وبخاصة «القوة الناعمة»، والاحتواء، والتحوّلات من «تصدير الأزمات» إلى «تصفيرها»، أو من «نظرية المؤامرة» إلى «نظرية المبادرة»، التي يمكن أن تكون انتقالًا من «الإمبريالية الفرعية» إلى «الدولة المركز».

ـ التدقيق في تحوّلات وتجاذبات العلاقات بين تركيا ودوائر نشاطها وتفاعلها الرئيسة المتمثّلة بالاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، والشرق الأوسط.

مقولات الدراسة

مثّلت لحظة حزب العدالة والتنمية «نقطة حرجة» في السياسة التركية، وثمة فارق كبير في حضورها وتلقّيها في المنطقة والعالم، وربما أمكن الحديث عن أنها قسّمت تاريخ تركيا في بدايات القرن الحادي والعشرين إلى «ما قبل» و«ما بعد»، ذلك أنها أبرزت تطوّرات في السياسة الداخلية، ورفعت من مستوى التوقعات في الرأي العام الإقليمي (والدولي)، وبخاصة ما يتعلّق بالعلاقة بين الإسلام السياسي والديمقراطية والدولة القومية والغرب، كما أدّت إلى قدر من «التوافق» النسبي مع الجوار والعالم حول عدد من قضايا السياسة الخارجية، وهي كلها «ميزات تمنح تركيا إمكانية وضع سياسات فاعلة ومؤثرة وتنفيذها»[١].

تتركز المقولات الرئيسة للدراسة في النقاط التالية:

ـ تقوم تركيا بمراجعة لسياستها الخارجية لا تشمل الناظم الضمني (أو البراديغم) الذي تصدر عنه، وإنما هي «تأويل» في المعنى بما يؤدي إلى

(١) Kemal Kirişci, *Turkey's Foreign Policy in Turbulent Times*, Chaillot Paper; no. 92 (Paris: Institute for Security Studies, European Union, 2006), p. 96.

تغيير كبير نسبيًا في الكيفيات والوسائل، وإلى حدٍ ما التجلّيات وليس الأولويات والمعاني والتحالفات العميقة.

ـ يبدو الحديث عن تركيز تركيا على «العمق الاستراتيجي»، وبخاصة ما يتعلق بالشرقَين (الأوسط والأدنى) وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، نوعًا من مراجعة تأكيدية وتدوير للزوايا وإعادة التهيئة بهدف تعزيز وتعميق اتجاهات أعمق وأوثق ـ تركيًا ـ باتجاه الغرب. بمعنى الاتجاه شرقًا لحيازة المزيد من القوة والمكانة والقابلية للاندفاع غربًا.

ـ تقوم «نظرية» السياسة الخارجية التركية على «تصفير للمشكلات»، ليس بمعنى «حلّها»، وإنما بمعنى «تسكينها» و«الحجْر عليها» من خلال تبني «تحالفات تكتيكية» متنقلة وموقتة بحسب المصلحة.

ـ تعتمد السياسة الخارجية التركية على ديناميات ذات علاقة تبادلية، مثل قابلية التلقّي لدى الأطراف المستهدفة، ودوائر السياسة الرئيسة، و«الريوع» المادية والمعنوية المتحصّلة منها.

منهجية الدراسة

تقوم الدراسة على بناء منهجي وإطار تحليل متعدد ومركّب، وهو ما يُساهم في تغطية أكثر عمقًا. والبناء المنهجي، هنا، أقرب إلى عملية «تشبيك» و«تمثّل» لعدد من المداخل النظرية والمنهجية، مثل: تحليل السياسة الخارجية، والتحليل الثقافي للعلاقات الدولية. ويركز البناء المنهجي على مستويين من التحليل، **الأول** يخص الأبعاد العامة للسياسة الخارجية التركية، ويتفرع إلى أربعة مداخل تحليلية، تتناول: «الاتجاهات» والأهداف، والأدوار، والاستراتيجيات، **والثاني** يخص حركيّتها وتطوّرها التاريخي والمدارك العامة حولها، وديناميياتها وتفاعلاتها، أو لنقل «تطبيقاتها» في دوائر رئيسة تتمثل بالاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، والشرق الأوسط.

ـ **«تحليل السياسة الخارجية»**: تحليل السياسة الخارجية هو استخدام نسق من المفاهيم والمفردات بهدف تعيين الظواهر السياسية والأوزان النوعية للعوامل المحددة لها، وتفسير مصادرها وأنماط تغيّرها واتجاهاته،

بكيفية يمكن التوصل معها إلى أطر تفسيرية حول مساراتها، أو احتمالاتها المستقبلية. تركّز الدراسة على جانب من الموضوع يتمثل بـ «الأبعاد العامة» للسياسة الخارجية، التي تتضمن: «الاتجاهات»، و«الأهداف»، و«الأدوار»، و«الاستراتيجيات»[٢]، وهي بمعنى ما الأُسس والرؤى الناظمة للسياسة الخارجية، وسيتم بيان كل منها في الفصول الأربعة التالية من الدراسة.

ـ **مداخل فرعية**: تتوسَّل الدراسة مداخلَ تحليل أخرى، مثل مدخل التحليل الثقافي للعلاقات الدولية، ومدخل التحليل الاقتصادي للتفاعلات الاقتصادية والريوع المادية والمعنوية للسياسة الخارجية، والأبعاد الرمزية والنفسية للتفاعلات السياسية ومدارك الرأي العام... إلخ، إضافة إلى شبكة من المفاهيم التي تتناول جوانب من الموضوع، وبخاصة في المستويات الجزئية، مثل: «الأمن القومي»، و«القوة الناعمة»، و«النموذج»، و«الموازن الإقليمي»، و«الوسيط»، و«الاحتواء»، و«الإمبريالية الفرعية»، و«الدولة المركز»، و«نقاط الاحتكاك» التي تتضمن «نقاط الارتباط» و«نقاط المنافسة» و«نقاط الصدام»... إلخ.

كيفيات الدراسة

إن تناول السياسة الخارجية في دوائر أو قطاعات رئيسة، تتمثل بالاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، والشرق الأوسط[٣]، هو بمعنى ما أيضًا الوقائع والتطبيقات العامة، وإن تمت بكيفية مختلفة نسبيًا، ذلك لأنَّ الفوارق الحاصلة هنا تتأتّى من كون الدراسة تتناول موضوعها بطريقتين، أو أسلوبين مختلفين إلى حدٍ ما، وليس من كون القسم الثاني تطبيقًا أو تنفيذًا لما تم في القسم الأول. وما يجري هنا هو تحليل آخر، وإن كان الاثنان متداخلين متواشجين، بحسب الحالة بين تركيا والأطراف الأخرى، وهو ليس متصلًا ولا منفصلًا، وإنما هو

---

(٢) تناول الكاتب هذه المفردات بكيفية عامة في حيّز دراسي آخر، انظر: عقيل سعيد محفوض، **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ١٦٧ ـ ١٩٦.

(٣) ثمة قطاعات أو دوائر أخرى مثل منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومجموعة الثماني.

قريب من «الاتصال ـ الانقطاع»، كما لدى «أوران يونغ» (O. Uoung)[٤].

عملت الدراسة على تناول العلاقة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالتركيز على الخلفية التاريخية وعوامل التجاذب الخاصة بالقوة والمعنى، ومسار العلاقات، أو المحطات والأحداث الرئيسة في تطوّر العلاقات، والنتائج المتحصّلة، ومدارك الرأي العام واتجاهاته، وتجاذبات السياسة المتمثّلة بعوامل الاحتكاك، التي تتفرّع كما سبقت الإشارة إلى نقاط الارتباط، ونقاط التنافس، ونقاط الصدام.

أما علاقات تركيا بآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس والشرق الأوسط، فقد اختلفت عن الكيفيات السابقة بتناول ديناميات وتجاذبات ونقائض السياسة التركية تجاه المنطقتين، من خلال التنافس والمشاركة والتوازن... إلخ، وليس من خلال نظام الاحتكاك المذكور أعلاه، وذلك لاعتبارات معرفية ومنهجية تتصل بالفوارق في طبيعة الأطراف التي تتعامل معها تركيا، واختلاف وضع تركيا نفسها بالنسبة إلى كل منطقة، أو دائرة تفاعل.

وما تقوم به (أو تحاوله) الدراسة هو مقاربة الأبعاد العامة (الاتجاهات، الأهداف، الأدوار، الاستراتيجيات) للسياسة الخارجية التركية من خلال تقصٍ متعدد الأوجه لدينامات «الاستمرارية ـ التغيير»، انطلاقًا من منظور مرن لا يتحدث عن القطع الجدي أو التغيير الكبير، وإنما عن نوع من المقاربة التعددية والتفاعلية للتشابك، أو التداخل، أو التفاعل بين ديناميات ودوائر السياسة الخارجية التركية. من هنا، يبدو «التشكيل» أو «التمثيل» المنهجي للدراسة بمنزلة شبكة من المفاهيم التي تهدف إلى الإمساك بـ «السياسة الخارجية التركية»، انطلاقًا من الوعي بضرورة تجاوز المدارك النمطية والثنائيات الخانقة والحتميات العقدية التي تحيط بها.

---

(٤) انظر: جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ١٣٦.

الفصل الأول

الاتجاهات

ما دام الحديث عن السياسة الخارجية، فلا بد من أن يكون الأمر محكومًا بـ «نقطة انطلاق» تتمثل بالدولة أو الوحدة الدولية أو المؤسسة المعنية... إلخ، وبـ «مستقر» هو المدى الجغرافي أو الحيّز المكاني. والاتجاه هنا هو تعبير عن نشاط مركب يشمل الفاعلية السياسية للدولة، أو لحزب العدالة والتنمية، تجاه المدى الجغرافي والاقتصادي والسياسي المستهدف (في البيئة الإقليمية والدولية)، بكل شواغله وأبعاده وموارده وإمكاناته، وفي مُقدّمها السياسية.

نركز هنا على نقاط رئيسة تخص النطاق، أو المدى الجغرافي والسياسي لتفاعلات السياسة الخارجية التركية، وينطوي على حدين: حد **أعلى** هو النظام العالمي والموقف منه، قبولًا ومشاركة أو اعتراضًا ومواجهة؛ والطرائق والوسائل؛ وحد **أدنى** هو الإطار الجغرافي - السياسي أو الإقليمي للدولة، أو ما يدعوه الأتراك بـ «العمق الاستراتيجي» الذي يمثّل مركز نشاط السياسة الخارجية الفعلي والعملي.

يتناول هذا الجزء من الدراسة الموقع الجغرافي أو الجيوستراتيجي، والعمق الاستراتيجي في الفترة العثمانية المتأخرة، والفترة الانتقالية، والفترة الجمهورية بتطوّراتها المختلفة، وصولًا إلى «اللحظة الأوزالية»، حيث نظَّرَ تورغوت أوزال لعمق تركي «من بحر الأدرياتيك إلى حدود الصين»، ثم اللحظة الأردوغانية (رجب طيب أردوغان)، والتنظير لـ «العمق الاستراتيجي»، و«الدولة المركز»، والجغرافيا المرنة... إلخ.

أولًا: الموقع الجغرافي أو الجيوستراتيجي

تنطلق سياسات الدولة في تركيا من نقطة مركزية جغرافية سياسية، هي موقعها في الخارطة العالمية، ومن ذلك تنشأ مسمّيات ومفاهيم الجوار الجغرافي والسياسي، والعمق الاستراتيجي، والمجال الحيوي... إلخ،

ويكتسب ذلك أهمية أكبر إذا أخذ بالحسبان الأهمية التاريخية والثقافية والدينامية السياسية واتجاهات المعنى والقوة لدى «الأتراك»، ومدى أهمية وحساسية ذلك الموقع للنظام الدولي وسياسات القوى الكبرى، وبخاصة حين يتعلّق الأمر بدولة متوسّطة القوة مثل تركيا. يقول أحمد داوود أوغلو:

«تقع تركيا في موقع مركزي من مناطق العبور، ولساحات صراع النفوذ للقوى البرية والبحرية بين خطي شرق ـ غرب، وشمال ـ جنوب. وتتقاطع في تركيا النقاط التي تربط الكتلة البرية الأورو ـ آسيوية المركزية مع البحار الساخنة وإفريقيا على خط شمال ـ جنوب من خلال منطقتي عبور برّيتين مهمتين هما: البلقان والقوقاز، ونقاط عبور بحرية تتمثل في المضايق. بالإضافة إلى المناطق التي تربط أوراسيا مع منطقتي الشرق الأوسط وقزوين، اللتين تعتبران مركزًا للمصادر الجيواقتصادية»[1].

يمثّل موقع تركيا الجغرافي ـ السياسي أحد المفردات المؤثرة في السياسة الدولية، وهو حجر أساس في السياسة التركية المعاصرة. هنا تتكوّن اتجاهات السياسة التركية بتأثير ديناميتين رئيستين، **الأولى** هي تأثير الجغرافيا والموقع في النبض السياسي والتاريخي للسياسات التركية من جهة، وللسياسات الدولية المعنية من جهة أخرى؛ و**الثانية** هي استخدام «الأتراك» لمداركهم وإمكاناتهم السياسية والمعنوية الناشئة حول موقع البلاد في تفاعلاتهم الخارجية وموقفهم من السياسات الدولية.

ويجب إيلاء هذا الجانب أهمية مناسبة، ليس في تحليل السياسة الخارجية فقط، والعوامل المحفّزة لسياسات تدخلية أو تقاربية من الأطراف الأخرى، وإنما في المعنى العميق لإمكانات السياسة التركية أيضًا، وبخاصة أن مجال تركيا الجغرافي هو من العوامل ذات التأثير المديد في التطور التاريخي والحضاري للمنطقة والعالم. يمكن الإشارة هنا إلى تأثير تلك العوامل نفسها في تطور الإمبراطورية العثمانية، وكذلك المسألة الشرقية وسياسات «المساومة» العثمانية والتركية مقابل سياسات

(١) أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو (الدوحة: مركز الجزيرة للأبحاث؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠)، ص ١٤٢.

«الاختراق» و«التغلغل» الأوروبي، وصولًا إلى تأسيس الجمهورية وحتى الزمن الراهن، حتى ليبدو ذلك، كُلّيًا أو جزئيًا، نوعًا من «قدرية»، أو «حتمية جغرافية».

إن المدارك التركية حول الجغرافيا تزيد كثيرًا في طبيعة التفاعلات وتلمّس مصادر التهديد، وأحيانًا الفرص، الواقعية أو المفترضة، في النظام العالمي، وهو ما يُدعى «الشيفرة الجغرافية»[2]، وهذه ليست موجودة بذاتها، إنما هي إمكان، احتمال، رؤية، استعداد؛ وبين كيفية وأخرى تصبح فرصة أو تهديدًا، وقد تصبح هذا وذاك معًا.

قد يكون للجغرافيا أهمية كبيرة في السياسة، إلا أن لها على العموم أهمية «ساكنة»، مرتبطة بالوعي والاستعداد والإمكان لدى صانع السياسة، وبجملة عوامل أخرى. فالدولة ليست مفردة أو وحيدة، وإنما هي موجودة في سياق جغرافي ـ سياسي في المقام الأول. ويرتبط الأمر بالمدارك والكيفيات المتعلقة بالسياسة الخارجية للدولة. هنا يمس الموقع نقطة مركزية للكثير من السياسات الخارجية للدول، سلمًا وحربًا، تقاربًا وتنافرًا.

نشأت تركيا في حيّز جغرافي ملتبس، بين قارتين، عالمين، الغرب والشرق، ولم يكن ذلك أمرًا «طبيعيًا»، بل كان حصيلة عوامل متعددة، منها تصادم أو تصارع، إرادات ورهانات متناقضة، إضافة إلى إرادة قصدية وفعل سياسي ـ عسكري لجماعة من الأتراك المنظّمين الهادفين إلى تجاوز التفكك العثماني وتكوين دولة جديدة على أُسس حداثية.

ينسحب شيء من ذلك على المراحل السابقة لـ «التأسيس» العثماني، بطريقة تُعطي الموقع الجغرافي والحركية السياسية نوعًا من القدرية أو الحتمية، التي يصعب إثباتها، مثلما يصعب نفيها، وحتى لو كانت الغلبة المنطقية هي للنفي، إلا أن الغلبة العملية أو الواقعية قد تكون للإثبات، أو على الأقل لنوع من الأولوية والاعتبار الجدي.

ومن ثم يؤدي الموقع الجغرافي دورًا كبيرًا في السياسات التركية،

(٢) Colin Flint, *Introduction to Geopolitics* (London; New York: Routledge, 2006), p. 56.

وكذلك الإقليمية والدولية، الأمر الذي يعطي «المكان» قدرة أو قوامة نسبية على قاطنيه، بحيث يفرض نفسه عليهم، ويدفعهم للانطلاق إلى مجال أكبر، إذا كانت لديهم القوة، وقد يغوي آخرين للتدخل في شؤونهم، إذا كانوا ضِعافًا، أو هو يضطر أهله إلى مكابدة متطلّباته الحيوية، قوة وتجبّرًا، ووهنًا وتكيّفًا. يقول داوود أوغلو:

«تركيا هي أيضًا ساحة جذب مركزية. ولذلك نجد أن إسطنبول مدينة شرق أوسطية، ومدينة أوروبية شرقية، ومدينة للبحر الأسود، ومدينة للبحر المتوسط [... و] تُعدُّ تركيا من حيث العنصر البشري وساحة التأثير الجغرافي دولة شرق أوسطية، وبلقانية، وقوقازية، وتنتمي إلى آسيا الوسطى، وبحر الخزر، والبحر الأبيض المتوسط، والخليج، والبحر الأسود، كل ذلك في آن واحد»[٣].

يختلف معنى السياسة الخارجية ومداها، سواء وفقًا للجغرافيا (الموقع والمسافة والمجال) التي يمكن أن تصل إليه وتؤثر فيه، أم على العكس، وفقًا لجغرافيا (موقع ومسافة ومجال) القوى المؤثّرة.

ثانيًا: العمق الاستراتيجي

تتركز السياسة الخارجية التركية على منطقة، أو مجال جغرافي - سياسي يشهد بدوره تحديات عُلياَ ودُنيا، ولذلك تَجَلّيان رئيسان: **الأول** يخص المأمول السياسي والتوقعات لدى نخبة صنع القرار وأيديولوجيا النظام السياسي والدولة، **والثاني** يخص الواقع السياسي والديناميات التاريخية الحاكمة انطلاقًا من الجوار الجغرافي المباشر، وصولًا إلى الجوار السياسي وقوى التغلغل الخارجي.

١ - الفترة العثمانية المتأخّرة: السياسات الإصلاحية

يتعلق الأمر بالتَجَلّيين المذكورين، الواقع السياسي والتاريخي، وهو أمر ممتد من الفترة العثمانية المتأخرة وصولًا إلى المرحلة الانتقالية، ذلك

(٣) أوغلو، المصدر نفسه، ص ٦١١.

لأنَّ الإصلاحات أو التنظيمات كانت محكومة بـ «المثال الأوروبي»[٤]، حتى لو كانت دينامياتها اضطرارية ومن دون اهتمام كبير بالأسس الفكرية والأخلاقية لـ «المستوردات» التنظيمية والتقنية من أوروبا، لكن الأمر ما لبث أن تغير خلال المنافسات الميدانية في الإمبراطورية العثمانية لإقرار الإصلاح، إذ من المعروف أن الإصلاح كان إشكاليًا، وكانت ترافقه منافسات وصراعات شديدة[٥].

بدأت المضامين التحديثية، أو المعاني الفكرية الملازمة للتقنيات الأوروبية «تتغلغل» في المجال العثماني، من أطرافه ومن مراكزه، وربما من قلبه إسطنبول قبل غيرها، وهو ما جعل الصراع السياسي في السلطنة نوعًا من رهان مفتوح على مستقبل غامض، لكنه مليء بالإثارة. فقد كانت أوروبا مصدر تهديد رئيسيًا للسلطنة العثمانية، مثلما كانت «الأمل» في الخروج من مآزق داخلية وخارجية كثيرة. والواقع أن العثمانيين أملوا في أن يكون الغرب نفسه هو القدوة في الإصلاح والتغيير من أجل أن يتمكّنوا من معاودة «الانتصار» عليه، أو على الأقل الحدّ من تهديداته وإيقافه عند حدوده[٦].

شهدت المرحلة المتأخرة من عمر الدولة أو وجودها، وكذلك خلال المرحلة الانتقالية بين نهاية الإمبراطورية وتأسيس الجمهورية، الكثير من الجدال الذي كان جوهره هو البحث عن حليف أوروبي يُمكّن الأتراك من النهوض من وهدة الضعف والانكسار والدخول في عالم الحداثة والتقدم[٧]. وأدّت التغيرات المتسارعة في النظام الدولي آنذاك إلى تغليب فكرة «أوروبا النموذج» ونادي الدول المتحضّرة على فكرة «أوروبا الخطر» ومصدر

(٤) انظر: بول دومون، «فترة التنظيمات: ١٨٣٩ - ١٨٧٨،» في: روبير مانتران، معد، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة بشير السباعي، ٢ ج (القاهرة: دار الفكر للدراسات، ١٩٩٢)، ص ٦٣ وما بعدها.

(٥) انظر: بول دومون وفرانسوا جورجو، «موت الإمبراطورية: ١٩٠٨ - ١٩٢٣،» في: المصدر نفسه، ص ٢٤٣ وما بعدها.

(٦) كانت التأثيرات الأوروبية في مشروعات التحديث، أو ما سُمي آنذاك الإصلاحات، أساسًا للدولة الجمهورية الحديثة، انظر: Michael E. Meeker, *A Nation of Empire: the Ottoman Legacy of Turkish Modernity* (Berkeley: University of California Press, 2002), chapters 3 and 4.

(٧) ديفيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الاوسط، ١٩١٤ - ١٩٢٢**، ترجمة أسعد كامل الياس (لندن: رياض الريس، ١٩٩٢)، ص ٤٧ وما بعدها.

التهديد، غير أن طبيعة المدارك المزدوجة حول أوروبا لا تزال حاضرة على الرغم من كل شيء.

هذا «الانجذاب» المركب نحو أوروبا، ربما أغفل المجال التاريخي للسلطنة، وهو الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقفقاس، وعلى الرغم من تَقَلُّص المجال العثماني فيهما، فإن الرمزية السياسية والمرجعية الثقافية كانت لا تزال حاضرة بقوة، وعلى أكثر من صعيد[٨]، وبخاصة أن الأتراك الذين امتلكوا السلطة العليا ربما كانوا موقنين أنهم ليسوا على قدر التحدّيات الملازمة لإقامة سلطة تمثّل الذروة العليا للوجود الإسلامي، وتنطوي على تكثيف مجمل لرأس المال الرمزي للإسلام، الذي عبّر عنه العرب، إذ «كانت تركيا تسيطر على المنطقة، لكنها ما كانت مرة مثالاً لها. فقد ظلت الخلافة العربية هي النموذج في الوعي حتى لدى الترك»[٩].

وقد ينسحب ذلك، أو بعضه، على الوزن الثقافي والحضاري للفرس[١٠]، ويبدو أن «الحضور والتجاذب التركي ـ الإيراني، الذي كان فيه الأتراك مبادرين من الناحية السياسية في الغالب الأعمّ، وكان فيه الإيرانيون مسيطرين من الناحية الثقافية؛ حدث على مدى قرون في غياب «العرب» الذين خضعت غالبيتهم العُظمى للسلطنة العثمانية، وظلّ الأمر على هذا النحو حتى الحرب العالمية الأولى»[١١].

غير أن الشعور بتفوّق العرب والفرس من الناحيتين الدينية والثقافية لم

(٨) أدى الانهيار العثماني إلى «جرح نرجسي» و«صدمة كبرى» في الفضاء الإسلامي، وذلك ليس بسبب حزن بعضهم على فقدان السلطنة فحسب، وإنما بسبب الخوف من المجهول أيضًا والشعور بالانكسار أمام الغرب... إلخ. ويتعلق الأمر بإلغاء السلطنة والخلافة من قبل الدولة الجديدة. انظر مثلاً: **الدولة والخلافة في الخطاب العربي ابان الثورة الكمالية في تركيا رشيد رضا، علي عبد الرازق، عبد الرحمن الشهبندر: دراسات ونصوص**، دراسة وتقديم وجيه كوثراني، سلسلة التراث العربي المعاصر(بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦).

(٩) رضوان السيد، «التوتر الإيراني والهدوء التركي،» **النهار** (بيروت)، ٢٠٠٦/٨/١٣.

(١٠) انظر: وجيه كوثراني، «العرب وإيران بين الذاكرة والتاريخ،» ورقة قدمت الى: «العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة،» (ندوة نظمها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، قطر، ١٩ ـ ٢٠ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٠)، وقد صدرت في كتاب بالعنوان نفسه عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

(١١) السيد، المصدر نفسه.

يمنع السلطنة العثمانية من رعاية، مباشرة أو غير مباشرة، لتيار «عثمنلي»، ربما أريد له أن يمثّل مدخلاً لتكوين «إثني» وسياسي جديد، إلا أن النتائج كانت مختلفة إلى حدٍ كبير، ذلك لأنَّ سياسة «التتريك» هي التي كسبت المنافسة مع سياسات أو خيارات أخرى مثل «العثمنة» أو «الأسلمة». وهذه قصة معروفة، من الناحية التاريخية، كما برزت تداعيات كثيرة لم ينته الجدال حولها حتى اليوم، بل إنه أخذ يكتسب دفعًا جديدًا منذ بدايات القرن الحادي والعشرين.

هكذا، فقد كان المشرق في عمق المشهد وليس في خلفيته، وكانت أحواله من الضعف والتردي بحيث أمكن للنخبة السياسية العثمانية أن «تُهمله» سياسيًا، وتركّز عليه كمصدر للموارد مع افتقارها الخطير للإمكانات اللازمة لمواجهة التحديات المتكاثرة. وقد طغى البعد اللوجستي على أبعاده الأخرى، إلا أن أحواله كانت تتغير في العمق، وكانت له قصته مع الحداثة ومع أوروبا، وربما فاجأ ذلك النخبة التركية في أواخر أيام السلطنة، فشعرت بالصدمة، وكانت لها ردود أفعال شتى، منها «مركزة» السلطة و«التتريك»، وبعض السياسات العنفية والتسلّطية، وهو ما زاد في التوتر، وأدّى إلى استجابات أكثر حدّة من قبل الجغرافيا المهملة أو المستبعدة في المشرق، وكان منها أن المنطقة العربية مثلاً وجدت نفسها أقرب إلى «تحالف» مع أوروبا للتخلّص من الهيمنة العثمانية، أو لنقل هيمنة «الاتحاد والترقي» الغادرة والثقيلة[١٢].

هنا، نعود إلى المجال الجغرافي، أو العمق الاستراتيجي الرئيس للسلطنة في التحديدين المذكورين أعلاه، فقد ركّزت السياسات القصدية على أوروبا، في حين كانت السياسات اللوجستية ـ وربما «كعب أخيل» السلطنة ـ هي في المشرق، وحتى في وسط وشرق الأناضول نفسه، الذي كان بدوره «مهملاً» في سياسات المراكز السُلطانية والنُخب التحديثية الناهضة والمتحفّزة للاستيلاء على السلطة[١٣].

(١٢) انـظـر: Hasan Kayali, *Arabs and Young Turks Ottomanism, Arabism, and Islamism in the Ottoman Empire, 1908-1918* (Berkeley, CA: University of California Press, 1997), p. 113.

(١٣) انظر: سيار الجميل، **العرب والاتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).

٢ ـ الفترة الانتقالية

اتسمت سياسة السلطنة الخارجية بفقدان «الناظم الداخلي» من جهة، وفقدان الوزن في النظام الدولي من جهة أخرى. وكانت السلطنة تحت تأثير شعور ثقيل بالهزيمة أمام الغرب، وتقلُّص المجال الجغرافي والسياسي، والاضطراب الداخلي، والصراع على السلطة في إسطنبول نفسها، ومن ثم كانت سياستها الخارجية هي سياسة دولة «تتآكل» على نحوٍ متسارع، وتتجه نحو النزع الأخير[١٤]، وليس من سياسة استطاعت تغيير ذلك المسار الذي حكمها بطريقة قاهرة.

تنسحب السياسات في المرحلة السابقة على الفترة الانتقالية، وهي استمرار لها من حيث الدرجة، ومن حيث النوع:

من حيث الدرجة، أو من حيث الإيقاع والتواتر، إذ وقعت النخبتان السُلطانية «المحافظة» والاتحادية «التحديثية» في شراك السياسات الأوروبية، ولم يعد في الإمكان إطالة عمر السلطنة، أو تعزيز سلطتها من خلال «الدعم» أو «التفهم» الأوروبي، ولا من خلال «عزل» و«تحييد» القوى والنزعات الاستقلالية في «الفناءات الخلفية» المتبقية من مجالها في الشرق والغرب، ولا احتواء المطامح الروسية في أطرافها في القفقاس[١٥].

ومن حيث النوع هي استمرار، لأن السلطنة دخلت في خط لا رجعة فيه، وأمست الخيارات أو المسارات أكثر حرَجًا، وتتطلّب قدرًا كبيرًا من الجرأة والقدرة على الحسم، غير أن التردد والخوف كان سيد الموقف، وكان ذلك في الأناضول نفسها، كما في «توابعها» أو تخومها في المنطقة العربية والقفقاس، التي ما لبثت أن انقطعت سبل التعاطي معها.

لقد أنفق الأتراك (النخب العثمانية والاتحادية) الكثير من الوقت، وتحيّنوا الفرص من أجل العثور على دولة أو أكثر «تنتشلهم» من حال

(١٤) فرومكين، **سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الاوسط، ١٩١٤ ـ ١٩٢٢**، ص ٤٧٧.

(١٥) حول رؤية مقابلة لجوانب من تجربة التحديث التركية والإيرانية، انظر: Touraj Atabaki, ed., *The State and the Subaltern Modernization, Society and the State in Turkey and Iran*, Library of Modern Middle East Studies; 66 (London: I.B. Tauris, 2007).

الفوضى وفقدان التركيز والفشل في صنع السياسة... إلخ، حتى إنهم بحثوا عن مستشارين وخبراء في الإصلاح للمساعدة على البحث عن سياسة يمكنهم الركون إليها، بحيث «تحميهم» من الأطماع الخارجية وتدعمهم في سياساتهم الداخلية، لجهة متطلبات التحديث، ولجهة ضمان الاستقرار السياسي والأمني.

وكان ثمة سياسات خارجية متعددة، سياسة خارجية لعصبة القادة في الاتحاد والترقي (جمال، أنور، مدحت)، بل كانت لكل زعيم من تلك العصبة تقريبًا تفاعلات واتصالات والتزامات وأفعال تقوم مقام سياسة خارجية. وثمة تفاصيل حول اختلاف المدارك والسياسات والتفاعلات بين أولئك الزعماء[١٦]، وكذلك بين النُخبة والمؤسسات السُلطانية، أو على الأقل بالنسبة إلى السلطان الذي كان يباشر سياسات خاصة به عندما سيطر الاتحاديون على مؤسسات السلطنة الرسمية. وكان ثمة سياسات خارجية للتنظيمات والجمعيات والقوى الإثنية الرئيسة، فضلًا عن التفاعلات والاختراقات الخارجية من خلال التغلغل في البناء الرسمي والسفارات والقنصليات والإرساليات التجارية والعسكرية... إلخ.

وقد حدثت تطوّرات متسارعة في السياسات الإقليمية والدولية بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت النهاية الرمزية ـ أعقبتها النهاية الفعلية ـ للسلطنة عقب استسلام السلطان لقوات الحلفاء (١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨).

وما حدث كان إيذانًا بما هو قادم، وهو مختلف كثيرًا عما كانت الساحة السياسية تعمل من أجله، أو حتى تتوقعه، فقد برزت القوى الاستقلالية والتوحيدية تحت قيادة مصطفى كمال، الذي لم يكن أبرز قادة التغيير في الفترة السابقة، وربما أمكنه بفضل ذلك أن يواصل اتصاله بقدر أقل من الهواجس والمخاوف، ومن ثم بقدر أكبر من النجاح[١٧].

(١٦) فرومكين، المصدر نفسه، ص ٦٩ ـ ٨٤.

(١٧) انظر تفاصيل مختلفة حول السيرة الذاتية لمصطفى كمال أتاتورك في: مصطفى الزين، **ذئب الاناضول** (لندن: رياض الريس، ١٩٩١)، وهـ. س. أرمسترونغ، **الذئب الأغبر مصطفى كمال** (القاهرة: دار الهلال، ١٩٥٢).

وفي هذه الفترة، كان الغرب هو «المثال»، في حين كان الشرق هو «العبء» الذي أُجبرت السلطنة ومعها الكماليون على التخلي عنه تحت ضغط الحلفاء وتغلغل الغرب فيه. وقد انكفأت السياسة على نفسها في مواجهة لحظة درامية وتاريخية من «عدم اليقين»، ومن ثقل الهزيمة والمخاطر الماثلة أمام الأتراك الذين كانت لهم إمبراطورية سابقة وهم بحاجة إلى إثبات أهليتهم للحصول على دولة بالحد الأدنى من الجغرافيا والحد الممكن من الاعتراف والقابلية الدولية بوجودها[١٨].

٣ ـ الفترة الجمهورية

أ ـ الكمالية: «سلام في الداخل، سلام في الخارج»

«تخلّى» الأتراك الجمهوريون حتى عن اسمهم السابق «العثماني» ليس لمصلحة اسم جديد فقط (تركيا)، وإنما لمصلحة مشروع اجتماعي وثقافي ونشأة سياسية دولتية جديدة أيضًا. ومنذ الآن سيجدون أنفسهم أمام لحظة تختلف أشد الاختلاف عن السابق، يحكمها برنامج طموح لـ «التوافق» مع الغرب، بُعدُه «النموذج» الحضاري الذي يجب «الامتثال له».

ركّزت الأيديولوجيا الكمالية على فكرة «الدولنة» والتحديث السياسي والثقافي... إلخ[١٩]، وكان من متطلّبات، أو مقتضيات، ذلك جعل العلاقات بالشرق «عادية»، والقيام بتوجيه «الشاخصات» السياسية في الاتجاه المعاكس (الغرب). ويبدو أن حجم الصدمة الملازمة للانهيار العثماني ـ التأسيس الجمهوري كان من الحدة بحيث أمكن للنخبة السياسية والدولتية أن تتحمل (أو تفرض تحمّل) الأثمان النفسية والسياسية والثقافية لتلك السياسة بعيدًا من مجالها السابق الذي تلقّى بدوره نصيبًا كبيرًا من الصدمة،

(١٨) انظر: عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص ١٧١ وما بعدها.

(١٩) انظر مثلًا: Paul Dumont, «The Origins of Kemalist Ideology», in: Jacob M. Landau, ed., *Ataturk and the Modernization of Turkey*, Westview Replica Edition (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984), pp. 25-44.

ليس صدمة التفكك العثماني فقط، وإنما صدمة تخلي الأتراك أنفسهم عن نظامي السلطنة والخلافة[٢٠]. وقد بدى تفهم الأتراك لما حدث أكبر منه لدى العرب، وهذا على أي حال خارج متطلبات هذه الدراسة، وإن كان يتطلب المزيد من التقصّي التاريخي والتحليل الثقافي.

قامت الكمالية بما اعتقدت أنه «مسار حتمي» للدخول في عالم الحداثة والتطور، بغض النظر عن الأثمان المطلوبة، ومع كل الجروح الميتافيزيقية والنفسية المتأتية عن ذلك؛ وهو ما تطلب تركيز السياسة الخارجية على دعم الاستقرار الداخلي وتأمين البلاد بمواجهة مصادر التهديد الخارجية القائمة والمحتملة. وربما وقع الأتراك تحت وطأة «تأويل» متسرّع إلى حدٍ ما لطبيعة السياسات الدولية، وما عرف لاحقًا بـ «الحرب الباردة». غير أن مبادئ المساومة والموازنة بين القوى الغربية وروسيا ربما كان ديدن السياسة التركية خلال فترة حكم مصطفى كمال أتاتورك، وحتى وفاته (١٩٣٨).

أكد خطاب السياسة الخارجية مقولة «السلام» التي يعبّر عنها الشعار المنسوب إلى مصطفى كمال: «سلام في الداخل، سلام في الخارج»، والمعنى أن مسألة السلام تنبع من هواجس كيانية ووجودية داخليًا، وهذا يعني أن السلام في الخارج هو في اتّباع سياسات تحافظ على الأمن الوطني، وتحوي كل أشكال أو نزعات أو احتمالات النكوص أو الارتداد إلى التكوين السلطاني، أو التكوين الثقافي الإسلاموي أو العثماني العابر للدولة.

ويبدو أن تلك السياسات افترضت ضرورة إقامة الجدران النفسية والثقافية والرمزية والسياسية واللغوية (الألفبائية) مع التاريخ العثماني من جهة ومع الحاضر في المنطقة العربية والقفقاس من جهة ثانية، وبخاصة أن الأيديولوجية الجديدة ربما حمّلت العرب والعامل الديني الكثير من تبعات فشل سياسات الإصلاح، ومن ثم الانهيار أمام التحديات الداخلية والخارجية، وبخاصة منها التغلغل أو التوسع الأوروبي في المنطقة، كما

(٢٠) انظر مثلًا: **الدولة والخلافة في الخطاب العربي ابان الثورة الكمالية في تركيا رشيد رضا، علي عبد الرازق، عبد الرحمن الشهبندر: دراسات ونصوص**، وزكي الميلاد، «صدمة زوال الخلافة العثمانية في الفكر الإسلامي،» **الاجتهاد**، العددان ٤٥ ـ ٤٦ (شتاء ـ ربيع ٢٠٠٠)، ص ٢٧٥ ـ ٢٩٤.

أن الاتحاد السوفياتي كان من القوة بحيث يستحيل على تركيا التفكير بالمجال التركي أو الطوراني ما وراء حدودها معه. وقد دفع ذلك الدولة التركية، عمليًا، إلى تبني سياسات خارجية «وحيدة البعد» أو «وحيدة الاتجاه» وشاخصة نحو الغرب.

برزت خلال ذلك مسألتان إقليميتان كسرت تركيا خلالهما مبادئ سياستها حول «سلام الداخل وسلام الخارج»: **الأولى** تتعلق بالنزاع مع العراق (تحت الانتداب البريطاني) حول لواء الموصل[21]، كذلك النزاع مع سورية (تحت الانتداب الفرنسي) حول لواء إسكندرون[22]. وما عدا ذلك فقد تكون هواجس البناء الدولتي وعوامل عدم الاستقرار الداخلي شغلت النظام الجديد بأكثر من القضايا الخارجية.

ب ـ عصمت إينونو: الغرب أولًا ودائمًا

مات مصطفى كمال أتاتورك (١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨)، وأثار موته مخاوف كبيرة لدى الأتراك، في فترة تنذر بحرب عالمية وشيكة (اندلعت عام ١٩٣٩). وكان ذلك من العوامل المساعدة على تولي الجنرال عصمت إينونو قيادة البلاد (١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨ حتى عام ١٩٥٠)، وكان إينونو مساعد أتاتورك وأقرب الناس إليه، حتى إنه تولّى السلطة بطريقة شبيهة بالممارسات والطرائق «العثمانية»، مثل أن يكون رئيسًا بالإجماع، وأن يكون «ظل أتاتورك»، ورئيسًا لحزب الشعب الجمهوري «مدى الحياة»... إلخ[23].

هذا عن الظروف المحيطة بالقيادة الجديدة في الداخل، وهي مريحة إلى حد استثنائي، غير أن الأمر كان مختلفًا جدًا في الخارج، إذ توالت

(٢١) انظر مثلًا: كلام رئيس الحكومة السابق بولند أجاويد عن وصية الرئيس عصمت إينونو له (لأجاويد) بقوله: «إذا توفّرت الظروف خذوا الموصل. هذا حق لتركيا،» في: **السفير** (بيروت)، ٨/ ١/ ٢٠٠٥.

(٢٢) حول تفاصيل التواطؤ لسلخ لواء إسكندرون عن سورية وضمه إلى تركيا بالتعاون مع سلطة الانتداب الفرنسي، انظر مثلًا: محمد علي زرقة، **قضية لواء الإسكندرونة**، ٣ ج (بيروت: دار العروبة، ١٩٩٣).

(٢٣) انظر: Feroz Ahmad, *The Making of Modern Turkey*, Making of the Middle East Series (London; New York: Routledge, 1993), p. 69.

الضغوط ومعها المخاوف من الحرب القائمة. وهنا عادت السياسة التركية إلى خبرتها التاريخية، إعلان «الحياد»، و«الترقب» و«الانتظار الفاعل»[24]، وإبداء إشارات متناقضة ـ بقصد المساومة وتعظيم المكاسب ـ إلى الأطراف عن ميول مفترضة أو سياسات محتملة ومشروطة. كانت الفترة حرجة إلى حدٍ كبير، لكن المشاعر التركية لم تكن جديدة، إذ كابد الأتراك ظروفًا أشد خطرًا وأكثر حرجًا، وقد أمكنهم تحقيق مكاسب نسبية، ذلك لأنَّ تركيا أمَّلَت كل طرف، بطريقة غير مباشرة، بأنها قريبة جدًا من إعلان موقفها إلى جانبه، أو على الأقل أنها لن تقف مع الطرف المقابل. كان ذلك نوعًا من «الاستمرارية» في السياسة العثمانية السابقة وبخاصة في المرحلة المتأخرة، أو ما عُرف بـ «المسألة الشرقية». صحيح أنها نهجت سياسات «ترقّب»، إلا أنها استسلمت لحال قديم، فقد كان «قلبها» مع ألمانيا و«عقلها» مع بريطانيا، وعندما بدا انتصار الحلفاء وشيكًا أعلنت تركيا الحرب على ألمانيا واليابان (٢٣/ ٢/ ١٩٤٥)[25].

تركّزت السياسة الخارجية التركية خلال هذه الفترة على المجال الجغرافي القريب، ذلك لأنَّ الانخراط في الحرب كان قاب قوسين أو أدنى، فهي تمتلك موقعًا جيوستراتيجيًا مهمًا في العمليات العسكرية وعمليات الاتصال والإمداد، كما أن مضيقي الدردنيل والبوسفور هما المدخل الوحيد للاتحاد السوفياتي وحوض البحر الأسود على البحر المتوسط، ومنه إلى البحار الأخرى.

هكذا تركّزت السياسة الخارجية على «محيط الأزمات» في شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي وحوض البحر الأسود وشرق البحر المتوسط. أما الأقاليم الأبعد فكانت هي الفاعلة كـ «نظام اختراق» و«تغلغل» في المنطقة، وقد زادت الولايات المتحدة من حضورها بعد الحرب، وأصبحت أحد أطراف النظام الإقليمي وواحدة من «دول الجوار» السياسي والجغرافي لتركيا.

كان ذلك إيذانًا بتحوّلات جدية في السياسة الخارجية لتركيا: اقتراب

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

كبير من الغرب، ودخول متسرّع في استقطابات الحرب الباردة التي ما لبثت أن ألقت بثقلها على السياسة الدولية[٢٦]. أعطت المواقف التركية، وكذلك متطلبات الموقع الجيوستراتيجي واستراتيجيات الحرب الباردة بين الغرب والشرق، تركيا فرصة لتكون قريبة من الغرب، بل وأحد الأعضاء المُعَوَّل عليهم في سياسات حلف شمال الأطلسي الذي انضمت إليه في شباط/ فبراير ١٩٥٢[٢٧].

تَرَكَّز المجال الجغرافي والسياسي في تلك الفترة على أوروبا ـ الولايات المتحدة، كدائرة نشاط رئيس، مع سعي حثيث لتعزيز ما عدّه الأتراك سمات أو عناصر هوية وانتماء أوروبية لديهم، وهي مطامح «سكت» الغرب عنها طويلًا، مؤمّلًا الأتراك بها، لكن عينه كانت على الموارد والإمكانات المتمثّلة بالموقع الجيوستراتيجي والمضائق البحرية بمواجهة الاتحاد السوفياتي، وقربها من مناطق التوتر والأزمات في الشرق الأوسط، الصراع العربي ـ الإسرائيلي واتجاهات القومية العربية، ومناطق النفط[٢٨].

في المقابل، كانت للأتراك أولويات استراتيجية أمنية تتمثل أساسًا بمدارك التهديد المفترضة من جانب السوفيات، وكذلك النزاع التاريخي مع دول الجوار: سورية، العراق، إيران، أرمينيا (كانت ضمن الاتحاد السوفياتي)، بلغاريا، اليونان، قبرص؛ فضلًا عن تحديات داخلية لها طابع وجودي (واستطالات خارجية)، وتثير مخاوف عميقة ومقيمة لدى السياسة العامة، تتمثل بـ «المسألة الكردية»، و«اليسار»، و«الهويات الإثنية» و«النزعات التقليدية»[٢٩].

---

(٢٦) انظر مثلًا: عقيل سعيد محفوض، **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٢١٤.

(٢٧) انظر: F. Stephen Larrabee and Ian O. Lesser, *Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty* Santa Monica, CA: Rand Corp. , 2003), pp. 159-185.

(٢٨) انظر مثلًا: Ian Lesser, «Changes on the Turkish Domestic Scene and Their Foreign Policy Implications,» in: Zalmay Khalilzad, Ian Lesser and F. Stephen Larrabee, *The Future of Turkish-Western Relations: Toward a Strategic Plan* (Santa Monica, CA: Rand, 2000).

(٢٩) انظر: Umit Cizre, «Concept and Police of National Security and the Civilians: The Case of Turkey,» (Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces, Geneva, 2002), and Gökhan Yücel, «New Dilemmas of Turkish National Security Politics: Old and New Security Concerns and =

كانت المخاوف ومصادر التهديد ذاتية بالأساس، إلا أن الأيديولوجيا الرسمية «أدرجتها» لفترة طويلة في إطار الحرب الباردة. وهذا على أي حال أمرٌ درج عليه الكثير من الدول، وبخاصة في لحظات التهديد الكبرى، لكنه تحول إلى سمة عامة لسياسات كثير من الدول في ما عُرِفَ بـ «العالم الثالث».

ج ـ جلال بايار وعدنان مندريس: «اندراج» في سياسات الغرب وتحالف مع «إسرائيل»

لم ينظر الغرب إلى تركيا بجِد، لكنه عَدَّها حليفًا «تكتيكيًا» لا «عضويًا»[٣٠]. ووضعها تحت «أعين» الاستخبارات ونظام الاختراق الأمني والسياسي... إلخ، ومن ثم القيام بما يلزم لضمان استقرار البلاد على سياساتها الغربية نفسها، بل زيادة ارتباطها بالغرب.

نهجت تركيا سياسات إقليمية جزئية وذات طابع أداتي، ولم تكن جوهرية، أو نابعة من جدول أعمال محلي أو داخلي؛ وهنا يمكن تفسير دخول تركيا على خط السياسات الغربية في الشرق الأوسط، فقد أقامت علاقات على مستوى «قائم بالأعمال» مع إسرائيل عام ١٩٥٠، وقد سبق اعترافُها بها في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٤٩، ثم رفعت مستوى التمثيل عام ١٩٥٢. وكانت أول دولة مسلمة تفعل ذلك. ودعت دول المنطقة إلى الانضمام إلى حلف بغداد (٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٥)، وحشدت قواتها على الحدود السورية (آذار/ مارس ١٩٥٥)، وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦قدّمت سورية شكوى ضد تركيا والولايات المتحدة بسبب تحرّكات ومناورات القوات التركية على حدودها وخرق الطائرات التركية لأجوائها[٣١]، كما حشدت تركيا قواتها على الحدود

= National Development in the Post-1980 Era,» (Paper Prepared for Presentation at the Fourth Kokkalis Graduate Student Workshop at JFK School of Government, Harvard University, Cambridge, Massachusetts, 8-9 February 2002).

(٣٠) انظر مثلًا: Ingmar Karlsson, «*Turkey in Europe but not of Europe* ?,» Paper Presented at: The International Conference 27 May 2009 at Lund University (Turkish Economic and Social Studies Foundation (TESEV), Istanbul, 2009).

(٣١) أندرو راثمل، **الحرب السرية في الشرق الأوسط: الصراع على سورية: ١٩٤٩ ـ ١٩٥٧** (عمان: الأهلية للنشر، ١٩٩٧)، ص ٢٠٨.

مع سورية (آذار/ مارس ١٩٥٥ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧)، بالتزامن مع حصار البحرية الأميركية الساحل السوري. وبعد ذلك دخلت تركيا مع «إسرائيل» في ما سُمّي «الاتفاق الإطاري»، أو «حلف المحيط» (Periphery Pact) في آب/ أغسطس ١٩٥٨ الذي هدف إلى إقامة تحالف بين «إسرائيل» ودول الجوار الجغرافي للمنطقة العربية. والسماح للقوات الغربية بالتدخّل في لبنان والأردن في إثر الاضطرابات المتعددة فيهما، والانقلاب العسكري في بغداد (١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨).

كما ركّزت السياسة التركية ضغوطها على الدول العربية، وبخاصة سورية، لأسباب متعددة، منها اتجاه الأخيرة إلى اليسار وتطوير علاقاتها بالاتحاد السوفياتي، ورفضها السياسات الغربية في المنطقة... إلخ. وقد قامت بالتحرش العسكري والأمني بسورية، وحشدت قواتها على الحدود معها للضغط عليها وثنيها عن اتجاهاتها الوحدوية مع مصر عبد الناصر[٣٢].

فعلت تركيا ذلك في ظل حكومة عدنان مندريس (١٩٥٠ ـ ١٩٦٠)، التي جاءت نتيجة أول انتخابات تعددية في تركيا (!) وعلى الرغم من ميول تركيا، بل سياساتها الشعبوية ومحاكاتها النسبية لهواجس الثقافة والهوية الدينية والتقليدية للتكوينات الاجتماعية، ومن ثم عودة التعبيرات الدينية إلى النشاط العام وتأسيس الجمعيات الدينية... إلخ، فهي لم تجرِ تغييرًا كبيرًا في اتجاهات سياستها الخارجية، بل واصلت انخراطها في الاستراتيجيات الغربية، وأقامت نوعًا من التفاعل المكثف مع الولايات المتحدة، في الوقت الذي بقي الشرق الأوسط منطقة نشاط عملية (لكنها لم تكن هدفًا بذاتها) بغرض تأكيد أو تعزيز أهليتها (تركيا) للتحالف مع الغرب.

نُظر إلى سياسة تركيا الداخلية في عهد جلال بايار ـ عدنان مندريس باعتبارها وليدة تطور ديمقراطي داخلي، ولم ينسحب ذلك التوصيف على سياستها الخارجية، وهذا يتطلب المزيد من التقصّي والتدقيق في المحددات الفعلية للسياسة التركية في تلك الفترة. فإذا كانت اتجاهات الهوية

---

(٣٢) انظر: باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (دمشق: دار طلاس، [د. ت.]).

المجتمعية والثقافية لا تزال نزّاعة نحو الشرق، فكيف حدث أن «تجاهلت» الحكومة كل ذلك، وقد كانت هي نفسها نتيجة له، بل قامت بأمور تعاكس مقتضاه، ذكرنا منها الدخول النشط في حلف بغداد (١٩٥٥)، وإقامة علاقات دبلوماسية مع «إسرائيل» (١٩٥٠)، والدخول في «حلف المحيط» الذي اقترحته «إسرائيل» (١٩٥٨). ومن الواضح أن تركيا لم تكن تقوم بسياسة ذاتية المنشأ، وإنما سياسة «وكيل»، أو «مكمل» لاستراتيجية أميركية وأطلسية خلال الحرب الباردة.

هكذا تلقّت تركيا دعم الغرب لسياساتها الداخلية في قمع اليسار في الداخل، ومناهضة الحركة القومية العربية تحت عنوان مواجهة «خطر الشيوعية العالمية». وهنا يمكن الافتراض أن الالتزام بمواجهة اليسار الشيوعي وحركة التحرر الوطني الكردية ومنظمات حقوق الإنسان والمطالب الإثنية في تركيا هو السياسة الأكيدة المنفّذة بثبات في تركيا، وهو ما أَجّلَ حسم الصراع الداخلي على السلطة حتى الانقلاب العسكري في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٦٠[٣٣].

لكن تركيا لم تكن مجرد «ذراع تنفيذية» للغرب في المنطقة، فهذا تبسيط للأمور، وإن كان مبررًا في أحيانًا كثيرة، وقد ينطوي الأمر على مضامين أكثر أهمية، فتركيا المتّجهة نحو الغرب لا تستطيع مباشرة سياسة إقليمية في مناطق خطرة، ولا تستطيع القيام بأفعال جدّية من دون غطاء دولي أو مظلة أمنية كبرى. ومن ثم فقد نظرت طويلًا إلى المنطقة من منظار الغرب، وكانت عَدَّتها (المنطقة) جزءًا من الماضي، في حين افترضت أنها (تركيا) تواصل مسارها نحو المستقبل (أوروبا).

إن لسان الحال يقول: أريد أن أكون دولة أوروبية، وليس من السهل إقناع الغرب بذلك، إذ إن ذاكرته نشِطة، كما أن الواقع يعاكس ما أريد، ومن ثم فإن محاكاتي له في كثير من الأمور قد تُساعد في هذا، وما دام الغرب يحتاج إليّ في أمور مثل الأمن والاستراتيجيا، فقد أستطيع تمرير مفردات وبناء صلات مهمة، إن لم تجعلني أوروبية، فقد أصبح قريبة جدًا من أوروبا، شبيهة بها.

---

(٣٣) محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، ص ٤٧.

وإذا صحّ ما افترضنا أنه «لسان الحال»، فإن المقال وواقع الحال يختلفان إلى حدٍ كبير، بل إن ثمة نوعًا من «فصام» حاد على هذا الصعيد، بل إن «الأساس العميق» للبناء الاجتماعي والثقافة السياسية لم يشهد اختلافًا جديًا عن اللحظة العثمانية السابقة[٣٤]، فضلًا عن أنهما يُعاد بناؤهما، أو «بعثهما» من جديد، بطريقة أو أخرى.

د ـ اكتشاف الشرق الأوسط!

استسلمت السياسة الخارجية ـ خلال عقود عدة من القرن العشرين ـ لنوع من الشعور بـ «الأمان» تحت مظلة الناتو والعلاقات بالولايات المتحدة، من ثم فقد كان اتجاه أو دائرة النشاط السياسي متركزًا في إطار عام واحد تقريبًا، وهو «أوروبا ـ الولايات المتحدة»[٣٥]، في حين كانت حدودها مع سورية مثلًا، واحدة من الحدود الفاصلة بين الغرب والشرق[٣٦]. وبقي الشرق الأوسط ساحة تنافس في إطار الحرب الباردة مع تفوّق غير حاسم للولايات المتحدة، من ثم رأى الأتراك أن الإرادة الدولية لا تسمح بتغيير جدي في السياسات الإقليمية، الأمر الذي يجعل تطوّراتها «تحت السيطرة»، فلا تمثل تهديدًا جدّيًا لها.

غير أن تركيا أبدت اهتمامًا نسبيًا بالشرق الأوسط خلال سبعينيات القرن العشرين في إثر «الفورة النفطية» التي أعقبت حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ بين سورية ومصر من جهة و«إسرائيل» من جهة أخرى، والأزمة القبرصية (١٩٧٤)[٣٧]، ليكتسب ذلك الاهتمام دفعًا جديدًا في إثر حرب

---

(٣٤) انظر: محمد أركون، **تاريخية الفكر العربي الإسلامي**، ترجمة هاشم صالح، ط ٢ (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٦)، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٩.

(٣٥) لم تشهد فترات حكم الرؤساء جمال غورسل (١٩٦١ ـ ١٩٦٦)، وجودت سوناي (١٩٦٦ ـ ١٩٧٣)، وفخري كورتوروك (١٩٧٣ ـ ١٩٨٠) تغيرات أساسية في تركيز أو اتجاه السياسة الخارجية، حتى انقلاب الجنرال كنعان إيفرين (١٢/ ٩/ ١٩٨٠)، الذي دفع باتجاه أكبر نسبيًا نحو الشرق الأوسط، وكان شبيهًا إلى حدٍ ما بحكم الثنائي الرئيس جلال بايار ورئيس الحكومة عندنان مندريس (١٩٥٠ ـ ١٩٦٠).

(٣٦) محفوض، **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، ص ١٤٠.

(٣٧) هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، تعريب فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١)، ص ٢٨٠ وما بعدها.

الخليج الأولى بين العراق وإيران[٣٨]، وما عرف بسياسة «الاحتواء المزدوج».

قد يُنظر إلى ذلك بوصفه تغيرًا في الطرائق لا في الوظائف أو الأهداف، إذ لا يزال الغرب هو الدائرة الرئيسة في السياسة الخارجية، أما الاهتمام بالشرق فلم يكن وليد تغييرات أساسية في المدارك حول السياسة والمصلحة القومية، وإنّما كان نوعًا من التعزيز لما عَدَّهُ الأتراك دورًا إقليميًا ممكنًا في إطار علاقاتهم بالغرب، إذ لم تعد رؤية الغرب لتركيا كبلد حليف كافية، مع التطوّر المتزايد في الاتصال والتقانات العسكرية، ومع وجود حلفاء آخرين في المنطقة مثل «إسرائيل» وعدد من الدول العربية، وهكذا فمن المطلوب والحال هذه أن يبين الأتراك ما يمكنهم فعله في المنطقة.

إن نهج سياسات تعزيزية أو فرعية تتبع سياسات رئيسة أخرى، هو «أصل» في السياسة التركية لا في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل في مناطق أخرى أيضًا، مثل البلقان والقفقاس. غير أن «سيولة» التطورات وانفلات المنطقة من إطار الضبط والتحكّم الدولي (قمة النظام الدولي) جعل الأتراك يعيدون النظر في بعض تفاصيل وموجّهات سياستهم الخارجية، وبخاصة أن الأزمة القبرصية (آب/أغسطس ١٩٧٤) وموقف أوروبا والولايات المتحدة منها، والتطورات في المنطقة العربية والشرق الأوسط بعد حرب ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، مثل الفورة النفطية والتطورات اللاحقة كالمفاوضات الإسرائيلية ـ المصرية، وبروز مصر كحليف جديد للولايات المتحدة... إلخ، هي مؤشرات جدّية على تغيير في السياسات الإقليمية الدولية.

برزت مؤشرات أولى على إمكان قيام تركيا بقراءة تحوّلات المنطقة، وهي قريبة جدًا، وكانت افترضت أو أملت أنها أصبحت بعيدة منها لمجرد أنها قررت الاتجاه نحو الغرب والاندراج في سياساته الإقليمية والدولية. واكتشف الأتراك أن المنطقة كانت قريبة أكثر كثيرًا مما تصوّروا، وهنا مفاجأة أخرى، حيث اتضح أن قدر الجوار أو الجغرافيا (والتاريخ) يفرض نفسه من

---

(٣٨) انظر وقابل: Nilufer Narli, «Cooperation or Competition in the Islamic World: Turkish - Iranian Relations from the Islamic Revolution to the War and after,» *Cahiers d'études la Méditerranée Orientale et le monde turco-iranien*, no. 15 (Janvier-Juin 1993).

جديد، لكن ليس بالقوة التي كانت في الماضي، إذ لا تزال قوة الأيديولوجيا الدولتية ومخاوف الماضي وقوة الأمل بالمستقبل تجعل الجغرافية التاريخية والتقليدية عاملًا «أقل تأثيرًا» في تقرير السياسة الخارجية.

بدت تركيا أكثر اهتمامًا بتأدية دور إقليمي على قدر نسبي من التميّز عن الغرب، في القضايا الاقتصادية والسياسية، صحيح أنها لاعب غير مستقل، إلا أنها ربما تتحين فرصًا جدية للعمل انطلاقًا من أولوياتها هي.

هـ ـ السياسة الأوزالية

شهدت بداية التسعينيات من القرن العشرين تغييرات كبيرة في النظام العالمي، تمثلت بتفكك الاتحاد السوفياتي وبروز نظام القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة الأميركية، وعلى الرغم من زوال أحد أكبر مصادر التهديد لتركيا، على ما رأى الأتراك وحلفاؤهم، المتمثّل بالسوفيات، وتحرر الأتراك من مخاوف وقيود تاريخية حكمت دولتهم خلال تاريخها الحديث، فإن ذلك ربما أشعرهم بنوع من فقدان الوزن أو تضاؤل الأهمية، وربما الانكشاف على مصادر تهديد أو تحديات جديدة، مثل الفوضى القائمة أو المحتملة في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، وكذلك الاختلال القائم في أكثر من منطقة في العالم مثل الشرق الأوسط والخليج والبلقان[٣٩].

(١) الرؤية

أمكن لتركيا أن «تنظر» في البيئة الدولية الجديدة، وأن تفكر في فعل شيء ما. والواقع أنه توجب عليها فعل شيء، إذ تغيّر تفكير الولايات المتحدة وأوروبا حيال السياسة الدولية، ومنها تركيا، ومن ثم تغيّر الوزن النوعي للأخيرة في السياسات الإقليمية والدولية، وهذا يعني أن فرص التغيير في النظام الدولي أصبحت تهديدًا لدور تركيا ومكانتها وأهميتها في الاستراتيجيات الغربية. هذا على الأقل ما شعر به «الأتراك» في تلك الفترة، ولا يُخفى أن ذلك الخوف أو القلق ربما حَفَّزَ بعض النخبة

(٣٩) انظر وقابل: Shahram Chubin and Jerrold D. Green, *Turkish Society and Foreign Policy in Troubled Times*, Rapporteur Ian O. Lesser, Conference Proceedings; 171 (Santa Monica, CA: Rand, 2001), pp. 5-6.

السياسية على إجراء قراءة، تركيّة هذه المرة، لما يحدث في العالم[٤٠].

وكانت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) حدثًا مؤثرًا في نظرة «الأتراك» إلى أنفسهم ودورهم في المنطقة، إذ تعاملت تركيا بجرأة كبيرة نسبيًا مع الحدث، والواقع أن الجرأة كانت على صعيد السياسة الداخلية ومستوى صنع القرار، ومن ثم على صعيد الرؤية المفترضة والواجبة لرد الفعل، أو الاستجابة المطلوبة تجاه الوضع في الإقليم.

أما السياسة الخارجية فقد تقررت بعد تجاذبات كثيرة، وبعد تردد كبير، بل اعتراض، من قبل القوى الفاعلة في قيادة الجيش والدولة، ولم تكن حصيلة لها، إذ إن الرئيس تورغوت أوزال اجتهد في أمر الاستجابة التركية، وقرر الدخول في التحالف الدولي الذي أراد «تحرير الكويت». يقول فيروز أحمد:

«حوّلت أزمة الخليج التي بدأت في ٢ آب/أغسطس، اهتمام البلد بعيدًا من قضايا السياسة الداخلية إلى القضايا الخارجية. تأرجحت المعارضة، غير متأكدة من الموقف الذي ستتخذه تركيا، في حين كان أوزال قد جمع الأمور كلها بين يديه، ووضع البلد خلف سياسة بوش بالكامل، فتجاوز الحكومة والجمعية الوطنية، وانشغل دبلوماسيًا عن طريق الهاتف ومباشرة مع البيت الأبيض؛ وأصبحت أنشطته الدبلوماسية الشخصية والسرية موضوعًا لانتقادات المعارضة. لكن النقّاد، بغض النظر عن مطالبتهم بتوخّي الحذر ومشاورة المجلس الوطني وإبقائه على اطلاع، لم يقدموا أي بديل»[٤١].

أدّت سياسة أوزال إلى قبول دولي واسع النطاق، وبخاصة أن الجمعية الوطنية التركية (البرلمان) وافقت على إرسال قوات إلى الخليج للمشاركة في الحرب، وقدّمت تسهيلات ودعمًا لوجستيًا كبيرًا خلال الأعمال العسكرية، وشاركت في العقوبات الدولية على العراق عقب الحرب.

وشرع أوزال في توضيح وتفسير رؤية مختلفة هذه المرة حول السياسة

(٤٠) حول التغييرات العامة في سياسة تركيا نحو الشرق الأوسط، انظر مثلًا: Henri J. Barkey, ed., *Reluctant Neighbor: Turkey's Role in the Middle East* (Washington, DC: United States Institute of Peace, 1996).

(٤١) Ahmad, *The Making of Modern Turkey*, p. 200.

الخارجية ودور تركيا في السياسة الإقليمية والدولية، بحيث تصبح المؤشرات والمعايير التركية أكثر وضوحًا من قبل. لكن ذلك لم يعنِ بأي حال خروج تركيا عن سياستها السابقة، بل على العكس، إذ اعتقدَ أوزال أن حضور تركيا أو اهتمامها المباشر في الأقاليم المجاورة يزيد أهميتها بالنسبة إلى الغرب (والعالم).

شرعت تركيا بسياسة خارجية أكثر نشاطًا، لكنها أثارت مخاوف أكثر كثيرًا مما كانت الحال في الماضي[٤٢]، وبخاصة أن وتائر العنف الداخلي وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وحالة الطوارئ والنزاع مع الأكراد.. . إلخ، فضلًا عن أن الدخول في أعمال عسكرية وعقوبات ضد العراق، كانت ستضع تركيا في مواجهة العراق القوي والقادر على الانتقام.

تحدّث أوزال عن استراتيجيته التي تقتضي توسيع علاقات تركيا في مجال جغرافي يمتد من بحر الأدرياتيك في الغرب إلى حدود الصين في الشرق، مشتملًا البلقان وحوض البحر الأسود والقفقاس وآسيا الوسطى وأفغانستان وباكستان. وقد خاطب أوزال مخيال الأتراك في تركيا والخارج بقوله: «إن القرن القادم يجب أن يكون قرن الأتراك»، و«إن تركيا لا تستطيع أن تكون حبيسة حدودها». وهذه لم تكن شعارات أو محفّزات سيكولوجية للناس، بل أكثر من ذلك، كانت مؤشّرات على تفكير جدي أو تحول في الخطاب السياسي لدى الأتراك حوَل دورهم في العالم[٤٣].

لم يكن قرار أوزال المشاركة في حرب الخليج الثانية (١٩٩١) مناسبًا للكثيرين، فقد استقال وزير الخارجية علي بوزر (Ali Bozer)، ووزير الدفاع صفاء غيراي (Sefa Giray)، ورئيس الأركان نجيب تورمتاي (Necip Torumtay)، وهي استقالات هزت البلد بكامله[٤٤]. وأثار الموقف مخاوف جدية لدى الأتراك بعَدِّه مغامرة غير محسوبة أو غير آمنة، وثمة من عدّها خرقًا لمبادئ

(٤٢) تناقش الدراسة التالية ما تقول إنه الجرأة ـ الحذر في السياسة الخارجية التركية، انظر: MuftiMalik, «Daring and Caution in Turkish Foreign Policy,» *Middle East Journal*, vol. 52, no. 1 (Winter 1998), pp. 32-50.

(٤٣) Larrabee and Lesser, *Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertaint*, p. 187.

(٤٤) Ahmad, *The Making of Modern Turkey*, p. 200.

أتاتورك، وبخاصة في المقولة المنسوبة له حول «سلام في الداخل، سلام في الخارج». وقد كانت كذلك بطريقة أو بأخرى، وإن لم تكن تجاوزًا لمبادئ أتاتورك، فقد تكون «تأويلًا» نشِطًا لها، والواقع أن أوزال كان يتصرف انطلاقًا من ذهنية رجل الأعمال والمغامر، أكثر منها ذهنية رجل الدولة، فضلًا عن أن علاقاته بالولايات المتحدة وثقافته، بل ارتباطاته الدينية الصوفية[٤٥]، ربما أعطته الثقة بإمكان تلقي الدعم، أو على الأقل التفهم من قبل أطراف لها وزنها في تركيا نفسها، وهي الولايات المتحدة والسعودية.

هذا التكوين السياسي والثقافي والعلاقات المركبة جعلت من أوزال شخصًا قادرًا على اقتراح تغييرات في السياسة الخارجية والدعوة إلى تجاوز التعقيد والدوغمائية الأتاتوركيين. هنا فقط أمكن أن نتلمس سياسة خارجية متعددة الاتجاهات والأبعاد، تشمل فعلًا مجالًا جغرافيًا أوسع كثيرًا مما كانت الحال عليه في الماضي: «أساسه» أوروبا ـ الولايات المتحدة، و«هامشه» الشرق الأوسط، أما الأقاليم الأخرى القريبة فكانت لا تزال «مغلقة» تقريبًا.

(٢) الكيفية: «من بحر الأدرياتيك إلى حدود الصين»

يبدو أن أوزال طبع موقع الرئاسة بشخصيته، وأمسى يزيد في تواتر أفكاره عن مستقبل تركيا التي يجب أن تواجه تحديات وتخوض معارك أو منافسات متعددة من أجل أن تتبوأ مكانها في خارطة القوى الدولية خلال القرن الحادي والعشرين. ولم يُخفِ أوزال أن على تركيا تركيز اتجاه سياستها الخارجية في مستويين رئيسين:

الأول هو الولايات المتحدة (وحلف الناتو)، ليس لأنهما شركاء في استراتيجيات الأمن والدفاع وحفظ الاستقرار فقط، وإنما لأن الطرفين (تركيا والولايات المتحدة) متشابهان في جوانب ثقافية وتاريخية متعددة، ذلك لأنَّ الولايات المتحدة تشبه إلى حد كبير الإمبراطورية العثمانية من حيث ديناميتها وقدرتها على استقطاب الموارد والأفكار والطاقات وإدماج الناس من مختلف التكوينات والإثنيات... إلخ. وقد نُظر إلى هذا الخطاب على

(٤٥) Sedat Laciner, «Turgut Ozal Period in Turkish Foreign Policy: Ozalism?,» *Journal of Turkish Weekly* (9 March 2009).

أنه نوع من «عثمانية جديدة». أما أوروبا فتأتي بعد الولايات المتحدة، وهي، على الرغم من أهميتها، لا تستطيع تقبل الجوار كشركاء أو مساوين، وإنما كتابعين أو هوامش لها.

أما المستوى **الثاني** فهو ما دعاه بالمجال من بحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين، ويكون أساسه «العالم التركي» في آسيا الوسطى والقفقاس، الذي تربطه بتركيا روابط دينية وثقافية ولغوية مشتركة، إلا أن تركيا الكمالية قطعت معه ولم تَقُم بأي فعل من شأنه الإشارة إليه[٤٦]. وعلى الرغم من تحذير مصطفى كمال أتاتورك من السياسات القومية (أو القوموية) العابرة للدولة، فقد كانت تركيا أول من اعترف باستقلال الجمهوريات الست (خمس منها تركية: أوزبكستان وتركمنستان وقرغيزستان وكازاخستان وأذربيجان) في آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفياتي السابق، وباشرت معها سياسات نشطة.

لم يَجِدّ أوزال أول الأمر في إقامة «كومنولث تركي»، أو «رابطة للعالم التركي»، خشية أن يثير مخاوف ومنافسات من روسيا وإيران وربما أوروبا وغيرها؛ لكنه بذل جهودًا في «تسويق» أفكاره و«طمأنة» الجوار في شأنها، وعمل في الوقت نفسه على تقديم تركيا كـ «نموذج» أمام تلك الدول[٤٧]، وكخيار للدول المعنية أو المهتمة بالمنطقة مقابلة بالنماذج والبدائل المحتملة، مثل إيران والسعودية وروسيا وحتى أفغانستان.

عملت تركيا على تعزيز جهاز السياسة الخارجية بإحداث قسم خاص بشؤون «العالم التركي»، والانفتاح الاقتصادي والإعلامي والتعليمي والديني على تلك الدول التي سُمّيت «الشقيقات الخمس». وقد زاد اهتمامها على ذلك فوصل إلى التكوينات والقبائل والجماعات «التركية» في روسيا الاتحادية (تتر القرم، بشكيريا، الترك القازان، والـ Yakutistan)، و«الأوغور» في الصين، والـ Gagavuz في مولدافيا، وأتراك الفولغا، والبلقان[٤٨].

---

(٤٦) Kemal Karpat, «Turkish Foreign Policy: Some Introductory Remarks,» *International Journal of Turkish Studies*, vol. 6, nos. 1-2 (Winter 1992-94), pp. 1-19.

(٤٧) Laciner, Ibid.

(٤٨) المصدر نفسه.

وإذا كانت أفكار أوزال لم تتحول جديًا من خطاب شخص الرئيس إلى خطاب الدولة والسياسة الخارجية، فلأن لها طابعًا فكريًا أو تأمليًا، ولم تستند إلى استعدادات داخلية أو مطامح فكرية ـ سياسية جدية لدى الطبقة السياسية أو الرأي العام في تركيا، ويبدو أن شبهة أو طابع «العثمنة» جعلها (الأفكار) تثير من المخاوف أكثر مما تخلق الآمال وتحفّز الهمم. وهذا ليس تحليلًا نهائيًا للمسألة.

أما تجليات تلك السياسة فلم تكن بذلك الوضوح في منطقة الشرق الأوسط، حتى إنها لاقت فشلًا كبيرًا ربما بسبب طبيعة المنطقة نفسها، وقد كان للنزاع مع سورية والعراق (وإيران)، دور كبير في مراوحة السياسة التركية مكانها، وأحيانًا انكفائها إلى الداخل، وربما لجوئها إلى سياسات متوترة. وثمة بالتأكيد عوامل أخرى نأتي على ذكرها في مواضع مختلفة.

و ـ الأردوغانية: العمق الاستراتيجي

شهدت السياسة الدولية تغيّرات واسعة على أكثر من صعيد، وبخاصة بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، الأمر الذي وضع تركيا أمام عالم جديد مختلف بدرجة كبيرة عما كان عليه من قبل، وبخاصة مع اتجاه الولايات المتحدة لمتابعة قضاياها بكيفية مباشرة، وقيامها بالحرب على ما يُسمى «الإرهاب». هذه بيئة موائمة لتركيا من أجل الدخول في تفاعلات أمنية واستراتيجية وسياسية في مختلف المناطق والأقاليم التي تتاخمها، أو تشارك فيها مثل: الشرق الأوسط والبلقان والقفقاس وآسيا الوسطى وأفغانستان. . . إلخ.

ترافق ذلك مع تغيّرات داخلية تمثّلت بفوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية (٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢)، وما سبقه من تغيّرات على صعيد المواجهات بين الدولة والأكراد تمثّلت باعتقال الزعيم الكردي عبد الله أوجلان (١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٩). والواقع أن السياسة التركية كانت تميل تدريجًا إلى الخروج من النمطيات السابقة التي حكمتها خلال عدة عقود، فبدأت مع حزب العدالة والتنمية محاولة أخرى اكتسبت دفعًا قويًا بعد فوزه الكبير في الانتخابات البرلمانية (٢٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٧)، وهي تعَدّ استمرارًا لما أراده أو نَظَّرَ له ـ بطريقة ذكرناها سابقًا ـ الرئيس تورغوت أوزال، وتابعتها شريحة من النخب الثقافية والسياسية والإعلامية.

يعود التنظير للسياسة الخارجية التركية إلى أحمد داوود أوغلو، الذي كان كبير مستشاري رئيس الوزراء، ثم أصبح وزيرًا للخارجية (١ أيار/ مايو ٢٠٠٩). يركز أوغلو الآن ومن قبل، على تطورين رئيسين من وجهة نظره: **أولهما** «التحوّل الحضاري» وانتقال مركز السياسة العالمية من الغرب إلى الشرق، مع كل ما يرافق ذلك من صراعات ومنافسات، بل ومحاولات تغيير ذلك الاتجاه أو التحوّل، والأمر **الثاني** هو التحوّل في المزاج السياسي في تركيا والخروج من نطاق العُزلة خلال الثمانينيات إلى الانفتاح على الخارج، بدءًا من أوائل التسعينيات[٤٩]. وهذه مسألة بالغة الأهمية للتحول الجديد مع أردوغان ـ أوغلو.

(١) الرؤية

حدد داوود أوغلو واحدة من الضرورات أو التحديات التي تواجه تركيا، وهي أن تُغيِّر في نظرتها إلى ذاتها وإلى العالم، وتغيِّر من كونها «دولة هامشًا» أو «طرفًا» في السياسة العالمية إلى «دولة مركز»، وأن تنتقل من ردود الفعل إلى الفعل... إلخ. هذا يعني أن التحوّل السياسي يستند إلى تحوّل ثقافي (ورؤيوي) في النظر إلى العالم ككل، ولكن بالتركيز على المناطق والتكوينات المستهدفة أساسًا، وهي الشرق الأوسط والبلقان والقفقاس وآسيا الوسطى، وكل المجال التاريخي والثقافي والديني المشترك مع «الأتراك»، مثل النطاق الإسلامي من المغرب إلى إندونيسيا، فضلًا عن الجماعات المسلمة حول العالم. لكن العمق لا يقتصر على المسلمين أو المجال العثماني أو التركي/ الطوراني، وإن كان أساسًا له، أو في القلب منه.

وضع أوغلو «إطارًا نظريًا» و«معرفيًا» للسياسة الخارجية اتّسم بالحركية والجاذبية، وهنا مكمن تأثيره وتلقيه لدى شرائح واسعة في تركيا. وهذا يذكّر بكيفية أو بأخرى بالحماسة التي أثارتها أفكار تورغوت أوزال، كما

---

(٤٩) انظر مثلًا الدراسة التي تتناول الأسس المحلّية للتغيير في السياسة الخارجية التركية حتى نهاية تسعينيات القرن العشرين: Lesser, «Changes on the Turkish Domestic Scene and Their Foreign Policy Implications,» pp. 1-16.

وانظر الدراسة التالية التي تُغطي التغييرات تجاه الشرق الأوسط وحوض قزوين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين: Asiye Öztürk, «The Domestic Context of Turkey's Changing Foreign Policy Towards the Middle East and the Caspian Region,» (Discussion Paper, Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, Bonn, 2009).

سبق أن ذكرنا، وقد تواجه الرهان نفسه، وربما تمثّل طيّة أخرى لجهود تركيا في البحث عن الدور والمكانة في النظام الدولي.

(٢) الكيفية: إعادة النظر في اتجاهات السياسة/ موضَعَة وإدراج لا تغيير وتبديل

حتى الآن لم يُقَل أردوغان ـ أوغلو، ولم تقم تركيا، بما يشير إلى أنها تغيِّر في دائرة نشاط سياستها الخارجية الرئيس، وهي الولايات المتحدة ـ أوروبا. هنا يكمن المعنى العميق لتوجّه تركيا الخارجي، أما ما حدث أو استجد فهو توسيع خيارات السياسة، وإدراج مسارات وبدائل جديدة، كانت في الهامش، وليس في ذلك انكفاءٌ أو تراجعٌ عن المسار الأوروبي، بل «موضعة» الهدف الأوروبي في سياق مركّب، يجعله ـ على أهميته ـ جزءًا من كل، بل إن عمق السياسة الاستراتيجي يجب أن يركّز على العالم العربي وإيران والقفقاس والبلقان وآسيا الوسطى... إلخ، فهذا هو العمق الاستراتيجي وليس أوروبا، وإذا ما ركّزت تركيا على تلك المناطق فهي تكتسب عندئذٍ فرصة أكبر للدخول بقوة في مسارها الأوروبي.

يقول أوغلو: «أنْ تُصبح تركيا عضوًا في الاتحاد الأوروبي سيبقى أهم أهداف سياستنا الخارجية بما يتعلق بوجهتنا الغربية»، وهذا أمر ذو دلالة على أن تركيا تقوم بإعادة تدوير الزوايا، وإعادة تشكيل مفردات سياستها الخارجية، وهنا لا محيد عن هدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لكن «فيما يتعلق بوجهتنا الغربية»، وليس وجهتنا بإطلاق.

الواقع، يميل جدل العلاقة مع أوروبا ـ الولايات المتحدة تدريجًا وعميقًا لمصلحة الثانية، على الرغم من الهواجس التركية المتزايدة في صدد تلك العلاقة، وبخاصة بعد الاحتلال الأميركي للعراق، وبروز تحفظات تركية متزايدة على سياسة الولايات المتحدة تجاه المسألة الكردية.

تصيغ تركيا رؤيتها للسياسة الخارجية وفق مدارك ومُعطيات ثقافية ونفسية، وبالأَوْلى جغرافية، ذلك لأنَّ «الجدران» أو «الحدود» النفسية بين تركيا وجوارها في المشرق كانت مركّبة ومعقّدة، ومقررة بقوة الأيديولوجيا وحكم العادة والفترة المديدة. أما التطوّرات التقنية والسياسية وتغيّرات الداخل والخارج فقد جعلت التصوّرات والمدارك السابقة من الماضي،

وثمة تطلع اليوم إلى ملء الفراغ بأفكار ومواقف وسياسات جدّية جديدة، وهو ما يشجع على انخراط متبادل بين تركيا وجوارها، ويخفف من وطأة المعنى التقليدي للحدود، ويغير من مفهوم الجغرافيا، بحيث تكون القوامة للتواصل وليس الفواصل، حتى لتكاد الحدود غير ذات معنى بحكم الواقع، في وقت تُحترم السيادات الوطنية للدول كلّيًا.

(٣) المدى الجغرافي

الواقع أن أكثر المعاني والدلالات النظرية يحيل إلى «المجال العثماني» السابق، وقد يزيد عليه إلى «المجال الإسلامي»، وإن كانت لتلك السياسة وتطبيقاتها امتدادتٌ أكبر من ذلك. يقول أوغلو: «ستكون التزامات تركيا من التشيلي إلى إندونيسيا، ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى، ومن الاتحاد الأوروبي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي جزءًا من مقاربة شاملة للسياسة الخارجية، وستجعل المبادرات تركيا فاعلًا عالميًا ونحن نقترب من عام ٢٠٢٣، الذكرى المئوية الأولى لإقامة الجمهورية التركية»[٥٠].

«دولة مركز»

نتحدث هنا عن البُعد الجغرافي في مفهوم «الدولة المركز» في حين نُعالج الجوانب الأخرى في حيّز آخر. ويقصد من ذلك أن تركيا تقع في قلب المدى الجغرافي لمبادرتها في السياسة الخارجية، فهي تقع فيما يُسمى «أفرو - آسيا» من جهة، و«أوراسيا» من جهة أخرى، ومن ثم فهي في «قلب العالم» النشط والفاعل، وليس المنعزل والخامل. ويحدد أحمد داوود أوغلو مفهومه للدولة المركزية بأربع سمات رئيسة هي[٥١]:

- العُمق الجغرافي.
- الاستمرارية التاريخية.
- التأثير الثقافي المتبادل.

(٥٠) Ahmet Davutoglu, «Turkey's New Foreign Policy Vision,» *Insight Turkey*, vol. 10, no. 1 (2008), p. 96.

(٥١) أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ص ٦١٠.

- الترابط الاقتصادي المتبادل.

وهي سمات تنطبق - كما يقول - على تركيا، ودول أخرى مثل ألمانيا وروسيا وإيران وإيطاليا ومصر.

يقول أوغلو: «تركيا ليست دولة أوروبية وحسب، بسبب موقعها المركزي، بل هي دولة آسيوية أيضًا؛ وليست دولة آسيوية وحسب، بل هي دولة أوروبية أيضًا، وهي ليست دولة واقعة ضمن حوض البحر الأبيض المتوسط وحسب، بل هي واقعة في حوض البحر الأسود أيضًا، كما يوجد أجزاء من تركيا في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط فتركيا، والحالة هذه، تمتلك القدرة على التأثير والتأثر بالدول المحيطة بها، وإذا ما ألقينا نظرة تاريخية، نجد أن تركيا تقع وسط المكان الذي تكوّن فيه تاريخ الحضارات الموجودة في المنطقة. وعندما نُلقي نظرة إلى حضارة ما بين النهرين والحضارات المصرية واليونانية والإسلامية والرومانية والعثمانية، نجد أن تركيا ليست دولة أطراف، بل هي دولة تؤثر في حضارات عدة، وتتأثر بها في الوقت نفسه. فهي دولة مركز من الناحيتين التاريخية والثقافية. وإذا ما ألقينا نظرة إلى خطوط تدفّق الطاقة، نجد أن هذه الخطوط تتوه وتُضيّع طريقها إذا ما حذفتم تركيا عن الخريطة، إذ إنه يمر من تركيا خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي، وخطوط نفط باكو - تبليسي - جيهان، وخطوط أنابيب كركوك - يمورتالك، وخطوط أنابيب أخرى»[٥٢].

لاقت أفكار داوود أوغلو رواجًا كبيرًا نسبيًا، ربما لأنه شغل مناصب سياسية مهمة (مستشار رئيس الوزراء، ثم وزير الخارجية) في لحظة أراد حزب العدالة والتنمية أن يدفع بأفراد لديهم وجهات نظر ورؤى قادرة على مخاطبة المخيال الثقافي والسياسي في الداخل والخارج. وقد تلقّت المؤسسات والمعاهد العسكرية التركية أفكار أوغلو بحماسة كبيرة نسبيًا، وراح يتحدث بها المسؤولون والضباط والإعلاميون، وحتى رئيس الوزراء نفسه[٥٣]. وهي

(٥٢) حوار مع أحمد داوود أوغلو، «تركيا من بلد «طرف» إلى بلد «مركز»،» **السفير**، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٤.

(٥٣) Pinar Bilgin, ««Only Strong States Can Survive in Turkey's Geography»: The Uses of «Geopolitical Truths» in Turkey,» *Political Geography*, vol. 26, no. 7 (September 2007), p. 749.

أفكار يبدو أنها تستند في جوانب، منها أو في إيحاءاتها، إلى معاني الدولة القوية والمبادِرَة والقادرة... إلخ، وهي كلّها مرادفات لفكرة «الدولة المركز» في المخيال السياسي والثقافي لدى الأتراك(٥٤)، وربما لدى آخرين ممن ينتظرون أن يُعيد التاريخ نفسه، فتعود معه اللحظة العثمانية، أو أي لحظة يكون فيها للأتراك أو المسلمين دولة كبرى على شاكلة الدولة العثمانية مثلًا.

يشهد خطاب، وحتى عقيدة «الدولة المركزية» رواجًا في الخطاب السياسي والبُنى العقدية لدى الدول والمجتمعات، ويمكن للمخيلة أن تجتهد في «رسم» خطوط وتشكلات لخرائط جغرافية وسياسية، مثلما يمكن للناظر إلى النجوم أن يشكّلها رسومًا وهيئات وأشخاص... إلخ، بطرائق لا حصر لها. وليس ذلك «توهينًا» من النظر والتفكير السياسي، ولا من النظرية إيّاها، إلا أن الأمر يتعلق بالأسس الواقعية (لا الافتراضية فقط) لتلك الأفكار، ويتعلق بإمكانات تركيا الجدية في المقام الأول، وفي مدى قدرتها على إدارة تفاعلاتها مع الآخرين.

نقلت سياسات حكومة أردوغان الجديدة تركيا من وضع إلى آخر، واستثمرت حاجة الدول المجاورة والنظام الدولي إلى تعزيز عوامل الاستقرار والانفتاح على الآخر بطريقة فاعلة، وتقدّمت بمبادرات متعددة لـ «تسوية» أو «ضبط» النزاعات بينها وبين الجوار، وبين الأطراف المجاورة نفسها، وطبّقت نسبيًا أفكار «العمق الاستراتيجي» على نفسها أولًا، وهو ما أعطى سياساتها حضورًا أكبر مما كان لدى الحكومات السابقة.

الواقع أن ثمة نوعين من «التوافقات الموضوعية»، مما مكّن أفكار أوغلو ـ أردوغان من المضي قدمًا: **الأول** هو «التوافق» على الصعيد الداخلي بين خطاب الحزب واتجاهات الناخبين، وهو توافق يتسع أفقيًا وعموديًا في تركيا نفسها، داخل المؤسسات الرسمية والمجتمع الأهلي... إلخ؛ **والثاني** هو «توافق» في السياسات الإقليمية والدولية على قبول مبادرات التسوية السياسية وإقامة جسور التواصل بدلًا من جدران العزل والفصل والقطيعة؛ ومن ذلك أن سورية تقدّمت بخطى متسارعة للتعاون مع

(٥٤) انظر: شريف ماردين، «الاستثناء التركي،» حوار منال لطفي، **الشرق الأوسط** (لندن)، ٢٧/١٠/٢٠٠٧.

تركيا، بطريقة ربما فاقت توقعات الأتراك أنفسهم. وقد يكون ذلك عاملًا مسببًا لعدد من أفكار التواصل الإقليمي، ومؤهّبًا لأفكار أخرى، إذ لمس الأتراك الانعكاسات الإيجابية لأفكار من هذا النوع.

ركزت فقراتنا السابقة في أكثريتها، على المدى الجغرافي الرئيس لاتجاهات السياسة الخارجية، وهو ما سمي «العمق الاستراتيجي»(٥٥). غير أن لذلك «العمق» استطالات أخرى تتمثل باهتمام تركي متزايد بما هو أبعد، أي بمناطق أميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وإفريقيا، وكذلك المنظمات الدولية القائمة، واقتراح منظمات ومبادرات جديدة. يتعلق الأمر، كما سبق أن ذكرنا، بالوظائف والأهداف والمصالح، وأما الطرائق فتتطلب تركيزًا من نوع آخر، وسوف نأتي على ذلك في فقرات أخرى.

الاتجاهات هي تجليات لـ «المعنى»

شهدت اتجاهات السياسة الخارجية والمدارك أو المشروعات حولها تطورات متعددة، لكنها ركّزت على العموم نحو «أوروبا» التي كانت على الدوام طموحًا تاريخيًا للأتراك، ولم يكن انكفاء الأتراك في فترة التكوين الدولتي الحديث نحو الداخل، إلا لحظة عابرة، أو موقتة، على هذا الصعيد، بل إن النخبة القادرة آنذاك ربما كانت تمارس ما يقوم مقام السياسة الخارجية، فتركز بعض جهودها، أو كثيرًا منها، نحو «أوروبا» كـ «فرصة»، ومن ثم روسيا كـ «تهديد».

كان ذلك نوعًا من السياسات الحرجة والاضطرارية لدولة «تحت التأسيس»، ولم يكن لديها بعد أي أفكار جدية أو عملية عن «المجال الحيوي». وقد استمرت عُقَدُ لحظة التأسيس الأولى خلال حكم مصطفى كمال (أتاتورك)، فركز على «الدولنة»، و«تخلّى» عن أي فكرة قد يكون لها امتدادات خارجية، وبخاصة ما يتعلق بـ «المجال الحيوي»، أو «العمق الاستراتيجي»، ما عدا الأفكار التقليدية والحاسمة عن توجيه البوصلة نحو أوروبا(٥٦).

(٥٥) انظر مثلًا: Joshua W. Walker, «Learning Strategic Depth: Implications of Turkey's New Foreign Policy Doctrine,» *Insight Turkey*, vol. 9, no. 3 (July 2007).

(٥٦) ذكرنا استثنائين هما: لواء الموصل ـ العراق عام ١٩٢٥، ولواء إسكندرون الذي تم سلخه نهائيًا عن سورية عام ١٩٣٩ بدعم من فرنسا.

من الواضح أن الدائرة الأوروبية تكاد تكون «الثابت» الرئيس في اتجاهات أو جغرافيا السياسة الخارجية التركية، فضلًا عن الأساس العميق للدائرة الأميركية، وهما الدائرتان اللتان غالبًا ما نجملهما تحت مسمى «الغرب»، وهما «العمق ـ الهدف»، وأما «العمق ـ الوسيلة» و«الطريقة» فكان إقليم الشرق الأوسط، الذي تفاوت تركيز تركيا عليه خلال العقود الماضية، وربما لم يصبح دائرة نشاط فعلية، انطلاقًا من «قراءة تركية»، إلا في بداية التسعينيات من القرن العشرين.

أما «المتغير» الرئيس فهو المجال الإقليمي الإطاري الموسّع الذي يضم دوائر متداخلة ومتقاطعة في تركيا نفسها، فقد كانت آسيا الوسطى هي دائرة «اللامُفكّر فيه»، أو لنقل «المستحيل التفكير فيه» حتى تفكك الاتحاد السوفياتي، وكذلك إقليم البلقان حتى تفكك الاتحاد اليوغسلافي ونشوب الحروب الأهلية فيه، وكذلك حوض البحر الأسود. وكان ذلك جزءًا من تغيرات كبيرة في السياسة الدولية (والداخلية)، وهو ما سمح بمزيد من التوسع في الجغرافيا السياسية للسياسة الخارجية التركية، أو ما ندعوه «العمق الاستراتيجي» وأطرافه وهوامشه. وهذا يفتح الباب أمام أقاليم أخرى في إفريقيا وأميركا اللاتينية وغيرها.

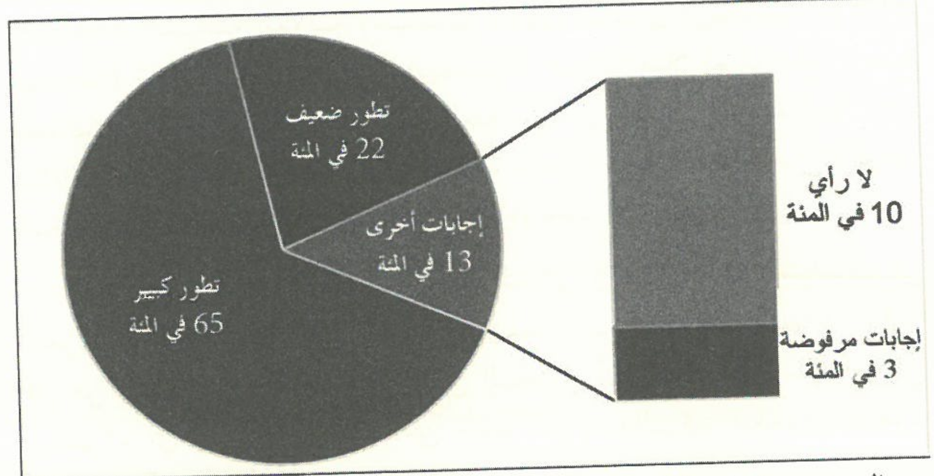
وقد أظهرت نتائج استطلاع للرأي العام، أُجْرِيَ بين ٦ و١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أن ٦٥ في المئة من الأتراك يثمّنون عاليًا تطور السياسة الخارجية التركية، و٢٢ في المئة منهم يرون أن ثمة تطورًا ضعيفًا أو ضئيلًا(٥٧). وقد رأى ١٤ في المئة من الأتراك أن القضية الأهم في بالنسبة إلى السياسة الخارجية التركية هي العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، أما القضايا الأخرى فهي على التوالي: العلاقات مع إسرائيل ٧ في المئة، العلاقات مع الولايات المتحدة ٥ في المئة، المسألة القبرصية ٤ في المئة(٥٨).

---

(٥٧) Mensur Akgün, «Foreign Policy Perceptions in Turkey,» (Tesev Foreign Policy Programme, 2011), p. 12.

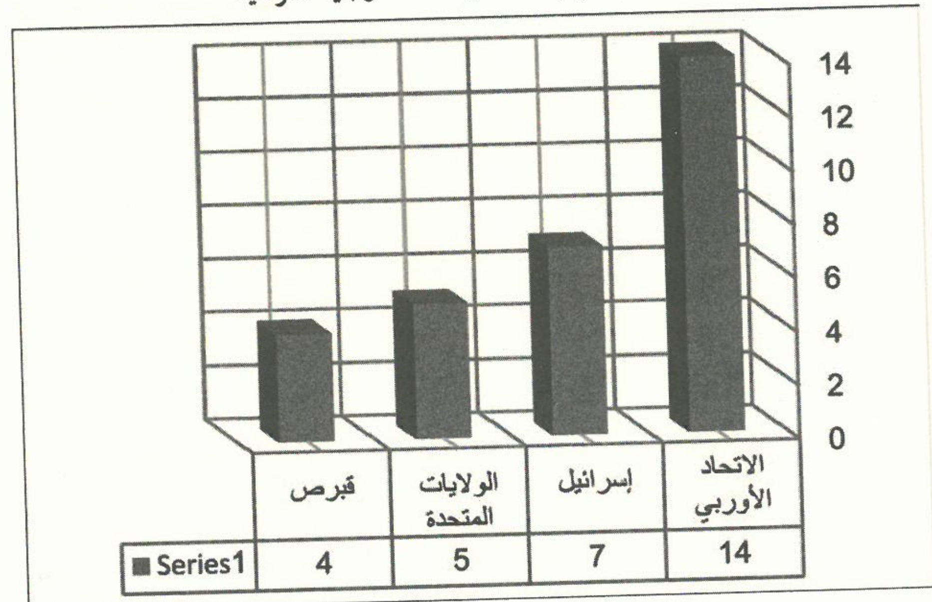
(٥٨) المصدر نفسه، ص ٩.

الشكل الرقم (١ ـ ١)
موقف الأتراك من تطور السياسة الخارجية التركية



المـصـدر: Mensur Akgün, «Foreign Policy Perceptions in Turkey,» (Tesev Foreign Policy Programme, 2011), p.12.

الشكل الرقم (١ ـ ٢)
القضايا الرئيسة للسياسة الخارجية التركية



المصدر: المصدر نفسه، ص ٩.

هنا يبدو من الضروري الإشارة إلى أن اتجاهات السياسة الخارجية ودوائرها أو عمقها الاستراتيجي هو نفسه متغير تابع لمتغير رئيس آخر يتعلق باتجاهات السياسة الدولية وسياسات القوى الكبرى (وبخاصة الولايات المتحدة) تجاه الدول الطرفية والهامشية، فتركيا مثلًا لم تستطع توسيع مجالها في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، أو الشرق الأوسط (ولا حتى علاقاتها مع روسيا)، بمعزل عن «تَفَهُّم»، وأحيانًا «حفز»، عدد من الأطراف المعنية، وفي مقدمها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

لقد انطوى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على سياسات في «العرض»، أي انتشار أفقي وجغرافي، بقدر كبير نسبيًا من النجاح، وقدر أقل من الفشل، أما العقد التالي فمن المحتمل أن يتطلب نهج سياسات في «العمق»، أي تعزيز السياسات من حيث النوع، والتركيز العمودي فتكون أكثر وضوحًا وتأثيرًا[٥٩].

وقد تنطوي اتجاهات الرأي العام على اهتمام كبير بالسياسة الخارجية، إذ أظهرت نتائج استطلاع للرأي أجري بين ٦ و١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، أن ٥٤ في المئة من الأتراك يهتمون بالسياسة الخارجية، مقابل ٦٤ في المئة لا يهتمون بها.

---

(٥٩) انظر: Ian Lesser, «Turkey's Regional Role: Harder Choices Ahead,» *Turkish Policy Quarterly*, (Istanbul), vol. 7, no. 2 (Summer 2008), pp. 36-37.

الفصل الثاني

الأهـداف

يُعَدُّ تحديد أهداف سياسة تركيا الخارجية ـ أو أي دولة ـ أمرًا «مُلتبسًا»، نظرًا إلى صعوبة «تعيين» موضوعاتها ومفرداتها، وبخاصة أن تلك الموضوعات تتغيّر بصورة دائمة، وترتبط بالبيئة الداخلية ونُظم القيم والثقافة السياسية، وبالبيئة الخارجية المفتوحة على فواعل وموضوعات «لا حصر» لها.

إن أهداف السياسة الخارجية هي بتعبير بسيط امتداد لأهداف السياسة العامة للدولة (والمجتمع)، وليس للنظام السياسي فقط. وثمة اختلاف في تحديد طبيعتها، بما هي مقاصد ذاتية، أو استجابات لمحفّزات خارجية، أو حتى داخلية، أو بما هي سلوك واعٍ، ينطوي على اختيار بين بدائل متعددة، فعلية أو افتراضية، من أجل تحقيق أوضاع جديدة، أو التكيّف معها، أو احتواء أوضاع قائمة أو محتملة.

يركّز هذا الفصل على أهداف السياسة الخارجية التركية الرئيسة، وما يتعلق بالدولة في المقام الأول، ثم على الرؤى والمشروعات المقترحة التي تعمل الحكومات التركية وفقها، بكيفية أو بأخرى، منذ تسعينيات القرن العشرين، وربما قبل ذلك. يتعلق الأمر أيضًا بالسياسات التي شرع حزب العدالة والتنمية بها، ولم يتضح إلى أي مدى تُعبّر فعلًا عن اتجاهات مستقرة لدى «الأتراك»؛ كما يتعلّق بأوضاع النُخب والمؤسسات البيروقراطية وطبيعة صنع السياسة العامة والتفاعلات أو الالتزامات الخارجية، التاريخية والعقدية منها بوجه خاص. هذه الأهداف هي: «الأمن القومي»، و«التكامل الداخلي»، و«المكانة الإقليمية» أو «الدولة الأنموذج»، و«تأمين الموارد والإمكانات».

أولًا: الأمن القومي

تحقيق الأمن القومي هو الهدف الرئيس للسياسات، أيًّا كانت، وهو تحديد مصادر التهديد التي تُواجه وحدة الدولة واحتواءها، سواء أكان ذلك

في الداخل أم الخارج، وعلى أي مستوى. وقد كانت معانيه ومفرداته عسكرية الطابع، ثم ما لبثت التطوّرات الحداثية والعولمية أن وسّعت نطاقه من حيث المفردات التي يشملها، أو من حيث العمق والرؤية النظرية والمعرفية ليشمل جوانب ثقافية واجتماعية وقيمية، فضلًا عن الجوانب الجغرافية والبيئية والاقتصادية... إلخ، ويكاد معناه يُغطّي جوانب الحياة كلها تقريبًا، وهذا تطور طبيعي، لكنه لا يلبث أن يتخذ منحىً مختلفًا في حالة تركيا ودول أخرى شبيهة[1].

الأمن القومي في تركيا مسألة شعبية، من حيث الانتشار والمدارك العامة، لكنه مسألة بيروقراطية في جوانبه السياسية، وفي كونه مسألة «تقنية» أو «بيروقراطية»، وبقي هذا الجانب محكومًا بنمطية عامة للعلاقات المدنية ـ العسكرية[2]، التي تشهد بدورها التباسات عدة، لعل أهمها أنها «مروحة» تُغطّي قدرًا غير قليل من الشكوك المتبادلة وعدم الثقة، بل والقوامة التاريخية (والرمزية والمعنوية) للعسكر في السياسة العامة والثقافة السياسية للناس[3].

وأظهرت نتائج استطلاع رأي أجري بين ٦ و١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، أن ١٤في المئة من الأتراك يرون في حزب العمال الكردستاني مصدر التهديد الرئيس في تركيا، وأما مصادر التهديد الأخرى فهي على التوالي: الولايات المتحدة ١٢في المئة، الإرهاب الدولي مثل القاعدة وغيرها١١في المئة، وإسرائيل ١٠في المئة[4].

---

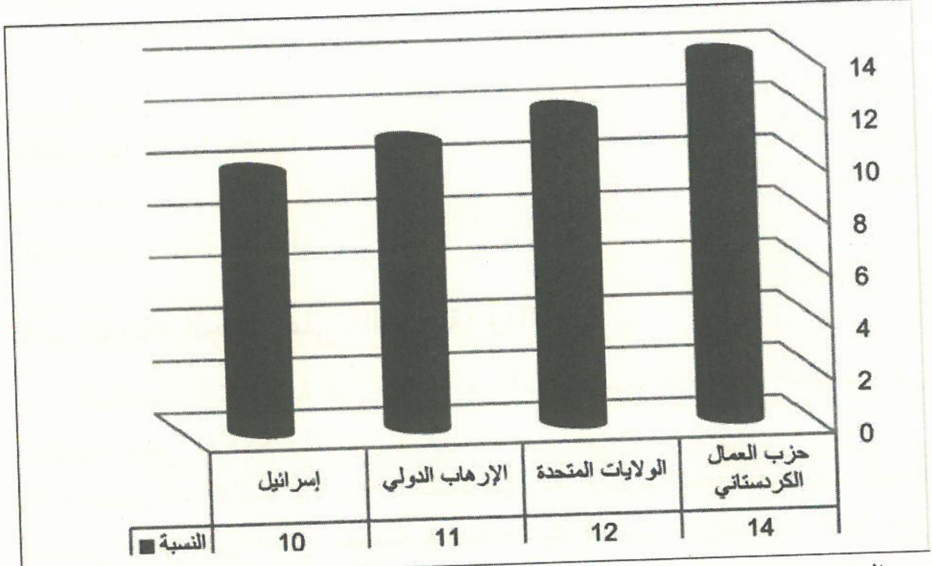
(١) انظر: Gökhan Yücel, «New Dilemmas of Turkish National Security Politics: Old and New Security Concerns and National Development in the Post-1980 Era,» (Paper Prepared for Presentation at the Fourth Kokkalis Graduate Student Workshop at JFK School of Government, Harvard University, Cambridge, Massachusetts, 8-9 February 2002), p. 5.

(٢) انظر: Umit Cizre, «Concept and Police of National Security and the Civilians: The Case of Turkey,» (Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces, Geneva, 2002).

(٣) انظر: Sami Faltas and Sander Jansen, eds., *Governance and the Military: Perspectives for Change in Turkey*, Harmonie Paper; 19 (Groningen: Centre of European Security Studies (CESS), 2006).

(٤) Mensur Akgün, «Foreign Policy Perceptions in Turkey,» (Tesev Foreign Policy Programme, 2011), p. 10.

الشكل الرقم (٢ ـ ١)
مصادر التهديد الرئيسة لتركيا



المصدر: Mensur Akgün, «Foreign Policy Perceptions in Turkey,» (Tesev Foreign Policy Programme, 2011), p. 10.

١ ـ الخارج والداخل

هنا يمكن أن نميّز بين مستويين للأمن القومي في تركيا: **الأول** خارجي، أو دفاعي، يتعلّق بمواجهة التهديدات والتحديات الخارجية، وغالبًا ما يتولى الجيش الاستجابة الرئيسة لها، وهو الذي يحدد إيقاع ومفردات السياسة العامة للدولة في هذا الشأن، من مؤسسات السياسة الخارجية إلى الداخلية والمالية... إلخ، التي يجب عليها أن تعمل في إيقاع منسجم؛ و**الثاني** داخلي يتعلّق بمواجهة متطلّبات الاستقرار الداخلي ومواجهة التحديات الأخرى ذات الطابع الاجتماعي والقانوني والجنائي، وتتولاها قوات الجندرما (الشرطة) والأمن العام ومؤسسات أخرى، والأصح القول إن الحكومة هي التي تتولاها، في حين تكون الشرطة والقوات المساندة من الأجهزة المنفّذة.

الواقع أن الجانب الأول هو الأساس في ما يتعلق بالأمن القومي، مثلما هو الوجه الأول لأهداف السياسة الخارجية؛ وهو غالبًا ما يستطيع التحكم بالمستوى الثاني (الداخلي)، فيُلقي عليه مظلّته، ومعناه، وهواجسه، فيُصبح

التظاهر والمطالبة بالحريات الفردية والعامة... إلخ، ضمن مفرداته تحت ذرائع شتى، وأهمها أن ذلك قد يوهن الدولة ويقلل من مكانتها، أو يسبب حالة من عدم الاستقرار... إلخ.

وحدث أن عكست تركيا أزماتها الداخلية في جدول أعمالها الخارجي، فكيف إذا كان لبعضها استطالات خارجية فعلية، مثل المسألة الكردية والإسلام السياسي (الراديكالي) والمياه والهجرة غير الشرعية ومكافحة «الإرهاب» والبيئة والطاقة... إلخ.

٢ ـ «قوامة» الجيش على «السياسة» و«الأمن»

المؤسسة العسكرية هي واحدة من أبرز مؤسسات النظام السياسي في تركيا، وهي الأقدم والأكثر تنظيمًا في تاريخ الدولتين السلطانية والجمهورية، كانت ولا تزال عِماد الدولة. ولم يكتف مصطفى كمال بتأسيس جيش على أسس تنظيمية وتقنية حديثة فحسب، وإنما بناه أيضًا على أسس عقيدية وسياسية تتضمن رؤية للسياسة العامة وللدور في بناء الدولة، والحفاظ على هويتها(٥).

حددت المؤسسة العسكرية لنفسها مجموعة أهداف تتعلق بالأمن القومي، مثل الاستجابة الفاعلة ضد التحديات الأمنية والأزمات والأوضاع المتغيّرة على الصعيد العالمي، وضمان أمن تركيا ضد المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية. وقد بيّن موقع هيئة الأركان العامة للجيش على شبكة الإنترنت مجموعة المهمات التي تقع على عاتق الجيش، أبرزها: الردع، وتحليل مجال الأمن ونطاقه، وإدارة الأزمات، وعمليات الانتشار المحدودة للقوات المسلحة، فضلًا عن عمليات الحرب التقليدية(٦). تأسست السياسات الأمنية والدفاعية على المبادئ التالية(٧):

---

(٥) عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص ١٤٨.

(٦) انظر هيئة الأركان العامة للجيش التركي على الموقع الالكتروني: <www.tsk.ml.tr/eng/gen1-konular/gorevi.htm>.

(٧) محفوض، المصدر نفسه، ص ١٤٩ ـ ١٥٠، و: Stephen Lanier, *Military Trends in Turkey: Strengths and Weakness* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2004).

ـ «سلام في الوطن، سلام في العالم»، أو «سلام في الداخل، سلام في الخارج»، وهي المقولة المنسوبة لمصطفى كمال أتاتورك، وأصبحت شعارًا للدولة التركية.

ـ المساهمة في احتواء أو تخفيف التوتر في السياسات الإقليمية والدولية.

ـ حماية الدولة والمحافظة على استقلالها وسلامة أراضيها.

ـ اتخاذ التدابير اللازمة لمنع أو ضبط النزاعات والصراعات الداخلية وأعمال العنف السياسي الداخلي والمعارضة المسلحة للدولة.

ـ الضمان العملي لسياسات الأمن الجماعي تحت مظلة حلف الناتو والاتفاقات العسكرية والاستراتيجية مع أطراف أخرى في المناطق والأقاليم المحيطة، أو ما دعاه الأتراك مؤخرًا بـ «العمق الاستراتيجي».

هكذا تتولّى المؤسسة العسكرية تحديد مصادر التهديد، وتتولّى الاستجابة التي تراها أيضًا، سواء أكان التهديد في الداخل أم في الخارج، عسكريًا أم سياسيًا أم غير ذلك. ولم يكن للحكومة والبرلمان والمؤسسات السياسية والتنفيذية والقضائية رقابة جدية، أو تدخل، أو إشراف مباشر على عملها، فقد «باشرت» خلال عقود عدة ما عدّته مهماتها وسياساتها الداخلية (وأحيانًا الخارجية)، بسلطة ذاتية، وكان لديها نوعٌ من الاستقلالية في كل ما يتعلق بها تقريبًا، كما تمتعت بقوامة واضحة وصريحة ـ حتى وقت قريب ـ على السياسة العامة، وهذا لا تجد له مثيلًا في أوروبا مثلًا(٨). وقد شهدت تركيا تغيرات نسبية في طبيعة العلاقات المدنية ـ العسكرية من حيث الوزن النسبي لتأثير الجيش في السياسة العامة، وبخاصة بعد التعديلات الدستورية والقانونية التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية، بعد الاستفتاء العام الذي أجري في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، والتعديلات القانونية والإجراءات التنفيذية اللاحقة.

---

(٨) انظر: Mehmet Dulger, «The Politics of the Oversight of the Security Section in Turkey: The Parliamentary Dimension,» in: Umit Cizre, «Democratic Oversight of the Security Sector: Turkey and the World,» (Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, Geneva, 2005), p. 36.

يحدث أن تتابع المؤسسة العسكرية تفاعلات وصِلات جدّية مع الوحدات الدولية الأخرى، تقوم مقام السياسة الخارجية، وثمة مؤشرات كثيرة على هذا، وأهمها ما يخص العلاقة بين تركيا وكل من سورية و«إسرائيل»، وهكذا كانت المؤسسة العسكرية تكبح بكيفية أو أخرى ما يفترض أنه رغبة الحكومة التركية في زيادة الضغوط على «إسرائيل»، وفي الوقت الذي كان الخطاب السياسي والإعلامي للحكومة التركية ينتقد سياسة «إسرائيل» في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتجاهلها لمصالح تركيا بهذا الشأن، كانت الاتفاقات والمناورات العسكرية وغيرها من التفاعلات تسير بشكلها المعتاد تقريبًا[9]، أو من دون تأثر كبير. وهذا لا يعني وجود تناقض جدي بين الحكومة المدنية والعسكر، وإنما «تقنين» لـ «الفجوة» التقليدية القائمة في العلاقات المدنية ـ العسكرية، و«ضبط» للفروق الوظيفية بينهما.

ربما كان تأثير المؤسسة العسكرية مختلفًا لجهة العلاقة مع سورية، ومن المحتمل أن تكون «عامل كبح» أو «إبطاء» للانفتاح بين تركيا وسورية، وبخاصة في الجوانب الأمنية والاستراتيجية، وهذا لا يعود فقط إلى عضوية تركيا في حلف الناتو، أو تحالفها مع «إسرائيل»، وإنما أيضًا إلى العقيدة العسكرية والأيديولوجية التي عدّتْ سورية بلدًا مُعاديًا خلال عقود عديدة.

وفي سياق متصل، يمكن أن نتابع نوعًا من الازدواجية في السياسة الخارجية يعود إلى الاعتبارات المذكورة أعلاه، إذ واصلت الحكومة التركية خلال سنوات عدة تعزيز علاقاتها السياسية مع سورية، التي وصلت إلى درجة عالية نسبيًا من التنسيق الاستراتيجي، في الوقت الذي واصلت فيه الاستخبارات التركية تعاملها الوثيق مع الاستخبارات الإسرائيلية والأميركية. ويمكن ملاحظة شيء آخر هو «سكوت» تركيا عن قيام طائرات

(9) انتقدت الحكومة التركية سياسة «إسرائيل» تجاه قطاع غزة منذ الحرب عليه (12/2008 ـ 1/2009)، لكنها لم توقف مشاركة إسرائيل في مناورات «نسر الأناضول» حتى ما بعد الهجوم الإسرائيلي على «سفينة مرمرة» التركية التي كانت ضمن «أسطول الحرية»، وكانت المناورات تجري كل ثلاثة أشهر بإشراف حلف الناتو، ومشاركة دول بينها الولايات المتحدة وإيطاليا.

إسرائيلية بقصف منشآت في منطقة دير الزور شرق سورية في (٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧)[10].

إن الأمثلة والمؤشرات عديدة، ولا يقلل من أهميتها بروز نشاط، أو تعاون عسكري بين الجانبين، والواقع أن الأمر لا يتعلق بأحداث معيّنة بقدر ما يُشير إلى كيفية ما تحكُم العلاقات والسياسات الخارجية في تركيا، نحن نتحدث عن سياسات بـ «الجمع» طالما أن ثمة فروقًا نسبية، وفجوات في التفاعلات الخارجية للحكومة المدنية والمؤسسة العسكرية.

هذه خصيصة تركية على ما يبدو، وإن لم تكن تركيا وحيدة في هذا الجانب، إلا أن لها ما يميزها فعلًا، ويجعلها فريدة في مجال العلاقات المدنية ـ العسكرية، وفي ما نفترض أنه «قوامة» تاريخية ورمزية للعسكر ومدارك الأمن على الدولة نفسها، وأن ذلك محدد في الدستور، كما أنه قارٌّ في ثقافة الأتراك السياسية والتاريخية[11]. والتحولات التي حدثت مؤخرًا لا تغير كثيرًا في ذلك، ويكاد هذا يتسم بـ «ميتافيزيقة» ما تمتد إلى جذور عميقة في التاريخ.

٣ ـ مجلس الأمن القومي

لدى المؤسسة العسكرية طرائق وكيفيات متعددة للقيام بما تُعدّه دورًا دستوريًا وتاريخيًا وأخلاقيًا في الحافظ على وحدة الدولة وسلامتها، في إطار عقدي هو «مبادئ أتاتورك»، ومن ذلك مجلس الأمن القومي (NSC) الذي شرّعه دستور عام ١٩٦١، ثم جدّده دستور ١٩٨٢، المادة ١١٨ منه.

(10) واظبت تركيا على تفتيش الطائرات الإيرانية المتوجّهة إلى سورية بزعم أو افتراض وجود شحنات أو مواد عسكرية. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية التركية يوم ١٩ ـ ٣ ـ ٢٠١١ إن تركيا صادرت مواد غير مشروعة من طائرة شحن إيرانية كانت متوجّه إلى سورية. وقد أُجبرت الطائرة على الهبوط في ديار بكر في جنوب شرق تركيا. وهذا ثاني حادث من نوعه خلال أسبوع، انظر: رويترز، ٢٢/ ٣/ ٢٠١١. فيما قالت وسائل إعلام أخرى إن قرار تفتيش الطائرتين الإيرانيتين في ١٥ و٢٠ آذار/ مارس، جاء بناء على طلب من الولاياتِ المتحدة التي أبلغت السلطات التركية أن الطائرتين تحملان حمولة نووية. انظر: **أقشام**، ٢٢/ ٣/ ٢٠١١.

(11) انظر مثلًا: محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، ص ١٥٧ ـ ١٦٢.

كما حدد قانون الأمن القومي الرقم ٢٩٤٥ تاريخ ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ الأمن القومي بـ «الدفاع عن وحماية الدولة ضد أي نوع من التهديدات الخارجية والداخلية للنظام الدستوري، والكيان الوطني، والوحدة، وكل المصالح والحقوق التعاقدية في البيئة الدولية على الصُعد السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية»[١٢]. وهو تحديد يشمل كل المجال السياسي تقريبًا[١٣].

يعطي القانون المذكور مجلسَ الأمن القومي سلطة تقرير مصادر التهديد والاستجابات الممكنة والأولويات أمام السياسة العامة. وهكذا فإن وحدة البلاد، والتماسك الاجتماعي، الهوية الوطنية، وحقوق الإنسان والحريات العامة، والموقف من الغرب، وكذلك مسائل مثل اللغة الكردية والثقافات الإثنية والرموز الدينية مثل غطاء الرأس (الحجاب وقبل ذلك الطربوش)... إلخ، فضلًا عن «إرث أتاتورك»، كلها مسائل تدخل في سياق الأمن القومي[١٤].

ترتكز عقيدة الأمن القومي (ومجمل السياسات الخارجية) على تحالف تاريخي بين تركيا والولايات المتحدة (وأوروبا) في إطار حلف الناتو[١٥]. وقد

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(١٣) Yücel, «New Dilemmas of Turkish National Security Politics: Old and New Security Concerns and National Development in the Post-1980 Era,» p. 11.

(١٤) من ذلك مثلًا الضجة التي حدثت عندما حاولت النائبة المنتخبة عن حزب الفضيلة (المنحل)، «مروة قاوقجي»، أن تدخل البرلمان لأداء اليمين الدستورية، مرتدية الحجاب. وانتهت المسألة بإسقاط جنسيتها التركية، ومن ثم عضويتها في البرلمان. انظر: حوار جهينة خالدية مع مروة قاوقجي، «الأزمة أزمة هوية،» في: **السفير**، ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٦. وتتجه الحكومة بعد الانتخابات النيابية (١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١١) لأن تسمح بدخول الحجاب أو النائبات المحجبات إلى البرلمان. وقال «غورسل تكين»، نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري (المعارض)، إن حزبه لن يسبب أي مشاكل لأي نائبة محجبة تنتخب وتدخل البرلمان، وإن حادثة مروة قاوقجي لن تتكرر إذا قام حزب العدالة والتنمية بإدخال نائبة محجبة عن الحزب إلى البرلمان. في: قناة التركية، ٢٤/ ٣/ ٢٠١١، و**ملليت** (تركيا)، ٢٤/ ٣/ ٢٠١١.

(١٥) انظر التقرير الذي أعدّه الجنرال المتقاعد أرمغان كولوغلو بمناسبة ٦٠ عامًا على انضمام تركيا لحلف الناتو: Armağan Kuloğlu, «60 Years of Alliance: NATO and Turkey,» (Report no. 2, Center for Middle Eastern Strategic Studies (ORSAM), April 2009), and Tarik Oğuzlu, «Turkey and the Transformation of NATO,» *SETA Policy Brief*, no. 33 (July 2009).

نظر الأتراك إلى هذا التحالف بنوع من «القداسة»، وحرّمت قوانينهم لسنوات طويلة التعرض له، أو حتى مجرد انتقاده[١٦]. لكن عدّلت التطورات بكيفية أو أخرى طبيعة الدور، وأثارت جدالًا مكثفًا في تركيا، وبخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين وحتى اليوم، وذلك بتأثير عوامل وفواعل جديدة، داخلية مثل تراجع الوزن الانتخابي والسياسي للأحزاب العلمانية وبروز الإسلام السياسي، وخارجية مثل تطوّرات المسار الأوروبي لتركيا، وكذلك دعم الولايات المتحدة لوجود حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) في السلطة بعد الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢، وانتخابات عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١، والتعديلات الدستورية التي أقرّت بنسبة ٥٨ في المئة في استفتاء شعبي يوم (١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠)، التي مثّلت الأساس القانوني والتشريعي لعمليات الإصلاح السياسي والإداري والقضائي لحكومة حزب العدالة والتنمية. والواقع أن السياسة الخارجية والأمنية تشهد «مراجعة»، أو «تنقيحًا» غير معروفٍ مآلهما، إلا أنها لا تزال تتقدم ببطء شديد وبقدر كبير أيضًا من القلق والمخاوف من ارتدادات داخلية وأمنية مثل احتمال قيام انقلاب عسكري أو شبه انقلاب[١٧].

يشهد الأمن القومي، كواحدة من مفردات أو أهداف السياسة الخارجية، ديناميات تتراوح بين حدّين هما: «الثابت» و«المتحول»، أو بمعنى آخر «الاستمرارية» و«التغيير»، تحكمهما علاقة مرنة نسبيًا. أما بالنسبة إلى «الاستمرارية» فتتعلق باحتواء مصادر التهديد التقليدية، وبخاصة في النزاعات الإقليمية مع أكثر، بل كل دول، «الجوار الجغرافي». والاندراج في التحالف الغربي (الناتو)، والسعي إلى إقامة علاقات متميزة مع الولايات المتحدة و«إسرائيل». وأما الاستجابة الثانية المتمثلة بـ «التغيير» فمن المرجّح أنها طالت الجوانب الأخرى، أي التفاعلات مع الدول

---

(١٦) تضمنت الدساتير وقوانين العقوبات والمحاكم العسكرية... إلخ أحكامًا وإجراءات قاسية بحق من يُتّهمون بالدعاية أو الانتماء للأفكار «الشيوعية»، وكثيرًا ما عُدّ مجرد انتقاد الولايات المتحدة، أو حلف الناتو، أو غيرهما تأييدًا لتلك الأفكار. وقد برز ذلك بعد الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال كنعان إيفرين، وقد أشارت الدراسة إلى نوعية الانقلاب وأحكامه وإجراءاته في موضع آخر.

(١٧) جنيد أولسفير، «ماذا يجري في تركيا؟،» ترجمة نسرين ناضر، **النهار**، ١٦/ ٥/ ٢٠١٠، و Cizre, «Democratic Oversight of the Security Sector: Turkey and the World».

الأخرى ومدارك الأمن والعلاقات الخارجية، ومصادر التهديد الثانوية والتهديدات المحتملة... إلخ.

الواقع أن المدارك التركية حول الأمن ومتطلبات السياسة الخارجية والأمنية تتغيّر بكيفية بطيئة للغاية، ويطال ذلك البناء العقدي والسلوكي للنظام السياسي والدولة، وهما ليسا سواء، حتى لو بدا أنهما كانا كذلك لفترة طويلة نسبيًا.

تستفيد الرؤية السياسية والاستراتيجية للأمن القومي من التباس طبيعي، أو ملازم للبيئتين الأمنية والسياسية في الداخل والخارج، وهو نوع من «غموض فاعل»، أو أن الأتراك يجعلونه كذلك من خلال تفاعلهم الخلاق في كثير من الأحيان. وهذا يُحيلنا إلى فكرة «القوة الناعمة» في تطبيق، أو تحقيق المصلحة القومية وغيرها من أهداف السياسة الخارجية[١٨]، أي التحول من لغة العسكرة والضغوط والتهديدات... إلخ، إلى لغة السياسة والدبلوماسية والتواصل... إلخ.

يُثير هدف الأمن القومي، أو عقيدته، جدالًا في تركيا، وقد برزت تحفّظات على «احتكار» المؤسسة العسكرية ومدارك الأمن لتقرير مضمونه واتجاهاته[١٩]. وتبدو أفكار «العمق الاستراتيجي» و«القوة الناعمة» و«تصفير المشكلات» في العلاقات الدولية، وكذلك الضبط أو الإشراف المدني على القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية، نوعًا من التكوين المتوازن للسياسة الخارجية، بحيث يبتعد عنها التوتر والتوجس، وأحيانًا الكيدية المبالغ فيها على أكثر من صعيد.

صحيح أن السياسة الخارجية تتوسّل مفاهيمًا ثقافية في تفسير وتحليل تفاعلات تركيا الخارجية، وأن هذا أيضًا نوع من توسيع كبير لمعنى تلك السياسة، إلا أن ذلك ينسجم مع الرؤية المعاصرة للأمن القومي بما هو

---

(١٨) انظر مثلًا: Cengiz Çandar, «Turkey's «Soft Power» Strategy: A New Vision for a Multi-Polar World,» *SETA Policy Brief*, no. 38 (December 2009), and Bülent Aras, «Turkey's Soft Power,» *Guardian*, 14/4/2009.

(١٩) لمناقشة أوسع لدور المؤسسة العسكرية في تحديد مضامين الأمن القومي، انظر: Cizre, «Concept and Police of National Security and the Civilians: The Case of Turkey».

مفهوم كلّي، بالمعنى الفردي والجماعي. وقد حقق ذلك درجة أو أخرى من النجاح من خلال تحسين صورة تركيا وقدرتها على التواصل مع الآخر، والتوصّل إلى «تسويات» سياسية لعدد من المشكلات والأزمات التي كانت تبدو في الماضي كأنما هي نوع من مشكلات غير قابلة للحل.

لقد أصبح الأتراك «أكثر أمنًا»، وهناك انخفاض نسبي في تواتر أعمال العنف الداخلي، وثمة زيادة في التواصل الداخلي وجهود الضبط الاجتماعي من خلال الدستور والقانون، ويعود جزء كبير من ذلك إلى جهود السياسة الخارجية في تحقيق متطلبات الأمن الداخلي والخارجي. وينفتح ذلك على عدد من مفردات السياسة العامة، وكذلك مفردات العلاقات الدولية.

٤ ـ تعديل الدستور و«الكتاب الأحمر»

ركزت التعديلات الدستورية التي أُقِرَّت في استفتاء ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ على مواد تخص الإصلاح السياسي وتطوّر العلاقات المدنية ـ العسكرية والدمقرطة والعلاقات الإثنية والحريات... إلخ، والأهم أنها شملت مواد ومفردات تتعلق بالمجلس العسكري الأعلى، والقضاء العسكري، وأصول المحاكمات، والنظم الانتخابية وقانون العقوبات، وهي تعديلات سيكون لها تداعيات كبيرة على الحياة السياسية في تركيا.

وهكذا فقد عُدّلت المادة ١٢٥من الدستور، التي كانت تُضفي حصانة على قرارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتمنع الطعن فيها، جاء التعديل بما يسمح بالطعن في هذه القرارات أمام القضاء. وهذا تطور غير مسبوق في مسار العلاقات المدنية ـ العسكرية في تركيا. وطالت التعديلات القضاء العسكري، الذي اقتصر اختصاصه بعدها على الجرائم العسكرية، ولا تجوز محاكمة مدنيين أمام القضاء العسكري إلا في وقت الحرب.

وتبعت تلك التعديلات تغييرات نسبية في «وثيقة الأمن القومي»، أو ما يُعرف باسم «الكتاب الأحمر». فقد قرر مجلس الأمن القومي (٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠) إجراء تعديل على تحديده لطبيعة التهديدات الداخلية للأمن القومي، من الأصولية الإسلامية، إلى المنظمات الراديكالية والإرهابية، كما تغيّرت مصادر التهديد الخارجية بإسقاط اسم

سورية وروسيا، وإضافة «إسرائيل» إلى قائمة مصادر التهديد[٢٠].

ثانيًا: التكامُل الداخلي

يتعلّق الأمر بسياسات الداخل، والقدرة على مواجهة ما يُفترَض أنه مصادر تهديد داخلية، سواء ما ارتبط منها بالتكوين الاجتماعي، أم التكوين الدولتي، أم العلاقة بين المجتمع والدولة، أم سياسات الهوية. وهذه مفردات تتطلّب «سياسات كُبرى»، وهو ما يحدث بالنسبة إلى معظم الدول، التي تتفاوت في أدائها، ومن ثم في النتائج المتحصّلة لديها.

تحدثنا في حيّز آخر عن الجدليات العامة للمجتمع والدولة في تركيا، مُركّزين على «سياسات الداخل»[٢١]. أما «سياسات الخارج»، أو «السياسات الخارجية»، فهي ما نُركز عليه هنا، ما يصدر عن الدولة التركية، وليس ما يصدر عن دول أخرى، فذلك مما يطول الحديث عنه، وهو خارج مفردات دراستنا هذه، ولا يمنع ذلك من الإشارة ـ أحيانًا ـ بقدر أو بآخر إلى بعض تلك السياسات.

يمكننا أن نركّز الكلام هنا، ونُجمل مسمّيات السياسة الداخلية بفكرة «الدولنة»[٢٢]، وهي فكرة مركزية في الأيديولوجيا الأتاتوركية، ومتضمّنة في الدستور، ومن ثم فهي مقولة مؤسسة ذات طابع وجودي في تركيا الراهنة، أي وجود الدولة الهادفة لـ «هندسة» تكوين اجتماعي، أو مجتمع بالمعنى الدارج[٢٣]. ويتمحور هدف السياسة الخارجية هنا حول «وحدة الدولة» تجاه

---

(٢٠) **الأخبار** (بيروت)، ٣٠/١٠/٢٠١٠.

(٢١) انظر: محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة.**

(٢٢) حول فكرة «الدولنة» والمبادئ الستة الناظمة للسياسة الكمالية في تركيا، انظر مثلًا: Paul Dumont, «The Origins of Kemalist Ideology,» in: Jacob M. Landau, ed., *Ataturk and the Modernization of Turkey*, Westview Replica Edition (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984), pp. 25-44.

(٢٣) حول هندسة التكوين الاجتماعي والإثني في تركيا للفترة التأسيسة (١٩١٣ ـ ١٩٥٠)، انظر مثلًا: Uğur Ümit Üngör, «Geographies of Nationalism and Violence: Rethinking Young Turk 'Social Engineering',» *European Journal of Turkish Studies*, vol. 7 (2008), on the web at: <http://www.ejts.org/document2583.html> (20/12/2011).

وحول الموضوع نفسه مع تغطية للفترة المعاصرة في تركيا (١٩١٥ ـ ١٩٩٠) مع إشارات مقابلة، انظر: Kerem Öktem, «The Nation's Imprint: Demographic Engineering and the Change of =

النزعات الانقسامية (أو السيادية) للحركة الكردية، وربما السياسات الإثنية لتكوينات أخرى تبدو أقل نشاطًا، و«هوية الدولة» تجاه النزعات العابرة لها مثل «العثمنة» و«الأسلمة» وكذلك «الطورانية»... إلخ. والواقع أن بين هذه وتلك احتمالات، وربما نزعات، جدّية للانقسام الاجتماعي والسياسي، وأحيانًا العنف الداخلي، وكثيرًا ما يحدث ذلك بمواجهة الدولة، وأحيانًا ما يحدث «تحت نظرها»، وربما بـ «تدبير» منها[٢٤].

١ ـ وحدة الدولة

يُعد قيام الدولة الجمهورية تتويجًا «حداثيًا» للمنافسات والتجاذبات المحلية والإقليمية والعالمية، التي استمرت لفترة طويلة في المجال العثماني (السابق)، ولا نفترض أن الدولة كانت نتيجة، أو تطبيقًا، لمشروع قصدي مخطط له، أو أن التحديثيين العثمانيين أرادوا تحطيم الدولة العثمانية لإحلال دولة جمهورية بدلًا منها، لقد أرادوا تجديد الدولة بالحداثة نفسها، بالعقلانية السياسية والواقعية الثقيلة و«المحبطة» و«المأخوذة» بالتفوق الغربي، و«المجروحة» من الهزيمة، و«المصدومة» بالواقع[٢٥].

لكن، كلما كانت الدولة تتقدم في «حداثتها» وانخراطها في النظام العالمي، أو تغلغل الأخير فيها، كلما كانت تفقد «عثمانيتها» و«هويتها»، حتى أصبحت قاب قوسين أو أدنى من «التلاشي» أو «التشظّي» إلى تكوينات دولتية صغيرة، موزّعة بين الترك والكرد والأرمن... إلخ.

كافح الكماليون ـ أو من سيسمَون كذلك لاحقًا ـ من أجل صياغة شرعية

Toponymes in Republican Turkey,» *European Journal of Turkish Studies*, no. 7 (2008), on the Web: <http://www.ejts.org/document2243.html> (20/12/2011).

(٢٤) كشفت التحقيقات الجارية في إطار قضية «تنظيم الأرغينيكون» ضلوع مسؤولين سياسيين وأمنيين كبارًا في عدد كبير من أعمال وخطط القتل والاغتيال والتحريض الطائفي والفضائح الجنسية والاقتصادية والأمنية والحملات الإعلامية، انظر مثلًا: Gareth H. Jenkins, *Between Fact and Fantasy: Turkey's Ergenekon Investigation*, Silk Road Papers (Washington: Central Asia-Caucasus Institute; Silk Road Studies Program, Uppsala University, 2009).

(٢٥) انظر وقابل: Erik-Jan Zurcher, «Ottoman Sources of Kemalist Thought,» in: Elisabeth Özdalga, *Late Ottoman Society: The Intellectual Legacy*, SOAS/RoutledgeCurzon Studies on the Middle East; 3 (London; New York: RoutledgeCurzon, 2005), pp. 13-25.

دولتية ضد النزوع السلطاني الواقع تحت سيطرة نزعاته الشخصية والفئوية وارتباطاته الغربية، كما عملوا من أجل احتواء المشروع السيادي للكرد والأرمن. وربما واصلوا سياسات الاتحاديين في جعل الجغرافيا المركزية في الأناضول تنطوي على بيئة أو تكوين إثني قابل للانضواء تحت المقولة الأيديولوجية «التركية» بكيفية قصدية واعية[٢٦]. والدخول في تحالف «براغماتي» مع القوى الفاعلة الأخرى ذات الاتجاه الإسلاموي أو القومي - الديني المتمسك بالإطار العثماني، واستخدام المقولات الدينية لحشد التأييد لـ «حرب الاستقلال»، لكنه حشد لصالح مشروع التغيير السياسي والدولتي. وكانت الخطوة التالية، هي الانقلاب على الوعود والتحالفات مع الكرد والعرب وغيرهم، والعمل على إدراجهم القسري في سياسات الهوية الإثنية، أو الدولتية الجديدة، واحتواء مقاومتهم تحت عناوين الأمة والدولة.

انطلق المشروع الجمهوري وبدا أنه تجاوز تحديات تكوينه الأولى، خارجيًا على الأقل، إلا أنه بقي يواجه قدرًا كبيرًا من الممانعة الداخلية ذات الطبيعة الانقسامية أو السيادية، من قبل الكرد على نحو خاص[٢٧]. وقد قام الكرد بعدد كبير من الثورات ضد المشروع الكمالي، ولم تظهر اتجاهات قوية لدى الإثنيات الأخرى، وهي كثيرة، إلا أن مخاوف الانقسام لدى الدولة «لم تتقادم»، ومثلها النزعات والحركات الكيانية «الانقسامية»، أو «الاستقلالية»، بل بقيت حاضرة بقوة لدى الدولة، وربما تكتسب راهنية مستمرة، حتى لو نهجت القوى الكردية مؤخرًا سياسات وسيطة تتمثل بالمطالب الإثنية في إطار دولة تعددية[٢٨].

كانت وحدة الدولة هي المقولة الرئيسة في المنافسات السياسية الكبرى

(٢٦) حدث نوع من التهجير أو التوزيع القسري أو الطوعي للسكان داخل تركيا، وفق أسس إثنية وعرقية ولغوية، كما حدث تبادل للسكان مع اليونان وطرد وتهجير أيضًا للعرب والكرد في النصف الأول من القرن العشرين، انظر مثلًا: محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، ص ١٧١ ـ ١٧٥.

(٢٧) انظر بكيفية عامة: Metin Heper, *The State and Kurds in Turkey: The Question of Assimilation* (Basingstoke, [England]; New York: Palgrave Macmillan, 2007).

(٢٨) انظر مثلًا: Nesrin Ucarlar, *Between Majority Power and Minority Resistance: Kurdish Linguistic Rights in Turkey*, Lund Political Studies; 157 (Lund: Department of Political Science, Lund University, 2009).

في البلاد، وتحت هذا العنوان قامت الانقلابات العسكرية والسياسات الأمنية والإجراءات القمعية للحكومات المتواصلة منذ مصطفى كمال أتاتورك وحتى اليوم، وذلك بقدر متفاوت من العنف المادي والمعنوي. غير أن الثابت الرئيس هنا كان احتواء السياسات الكردية التي لم تنفك تتجدد أيضًا تحت عناوين ومسمّيات عديدة، لكن ثابتها الرئيس أيضًا هو المطالبة بـ «حق تقرير المصير»، سواء أدى ذلك إلى استقلال كلي أم تكوين فدرالي أم دولة تعددية أم غيرها من الصيغ السياسية[٢٩].

وكان للسياسات التركية حول وحدة الدولة وكيانيتها وجهان، **الأول** داخلي، وقد اكتسى طابعًا أمنيًا لدولة تسلّطية مسكونة بهواجس أمنية ثقيلة الوطأة؛ **والثاني**، خارجي كان في كثير من جوانبه امتدادًا للأول، وما يهمنا هنا هو الوجه الثاني، وأساسه المسألة الكردية في السياسة الخارجية التركية.

الواقع أن الموضوع الكردي كان أحد أهم مفردات تلك السياسة، كونه التحدي الأبرز للدولة، وقد اهتمت تركيا برسم سياساتها انطلاقًا منه، تحالفًا وعداءً، وهو ما انعكس على علاقاتها الدولية، مثل التحالف مع الغرب من أجل دعم أو ضمان وجودها وكيانيتها بوجه المطالب (أو الحقوق) الجغرافية من الجوار، وبوجه المطالب الكردية ذات الامتداد الإقليمي، وحتى الصراع مع دول الجوار التي افترضت أنها تقدم دعمًا متعدد الأشكال للحركة الكردية، أو أنها تتغاضى عن نشاط الأخيرة على أراضيها. فضلًا عن التنسيق مع الدول المعنية بالموضوع الكردي والإقليمي، وبخاصة بعد التداعيات الكردية المحتملة الناشئة عن الوضع في العراق قبل الاحتلال الأميركي له (٢٠٠٣) وبعده[٣٠].

٢ ـ هويّة الدولة

تركيا هي نتيجة مشروع حداثي (أو حداثوي)، ربما لم يكن مخططًا

(٢٩) انظر: Heper, Ibid.

(٣٠) انظر: Kemal Kirişci, «The Kurdish Question and Turkish Foreign Policy,» in: Lenore G. Martin and Dimitris Keridis, eds., *The Future of Turkish Foreign Policy*, BCSIA Studies in International Security (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2004), p. 276.

له، إلا أنه أصبح كذلك لاحقًا، أي إن مشروع الهوية قام خلال مخاض الدولة الجمهورية، وكانت تكتسب ملامحها الحداثية كلما برز في وجهها عقبات تقليدية، أو إرادات نكوصية وارتجاعية، وحتى مشروعات كبرى مثل الطورانية والأممية. وتنطوي هوية الدولة على مجموعة من المبادئ الحاكمة، التي تمثل أساس الأتاتوركية، ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

- البناء «الحداثي» للدولة في جغرافيا محددة ووفق المعايير العامة المقررة في النظام العالمي[٣١].

- البناء «الحداثي» للتكوينات الاجتماعية والإثنية بقصد «هندسته» والوصول به إلى تكوين «مجتمع» ذي صيغ مستقرة في إطار الدولة[٣٢].

- مفهوم «الأمة» هو مفهوم مركّب، إذ يتألف من الإثنية التركية ذات الاتجاه القومي والحداثي، وكذلك التكوينات الإثنية المنضوية تحت هذا المعنى، أو المسمى بكيفية أو أخرى، أو التي تقبل بـ «الاسم التركي» كمظلة كبرى لتنويعات فرعية أو ثانوية[٣٣].

- احتواء أو ضبط المعاني الثقافية والمشاريع السياسية العابرة للدولة مثل «الطورانية» و«العثمانية الجديدة»، والمعاني والمشاريع ما دون الدولة مثل الكيانية الكردية والنزعات الجهوية والمناطقية والهويات والكيانات الفرعية لدى الجماعات الإثنية الفرعية والدينية والطرق الصوفية والعصبيات المناطقية والطبقية... إلخ.

---

(٣١) حول فكرة «الدولنة» والمبادئ الستة الناظمة للسياسة الكمالية في تركيا، انظر مثلاً: Dumont, «The Origins of Kemalist Ideology,» pp. 25-44.

(٣٢) انظر مثلاً: Sibel Bozdoğan and Reşat Kasaba, eds., *Rethinking Modernity and National Identity in Turkey* (Washington: the Institute of Turkish Studies, 2007).

(٣٣) انظر مثلاً: Martin van Bruinessen: «Race, Culture, Nation and Identity Politics in Turkey: Some Comments,» Paper Presented at: «Shifting State Ideologies from Late Ottoman to Early Republican Turkey, 1890-1930,» (Mica Ertegün Annual Turkish Studies Workshop on Continuity and Change, Department of Near Eastern Studies, Princeton University, 24-26 April 1997), and «Constructions of Ethnic Identity in the Late Ottoman Empire and Republican Turkey: The Kurds and their Others,» Paper Presented at: «Social Identities in the Late Ottoman Empire,» (Workshop, Department of Middle Eastern Studies, New York University, 8 March 1997), on the Web: <www.let.uu.nl/˜martin.vanbruinessen/personal/publications/constructions_of_ethnic_identity.htm>. (15/6/2011).

تبدو هوية الدولة مسألة وجودية هي الأخرى، على الأقل في الخطوط العامة، أي «حداثتها» و«علمانيتها» وحدودها الجغرافية ومعنى الأمة، وهي معانٍ «متلازمة»، تشملها بكيفية أو أخرى المبادئ المعروفة بـ «الأسهم الستة»[٣٤]، لكنها أخذت تكتسب مرونة متزايدة، وتنفتح على تحديات جدية، وربما مشروع أو سياسات تأويل نشطة برزت «أماراتها» العملية والتطبيقية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢[٣٥].

٣ ـ التماسُك الاجتماعي

يمثّل الحفاظ على «التماسك الاجتماعي»، وتحقيق «التكامل الداخلي» بين مختلف القوى والتكوينات السياسية والاجتماعية هدفًا رئيسًا للسياسة العامة في تركيا، التي استطاعت أن تواجه مصادر التهديد، أو لنقل تحديات البناء الداخلي والتكامل الوطني أو القومي من خلال فرض «الدولنة» بقوة الدستور وبالقوة الأمنية والعسكرية، وكذلك قوة الأيديولوجيا. وكل ذلك بقدر متفاوت من «النجاح» على الرغم من أن الأثمان التي دُفِعت، والموارد التي أُنفِقَت كانت كبيرة جدًا، وربما فقدت تركيا في حالات عديدة الكثير من فرص المراجعة وإعادة بناء العلاقات بين المجتمع والدولة والبناء الاجتماعي.

٤ ـ أكراد الداخل وأكراد الخارج

تجتهد السياسة الخارجية في «توظيف» تفاعلاتها الإقليمية والدولية من أجل «احتواء» المسألة الكردية، وقد أصبح الموضوع الكردي دائم الحضور في جدول أعمالها، ربما البند الأول للسياسة الداخلية والخارجية بلا منازع، لسنوات عديدة، بدءًا من أوائل الثمانينيات من القرن العشرين عندما شرع «حزب العمال الكردستاني» في عملياته المسلحة ضد الحكومة (١٩٨٤)، وصولاً إلى نهاية التسعينيات منه (١٩٩٧)، حيث برزت عوامل التهدئة والمبادرات السياسية. والواقع أنه لا يزال يحتفظ بحضور أو تأثير طاغ على

---

(٣٤) انظر: Dumont, «The Origins of Kemalist Ideology,» pp. 25-44.

(٣٥) حول مسألة الهوية في تركيا، انظر: محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، ص ٩٦ وما بعدها.

السياسة العامة، وحتى إذا ما تنحّى نسبيًا، فإنه لا يلبث أن يعود إلى الواجهة.

كانت تركيا خلال تلك الفترة قد دخلت في صراع مركّب مع «دول الجوار» الجغرافي والسياسي، وفي مقدمها سورية، تحت عناوين تتصل بالحزب المذكور، والزعم بأن تلك الدول تقدم دعمًا متعدد الأشكال إلى الحركة الكردية المسلّحة؛ وقد انسحبت المطالب التركية إلى دول أخرى مثل روسيا وإيطاليا وغيرها.

والواقع أن السياسة التركية أعادت كل فشل داخلي إلى الموضوع الكردي، مثلما أعادت الفشل الخارجي إلى التآمر المفترض على تركيا واستهدافات النيل منها وربما تقسيمها، لكن التطورات التي أعقبت اعتقال عبد الله أوجلان (١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٩)، وتحول الكرد عن العمل المسلح إلى العمل السياسي، خلا حالات محدودة، أظهر بكيفية أو أخرى أن ثمة عوامل وفواعل أخرى أيضًا مسؤولة عن فشل السياسات العامة، ولعل أبرزها هو نواظم السياسة وأطرها الإرشادية.

شهدت تصوّرات الأمن القومي ومداركه تغيّرات نسبية بشأن مصادر التهديدات الداخلي، وتمثل ذلك باستبدال «الخطر الكردي» بـ «الخطر الأصولي» كمصدر تهديد رئيس للدولة والنظام العلماني[٣٦]. كما أمست الطبقة السياسية بصورة عامة أكثر اهتمامًا بالمقاربات الداخلية لعدد من القضايا التي اعتُبِرَت خلال زمن طويل من المحرمات، إذ أمسى بإمكان الأكراد التعبير الجزئي عن هويتهم والتحدث والنشر بلغتهم الأم[٣٧]. كما أطلقت الحكومة قناة رسمية ناطقة بالكردية، وحرص عدد من كبار المسؤولين على حضور الاحتفالات الدينية للعلويين (كثير منهم من الكرد) والتحدث عن وضعهم، وزاد على ذلك دراسة الحكومة لمقترحات حول التعليم الديني والكتب المدرسية والعطل والاحتفالات المناسبات الدينية ودور العبادة... إلخ، لتكون جزءًا من سياسات الحكومة في المرحلة

---

(٣٦) Yücel, «New Dilemmas of Turkish National Security Politics: Old and New Security Concerns and National Development in the Post-1980 Era,» p. 14.

(٣٧) حول الواقع اللغوي لأكراد تركيا والسياسات اللغوية والهوية القومية، انظر مثلًا: Ucarlar, *Between Majority Power and Minority Resistance: Kurdish Linguistic Rights in Turkey.*

المقبلة[٣٨]. ومقاربة أحوال البلاد بصورة مختلفة نسبيًا عما كان في الماضي[٣٩]. وهكذا ينطوي جدول أعمال السياسة الخارجية التركية على مفردات تستجيب بالأساس لهواجس وأغراض داخلية، ولذا فهي تسعى إلى اتباع مجموعة من السياسات يمكن تركيزها في ما يلي[٤٠]:

- التنسيق مع دول الجوار الجغرافي والسياسي لـ «ضبط» الطموحات السياسية والسيادية للأكراد[٤١].

- وضع سياسات واستراتيجيات أمنية بهدف بناء قدرات عسكرية قوية وقادرة على حماية الكيانية الجغرافية والسيادية للدولة.

- إقامة تفاعلات سياسية تقدم ضمانات «دفاعية»، أو «احتوائية»، بمواجهة المطالب (أو الحقوق) الجغرافية القائمة (أو المحتملة) لدول الجوار الجغرافي.

- مقاربة مشكلات الاندماج والتكامل الداخلي مقاربة سياسية عامة من خلال تبني إصلاحات هيكلية سياسية واقتصادية، والعمل على توسيع خيارات التنمية البشرية في تركيا، مع التركيز على المناطق ذات الكثافة الكردية[٤٢].

---

(٣٨) محمد نور الدين، «تركيا: تقدم كبير نحو حل المسألة العلوية،» **السفير**، ٢/ ٤/ ٢٠١١.

(٣٩) انظر: عقيل سعيد محفوض، «علويو تركيا: الإسلام التركي والعلمانية النابذة،» **السفير**، ١٥/ ٩/ ٢٠٠٦. وحول التجاذبات بين العلويين وحكومة حزب العدالة والتنمية، انظر مثلًا: Martin van Bruinessen, «Turkey's AKP Government and its Engagement with the Alevis and the Kurds,» Paper Presented at: «The Otherness and Beyond: Dynamism between Group Formation and Identity in Modern Muslim Societies,» (Symposium, Tokyo University of Foreign Studies, 5-6 December 2009).

(٤٠) لمزيد من المعلومات عن السياسات الأمنية ومفهوم الأمن القومي انظر مثلًا: Yücel, «New Dilemmas of Turkish National Security Politics: Old and New Security Concerns and National Development in the Post-1980 Era».

(٤١) انظر: روبرت أولسن، **المسألة الكردية في العلاقات التركية ـ الإيرانية**، ترجمة محمد إحسان رمضان، السلسلة الثقافية (أربيل: دار ئاراس، ٢٠٠١)، ص ٦٣ وما بعدها، و: «Iraq: Allaying Turkey's Fears over Kurdish Ambitions,» (International Crisis Group, Middle East Report; no. 35, January 2005).

(٤٢) يحظى الموضوع الكردي في تركيا باهتمام كبير من قبل الرأي العام والإعلام والنخبة السياسية والأكاديمية. انظر اتجاهات الرأي حول الموضوع في استطلاع للرأي قامت به مؤسسة (SETA) ومؤسسة (Pollmark) في: Bülent Aras [et al.], «Public Perception of the Kurdish Question in Turkey,» (SETA & POLLMARK Research Report, Ankara, October 2009).

ـ الانفتاح الإقليمي والدولي والاعتماد المتبادل في مواجهة الأزمات العابرة للدولة والسعي لبناء شراكات استراتيجية وسياسات تكامل وتنمية إقليميين.

تنسجم الخطط والسياسات الإقليمية المذكورة، في جانب مهم منها، مع مشروعات التغيير في الشرق الأوسط، التي اتخذت مسميات مختلفة، كما يتوافق مع الاهتمام بـ «آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس» لجهة تعزيز فرص الإصلاح والتغيير هناك[٤٣]. ويتضمن ذلك تحقيق تنسيق إقليمي (ودولي) حول عدد من المشكلات الداخلية والعابرة للدولة من قبيل مشكلات الجماعات الإثنية (الأكراد، تركمان العراق، العنف... إلخ) والمياه والاتصالات والهجرة والعنف الديني والأهلي والفقر والإرهاب... إلخ، فلا تعود سياسات الدول الأخرى، أو حتى امتداد الجماعات الإثنية والسياسية فيها، تؤثر في النسيج الاجتماعي والاستقرار الداخلي في تركيا.

ثالثًا: المكانة/ الدولة النموذج

إن سياسات «النموذج» و«المكانة»، هي «لعبة» تركية بامتياز، فهي ربما لا تحقق المطلوب، لكنها تعد به، وهذا يحرك الرغبات العميقة في البنية النفسية التركية والمشرقية الإسلامية مما يتعلق باللحظات الإمبراطورية، وكذلك الطموحات الراهنة، والاستجابات الممكنة للضغوط المخيالية (الثقافية والسياسية... إلخ) لدى «الأتراك»، التي تدفع نحو تحقيق ما أمكن من القوة والحضور في البيئة الإقليمية والدولية.

وقد تَرَكَّزَ الكلام على النموذج من دون تمييز بينه وبين «المكانة»، والواقع أنهما يتداخلان ويتبادلان إلى حد كبير، ومن ثم فإننا لم نهتم

---

(٤٣) انظر مثلًا: المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية (TESEV)، وصندوق مارشال الألماني (GMF)، «الديمقراطية والتنمية الإنسانية في الشرق الأوسط الكبير: استراتيجية عبر أطلسية،» ورقة إسطنبول الأولى، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، ٢٠٠٤؛ وبوراك اكتشابار [وآخرون]، «الحوار حول التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط الكبير: تقييم من المجتمع المدني التركي،» ورقة إسطنبول الثالثة، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، ٢٠٠٤، و William Hale, «Turkey and the Middle East in the 'New Era',» *Insight Turkey*, vol. 11, no. 3 (July-September 2009), pp. 143-159.

بالفصل بينهما، كتابيًا على الأقل، والواقع أن «مكانة» تركيا وإحالاتها الوجدانية و«رأسمالها» الثقافي والرمزي في المنطقة، يعطيانها فرصة جدية في ما يخص «النموذج»، على الرغم من الالتباسات الكثيرة التي تنتظر صورتها وسياساتها على أكثر من صعيد مما نذكره في فصول لاحقة.

١ ـ معنى «النموذج»

النموذج هنا، هو نظام قيمي ومعياري لما يجب أن تكونه صورة (وسياسة) تركيا الراهنة لدى الآخرين، وليس لدى أهلها، وإن كان ذلك ضروريًا بكيفية أو أخرى، أو واجبًا، إلا أنه غير حاسم في مثل هذه الحالات، ذلك أن العقدية والأدلجة ربما تتطلّب رهانات حول الشكل والصورة أكثر منها حول المضمون، وهي غيرية قبل أن تكون ذاتية، وحول الخارج أكثر منها حول الداخل.

يمكن أن تُفهم سياسات المكانة لدى تركيا على أنها مدفوعة بالرغبة في تعويض الفقد المعنوي والتاريخي الذي تعرّض له الأتراك خلال العقود الماضية، وكذلك تبوّؤ موقع يمكنهم معه استقطاب الإمكانات والموارد المادية والمعنوية، وهذا الدافع الأخير كأنما هو إشهار للرغبة في تحريك الاقتصاد السياسي والتفاعلات التجارية والعلاقات الاستثمارية[٤٤] (وهو موضوع نتناوله لاحقًا).

ـ تبدو سياسات المكانة مدفوعة بـ «غايات» لا تبتعد عما كان أفلاطون قد اصطلح عليه بـ Thimos وهو الجانب من الشخصية البشرية الذي يدفعها لتحقيق ذاتها، وانتزاع اعتراف الآخرين بها[٤٥]. وقد تكون الأولوية لاعتراف الآخرين، وذكرنا أن تحقيق الذات قد لا يكون هو الأساس، في الظروف الراهنة، وربما عَدَّ الساسة اعتراف الآخرين، إذا ما تحقق، فلربما يكون

---

(٤٤) انظر وجهة نظر ماكس رودنبيك، كبير مراسلي (*Economist*) في الشرق الأوسط، حول الاندفاعة التركية نحو المنطقة، في: ماكس رودنبيك، «حين يرتدي الأتراك زي التجار والدبلوماسيين،» **النهار**، ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٩.

(٤٥) عبد الله إبراهيم، **المركزية الغربية اشكالية التكون والتمركز حول الذات**، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، ٢٠٠٣)، ص ٣٠٠.

عاملاً مساعدًا لتحقيق الذات القومية والدولتية. وهذا أمر على قدر كبير من التعقيد، ويمكن أن يكون موضوعًا لمزيد من التحليل والتحقيق.

- تصدر فكرة المكانة أو النموذج كواحدة من أهم أهداف السياسة الخارجية، باعتبار تركيا دولة «نموذجًا» للبناء السياسي والحداثي والديمقراطي، بخاصة أنها تقع في منطقة متوسطة، وهي «جسر» يصل بين عالمين متفارقين (الشرق - الغرب)، يُنظَر إليهما باعتبارهما متناقضين ومتصارعين في رؤيتيهما السياسية والثقافية. . . إلخ[٤٦].

- يُركّز بعض الخطاب السياسي على اعتبار تركيا دولة ديمقراطية «على الرغم من أنها مسلمة»، وتشهد مستويات أفضل من التطور السياسي والاقتصادي، وهي «الوحيدة» في العالم الإسلامي على هذا النحو![٤٧]. فيما يُركّز آخر على خطاب وسطي وسياسة وسيطة تكون قادرة على إبراز حيوية وديناميّة السياسة والثقافة والتجربة التاريخية والحضارية للأتراك في الزمان العالمي.

تتجلّى فكرة النموذج بكيفيات عامة تختلف بحسب المرجعيات الفكرية والثقافية والتجارب والتطبيقات وطبيعة المدارك حولها، فهي نموذج مستمد من التاريخ السلطاني العثماني بارتباطاته المفترضة مع الثقافة الإسلامية

---

(٤٦) انظر: Ian O. Lesser, *Bridge or Barrier?: Turkey and the West after the Cold War* (Santa Monica, CA: Rand, 1992).

(٤٧) انظر وقابل: فيليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة ميخائيل نجم خوري (نيقوسيا: دار قرطبة، ١٩٩٣)، ص ١٠٢؛ هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، تعريب فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١)، ص ١٦٦، و Metin Camcigil, «The Concepts of the Turkish Model and the Greater Middle East Initiative,» on the Web: <http://www.ataturksociety.org/asa/voa/model.html> (23/5/2009).

ويأتي صادق جلال العظم على شيء من هذا، ويصف الحالة المشار إليها بـ «المفارقة التركية»، أي «أن يكون البلد الإسلامي الوحيد الذي أعلن علمانية دولته رسميًا منذ البداية، وفصل الدين عن الدولة منذ لحظة التأسيس الأولى، وطوّر أيديولوجيا علمانية صريحة ومتماسكة. . . هو أيضًا البلد الإسلامي الوحيد الذي أوصل حزبًا سياسيًا لا يخفي إسلاميته، وإنما يُفاخر بها، إلى السلطة بصورة ديمقراطية انتخابية سلمية وسلسة اعترف العالم أجمع بشرعيتها ونزاهتها». انظر: صادق جلال العظم، «الدولة العلمانية والمسألة الدينية: تركيا نموذجاً،» **الدراسات الفلسطينية**، السنة ٢١، العدد ٨٢ (ربيع ٢٠١٠)، ص ١٦.

والتجربة التاريخية الآسيوية، التي تلاقحت مع التجربة البيزنطية. . . إلخ، وهذا ما يراه الإسلامويون والعثمانيون الجدد، وأحيانًا القومويون ممن يذهبون أبعد من اللحظة العثمانية إلى الفكرة الطورانية. وهي مقابل ذلك نموذج مستمد من تاريخ تركيا المعاصر بارتباطاته مع النظام العالمي والتطور الحادث في الفكر السياسي والتجارب الدولتية حول العالم، وبخاصة في أوروبا، وهذا ما يراه الكماليون أو الدولتيون المحدثون.

يتعلق الأمر بالرأسمال الرمزي للأتراك، كـ «أمة»، سواء بالمعنى الحداثي أم التقليدي، وينسحب ذلك على «الدولة»، معناها ومبناها، ورهاناتها، وتفاعلاتها الخارجية. . . إلخ، وأحيانًا يتخذ الأمر شكلين نمطيين عامّين هما، «نموذج الدولة» و«نموذج الأمة»، وهما متقابلان. والواقع أن ثمة صعوبة في ترك الأمور على هذا النحو، ذلك أن الأمّة هنا لا تقابل الدولة بكيفية صريحة أو مستقرة، وكل منهما محل جدل ثقافي وسياسي في تركيا والمنطقة.

يكشف أحمد داوود أوغلو (ويكاد عمله يتمحور حول سياسات النموذج أو المكانة) عن سلوك مركّب، فهو يعلن أن تركيا لا تريد الهيمنة على المنطقة، كما لا تريد إحياء النزعة العثمانية (السابقة)، أو أي نزعة مستمدة منها، لكنه يعود ليقول أشياء «تخفي» ما «أنكره» قبل حين، ويمارس دوره السياسي في فك الارتباك أو الالتباس القصدي بهذا الشأن، وهو على أي حال يميل إلى «إنكار» الزعامة والمكانة، ثم يعود لـ «يؤكدها»، حسبما تكون المعطيات. يقول أوغلو: «تركيا لا ترى نفسها متنافسة مع أية دولة في المنطقة، ونحن لسنا هنا لنُحدث توازنًا مع إيران أو مصر. تركيا بنفسها مركز لاستقرار المنطقة»[٤٨].

٢ ـ حدود النموذج

أظهرت ردود أفعال رجب طيب أردوغان في دافوس، أو بسبب المعاملة المهينة للسفير التركي في إسرائيل، أو الاعتداء على «سفينة مرمرة» (٣٠/ ٥/

---

(٤٨) «أحمد أوغلو «العقل التركي» يتحدث لـ «الشرق الأوسط» في مقابلة نادرة: تحدث عن الوساطة بين سورية وإسرائيل.. والاتصالات مع حماس وحزب الله والمطلوب من إيران وكشف عن لقاءات باكستانية أفغانية،» حوار مينا العريبي، **الشرق الأوسط**، ١٠/ ٤/ ٢٠٠٩.

٢٠١٠)، قدرًا متفاوتًا من الحدة، وإيقاعًا مرتفعًا نسبيًا لمعنى القوة والقوامة والتفوق التاريخي... إلخ، وهي رسائل موجّهة إلى إسرائيل، لكن المستمعين كانوا كثُرًا، وقد وصل صداها ودلالاتها النفسية والسيكولوجية إلى عموم «المجال العثماني» السابق. والواقع أن لها رجعًا في تركيا نفسها، وقد تكون أثارت هواجس لدى بعضهم من أن المبالغات قد تؤدي إلى نتائج عكسية، يقول كاتب صحفي تركي، وهنا اقتباس طويل:

«قال وزير الخارجية التركي، أحمد داوود أوغلو، إن تركيا هي أقوى دولة في المنطقة... ويردد (الوزير) نظريته الجيو ـ استراتيجية، ولازمتها هي العمق الاستراتيجي... وجغرافيا نظريته واسعة. وهي جغرافيا الدولة العثمانية. ولذا، يُسمّيه بعضهم العثماني الجديد. وهذا اللقب قد لا يخلّف أثرًا طيبًا في نفوس بعض السياسيين في المنطقة والغرب. ففي بعض الأوساط الغربية، وربما العربية، يُذكّر كلام داوود أوغلو بماضي تركيا الاستعماري. وقد يخلص بعضهم إلى أن تركيا تحن إلى إرثها الاستعماري الإمبراطوري القديم...

ولا مبالغة في الملاحظة هذه. فنحن حلفاء الولايات المتحدة، وتربطنا علاقات جيّدة بإسرائيل. ولذا، قد يحسب بعضهم في الشرق الأوسط، أن داوود أوغلو يريد ترتيب النظام في المنطقة بالنيابة عن واشنطن، أو بالوكالة عنها... ونحن في تركيا على يقين من أن داوود أوغلو لا يرمي إلى بسط الهيمنة الأميركية على المنطقة، أو إلى بعث الاستعمار التركي. وحرّي به أن يُحسن اختيار عباراته لتجنّب إساءة فهم التحرك التركي في المنطقة على أنه تدخل في الشؤون الداخلية أو حنين للاستعمار»[٤٩].

ثمة وجه آخر لما نعدُّهُ حدودًا لفكرة المكانة المُفضية إلى «النموذج»، ذلك أن «تجربة تركيا لا تزال غضة، وأن لكل ميزاتها الإيجابية المذكورة وجهًا آخر أقل إشراقًا. وتبدو أحيانًا أنها لا تزال على بعد حادث كبير واحد من انهيار توازناتها الحالية. بالتالي قد يكون الكلام على نموذج تركي مبالغًا

(٤٩) سميح إدز، «أحمد داوود أوغلو: عثماني جديد؟،» **ميلليت**، ٢٠٠٩/٩/١٢، في: صفحات سورية (موقع الكتروني)، ٢٠٠٩/٩/٢٧.

فيه. ربما. لكن طراوة عود التجربة التركية تقربها أكثر منا ولا تبعدها»[٥٠].

وتواجه سياسات المكانة، أو النموذج، لدى تركيا أردوغان ـ أوغلو تحديات جدّية في ما يخص الرؤى السياسية والثقافية المُستمدة من دوافع ومقتضيات الهوية والمخيال الاجتماعي والسياسي والتاريخي من جهة، والسياسات العملية والواقعية الدولتية والإقليمية والدولية الحاكمة أو المؤثرة في السياسات الراهنة من جهة أخرى. بمعنى آخر، إن خطاب وسياسات أردوغان ـ داوود أوغلو (وقبله تورغوت أوزال، وكذلك نجم الدين أربكان) يواجه مأزق «الموائمة» بين الرؤى الثقافية والسياسية، وبين مقتضيات الظرف الموضوعي في البيئتين الداخلية والخارجية.

٣ ـ رسائل متعددة

يبدو أن الصورة «النموذج» هي رسالة مزدوجة في السياسة الخارجية، موجّهة **أولًا** إلى المنطقة الإسلامية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس والبلقان (وغيرها) كبديل للنماذج السائدة لديها أو المقترحة محليًا، وهي نظم سياسية ودولتية فاشلة ومتأخرة، بصورة عامة، على ما تراه هي وتراه الدول المتقدمة[٥١]. وأما الوجهة **الثانية** للرسالة فنحو الغرب الذي يرى ضرورة ماسّة للتغيير الشامل في المنطقة الإسلامية، وهو يتخوّف من الحالة الراهنة والبدائل الراديكالية المحتملة التي تهدده راهنًا، أو تطرح تحدّيات محتملة لمصالحه الاستراتيجية في العالم الإسلامي[٥٢].

(٥٠) ياسين الحاج صالح، «تركيا نموذج عملي يمكن التعلم منه؟،» (صفحات سورية، ٢٠٠٩/١٠/٤).

(٥١) انظر وقابل: Bernard Lewis, «Why Turkey is the Only Muslim Democracy,» *Middle East Quarterly*, vol. 1, no. 1 (March 1994), pp .41-49.

(٥٢) يعتقد بعض الأتراك أن بلدهم وسياساتهم استطاعت أن «تكسر الرؤى النمطية الاستشراقية لدى الغرب عن الإسلام»، انظر: Talip Kucukcan, «Turkey a Model for Islamic World Insofar as it Changes,» *Today's Zaman*, 28/2/2011.

وتحدث ريتشارد هولبروك، وهو مساعد سابق لوزير الخارجية الأميركي، قائلًا: إن «تركيا بعد الحرب الباردة موازنة لألمانيا إبان الحرب، [إنها] دولة محورية تتقاطع فيها مصالح استراتيجية على اختلافها». انظر: Henri J. Barkey, ed., *Reluctant Neighbor: Turkey's Role in the Middle East* (Washington, DC: United States Institute of Peace, 1996), p. VII.

ويبدو أن الأتراك يجتهدون في هذا الاتجاه[٥٣]، ومنهم من اعتقد أن تركيا «نموذجٌ» حقًا، وهم يجدون مضمون هدفهم هذا، أو مقولتهم هذه، في الاتجاهين التاليين:

ـ إن تركيا دولة «نموذج» للشرق الأوسط وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس في الاتجاه نحو الغرب، ذلك أن الدول المعنية التي تَجِدُّ في مسار التطور على الطريقة الأوروبية، و«تستورد» تجاربها السياسية والتنموية والتكنولوجية، ترى في تركيا حالة يمكن دراستها والإفادة من تجاربها، والسير على خُطاها، على الرغم من إيمان تلك الدول بمحدودية ونواقص الإنجاز التركي على هذا الصعيد حتى الآن[٥٤].

ـ إن تركيا دولة «نموذج» للغرب تجاه الشرق، ذلك أن الغرب يعتبرها الدولة المسلمة الوحيدة التي تشهد تجربة ديمقراطية وتداولًا سلميًا للسلطة، وانفتاحًا ثقافيًا وتكنولوجيًا وإعلاميًا على الغرب[٥٥]، ولذلك يفترض الأتراك أن يحافظ الغرب على دعم التجربة التركية مقابل شرق أوسط وآسيا وسطى «إسلاميين» و«متخلفين» ويعانيان الاضطراب السياسي والاجتماعي والانغلاق الثقافي والاتجاهات المتزايدة للعنف.

وإذا كان الغرب نفسه يُساهم في تسويق جانب من تلك الصورة، إلا أنه يدرك «حدودها» و«نواقصها» عندما يتفحّص إيفاء تركيا لشروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[٥٦]، غير أن التبرير السياسي لدعمه الصورة الأولى،

(٥٣) انظر وقابل: Graham E. Fuller, «Turkey's Strategic Model: Myths and Realities,» *Washington Quarterly*, vol. 27, no. 3 (Summer 2004), pp. 58-59.

(٥٤) Omer Taspinar, *An Uneven Fit?: The «Turkish Model» and the Arab World* (Washington: Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution, 2003).

(٥٥) انظر مثلًا: Hakan Yavuz, «Is there a Turkish Islam? The Emergence of Convergence and Consensus,» *Journal of Muslim Minority Affairs*, vol. 24, no. 2 (October 2004), pp. 213-232.

(٥٦) انظر وقابل: F. Stephen Larrabee, *Turkey and the West: Prospects, and Dilemmas* (Geneva: Geneva Center for Security Policy, 2001).

وقد تضمن التقرير الدوري للبرلمان الأوروبي حول تركيا الذي تمت مناقشته في (٨ و٩ آذار/مارس ٢٠١١) انتقادات كبيرة للسياسات الحكومية وأوضاع حقوق الإنسان والحريات والجماعات الإثنية... إلخ، في ما أكد كون تركيا «نموذجًا» لدول الشرق الأوسط في مجال التغيير السياسي والتطور الديمقراطي... إلخ. انظر: **تركيا اليوم**، ٨/٣/٢٠١١، و**السفير**، ١١/٣/٢٠١١.

وبالتالي لتناقض سياسته بهذا الصدد، هو أنه (الغرب) يعتبرها نموذجًا بالقياس إلى البيئة الإقليمية المجاورة، ولجهة مقارنتها بمواقف وسياسات إقليمَي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس تجاه سياساته ومصالحه، وهي (صورة تركيا كدولة نموذج) إذ ذاك فقط تكون كذلك حقًا[٥٧].

وذكر رجب طيب أردوغان أن «النموذج التركي يقدم المثال الأساسي لقدرة مجتمع ذي أكثرية من المسلمين، على أن يصنع ديمقراطية تستند إلى الحياة العلمانية، ويقدم أعلى معايير الديمقراطية. وبذلك تظهر تركيا كأحد الممثلين البارزين لاستبدال صِدام الحضارات بحوار الحضارات»[٥٨]. وعَبَّر الرئيس التركي، عبد الله غول، عن تطوّر مكانة تركيا في العالم بقوله:

«لقد أصبحت بلادنا، على نحو متزايد مركز اهتمام عالمي. طبقًا لمعدّل إنفاقنا، نتطلّع لأن يكون الناتج المحلي الإجمالي تريليون دولار. سيكون أمرًا سهلًا إدراك أن تركيا هي مركز الاهتمام. على الرغم من هذا، فإن قوتنا الاقتصادية مع تأثيرنا السياسي مع النمو السكاني تمكّن تركيا من تخصيص المزيد من الموارد للعلاقات الدولية، للقيام بدور مُقرِّر ورسالي، وبذل الجهود من أجل الرفاه والاستقرار. كانت تركيا من الدول المتلقية للمساعدات، واليوم تركيا في نادي الدول المانحة للمساعدات»[٥٩].

رابعًا: الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية

يمثّل الاقتصاد السياسي واحدًا من المداخل المهمة في تحليل السياسة التركية؛ ويعني البُعد الاقتصادي للسياسة الخارجية التركيز على دورها في حصول الدولة على «الريع» المتمثّل بالموارد المادية (والمعنوية)، أي الريع الاقتصادي والسياسي في المقام الأول. وهكذا تصبح السياسة الخارجية

(٥٧) انظر رؤية نقدية لصورة تركيا لدى الغرب ونقدًا لاستراتيجيتها تجاهه: Fuller, «Turkey's Strategic Model: Myths and Realities,» pp. 51-64.

(٥٨) خطاب رجب طيب أردوغان في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) في واشنطن بتاريخ ٩/١٢/٢٠٠٢.

(٥٩) «Full-text Of Turkish President Abdullah Gul's Lecture on «Turkish Foreign Policy in The New Era» At Usak,» *Journal of Turkish Weekly* (16 December 2009).

وسيلة لتعظيم المكاسب الاقتصادية والتفاعلات التجارية، والحصول على الريع ووسيلة لتأمين المدخلات السياسية والأمنية للدولة.

١ ـ السياسات الريعية

الرَيع هو حصول تركيا، أو ما يتصل بها (شركة، جماعة، منظمة، أفراد... إلخ) على دخول نتيجة مزايا طبيعية أو تفضيلية، سواء في الموقع أم المناخ أم غير ذلك. ويشمل كافة أشكال الدخول الراجعة إلى هبات الطبيعة، بالإضافة إلى الدخول القائمة نتيجة التدخل فيها، أو توظيفها سياسيًا أو اقتصاديًا أو خدميًا أو أمنيًا... إلخ[٦٠].

أما السياسات الريعية فتصف الخطط والسلوكيات والبرامج المنفّذة والأوضاع التي تستهدف الحصول على الدعم الاقتصادي والمساعدات المادية والمعاملة التفضيلية والاستثمارات... إلخ، وثمة وجه آخر للسياسة الريعية عندما تهدف إلى تحصيل المكاسب المادية من مصادر خارجية، مثل تلقّي المساعدات والمعونات الخارجية لأسباب سياسية وأمنية (... إلخ).

وعليه فإن المقصود بالاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية، أو السياسة الخارجية الريعية هنا، هو تحليل تأثير نسق المفاهيم والتصوّرات والخطط والسلوكيات ذات الطابع الاقتصادي (السعي للحصول على الريع) على صنع السياسة الخارجية التركية والوزن النسبي للعوامل الاقتصادية في تلك السياسة.

ويمثّل «البعد الاقتصادي» في السياسة الخارجية مقولة لها فاعلية جوهرية في تحريك السياسة التركية، وبخاصة السياسة الخارجية، انطلاقًا من مفهوم الدولة الريعية، الذي يُغلّب البعد الخارجي على اقتصادياتها أو دخولها.

٢ ـ الإصلاح الاقتصادي

أصبح الإصلاح الاقتصادي واحدة من القضايا الأساسية في سياسة تركيا الداخلية والخارجية، ولذا بدأت الحكومة جدول إصلاحات واسعة

(٦٠) حول مفهوم الريع، انظر بكيفية عامة: Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., *The Rentier State*, Nation, State, and Integration in the Arab World; v.2 (London: Croom Helm, 1987).

وطموحة في عام ١٩٩٩، برعاية البنك الدولي. وعلى الرغم من أن عام ٢٠٠٠ ترافق بمؤشرات تحسّنٍ، إلا أن الأمور تطوّرت بشكل غير متوقع، وانتهت بأزمة كبيرة في عام ٢٠٠١.

شرعت حكومة حزب العدالة والتنمية في تنفيذ سياسات انفتاح وإصلاح اقتصادي وإداري ومالي، بل تغيير عديد من «الأطر الإرشادية» و«المبادئ التوجيهية» للعملية الاقتصادية ودور الدولة في الاقتصاد، وقد انعكس ذلك على الحياة الاقتصادية زيادة في الإنتاج والصادرات، وتحسّنًا كبيرًا نسبيًا في مؤشرات الاقتصاد التركي، كما حصلت تركيا على دعم احتياطي خارجي بلغ ٢٥مليار دولار لدعم برنامج الإصلاح، وقد حققت بذلك نموًا اقتصاديًا مستمرًا.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥ حوالى ٤٨١,٥ مليار دولار، ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٢٣,٣ في المئة للعام الأساس (١٩٩٨)، ووصل الناتج إلى ٦١٧,٧ مليارات في عام ٢٠٠٩، لكن مع انخفاض بنسبة ١٦,٨ في المئة، وزادت الصادرات إلى ٧٣,٤ مليارات في عام ٢٠٠٥، أي إنها حققت زيادة ١٦,٣ في المئة بالنسبة إلى العام الأساس (١٩٩٨)، ووصلت إلى ١٣٢ مليارًا في عام ٢٠٠٨، لكنها انخفضت إلى ١٠٢ مليار في عام ٢٠٠٩، أي إنها تراجعت بنسبة ٢٢,٦ في المئة، وزادت الاستثمارات ووصلت تقريبًا إلى ما نسبته ٢٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العام (٢٠٠٨). كما تخطّى نصيب الفرد من الدخل القومي ١٠ آلاف دولار في عام ٢٠١٠، بعد أن كان ٣ آلاف دولار في عام ٢٠٠٢[٦١]. انظر تطوّر الناتج المحلي الإجمالي للفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠ في الشكل الرقم (٢ ـ ٢).

يرتبط التطوّر الاقتصادي في تركيا بالسياسات العامة والانفتاح التجاري والتوسع الكبير نسبيًا في الصادرات، وبخاصة إلى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وبلدان آسيا الأخرى. ويرتبط ذلك بالنقاط التالية:

ـ يمثّل الموضوع الاقتصادي أحد مفردات السجال الداخلي حول قضايا

(٦١) تصريح لوزير الاقتصاد علي باباجان في: أخبار العالم (بوابة إلكترونية)، ١٥/٣/٢٠١١، <http://www.akhbaralaalam.net>.

السياسة العامة[٦٢]. ويستند حزب العدالة والتنمية إلى كتلة انتخابية تؤيد مساره الاقتصادي، وليس الأيديولوجي بالضرورة. وهناك ثقة أكبر في الإدارة البلدية والحكومية والسياسة الاقتصادية، ومن ثم فإن الحفاظ على الدعم الانتخابي والسياسي لهؤلاء الطامحين بالتغيير والإصلاح الاقتصادي هو رهان لدى الحزب، الذي يدرك أن الفشل، أو التردد في مواجهة الأزمات الاقتصادية، قد يؤثر سلبًا في طبيعة تأييد الناخبين له. ويحرص حزب العدالة والتنمية على تقديم مؤشرات حول نجاحه الاقتصادي في خطابه السياسي والإعلامي، ويقول إن تركيا تصدّرت المرتبة الأولى في زيادة أجور الساعة الواحدة (مقابلة بالدول الأوروبية) بنسبة بلغت ١٠,٣ في المئة، في حين كانت نسبة الزيادة في الأجور في دول الاتحاد الأوروبي لا تتجاوز ٢ في المئة، بينما وصلت نسب الزيادة تلك في دول مِنطقة اليورو ١,٦ في المئة[٦٣]. وبلغ النمو الاقتصادي في تركيا ٨ أضعاف خلال ٨ سنوات، إذ كان الناتج الإجمالي ٧٣٠ مليار دولار، وذلك بسبب الاستقرار والإصلاحات الحكومية[٦٤].

- يمثّل «نجاح» الحكومة التركية في مواجهة الأزمات الاقتصادية، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية والدعم من قبل شركائها الغربيين، عاملًا مهمًا في التطور الاقتصادي والنمو المتزايد في الداخل. على الرغم من أن وزير الاقتصاد، علي باباجان، قال: «إنه لا فضل لصندوق النقد الدولي على الوضع الاقتصادي المتقدّم الذي تعيشه تركيا»[٦٥]، لأن ذلك نتيجة جهود حكومة حزب العدالة والتنمية. وأشار باباجان إلى أن تركيا قد شهدت أسوأ حالاتها الاقتصادية عام ٢٠٠١، في الفترة التي كانت فيها على أكبر درجة من التعاون مع صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى أن تركيا قد اجتازت أزمات اقتصادية أخرى في عام ٢٠٠٨، والأزمة المالية العالمية الأخيرة، من دون

---

(٦٢) انظر مثلًا: أثر كراكاش، «تركيا: الأسس الاقتصادية للصراع بين العلمانية واللاعلمانية،» ترجمة بكر صدقي (الأوان، ٢٥/٧/٢٠٠٧).

(٦٣) **صباح** (تركيا)، ٢٣/٣/٢٠١١.

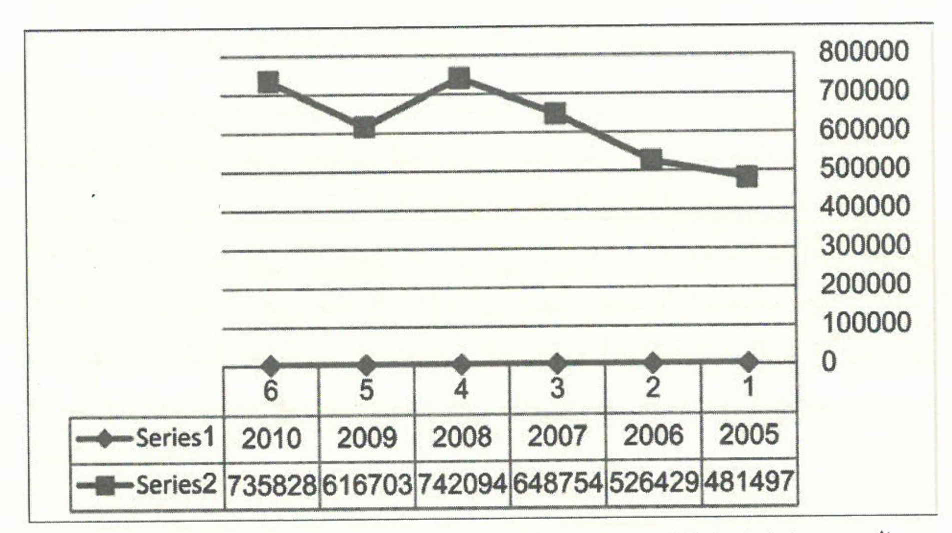
(٦٤) **زمان**، ٢٠/٢/٢٠١١.

(٦٥) تصريحات علي باباجان في: أخبار العالم (بوابة إلكترونية)، ٢١/٢/٢٠١١.

الحاجة إلى دعم صندوق النقد الدولي، مكتفية بسياساتها الاقتصادية المستقلة.

الشكل الرقم (٢ ـ ٢)

تطور الناتج المحلي الإجمالي في تركيا للفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠



	6	5	4	3	2	1
Series1	2010	2009	2008	2007	2006	2005
Series2	735828	616703	742094	648754	526429	481497

المصدر: Turkish Statistical Institute: *Statistical Indicators 1923-2008* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2009); *Turkey's Statistical Yearbook, 2009* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2010), and *Foreign Trade Statistical Yearbook 2010* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2011).

- كما أن التطوّر الاقتصادي يُعزز وضع أو صورة تركيا في ما عرف باسم «الدولة النموذج» أمام دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس والبلقان وغيرها، حيث تعاني الدول هناك أزمات اقتصادية مقيمة، وفشلًا متفاوتًا في تحقيق تنمية متوازنة وقادرة على تلبية الحد الأدنى من متطلّبات الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وقد تناولنا فكرة النموذج في موضع آخر من الدراسة.

- تهتم الدولة بصنع سياسة خارجية نشطة في المجال الاقتصادي، ويمثّل ذلك مدخلًا للعودة إلى المنطقة العربية (وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس وغيرها) من باب الاقتصاد[٦٦]. وتشير الإحصاءات إلى تزايد كبير

---

(٦٦) انظر: جهاد الزين، «النجاحات التركية في العالم العربي: جاء وقت التفكير لا التصفيق،» **النهار**، ٢٩/١٢/٢٠٠٩.

في قيمة الصادرات التركية إلى الشرقين الأدنى والأوسط من حوالى ١٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ١٩ مليارًا في عام ٢٠٠٩[٦٧]. ذلك أن تركيا تُهيّئ لعلاقات إقليمية تُساعد رجال الأعمال الأتراك في زيادة التفاعلات الاقتصادية مع الدول الأخرى سواء في تنشيط الصفقات أم الشراكات البينية، أم تشجيع الاستثمارات داخل تركيا.

هنا يمكن أن يكون تزايد الصادرات إلى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي مؤشرًا على تحقيق تقدّم أو توسّع كبير في التفاعلات الاقتصادية والتجارية، وقد بلغت قيمة الصادرات حوالى ٤,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠١، ووصلت إلى ١٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، ووصلت إلى حوالى ٢٨,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، أي إنها زادت ٦ أضعاف خلال تسع سنوات[٦٨]. كما تصدّرت المنتجات الصناعية التركية المراتب الأولى في الأسواق العالمية، فتركيا اليوم هي ثاني أكبر دولة في العالم مُصدّرة للملابس الجاهزة.

كما أحرزت تركيا تقدّمًا بارزًا في مختلف المجالات الصناعية والتجارية، إذ باتت اليوم معروفة بأنها أفضل دولة في العالم منتجة لكافة أصنافِ المخللاتِ والخمائر، وهناك رواجٌ كبيرٌ نسبيًا لمنتجات المفروشات والأحذية والبذور ومختلف أنواع الصابون والآلات، وحتى المصانع الجاهزة[٦٩].

ويناقش الأتراك الجوانب الاقتصادية والتقنية مع الولايات المتحدة باعتبارها جزءًا من التعويضات غير السياسية للتنسيق معها بشأن عدد مع القضايا الإقليمية والدولية، وثمة الكثير من النقاش حول الأثمان

(٦٧) يورد كتاب الإحصاء السنوي، الذي يصدره معهد الإحصاء التركي، دول الشرق الأوسط بكيفيتين مختلفتين نسبيًا، ففي تقرير عام ٢٠٠٥ يذكر التجارة مع «بلدان الشرق الأوسط»، ثم يذكر «بلدان الشرق الأدنى والأوسط»، في حين أنه في تقرير عام ٢٠٠٩ يكتفي بذكر «بلدان الشرق الأدنى والأوسط».

(٦٨) انظر المعطيات الرقمية في: Turkish Statistical Institute: *Turkey's Statistical Yearbook, 2009* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2010), p. 289, and *Turkey's Statistical Yearbook, 2005* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2006), p. 282.

(٦٩) **تركيا**، ١٣/٣/٢٠١١.

الاقتصادية التي كانت مطلوبة مقابل تأييد الحرب على العراق، والسماح بانطلاق بعض الأعمال القتالية البرية من تركيا. ويمثل الاقتصاد مدخلًا تحليليًا للموقف التركي من الأزمة في ليبيا، وقد برزت مخاوف لدى الأتراك من أن تمتد المظاهرات والتحولات الراهنة في العالم العربي إلى السعودية فتؤثر في أعمال قطاع الاقتصاد والتبادل التجاري والعلاقات المالية معها[٧٠].

- تهتم الدولة بصنع سياسة خارجية «توافقية»، أو «تحالفية»، مع الدول الأخرى، بحيث إن التسويات أو التحالفات السياسية «تتم» ويكون من تداعياتها زيادة التفاعلات الاقتصادية، فتركيا تتحالف سياسيًا واستراتيجيًا مع الولايات المتحدة، وتنال نتيجة ذلك «ريعًا اقتصاديًا» على شكل استثمارات اقتصادية ودعم المؤسسات المالية الدولية. وهي في الوقت نفسه تحقق «توافقات» سياسية مع إيران مثلًا، وتنال نتيجة ذلك «ريعًا اقتصاديًا» يتمثل بالحصول على الطاقة بأسعار مخفّضة، و«توافقات» مع السعودية، فتنال ريعًا سياسيًا واقتصاديًا مطلوبًا.

تنطوي السياسة الخارجية التركية في أبرز ملفاتها مثل: الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وإسرائيل... على مضامين اقتصادية بارزة، حتى إن الساسة الأتراك يبررون تلك السياسات، حينما يتحدثون أمام مواطنيهم، بأسباب اقتصادية، بافتراض أنها تحقق مصالح اقتصادية تنعكس إيجابًا على مستوى المعيشة في تركيا، وهذا يعني أن الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية يُمارِس حضورًا أكثر فاعلية اليوم منه في السابق.

ومن المهم التنبّه إلى أن الاقتصاد التركي شهد تطورات كبيرة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد بيّنت إحصاءات حكومية أن القدرات التصديرية تتزايد بشكل غير مسبوق.

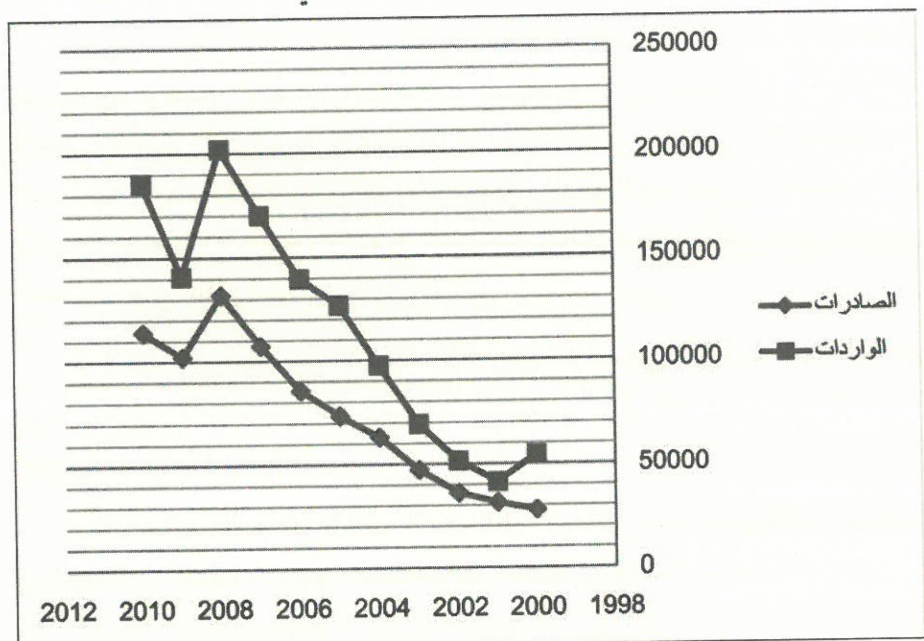
(٧٠) **تركيا**، ٢٢/٢/٢٠١١، وقال رجب طيب أردوغان في كلمة له أمام منتدى جدة الاقتصادي - السعودية، إنّ حكومته فتحت أبوابها لرؤوس الأموال العربية ليتمَّ استثمارها في تركيا، بعد أن كانت الأبواب موصدة بوجهها في فترة من الفترات. انظر: **صباح**، ٢١/٣/٢٠١١.

الجدول الرقم (٢ ـ ١)
تطور الصادرات والواردات التركية للفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠

الموضوع	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الصادرات (ملايين الدولارات)	٢٧٧٧٤	٣١٣٣٤	٣٦٠٥٩	٤٧٢٥٢	٦٣١٦٧	٧٣٤٧٦	٨٥٥٣٥	١٠٧٢٧٢	١٣٢٠٢٧	١٠٢١٢٩	١١٣٩٧٦
التغيير في الصادرات (النسبة المئوية)	٤،٥	١٢،٨	١٥،١	٣١	٣٣،٧	١٦،٣	١٦،٤	٢٥،٤	٢٣،١	٢٢،٦-	١١،٦
الواردات (م. د.)	٥٤٥٠٢	٤١٣٩٩	٥١٥٥٣	٦٩٣٣٩	٩٧٥٣٩	١١٦٧٧٤	١٣٩٥٧٦	١٧٠٠٦٣	٢٠١٩٦٤	١٤٠٩٢٦	١٨٥٥٣٥
التغيير في الواردات (النسبة المئوية)	٣٤	٢٤-	٢٤	٣٤،٥	٤٠،٧	١٩،٧	١٩،٥	٢١،٨	١٨،٨	٣٠،٢-	٣١،٧

المصدر: Turkish Statistical Institute: *Statistical Indicators 1923-2008*, p. 476; *Turkey's Statistical Yearbook*, 2009, p. 282, and *Foreign Trade Statistical Yearbook 2010*, p. 289.

الشكل الرقم (٢ ـ ٣)
بيان تطور الصادرات التركية للفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠ بحسب معهد الإحصاء التركي



٣ ـ «العائدية» الاقتصادية للسياسة الخارجية

يتعلق الأمر بسياسات تركيا الخارجية منذ بداية تسعينيات القرن العشرين على أقرب تقدير، لكنه تطوّر بكيفية واضحة إلى درجة أصبح معها أحد الدوافع الرئيسة والتكوينات الجديدة للأيديولوجيا الحاكمة في تركيا منذ عام ٢٠٠٢. ذلك أن التنظير «المقترح» من قبل أحمد داوود أوغلو، الذي تسترشد به حكومة حزب العدالة والتنمية يتطلب، إلى جانب المكانة الإقليمية والدولية وبناء الثقة... إلخ، موارد مادية، ويتطلّب ذلك بدوره تفاعلات اقتصادية وتبادلاً تجاريًا واستثمارات وشراكات مع الدول الأخرى[٧١]. الأمر الذي ينعكس على التأييد الداخلي لسياسات الحزب،

(٧١) انظر: Kemal Kirişci, «The Transformation of Turkish Foreign Policy: The Rise of the Trading State,» *New Perspectives on Turkey*, no. 40 (2009), pp. 29-57.

ويساعده في تمكين سلطته والإمساك بالسياسات العامة للدولة، وتدخل العملية في تغذية ارتجاعية وتعضيد تفاعلي، كما هو حال السياسات من هذا النوع.

تقوم السياسة الخارجية التركية، إذًا، بتحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي، وتتمثل بالقيام بالتفاعلات السياسية التي تضمن للدولة التركية الحصول على «الريوع» الاقتصادية المتمثلة بالقروض والاستثمارات الخارجية والمساعدات والهبات الاقتصادية والتسهيلات المالية والمستوردات بشروط خاصة... إلخ. وتنهج السياسة الخارجية مناهج شتى بغرض الحصول على تلك المكاسب:

- تأكيد الروابط مع الاتحاد الأوروبي، والسعي الحثيث إلى التوافق مع المعايير الاقتصادية الأوروبية لما لذلك من تأثيرات جدية في الاقتصاد التركي[٧٢].

- التحالف مع الولايات المتحدة، ويتأتّى عنه تسهيلات متعددة ومساعدات مختلفة، ومنها المساعدات العسكرية والتكنولوجية.

- التحالفات الإقليمية ذات الطابع الأمني مثل التحالف مع «إسرائيل»، والتنسيق الأمني مع سورية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين[٧٣].

- التفاعلات الإقليمية المتعددة مثل العلاقات مع كل من سورية والعراق وإيران ودول الخليج العربية... إلخ، بهدف تعظيم فرص التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة والتسهيلات الاقتصادية والمعاملات التفضيلية... إلخ.

تميّزت السياسة الخارجية التركية بـ «فك الارتباط» النسبي بين السياسة والاقتصاد لجهة أن التوتر في العلاقات السياسية لم يكن ينعكس على

---

(٧٢) Ziya Onis, *Post-War Development Performance of the Turkish Economy: A Political Economy Perspective* (Istanbul: Koç University, College of Administrative Sciences and Economics, 2002), p. 12.

(٧٣) انظر مثلاً: Aysegul Sever, «Turkey and the Syrian-Israeli Peace Talks in the 1990s,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 5, no. 3 (September 2001), pp. 87-99.

العلاقات الاقتصادية، وهو ما لوحظ في العلاقات بين تركيا وسورية خلال عقود النزاع الطويلة بينهما[٧٤]. وينسحب ذلك على علاقة تركيا بكل من العراق وإيران على الرغم من اشتراكها في «سياسة الاحتواء» المزدوج التي اتّبعتها الولايات المتحدة تجاههما في السنوات الأخيرة من القرن العشرين[٧٥].

أما اليوم فيبدو أن تغيّر البيئة السياسية، وعلاقات التفاعل الإيجابية بين تركيا والدول الأخرى جعلها تقيم نوعًا من «الارتباط المعزز» بين الاقتصاد والسياسة، أي وضع السياسة في خدمة الاقتصاد، بكيفية غير مسبوقة، لدرجة أن تركيا وسورية مثلًا أنشأتا مجلس التعاون الاستراتيجي المشترك، وكان الغرض منه جمع المستويات الوزارية والإدارية العُليا تحت رعاية ورقابة وتنسيق المستويات العُليا للسلطة لدى الجانبين من أجل تجاوز العقبات الإدارية والقانونية وغيرها التي يحتمل أن تُعيق تطوير العلاقات بينهما.

وإذا كنا قد تحدّثنا عن «فك ارتباط» سابق بين السياسة والاقتصاد، فهذا بالمعنى المجازي، لأن الأمر يتعلق بـ «سلوك» السياسة الخارجية التركية، وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن حصر هذا السلوك والاستهداف السياسي بالسياسة القصدية للدولة التركية، لأن ذلك مشروطٌ بإرادات واستجابات واستهدافات الدول الأخرى المعنية، مثل سورية وإيران وروسيا ودول الخليج العربية... إلخ[٧٦].

---

(٧٤) انظر: عقيل سعيد محفوض، **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٣٠٢ - ٣٠٣.

(٧٥) رواء الطويل، «العلاقات التجارية بين تركيا وإيران ١٩٧٠ - ١٩٩٨،» **شؤون الأوسط**، العدد ١٠٨ (خريف ٢٠٠٤)، ص ١٣٧ - ١٦٩، وروبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، ص ١٢٤.

(٧٦) انظر مثلاً: Soner Cagaptay, «Improving Turkish-Russian Relations: Turkey's New Foreign Policy and its Implications for the United States,» *Policy Watch*: no. 942 (2005), on the Web: <http://www.washingtoninstitute.org/templateI01.php> (26/12/2005).

الجدول الرقم (٢ ـ ٢)

مؤشرات مختارة حول التجارة الخارجية التركية للفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠

الموضوع	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الصادرات (ملايين الدولارات)، (م.د.)	٧٣٤٧٦	٨٥٥٣٥	١٠٧٢٧٢	١٣٢٠٢٧	١٠٢١٢٩	١١٣٩٧٦
التغيير في الصادرات (النسبة المئوية)	١٦,٣	١٦,٤	٢٥,٤	٢٣,١	-٢٢,٦	١١,٦
الواردات (م. د.)	١٢٦٧٧٤	١٣٩٥٧٦	١٧٠٠٦٣	٢٠١٩٦٤	١٤٠٩٢٦	١٨٥٥٣٥
التغيير في الواردات (النسبة المئوية)	١٩,٧	١٩,٥	٢١,٨	١٨,٨	-٣٠,٢	٣١,٧
ميزان التجارة الخارجية (م. د.)	-٤٣٢٩٨	-٥٤٠٤١	-٦٢٧٩١	-٦٩٩٣٦	-٣٨٧٩٧	٧١,٥٥٩
قيمة التجارة الخارجية (م. د.)	١٩٠٢٥١	٢٢٥١١١	٢٧٧٣٣٤	٣٣٣٩٩١	٢٤٣٠٥٥	٢٩٩٥١١
نسبة الواردات المغطاة بالصادرات (النسبة المئوية)	٦٢,٩	٦١,٣	٦٣,١	٦٥,٤	٧٢,٥	٦١,٤

المصدر: Turkish Statistical Institute: *Turkey's Statistical Yearbook, 2009*, p. 282 and *Foreign Trade Statistical Yearbook 2010*, p. 289.

الجدول الرقم (٢ ـ ٣)

الواردات التركية بحسب البلدان أو المنظمات (مؤشرات مختارة)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاتحاد الأوروبي (٢٧)	٥٢٦٩٦	٥٩٤٠١	٦٨٦١٢	٧٤٨٠٢	٥٦٥٩٤	٧٢٢٣٩
بلدان أوروبية أخرى	٢٠٣٨٦	٢٥٦٩٥	٣٤٢٥٤	٤٤١٩٦	٢٦١٥٦	٣٠٣١١
بلدان شمال إفريقيا	٤٢١٢	٤٨٧٨	٣٦١٦	٥٢٦٧	٣٥٤٢	٤٣٠٤
بلدان أميركا الشمالية	٥٨٢٣	٦٩٣٦	٩٠٣٣	١٣٤٠٤	٩٥١٢	١٣٢٣٤
بلدان أميركا الوسطى والكاريبي	٢٨٧	٣٣٥	٤٤٨	٥٦٠	٤٧٦	٦٢٣
بلدان أميركا اللاتينية	١٧٤٧	٢١٣١	٢٦٧١	٣٢٦٠	٢٢٦٨	٢٩٤٣
بلدان الشرق الأدنى والأوسط	٧٩٦٧	١٠٥٦٨	١٢٦٤١	١٧٢٦٨	٩٥٩٦	١٦٠٩١
بلدان آسيا الأخرى	٢٠٥٨١	٢٥٦٥٨	٣٣٦٥٨	٣٨٠٨٧	٢٨٨٦٠	٤١٤٢١
أستراليا ونيوزيلاندا	٣٢١	٣٩٩	٦٧٢	٨٧٦	٦٤٨	٤٩٣
بلدان OECD	٦٦١٠٧	٧٧٨١٣	٩١٨٥٧	١٠٢٩٠٢	٧٥١٥٠	٩٩٣٧٥

يتبـــع

تابـــع

بلدان EFTA	٤٤٤٠	٤٥٢٢	٥٧٧٥	٦٢١٨	٢٧٨١	٤٠٠٢
بلدان منظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود	٢٠٤٨٠	٢٧٠٢١	٣٤٨٠٩	٤٥٦٣٢	٢٨٥٦٧	٣٣٥٨٩
الدول المستقلة	١٧٢٥٣	٢٣٣٧٣	٣١٢٦٣	٤٢٦١٤	٢٦٠٤٥	٣٠٥٩٩
الجمهوريات التركية	١٢٦٧	١٩٦٧	٢٦٦٩	٤٢٧٩	٢٦٠٥	٤٦١٥
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	١٤٤٥٩	١٩١١١	٢١٥٢٤	٢٩١٧٩	١٧٧٠٦	٢٧٩٤٨
الإجمالي الكلي	١١٦٧٧٤	١٣٩٥٧٦	١٧٠٠٦٣	٢٠١٩٦٤	١٤٠٩٢٦	١٨٥٥٣٥

المصدر: المصدران نفسهما، ص ٢٩٠ و٢٩٨ على التوالي.

الجدول الرقم (٢ ـ ٤)

الصادرات التركية بحسب البلدان أو المنظمات (مؤشرات مختارة)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاتحاد الأوروبي (٢٧)	٤١٣٦٥	٤٧٩٣٥	٦٠٣٩٩	٦٣٣٩٠	٤٦٩٨٥	٥٢٧٣٠
بلدان أوروبية أخرى	٥٨٥٥	٧٩٦٢	١٠٨٤٣	١٥٦٧٨	١١٣٥٨	١١٣٨٥
بلدان شمال إفريقيا	٢٥٤٤	٣٠٩٧	٤٠٣٠	٥٨٥٠	٧٤٤٧	٧٠٤٠
بلدان أميركا الشمالية	٥٢٧٦	٥٤٣٩	٤٥٤١	٤٨٠٢	٣٥٦٣	٤٢٤٨
بلدان أميركا الوسطى والكاريبي	٤١١	٥٤٨	٥٤٩	٨٢٩	٥٩٧	٥٩٨
بلدان أميركا اللاتينية	٢٧٤	٣٤١	٥١٤	٩٠١	٦٧٨	١٢٣٧
بلدان الشرق الأدنى والأوسط	١٠١٨٤	١١٣١٦	١٥٠٨١	٢٥٤٣٠	١٩١٨٧	٢٣٣١٥
بلدان آسيا الأخرى	٣٠٢٩	٣٩٤٢	٥٢٢٧	٧٠٧٤	٦٧٠٤	٨٥٧٧
أستراليا ونيوزيلاندا	٢٧١	٣٢٧	٣٤٣	٤٣٥	٣٦٠	٤٠٣
بلدان OECD	٤٤٣٥٥	٥٤٤٨١	٦٥٦٧٥	٧٠٤٧٢	٥٤٢٢٧	٦١٥٤٥
بلدان EFTA	٨٢١	١١٨٩	١٣٢٨	٣٢٦٢	٤٣٢٧	٢٤١٧
بلدان منظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود	٨٦٢٠	١١٥٨٤	١٦٧٨٤	٢٠٨٦٧	١٢٣١٥	١٤٤٦٣
الدول المستقلة	٥٠٥٧	٦٩٩٣	١٠٠٨٨	١٣٩٨٣	٨٧٤٢	١٠٢٩٥
الجمهوريات التركية	١٤٠٩	١٩٨٢	٢٨٧٤	٣٧٤٩	٣٣٩٧	٣٩٢٢
بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	١٣٠٦١	١٥٠٠٧	٢٠٣١١	٣٢٥٩٧	٢٨٦٦٣	٣٢٥٠٢
الإجمالي الكلي	٧٣٤٧٦	٨٥٥٣٥	١٠٧٢٧٢	١٣٢٠٢٧	١٠٢١٢٩	١١٣٩٧٦

المصدر: المصدران نفسهما، ص ٢٨٩ و٢٩٧ على التوالي.

الجدول الرقم (٢ ـ ٥)

الصادرات والواردات بحسب الدول الـ١٠ الأولى لعام ٢٠١٠

	الواردات (م. د.)			الصادرات (م.د.)		
	الدولة	القيمة	في المئة	الدولة	القيمة	في المئة
١	روسيا	٢١٦٠٠	١١,٦	ألمانيا	١١٤٥٨	١٠,١
٢	ألمانيا	١٧٥٤٨	٩,٥	المملكة المتحدة	٧٢٣٨	٦,٤
٣	الصين	١٧١٨١	٩,٣	إيطاليا	٦٥١٠	٥,٧
٤	الولايات المتحدة	١٢٣١٩	٦,٦	فرنسا	٦٠٥٥	٥,٣
٥	إيطاليا	١٠٢٠٣	٥,٥	العراق	٦٠٤٢	٥,٣
٦	فرنسا	٨١٧٦	٤,٤	روسيا	٤٦٣٢	٤,١
٧	العراق	٧٦٤٥	٤,١	الولايات المتحدة	٣٧٦٩	٣,٣
٨	إسبانيا	٤٨٤٠	٢,٦	إسبانيا	٣٥٦٥	٣,١
٩	كوريا الجنوبية	٤٧٦٤	٢,٦	الإمارات العربية المتحدة	٣٣٣٨	٢,٩
١٠	المملكة المتحدة	٤٦٨١	٢,٥	إيران	٣٠٤٣	٢,٧
إجمالي	الواردات	١٨٥٥٣٥	١٠٠	إجمالي الصادرات	١١٣٩٧٦	١٠٠

المصدر: Turkish Statistical Institute, *Foreign Trade Statistical Yearbook 2010*, p. 298.

الفصل الثالث

الأدوار

يرى الأتراك لدولتهم أدوارًا رئيسة تقوم بها في تفاعلاتها الخارجية، ووظائف تؤديها بشكل مستمر، ويبدو أن ذلك جزء من الموقع الذي تريد تركيا أن تحدده لنفسها في النظام الدولي. وقد أدّت السياسة الخارجية أدوارًا «تأسيسية» في تركيا، فكانت «مصدرًا»، وليس فقط «نتيجة»، ويأتي ذلك في سياق تأسيس الدول الحديثة في المنطقة وفق معايير النظام الدولي في بدايات القرن العشرين، وإدراجها في متطلباته واشتراطاته، ومن ثم الديناميات التي تحدد الوزن النوعي والمساهمات الممكنة للدول في السياسة الدولية[1].

يدور هذا الجزء من الدراسة حول أدوار السياسة الخارجية التي يمكن تركيزها في المفردات الرئيسة التالية: «القاعدة الأمنية»، ويتضمن العقيدة الأمنية، وتطور وضع تركيا باعتبارها «قاعدة»، وإعادة ترتيب أو جدولة الأولويات الأمنية؛ ودور «الموازن الإقليمي»، المعنى والأبعاد، والسياسات العملية أو التطبيقات، ومنطق أو دينامية المساومة في السياسة لدى الأتراك؛ ودور «الوسيط»، المعنى والكيفيات والواقع، والاستراتيجية والنظرية والأفكار التداولية، والحوار وصورة تركيا، والعوامل التي تؤهلها لهذا الدور والسياسات العملية أو التطبيقات.

معنى الدور

دور السياسة الخارجية ووظيفتها هي نوع من عملية (Process)، وليست

---

(١) انظر وقابل: عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص ١٧٤ ـ ١٧٥، وإيمانويل والرشتين، «البزوغ والزوال المستقبلي للنظام الرأسمالي: مفاهيم للتحليل المقارن،» في: ج. تيمونز روبيرتس وايمي هايت، **من الحداثة إلى الدولة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي**، ترجمة سمر شيشكلي؛ مراجعة محمود ماجد عمر، عالم المعرفة؛ ٣١٠ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤)، ص ٢٣ ـ ٥٠.

تنفيذًا لأمر محدد مسبقًا، إنها فاعلية مع أطراف وقوى أخرى، لديها مداركها ومكانتها وسياساتها وأدوارها... إلخ، ومن ثم فإن الدور في الواقع هو نتيجة، أو حصيلة تفاعلات بين متغيّرات وسياسات كثيرة. وهو سياسة مركبة، ومن ثم لا نتحدث عنه بالمفرد وإنما بالجمع، فهناك أدوار ووظائف، وهي متعددة المستويات، وذلك بحسب النطاق أو العمق، كأن يكون ثمة دور دولي ودور إقليمي، أو جهوي (الشرق، الغرب، آسيا، إفريقيا)، أو بحسب المفردات والموضوعات أو القضايا (الأمن، الوسيط، الهيمنة أو النفوذ، التوازن، الاحتواء... إلخ)، وينفتح ذلك على أمور كثيرة، ذلك أن كل مفردة من مفردات العلاقات الدولية هي مادة محتملة لدور أو وظيفة في السياسة الخارجية.

يتعلق الدور بالسياسات طويلة الأجل، وليس السياسات المرحلية أو الطارئة، ما يجعله أمرًا ملازمًا، وعلامة مميزة نسبيًا لتلك السياسة. وقد يصح أن نقارب بين نمطين من الأدوار، **الأول** هو الأدوار المعيارية أو الافتراضية للدولة في النظام الإقليمي والدولي، **والثاني** هو الأدوار الوظيفية والتكيّفية التي تقوم بها، أو تنفّذها مؤسسة السياسة الخارجية (والمؤسسات الأخرى) من أجل تحقيق أهداف السياسة العامة في الخارج والداخل، وهما نمطان عامان على قدر كبير من التداخل. ويمكن التركيز على الأدوار التي تتعلق بالجوانب الأمنية والتوازن الإقليمي والتوسط في العلاقات الدولية وفق المفردات التالية:

القاعدة الأمنية: شهدت بيئة تركيا الأمنية تحوّلات نوعية من حيث المدارك والوقائع حول ما يمثّل تهديدًا، وما يمثّل فرصة، ويرتبط معنى الأمن بـ«التهديد»، فيما تُعدّ «الفرص» الوجه المقابل له (التهديد)، وموضوعًا لاستراتيجيات متداخلة أخرى، يكون الأمن واحدًا منها. وسيرة التحوّلات العالمية معروفة، والدراسات حولها كثيرة، وتتفق تقريبًا على أن زوال مصدر التهديد السابق، الاتحاد السوفياتي، أدّى إلى «انقلاب»، أو «تحول» كبير في البيئة الأمنية، وفي طبيعة التهديدات القائمة (أو المفترضة) لتركيا[2].

(٢) حول تغيرات بيئة تركيا الأمنية، انظر مثلاً: F. Stephen Larrabee: *Turkey as a United States Security Partner* (Santa Monica, CA: Rand Corp., 2008), pp. 3-16, and «Turkish Foreign and Security =

وبعدما كان مصدر التهديد الرئيس من الشمال ـ الشرقي (الاتحاد السوفياتي)، أصبح بفعل التغيرات المذكورة في الجنوب والجنوب الشرقي، متمثلًا بإيران، والعراق غير المستقر والمهدد بالتفكك، والمسألة الكردية في شمال العراق، وتطوّرات الوضع الكردي في جنوب شرق البلاد، والعنف العرقي، والتطرّف الديني، والعنف المذهبي، والإرهاب؛ والسياسات الإقليمية، وتحديات الأوضاع في لبنان وفلسطين المحتلة، والصراع بين سورية و«إسرائيل»؛ فضلًا عن استمرار التهديدات التقليدية في جبهة اليونان ـ قبرص، وأرمينيا... إلخ.

الواقع، أن التغير فيما يعد مصادر تهديد، قد لا يكون في النوع وإنما في الدرجة، إلا ما يخص القوة المهولة للاتحاد السوفياتي السابق، وأما اليوم فلا تزال روسيا وامتداداتها في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس مصدرًا محتملًا للتهديد[3]، إن لم يكن بالمعنى بالمباشر، فبالمعنى الاستراتيجي. وأما المصادر الأخرى فقد كانت موجودة بكيفية أو أخرى، وما زاد فيها تأتّى عن الاحتلال الأميركي للعراق (٢٠٠٣)، بتأثيراته الأمنية والاستراتيجية المتعلقة بأكراد العراق، وأكراد تركيا نفسها. وهذا يعني أن أكثر التهديدات تأتي ـ كما ذكرنا ـ من الأطراف الجنوبية والجنوبية ـ الشرقية للبلاد، ومن ثم فإن على تركيا أن تركز جهودها على تلك المنطقة أكثر مما كانت تفعل في الماضي[4].

على الرغم من معقولية هذا «التحديد»، إلا أن ذلك لن يغير كثيرًا في القضية الرئيسة لأمن تركيا، التي تتركز في مستويين: **الأول** هو الأمن الداخلي، وقد أشرنا إلى بيئته العامة (وليس سلوكياته) في حيّز آخر (انظر الفصل الثالث)، ويشهد مراجعة على المستوى الكلي، وبخاصة ما يتعلق

= Policy: New Dimensions and New Challenges,» in: Zalmay Khalilzad, Ian Lesser and F. Stephen Larrabee, *The Future of Turkish-Western Relations: Toward a Strategic Plan* (Santa Monica, CA: Rand, 2000), pp. 1-31.

(٣) انظر مثلاً: Ian O. Lesser, *NATO Looks South: New Challenges and New Strategies in the Mediterranean* (Santa Monica, CA: Rand, 2000), p. 30.

(٤) انظر وقابل، مع قدر من التحفّظ على ما نعده تعيينًا غير موضوعي لعدد من مصادر التهديد الإقليمي: Larrabee, *Turkey as a United States Security Partner*, p. 3.

بالعلاقات المدنية ـ العسكرية[٥] **الثاني** هو الأمن الخارجي أو الدفاع، وسوف نركّز على جانب من جوانبه هنا، كونه يدفع تركيا إلى ممارسة وظيفة أو دور «القاعدة الأمنية» للغرب، بما يُفترض أن يحقق لها حدّ «الكفاية الأمنية» من التهديدات الخارجية الكبيرة.

طرأت تغيرات جوهرية في المدارك الأمنية حول الكرد في الداخل بعد اعتقال الزعيم الكردي عبد الله أوجلان (١٩٩٩)[٦]، وتطوّر العلاقات السياسية والأمنية مع سورية، بدءًا من اتفاق أضنة الأمني (٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨) وصولًا إلى تنسيق واسع النطاق في عدد كبير من المسائل الأمنية والاستراتيجية،[٧] كما حدث نوع من التفاعل الأمني الإقليمي بين الدول المجاورة للعراق والمعنية الرئيسة به، من أجل الحفاظ ما أمكن على وحدته واستقراره، ومن ثم العمل بكيفية، أو أخرى، على ضبط التطور السياسي لأكراده[٨]، فضلًا عن ضبط أو احتواء عدم الاستقرار، أو احتواء تداعياته على السياسات الإقليمية ليس فقط لجهة الأكراد وإنما لجهة التهديد بانتقال العنف السياسي والديني وعدم الاستقرار الاجتماعي و«الإرهاب». . . إلخ.

---

(٥) انظر مثلًا: GökhanYücel, «Turkish National Security Doctrine and Democratization in the New Security Environment,» Paper Presented at: «Challenge and Change for the Military Institution, the Military Profession and Military Leadership in the 21st Century,» (Royal Military College, Kingston, Ontario, 25-27 October 2002).

وحول ضرورات إصلاح قطاع الأمن والرؤية الأمنية الداخلية، انظر مثلًا: Umit Cizre, «Concept and Police of National Security and the Civilians: The Case of Turkey,» (Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces, Geneva, 2002).

(٦) انظر مثلًا: Michael Gunter, «The Continuing Kurdish Problem in Turkey after Öcalan's Capture,» *Third World Quarterly*, vol. 21, no. 5 (October 2000), pp. 849-869.

(٧) عقيل سعيد محفوض، **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩). وقد اتفق الجانبان في الاجتماع الثاني للمجلس الوزاري اللاذقية ـ سورية بتاريخ ٣/ ١٠/ ٢٠١٠ على أن تقدم سورية مساعدات متعددة لتركيا بشان الموضوع الكردي، وبالأخص أن يقدم الرئيس بشار الأسد عفوًا خاصًا عن حوالى ٢٠٠٠ من مقاتلي حزب العمال الكردستاني من التابعية السورية. انظر: عقيل سعيد محفوض، «العلاقات السورية ـ التركية: التحولات والرهانات،» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)، ص ٢٨، وذكرت الصحف التركية أن الطرفين وقّعا اتفاقًا آخر حول التعاون الأمني بخصوص الحزب المذكور، انظر: **السفير**، ١٣/ ٢/ ٢٠١١.

(٨) انظر مثلًا: Soner Cagaptay, ed., «The Future of the Iraqi Kurds,» *Policy Focus*, no. 85 (July 2008).

لهذا كله، يتبوّأ الأمن موقعًا مركزيًا ليس فقط في جدول أعمال السياسة الخارجية، وإنما أيضًا في الثقافة السياسية، وفي السياسة الداخلية أيضًا، وهي على ما يبدو سمة عامة للسياسات في الشرق الأوسط والأقاليم الأخرى في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس والبلقان. وقد أتينا على مناقشة هدف الأمن في حيز آخر.

العقيدة الأمنية: ركّزت عقيدة تركيا الأمنية على أن الحاجة إلى الأمن تتطلب إقامة تفاعلات وتحالفات سياسية واستراتيجية تضمن لها موقفًا أمنيًا أفضل تجاه مصادر التهديد الداخلية والخارجية[٩]. ويرى الساسة الأتراك أن تركيا تتمتع بموقع جيوستراتيجي مهم للأمن الإقليمي والاستراتيجيات الأميركية والأوروبية، وقد دخل الطرفان (تركيا والغرب) في علاقة تضمن تقديم خدمات أمنية متبادلة[١٠].

جاء هذا وليدَ مدارك سابقة للدولة التركية الراهنة[١١]، بل لعله كان عاملًا مؤهِّبًا لتقبّل الدول الكبرى نشوء تركيا الحديثة على أنقاض السلطنة العثمانية، وهنا تبدو الحاجة إلى الأمن «مؤسسة» للدولة التركية من وجهين:

الأول ذاتي يخص الأتراك وحاجة التكوينات الإثنية إلى الأمن والاستقرار بمواجهة الفوضى والاضطراب في مناطق الأناضول وحتى في المراكز المدينية وفي العاصمة إسطنبول؛ وهو ما ساعد في إنماء قابلية اجتماعية أوسع نطاقًا لمشروع الدولة الجديدة، التي بدت أيضًا ردًا على التهديدات الخارجية، وبخاصة منها احتلال اليونان لأجزاء من غرب الأناضول.

والثاني هو تخوّف عدد من الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وبخاصة منها دول غرب أوروبا والولايات المتحدة من عدم

---

(٩) انظر وقابل: Pinar Bilgin, «Rethinking Turkey's Security Discourse: The Challenge of Globalization,» paper presented at :The Annual Meeting of American Political Science Association (APSA) (Boston, MA, 29 August-1 September 2002).

(١٠) Stephen Lanier, *Military Trends in Turkey: Strengths and Weakness* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2004), pp. 19-21.

(١١) حول تغير المدارك الأمنية في تركيا انظر مثلًا: Pinar Bilgin, «Turkey's Changing Security Discourses: The Challenge of Globalization,» *European Journal of Political Research*, vol. 44, no. 1 (2005), pp. 175-201.

الاستقرار في منطقة الأناضول ذات الموقع الجيوستراتيجي القريب من الاتحاد السوفياتي الصاعد ومن مضائق البوسفور والدردنيل، وهي مدخل السوفيات إلى البحر المتوسط[12].

سبق أن تحدثنا عن عقيدة تركيا الأمنية في حيّز آخر، التي تنطوي على تكوين واسع الطيف، أو مروحة من المهام والكيفيات الدفاعية والأمنية، كما تنطوي على قيم وسلوكيات التحالف الدولي (والإقليمي) من أجل مواجهة تحديات قائمة أو محتملة[13]. ويتركز ذلك في منحيين رئيسين، **الأول** هو الاندراج في سياسات الغرب الأمنية، ومن ثم أصبحت تركيا «جناحًا» لاستراتيجياته في الشرق الأوسط وجوار الاتحاد السوفياتي، و**الثاني** هو تأمين الاحتياجات الأمنية والموارد العسكرية بكيفية مباشرة، من خلال دعم الجيش بالخبرات والمعدات والتقانة العسكرية والتدريب، وكذلك من خلال إقامة قواعد عسكرية وتخزين أسلحة لحلف الناتو مباشرة في أراضيها.

أولًا: القاعدة الأمنية.. أي معنى؟

تطوّرت نظرة تركيا إلى الموضوع الأمني من مجرد الاعتراف بكونه «ضرورة» للأمن الدولي، وبخاصة الغربي، من أوجه عديدة مثل: تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية وأمن الطاقة والتجارة والأسواق... إلخ، إلى الاستجابة الجدية لتلك «الضرورة» بالمساعدة في احتواء مصادر التهديد القائمة أو المحتملة سواء الخارجية أم الداخلية[14]، إلى عدّها أكثر من مجرد «جناح» لحلف الأطلسي.

وبيّنت التطوّرات في عالم ما بعد الحرب الباردة، أن ثمة فروقًا في السياسات الأمنية لتركيا وحلفائها، وأن حلف الناتو، أو الغرب عمومًا، ينظر إليها بمنظار مصالحه ولا يقيم اعتبارًا كبيرًا لمصالحها في حال كانت الرؤية أو

(١٢) هناك عوامل أخرى، انظر مثلًا: محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، ص ١٣٦ ـ ١٤٠.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٢٩ ـ ١٦٩.

(١٤) حول الأبعاد الأمنية لتطلع تركيا نحو أوروبا، انظر مثلًا: Pinar Bilgin, «Securing Turkey Through Western-Oriented Foreign Policy,» *New Perspectives on Turkey*, no. 40 (2009), pp. 105-125.

الواقع مختلفًا، وقد حدث ذلك في مواضع عديدة مثل الأزمة القبرصية، والمسألة الكردية والاحتلال الأميركي للعراق والنزاع مع اليونان... إلخ.

هنا أمكن للأتراك أن يطوّروا نظرتهم إلى أنفسهم، بحيث انطوت تلك النظرة على طورين، **الأول** هو أن تكون تركيا قاعدة أمنية، لها وجود أمني واستراتيجي، وليس «موقع» إسناد لوجستي فقط، أو «أداة» سياسية ـ عسكرية بيد الغرب. وهكذا برزت الفروق الميدانية، لكن لم يكن لها تأثير كبير في الخطوط الكبرى للعلاقات والشراكات الأمنية، وربما السياسية بين الأطراف المعنية. وقد أقامت تركيا تحالفات إضافية على الناتو مع كل من الولايات المتحدة و«إسرائيل»، كما أمكن ملاحظة نوع من الانخراط الإقليمي لتحالفات تجمعها أيضًا مع الأردن ضد ما قيل إنه تحالف بين سورية وإيران[15].

ثم كان الطور **الثاني** وهو نوع من القاعدة الأمنية، بمعنى «المركز» الأمني، وينفتح ذلك على معانٍ عديدة:

ـ استمرار «القاعدة الأمنية» بالمعنى التقليدي، ذلك أنه توجد قواعد عسكرية وأسلحة استراتيجية ورؤوس نووية للولايات المتحدة في تركيا، وتتركز في مناطق مختلفة: لواء الإسكندرونة على مقربة من الحدود الراهنة مع سورية، وفي مناطق غرب الأناضول وشرقها... إلخ.

ـ تغيير النظرة والسلوك الأمني لتركيا، بأن تنهج سياسات مختلفة قد لا تتفق كثيرًا مع تحالفاتها الأمنية مع الغرب، ومنها مثلًا، المواقف من الجوانب العسكرية الممهدة للاحتلال الأميركي للعراق (٢٠٠٣)، أو نشاط المقاتلين من أكراد تركيا انطلاقًا من شمال العراق، وكذلك تطوير صلات أمنية وعسكرية مع روسيا الاتحادية (العدو التاريخي)، ربما بقدر أقل نسبيًا من التنسيق مع الولايات المتحدة في هذا الصدد.

ـ تغير مدارك تركيا الأمنية بكيفية تقلل نسبيًا من الاعتماد على الولايات

(١٥) انظر: أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو (الدوحة: مركز الجزيرة للأبحاث؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠)، ص ٤٧٢ ـ ٤٧٣.

المتحدة، أو لنقل تجعل من الأتراك يفكرون بعلاقات تتجاوز معنى «التابع» أو «الجناح» إلى معنى «الشريك»، بخاصة مع تزايد شعور الأتراك بأن الفروق الثقافية والتاريخية والحضارية والمصالح السياسية أقوى من الرغبة ـ وحيدة الجانب تقريبًا ـ بانضمامهم إلى أوروبا، كما لو أنه «حب من طرف واحد»، وهذا كما هو معروف لا يحقق علاقات مستقرة ومتوازنة.

ـ شهدت تركيا تغيرًا تدريجيًا (وثابتًا، حتى الآن) في نخبتها ومداركها السياسية، من نخبة علمانية مأخوذة بالغرب وراضية تقريبًا بطبيعة علاقاتهما وبدور القاعدة الأمنية التقليدي، إلى نخبة ذات خصوصية تركية، أو ذات نزوع «عثمانوي» و«ثقافوي»... إلخ، تهتم بالعمق الشرقي والتاريخي للبلاد، وإنْ لم تغير (بكيفية ملموسة) في اتجاهاتها الغربية المعتادة خلال العقود السابقة. وهذا يؤدي إلى إعادة النظر في السياسات الخارجية والاعتبارات الأمنية والتفاعلات الاستراتيجية، إن لم يكن بتحويلها من الغرب إلى الشرق، فبإعادة جدولة المهام والوزن النوعي لتلك التفاعلات أو التحالفات.

صحيح أن البُعد الأمني لم يتضح كثيرًا، في ما حدث حتى الآن، إلا أن زيادة التفاعلات العسكرية مع دول مثل إيران وسورية وروسيا الاتحادية، وكذلك التنسيق الأمني مع دول الجوار، والتخفيف من تواتر التحالف مع «إسرائيل»[١٦]، هي تطورات تثير توقعات كثيرة، وثمة من ينتظر ما هو أبعد من ذلك.

١ ـ تطوّر وضع تركيا باعتبارها «قاعدة أمنية»

أقامت الولايات المتحدة وحلف الناتو قواعد عسكرية في مناطق عديدة من تركيا، تضمّنت أنواعًا مختلفة من الأسلحة ومستودعات الذخيرة

(١٦) ألغت تركيا المناورات العسكرية الجوية المعروفة بـ «نسر الأناضول» في عام ٢٠٠٩، التي كانت تشترك فيها مع حلف الناتو وإسرائيل، وذلك بعدما انسحبت كل من الولايات المتحدة وإيطاليا تضامنًا مع إسرائيل التي منعتها أنقرة من المشاركة فيها بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة، انظر: **السفير**، ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٩. ولكنها لم تلغ الاتفاق الذي نص على إجراء المناورات، ولا تحليق الطائرات العسكرية الإسرائيلية في الأجواء التركية.

التقليدية والنووية[١٧]، وقواعد تجسس ومراقبة تُغطي مناطق واسعة من الاتحاد السوفياتي السابق (روسيا وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس لاحقًا) وإيران والعراق وشرق المتوسط ومنطقة الخليج العربية، وهي مناطق التوتر الإقليمي والنفط والعنف السياسي بكل استطالاته الإقليمية والدولية[١٨].

لقد مكّنت تركيا الولايات المتحدة من استخدام مديدٍ وتاريخي لتلك القواعد في تحقيق أغراض كثيرة، منها مثلًا: التدخل الأميركي في لبنان (١٩٥٨)، والإسناد العسكري والأمني لإسرائيل، وبخاصة في المواجهات التي جرت بينها وبين عدد من الدول العربية (١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٨٢، ٢٠٠٦)، والعمليات العسكرية في حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، وتغطية مناطق حظر الطيران وعمليات توفير الراحة في الإقليم الكردي في شمال العراق قبل الاحتلال الأميركي له (٢٠٠٣)، وعمليات الإمداد والدعم اللوجستي للقوات الأميركية التي تحتل العراق، والمناورات العسكرية المختلفة والمشتركة.

يعتقد الأتراك أن التغيرات الدولية أثّرت، لبعض الوقت، في فكرة كون تركيا قاعدة أمنية متقدمة للاستراتيجيات الغربية في الأقاليم المحيطة بها، لكن تسارُع الأحداث، وتَحوّل السياسات، وبخاصة تنامي حركات الإحيائية الإسلامية (أو الإسلاموية) وأعمال العنف والاضطراب في السياسة الدولية، وصولًا إلى أحداث (١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١) وما تلاها، عادت لتؤكد أهمية تركيا في الاستراتيجيات الغربية لمكافحة «الإرهاب»، وضبط السياسات في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس والشرق الأوسط... إلخ[١٩].

ويبدو أن تركيا مرتاحة نسبيًا لدورها الإقليمي[٢٠]، وتشارك بصور

(١٧) محمد نور الدين: «لماذا تحتفظ أميركا بـ٩٠ رأسًا نوويًا في تركيا؟،» **السفير**، ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٦، و«قواعد عسكرية أميركية جديدة في تركيا،» **السفير**، ١٨/ ٤/ ٢٠٠٦.

(١٨) انظر: Kemal Kirişci,»Turkey and the United States: Ambivalent Allies,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 2, no. 4 (December 1998), On the Web: <http://meriac.idc.ac.il/journal/1998/issue4/jvol2no4in.html> (20/10/2011).

(١٩) انظر: Larrabee, *Turkey as a United States Security Partner*.

(٢٠) لمزيد من المعلومات حول الاستراتيجيات الأمنية التركية للقرن الحادي والعشرين، انظر: Umit Cizre, «The Catalysts, Directions and Focuson Turkey's Agenda for Security Sector Reform in the 21st Century,» Paper Presented at: «Challenges of Security Sector Governance in the Middle East» =

متعددة مباشرة، أو من خلال القواعد الأميركية والأطلسية على أراضيها، في العمليات الأمنية في شرق المتوسط والعراق ومنطقة الخليج العربية وإيران وآسيا الوسطى - جنوب القفقاس وأفغانستان وليبيا... إلخ، غير أن هذا لا يعني أن إرادة وسياسات تركيا والولايات المتحدة وأوروبا تتوافق كليًّا على دلالات ومعاني كون تركيا قاعدة أمنية.

في ما يخص تركيا فإن الحكومة لم توافق (وهذا أمر نادر الحدوث) على استخدام **قاعدة إنجرليك** في الأعمال العسكرية لإجبار العراق على قبول فريق التفتيش الدولي (شباط/ فبراير ١٩٩٨)، كما أن البرلمان التركي لم يوافق على استخدام موسع للقواعد العسكرية الأطلسية في العمليات العسكرية لاحتلال العراق، وقد أيّدها في ذلك عدد من الدول الأوروبية[٢١]. وعلى الرغم من ملابسات القرار الأخير، إلا أنه لم يمثّل تغيرًا جوهريًا في موقع (أو موقف) تركيا في (أو من) الاستراتيجية الأميركية، وهو لم يُثِر لدى الولايات المتحدة أكثر من رد فعل متوتر نسبيًا، عتبًا لا غضبًا.

ويبدو أيضًا أن تركيا كانت تفاوض الولايات المتحدة على طلبها بشأن استخدام أراضيها مركزًا ومعبرًا للقوات التي ستحتل العراق، وأن الذي عطّل هذا الأمر هو عدم الاتفاق على الثمن الذي يجب دفعه لتركيا. وكانت القوات الأميركية قد تدفّقت خلال فترة التفاوض بين الطرفين (الولايات المتحدة وتركيا) إلى الموانئ والقواعد العسكرية الأميركية في تركيا. وتم نقل عتاد وجنود أميركيين إلى مناطق الحدود بين تركيا والعراق، وإن بشكل غير معلن، وذلك بغطاء برلماني سابق يتيح تحرك القوات الأميركية والخبراء لـ «تحديث» الموانئ القواعد العسكرية التركية[٢٢].

= (Workshop Organized by the Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF) Working Group on Security Sector Governance and Reform in the Middle East and North Africa (MENA), Geneva, 12-13 July 2004), p. 29.

(٢١) حول تجاذبات والتباسات العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة، انظر الدراسة التالية: Kemal Kirişci, »Turkey and the United States: Ambivalent Allies,».

(٢٢) انظر وقابل: باكينام الشرقاوي، «تركيا والعراق: ثوابت ومتغيرات السياسة التركية تجاه العراق،» في: أحمد إبراهيم محمود، محرر، **الخليج والمسألة العراقية: من غزو الكويت إلى احتلال العراق ١٩٩٠ - ٢٠٠٣** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، =

بعد ذلك بسنوات، (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥)، كانت الولايات المتحدة تجهز لإقامة قواعد استطلاع ورادارات في مواقع جبلية في محيط بلدة شيكمجي القريبة من انطاكية الحدودية في منطقة لواء الإسكندرونة (الذي سلخ عن سورية وضم إلى تركيا في عام ١٩٣٩) شمال غرب سورية، بهدف التجسس وتغطية منطقة المشرق العربي وإيران والخليج.

وكانت الولايات المتحدة «قد اشترت قبل عامين أراضيَ شاسعة في جبال أمانوس، التي تفصل تركيا عن سوريا، خارج منطقة الأسلاك الشائكة بين البلدين، وتقوم حاليًا بنصب رادارات في هذه المنطقة، عبر استخدام عمال من إسطنبول وأنقرة... الأعمال مستمرة في المناطق الجبلية الواقعة بين إنطاكيا والإسكندرونة، بالقرب من قرية كيسيشيك لنصب الرادارات، وبالتالي التنصت على سوريا ومراقبتها»... (وقد) اقترب الأميركيون من بناء هذه الرادارات في المنطقة التي سبق أن بدأت الولايات المتحدة منذ خمس سنوات إقامة العديد من المنشآت فيها تحت الأرض باسم الأطلسي أيضًا»[٢٣].

كما حدث شيءٌ مماثل تقريبًا، بل ينطوي على التباس كبير في ما لو أراد السوريون مجرد تفسيره، وليس تأويله، وهو اختراق الطائرات الإسرائيلية الأجواء السورية عن طريق تركيا في (٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧) لضرب مواقع قرب مدينة دير الزور، ولم تُدِن تركيا ذلك الاعتداء، كما خرق الطائرات الإسرائيلية لأجوائها، هذا في حال أن إسرائيل فعلت ذلك من وراء ظهرها![٢٤].

= ٢٠٠٣)، ص ٢٢٠ - ٢٦٠؛ وانظر الرد التركي على ذلك في: أحمد داوود أوغلو، «السياسة التركية الجديدة،» (الجزيرة نت)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/programs/no_limits/articles/2003/2/2-3-1.htm>.

(٢٣) **السفير**، ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٥. وقد أثارت القاعدة جدلًا في تركيا، بين معلومات تؤكد تابعيتها للولايات المتحدة، وأخرى تؤكد تابعيتها لحلف الأطلسي، فيما قال المتحدث باسم الخارجية التركية (نامق تان): إنها تابعة لتركيا، وستوضع تحت إشراف الجيش التركي(!)، انظر تفاصيل عن القاعدة في: **جمهوريت**، ١٧/ ١/ ٢٠٠٦، و**السفير**، ١٨/ ١/ ٢٠٠٦. وإذا صح قول (تان) فما هو هدف تركيا من إقامتها على الحدود مع سورية في فترة التقارب بين البلدين؟

(٢٤) طرحت تركيا فكرة أن تكون مدينة «أزمير» على البحر المتوسط هي مركز قيادة عمليات الناتو في ليبيا، انظر: «أزمير مقر قيادة العمليات العسكرية في ليبيا،» **تركيا اليوم**، ٢٦/ ٣/ ٢٠١١.

٢ ـ إعادة ترتيب الأولويات الأمنية

ذكرنا أن تركيا لم تغيّر أولوياتها الأمنية والاستراتيجية، وإنما أعادت جدولتها بكيفية سلوكية أولًا قبل أن تكون تنظيرية أو خطابية، أي إن بعضًا أو كثيرًا مما يحدث على هذا الصعيد، لا تحدده أوراق وخطط مُقدَّمَة للرأي العام، تحت عناوين العقيدة الأمنية وغيرها، إذ إن الخطوط العامة للسياسات والاستراتيجيات الأمنية لا تزال هي نفسها تقريبًا، على الأقل في ما يخص العلاقة مع الغرب[٢٥].

أما ما يتعلق بالجوار، فإنه لا يتغير بكيفية بارزة فحسب، بل إن ثمة تأكيدًا على إبرازه خطابيًا وإعلاميًا أيضًا؛ فـ «هذا» أمر مطلوب، أن يكون في واجهة السياسة، و«ذاك» متروك بكل ديناميانه وعمقه، بعيدًا (في ما يتعلق بتحولاته) من الخطاب السياسي والإعلامي[٢٦]. وهنا يمكن أن يصبح ما يتعلق بالدور الأمني موضوعًا تأويليًا بامتياز: ماذا، ولماذا، وكيف؟

ثانيًا: الموازن الإقليمي

تبدو السياسة التركية محكومة بقوة التجاذب ـ التنافر الحاصل بينها وبين الفواعل الدولية الأخرى، وهذا يسبب إخلالًا وتفاوتًا في القوة والمكانة بينهما، لكنه يولّد في الوقت نفسه، توافقًا وانسجامًا قصديًا (وحتى موضوعيًا)، بمعنى أن الصراع والمنافسة يولّدان بالمقابل نوعًا من السياسات التي تستهدف إعادة «التوازن» من خلال أفعال وأفعال متبادلة تتعاكس في اتجاهاتها وأغراضها وفاعلياتها... إلخ.

١ ـ الرؤية

تتطلب فكرة «التوازن» تحديدًا أكثر، فهي ليست ردة فعل على فعل، ليس هذا أو ذاك، وإنما هي الدينامية الكُلّية التي تضمهما معًا، فيما يكمن

(٢٥) انظر مثلًا: Bilgin, «Turkey's Changing Security Discourses: The Challenge of Globalization,» pp. 175-201.

(٢٦) انظر التقرير التالي الذي يناقش الطبيعة العامة للضغوط التي تُواجه العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة، في: John C. K. Daly, «U.S.-Turkish Relations: A Strategic Relationship under Stress,» (Jamestown Foundation, Washington, DC, February 2008).

دور «الموازن» في قصدية ما تستهدف الحفاظ على التوازن، أو تجتهد في عملية أو سيرورة دائمة من أجل إقرار الانتظام والثبات كإطار عام للتفاعلات والسياسات، وليس «تثبيتها» و«إغلاقها». ويعمل الموازن مع الأطراف الأخرى، وهو واحد منها، من أجل المحافظة على «الإطار» العام، فيما تتغير وتتبدل وتتفاوت القوى والأطراف التي ينتظمها، وهذا يعني أنه يسعى إلى «استقرار الحال»، وليس «ثبات» كل طرف أو استمرار الهرمية أو المساواة بين الأطراف... إلخ. والتوازن أشبه بـ «اليد الخفية» في الاقتصاد، أو «اللوغوس» في الفلسفة.

نعود إلى دور الموازن الإقليمي (وربما الدولي) بالنسبة إلى تركيا، فهذا من ممكنات السياسة الدولية اليوم، وهو فاعلية طبيعية أيضًا، إذ إن تركيا تجد نفسها في مواجهة تغيرات سياسة وتطورات إقليمية ودولية لا حصر لها، مثلما تبرز تحولات داخلية كثيرة، وهذه أمور (في الداخل والخارج) تنفتح وتتداخل بكيفية «مُربكة». ومن ثم فإن على السياسة الخارجية التركية أن تقوم بدورها في التعاطي مع الخارج من أجل تهيئة الظروف والمساعدة في جعله «متوازنًا»، وليس «مختل» القوى، لأن التوازن يعني الاستقرار، فيما يعني الاختلال عدم الاستقرار.

إن الدور الموازن، ليس اختياريًا أو طوعيًا، إنه أمر تنهجه وتقوم به تركيا، كأنما هو دينامية موضوعية، حتى لو كان قصديًا بالنسبة إلى بعض السياسات في فترات معيّنة[٢٧]. وليس دور الموازن الإقليمي (والدولي) جديدًا بالنسبة إلى تركيا، ذلك أنه نوع من الاستمرارية لدور سابق كانت تقوم به السلطنة العثمانية، في طور القوة عندما كانت تقيم علاقات مع دول أوروبية من أجل تعزيزها لمواجهة دول أخرى[٢٨]، أي المحافظة على توازن القوى بين الأطراف المتنافسة لتحقيق مكاسب مباشرة، أو احتواء مصادر

(٢٧) انظر وقابل: أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ص ٤٢٥.

(٢٨) انظر مثلًا: روبير مانتران، مُعِدّ، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة بشير السباعي، ٢ ج (القاهرة: دار الفكر للدراسات، ١٩٩٢)، ج ١، ص ٤٠٦، وشارل عيساوي، **تأملات في التاريخ العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ١٨، الهامش رقم ٣.

التهديد المحتملة عند بروز ما يمكن أن يؤثر في النظام الدولي، وفي مصالح الدولة نفسها. ومثلها كانت السياسة خلال ما يُسمى بـ «المسألة الشرقية»، ذلك أن الطرف العثماني كان أقل قوة بكثير، وكان يواجه أطماع الدول الأوروبية بتعزيز المنافسة بينها على تحقيق مكاسب من خلال سياسة المساومة التي كان يتبعها بقدر متفاوت من المرونة والكفاءة[٢٩].

وعلى الرغم من النجاح العثماني في ذلك لفترة طويلة نسبيًا، أي خلال الفترة المشار إليها بـ «المسألة الشرقية»، إلا أن النتائج أو المكاسب كانت «تتضائل»، ولم يستثمروها بكيفية تمكّنهم من تعزيز قوتهم ومناعتهم ومعاودة الدخول النشط على خط السياسة الدولية، بل إنهم سقطوا ضحية سياساتهم «الخاطئة» قبل أن يكون ذلك نتيجة سياسات الآخرين، ولم يخرج الأتراك من عقدة ذلك «الانهيار» و«التفكك»، ولا من «عقدة» أو «فوبيا» معاهدة سيفر (Sevres Phobia) حتى اليوم[٣٠].

وهكذا فإن دور الموازن، يمكن أن تقوم به الدول القوية والدول الضعيفة، وكذلك الدولة نفسها في مرحلة القوة ـ مرحلة الضعف. وتتفاوت فرص النجاح، مثلما تتفاوت النهايات المحتملة لدولة تُراهن على إمكانية القيام بدور الموازن بين الأطراف المتنافسة، وبخاصة إذا كانت هي نفسها موضوع المنافسة، وأما إذا لم تكن طرفًا، أو كانت طرفًا هامشيًا فقد يمكنها أن تحقق نجاحًا أكبر.

٢ ـ السياسة العملية: التطبيقات أو التجليات

تقوم تركيا بدور الموازن الإقليمي والدولي بكيفية مركبة، ولا بد من التأكيد أن بعض ذلك الدور يكون بشكل طبيعي، أو تطلبه السياسات الأخرى، وهو ليس ـ في كل الأحوال ـ قصديًا أو مخططًا له. ويجب ملاحظة التداخل بين الأبعاد الموضوعية والأبعاد القصدية، وبين ما يريده

---

(٢٩) انظر مثلًا: نينل ألكسندروفنا دولينا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر**، ترجمة أنور محمد إبراهيم (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩)، ص ١٥٨.

(٣٠) انظر: Kemal Kirişci, *Turkey's Foreign Policy in Turbulent Times*, Chaillot Paper; no. 92 (Paris: Institute for Security Studies, European Union, 2006), pp. 32-33.

الأتراك لأنفسهم وما يريدونه للآخرين، أو ما يريده الآخرون منهم. وهنا قد تؤدي تركيا دور الموازن كجزء من سياسات المكانة، وسياسات الأمن القومي والتحالف الإقليمي واحتواء مصادر التهديد وتعظيم المكاسب من الأطراف المتصارعة... إلخ، وقد أخذت تكتسي طابعًا «ليّنًا» و«حميدًا» منذ بدايات القرن الحادي والعشرين[٣١]. وهنا يمكن التركيز على التطبيقات، أو التجليات التالية:

ـ قامت تركيا بدور الموازن الإقليمي في الشرق الأوسط خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية، وساهمت في تعزيز عوامل الأمان لدى عدد من الدول المتخوّفة من امتداد نفوذ إيران وتأثيرها في الحراك السياسي في دواخل عدد من الدول، من خلال تعزيز التفاعلات السياسية والاقتصادية باعتبارها محفّزات عربية لتركيا من أجل مزيد من الاهتمام بما يحدث، على الرغم من أنه كانت لدى تركيا هواجس مماثلة، وربما أكبر من احتمال أن تنتقل عدوى «الثورة» و«الأسلمة» إليها[٣٢].

وهنا استطاعت تركيا ـ وبخاصة بعد انقلاب الجنرال كنعان إيفرين، ذي النزعة الإسلاموية، أو الذي استخدم الدين لضرب اليسار القوي آنذاك، أن يحقق المزيد من الحضور الإقليمي لدى العرب، على أنَّ الجزء الأكبر من ذلك الحضور ربما كان بتشجيع من الولايات المتحدة لمواجهة النفوذ الإيراني المحتمل في المنطقة، وكذلك لتخفيف أعباء الدعم المطلوب منها في تركيا.

ـ اتضح دور الموازن النسبي في علاقات تركيا مع كل من العراق وإيران[٣٣]، فهي لم تدخل كطرف في النزاع، وكانت، كما هو معروف،

---

(٣١) Sule Kut, «The Contours of Turkish Foreign Policy in the 1990s» in: Barry Rubin and Kemal Kirişci, eds., *Turkey in World Politics: An Emerging Multiregional Power* (Boulder, Co.: Lynne Rienner Publishers, 2001), pp. 5-12.

(٣٢) Feroz Ahmad, *The Making of Modern Turkey*, Making of the Middle East Series (London; New York: Routledge, 1993), pp. 181-212.

انظر الترجمة العربية: فيروز أحمد، **صنع تركيا الحديثة**، ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري (بغداد: دار الحكمة، ٢٠٠٠).

(٣٣) انظر وقابل: أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ص ٤٤٠ ـ ٤٤١.

إلى جانب العراق، إلا أنها كانت تفتح قنوات الاتصال لإيران، واستطاعت «تجاوز» هواجس وشكوك كل طرف بأنها تنفتح على الآخر، و«قبل» الطرفان سياستها تلك، مضطرين، بل إن كلًا منهما عمل على استمرار دورها، وربما «تحفيزها» على مزيد من التعاون، علمًا أن كل طرف كان يكفيه أن تكون حيادية في الصراع المباشر[٣٤].

ـ قامت تركيا بدور الموازن الإقليمي بين إسرائيل والدول العربية، واتضح ذلك في الخطاب السياسي التركي، وقد عبّر رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان عن ذلك بقوله: «نتابع علاقتنا بإسرائيل على أساس المصلحة المشتركة، وبشكل يخدم ويساهم في مساعي السلام والاستقرار في المنطقة، وعلاقاتنا ستستمر في هذا الإطار... وليس هناك أي سبب لقلق أي دولة من علاقاتنا مع إسرائيل... العلاقات السورية ـ التركية المبنية على الروابط الدينية والتاريخية والاجتماعية والثقافية بين الشعبين، تتطور وتقوى باستمرار... وقد تحققت الكثير من التطورات والانجازات المهمة... كما أن مباحثاتنا الخاصة بالقضايا الإقليمية والدولية ستُساهم أيضًا في تعاوننا المشترك في هذا المجال»[٣٥].

هذا نوع الموازنة بين الطرفين الرئيسين للصراع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ولم تطرأ تغيرات كبيرة على المواقف، أو حتى على الدور في مرحلة لاحقة عندما بدا أن تركيا تعزز علاقاتها مع سورية، فيما تخفف من تواتر علاقاتها من إسرائيل. وقد بدا أن قيام تركيا بدور الوساطة في المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين، هو نوع من قبول بهذا الدور الذي اعتبرناه موازنًا في مسار مفاوضات التسوية السياسية بينهما[٣٦].

(٣٤) انظر مثلًا: Henri I. Barkey, «The Silent Victor: Turkey's Role in the Iran-Iraq War,» in: Efraim Karsh, ed., *The Iran Iraq War: Strategic and Political Implications* (London: Macmillan, 1989), and Evren Altinkas, «The lran-Iraq War and its Effects On Turkey,» on the Web: <http://www.usak.org.tr/dosyalar/dergi/ogyplUgzkXt94r2v760fiKMVmprc0l.pdf>.

(٣٥) انظر رجب طيب أردوغان، حوار حسني محلي، في: **المستقبل**، ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٤. وانظر تصريحات التهدئة بين تركيا و«إسرائيل» بعد فترة وجيزة من التأزم في أثر الهجوم الإسرائيلي على «سفينة مرمرة» التركية، التي كانت ضمن «أسطول الحرية» (٣٠/ ٥/ ٢٠١٠) في: «السفير التركي في إسرائيل: عليكم تفهّم دورنا في المنطقة،» **السفير**، ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٩.

ـ أدّت تركيا دور الموازن الإقليمي بالنسبة إلى «إسرائيل» بمواجهة سورية وإيران والتيارات الحليفة لهما، وكانت تؤدي دورًا شبيهًا من قبل، خلال الاتفاق السري الذي سُمّي بـ «الاتفاق الإطاري» أو «حلف المحيط» (Periphery Pact) في آب/ أغسطس ١٩٥٨. وقد عدّت إسرائيل اتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين (١٩٩٦) تتويجًا لمسار طويل ومعقد من العلاقات بينهما، وقد أمكنهما أن يعلنا بكيفية غير مسبوقة ما كانا بدآه من قبل بصورة سرّية، على الأقل في الجوانب الأمنية والعسكرية[٣٧].

ـ قامت تركيا بدور الموازن بالنسبة إلى سورية تجاه ما سُمي بـ «حلف الاعتدال» العربي، وهنا كان لتركيا، «الدولة السُنية»، أهمية كبيرة في إعطاء السياسة السورية نوعًا من الجدية والعمق في الوقت الذي كانت فيه دول «الاعتدال» تقول إنها (سورية) تتحالف مع إيران وحزب الله «الشيعيين»! وقد عملت تركيا نفسها على تعزيز تفاعلاتها مع إيران على أساس المصالح والتفاعلات المتبادلة، ولم تقبل بالمسميات المذهبية التي كانت رائجة نسبيًا في المنطقة العربية. وعلى الرغم من ذلك فقد كان من الصعب على سورية وتركيا أن تقاوما تلك الموجة العارمة من السيل الإعلامي التحريضي في إطار سياسات ما سُمي بـ «الهلال الشيعي»[٣٨]، إلا أنهما بذلا جهودًا كبيرة من أجل تعزيز علاقاتهما البينية، وعلاقاتهما مع إيران أيضًا.

(٣٦) انظر وقابل: Bülent Aras, «Turkey between Syria and Israel: Turkey's Rising Soft Power,» *SETA Policy Brief*, no. 15 (May 2008).

(٣٧) انظر التطور التاريخي للعلاقات بين تركيا وإسرائيل في: Amikam Nachmani, «The Historical Evolution of the Israeli-Turkish Relationship,» in: Bruce Maddy-Weitzman and Asher Susser, eds., *Turkish-Israeli Relations in a Trans-Atlantic Context: Wider Europe and the Greater Middle East, Conference Proceedings* (Tel Aviv: Tel Aviv University, Moshe Dayan Center, 2005), pp. 51-58.

(٣٨) انظر مثلًا، مع بعض التحفظ: Moshe Ma'oz, «The «Shi'i Crescent»: Myth and Reality,» (Analysis Paper; no. 15, Saban Center for Middle East Studies, Washington, DC, November 2007).

انظر الترجمة العربية في: موشيه ماغوز، «الهلال الشيعي: الخرافة والواقع،» (سلسلة ترجمات الزيتونة ؛ ٢٨، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، آذار/ مارس ٢٠٠٨)، ص ٩.

للاطلاع على وجهة نظر إيرانية منشورة في **المجلة التركية للعلاقات الدولية**، انظر مثلًا: Amir M. Haji-Yousefi, «Whose Agenda Is Served by the Idea of a Shia Crescent?,» *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*, vol. 8, no. 1 (Spring 2009), pp. 114-135.

- من الممكن القول إن العلاقات بين سورية وتركيا كانت أمرًا موازنًا لعلاقات الأولى مع إيران[٣٩]، ويمكن القول إنها كانت حاجة بالنسبة إلى السياسة، ليس فقط في جانب «التحالف» من دول معتدلة في السياسة العالمية ولديها تحالف قوي مع الولايات المتحدة، وإنما أيضًا من أجل «ضبط» توقعات إيران في ما يمكن أن تذهب إليه علاقاتها مع سورية، وبخاصة أن الانطباع عن أن إيران اليوم هي الطرف القوي في تلك العلاقات، ربما لقي قبولًا واسع النطاق، وكان صداه يتردد في أروقة السياسة والإعلام[٤٠].

ويمكن القول إن تركيا كانت حاجة داخلية هذه المرة بالنسبة إلى السياسات العامة في سورية، وقد أمكن لشريحة من السوريين ممن يمكن أن تكون لديهم تحفظات على طبيعة وإيقاع العلاقات مع إيران، أن يتبينوا الطبيعة السياسية والمصلحية لتلك العلاقات حتى لو بدا أن ثمة أغراضًا أخرى تمرر تحت عنوان العلاقات الاستراتيجية و«الأخوية».

- تمارس تركيا دورًا (بل أدوارًا) معقّدة في العراق، فهي توازن «العرب السُنة» أمام «العرب الشيعة»، والتركمان أمام الأكراد، وعرب العراق أمام أكراده، كما توازن بين «الأطراف السُنية» المتنافسة والإدارة الأميركية، وتقوم بتدريب وتأهيل البرلمانيين والساسة من كل الأطراف من أجل القيام بأعمال أكثر كفاءة قد تساعد في الاستقرار الداخلي للعراق، كمسألة حيوية بالنسبة إليها (تركيا). وهي توازن بالنسبة إلى الدولة العراقية دور إيران ودول أخرى في العراق، وإن يكن ذلك أقل فاعلية، حتى الآن، أو أن فاعليته جهوية خاصة في ما يتعلق بوحدة العراق وضبط تطور أكراده أكثر منها طبيعة الدولة والتوازنات الداخلية فيها[٤١].

---

(٣٩) Bülent Aras and Rabia Karakaya Polat, «From Conflict to Cooperation: Desecuritization of Turkey's Relations with Syria and Iran,» *Security Dialogue*, vol. 39, no. 5 (October 2008), pp. 495-515.

(٤٠) انظر وقابل بالعلاقة بين سورية وتركيا في: محفوض، «العلاقات السورية ـ التركية: التحولات والرهانات،» ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٤١) انظر: روبرت أولسن، **المسألة الكردية في العلاقات التركية ـ الإيرانية**، ترجمة محمد إحسان رمضان، السلسلة الثقافية (أربيل: دار ئاراس، ٢٠٠١)، ص ٦٣ وما بعدها، وفوزية صابر، «الأكراد في العلاقات التركية ـ العراقية: قراءة جيوسياسية،» **شؤون الأوسط**، العدد ١٢٢ (ربيع =

- أدّت تركيا دور الموازن لإيران (وروسيا) في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، وذلك بالنسبة إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك إلى دول المنطقة نفسها. ويتعلّق الأمر باحتواء النفوذ الإيراني وطموحات إيران السياسية والاقتصادية في تلك المنطقة، غير أن التحدي الأكبر هو في موازنة الدور الروسي[٤٢]، الذي لا يزال يحضر بقوة في تلك المنطقة التي يعدها فناءً خلفيًا له، غير أن دور الموازن هنا يكون فرعيًا أو ثانويًا، وبخاصة مع تنامي التفاعلات البينية لروسيا وتركيا، وفي موضوعات الطاقة والأمن والتنسيق الإقليمي... إلخ[٤٣].

- يبرز الدور الموازن أيضًا في أفغانستان، وما تقوم به تركيا يأتي في إطار عمليات حلف الناتو أساسًا، وهو هنا لا يقتصر على العمليات الأمنية والدعم اللوجستي، وإنما يتعدى ذلك إلى المضامين الثقافية والرمزية، وهي أن تركيا تدعم الاعتدال بمواجهة العنف والتطرف[٤٤].

على الرغم من التحولات القائمة والمفترضة في السياسات التركية، إلا أن منطق المساومة بقي حاضرًا بقوة في الثقافة والسلوك السياسيين لتركيا الراهنة، ويبدو أن التجارب السابقة أنمت هذا النزوع، أو هذه الثقافة لدى الأتراك بكيفية يظهر تأثيرها في السياسة الخارجية اليوم. ونفترض أن المساومة تمثّل خلفية مكينة لدور الموازن الذي نتحدث عنه[٤٥].

= ٢٠٠٦)، ص ١٠٦ ـ ١٢٤، وانظر التصريحات في الصحف السورية والتركية حول الموضوع قبيل وفي أثناء زيارة الرئيس السوري، بشارالأسد، إلى تركيا: **السفير**، ٧/ ١/ ٢٠٠٤؛ **الثورة**، ٧/ ١/ ٢٠٠٤، و «Iraq: Allaying Turkey's Fears over Kurdish Ambitions,» (International Crisis Group, Middle East Report; no. 35, January 2005).

(٤٢) انظر: F. Stephen Larrabee, *NATO's Eastern Agenda in a New Strategic Era*, Prepared for the United States Air Force (Santa Monica, CA: Rand, 2003), p. 138.

(٤٣) Bülent Aras, «Turkey and the Russian Federation: An Emerging Multidimensional Partnership,» *SETA Policy Brief*, no. 35 (August 2009), p. 10.

تتجه العلاقات بين تركيا وروسيا إلى نوع من شراكة مميزة، سياسيًا واقتصاديًا واستراتيجيًا، وقد أبدت روسيا دعمها لمطلب تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. انظر: Omer Taspinar and Fiona Hill, «Turkey and Russia: Axis of the Excluded?,» *Survival*, vol. 48, no.1 (Spring 2006), pp. 81-92.

(٤٤) انظر مثلًا: Hakan Yavuz, «Is There a Turkish Islam? The Emergence of Convergence and Consensus,» *Journal of Muslim Minority Affairs*,vol. 24, no. 2 (October 2004), pp. 213-232.

(٤٥) انظر مثلًا: محمود سالم السامرائي، «المساومة في السياسة الخارجية التركية،» **المجلة** =

وما دامت المساومة ليست من أجل المساومة، بل من أجل تحقيق أهداف أو مكاسب أو احتواء أحداث وشيكة أو محتملة، فإن من الطبيعي أن يجتهد الأتراك في المحافظة على توازنٍ ما في سياساتهم الإقليمية والدولية، وحفظ التوازن واحتواء مصادر التهديد ومصادر الاختلال في التوازن الإقليمي والدولي، وكذلك توازن المكانة والمصالح وتوازن القوى وتوازن السياسات، والقبول بالديناميات الإقليمية، وشرعنة التكوينات الدولتية واتجاهات الثقافة السياسية الرئيسة لدى الرأي العام في تركيا ومنطقة «العمق الاستراتيجي». ومن ثم فإن من المهم أن يُبقي الأتراك سياساتهم مشدودة إلى منطق المصلحة القومية والتوافق الإقليمي في الزمن الراهن، وقريبة من الجرأة والإقدام، وليس الحذر والتردد والعزلة[٤٦].

ويمكن تكثيف دور الموازن الإقليمي، من خلال المقولة الإدراكية أو الإرشادية التي يقدمها أحمد داوود أوغلو في كتابه **العمق الاستراتيجي**، ذلك «أن كل خطوة مستقبلية سيتم اتخاذها في المنطقة، ستؤدي إلى تشكيل توازن ديناميكي مضاد. ولذا، يجب على تركيا أن تتجه نحو انتهاج سلوك يتسم بالفاعلية والمبادرة في معادلات التوازن ذات المدى القصير، أكثر من الاهتمام بسياسة التوتر الدائم والتحالف الدائم»[٤٧].

ثالثًا: الوسيط

يتميز «تنظير» دور الوسيط في السياسة الخارجية بمرجعية فكرية وثقافية وتاريخية تعود إلى الفترة العثمانية، وهذا لا يتعلق بتفضيل الأمور «الوسط» و«الاعتدال» بناء على نصوص دينية وتوجيهات نبوية وفقهية فقط، وإنما أيضًا بمتطلبات الدعوة بـ «الحكمة والموعظة الحسنة»، والدعوة إلى، أو التأكيد على «إصلاح ذات البين»... إلخ. وهذا أمر مفهوم نظرًا إلى البيئة الثقافية

= **العربية للعلوم السياسية**، العدد ١٣ (شتاء ٢٠٠٧)، ص ٨٤، وانظر كلام رئيس الحكومة التركي السابق، بولند أجاويد، عن وصية الرئيس عصمت إينونو له (لأجاويد) بقوله: «إذا توفّرت الظروف خذوا الموصل. هذا حق لتركيا»، في: **السفير**، ٨/ ١/ ٢٠٠٥.

(٤٦) انظر مثلًا: Mufti Malik, «Daring and Caution in Turkish Foreign Policy,» *Middle East Journal*, vol. 52, no. 1 (Winter 1998), pp. 32-50.

(٤٧) أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ص ٤٣٦.

والتاريخية للمجال التركي، والخلفية الأكاديمية والدينية لمنظّر الاستراتيجية التركية الجديدة، وهو أحمد داوود أوغلو، ثم إلى الجذور الفكرية والسياسية لحزب العدالة والتنمية، التيار الذي حكم تركيا منذ عام ٢٠٠٢[٤٨].

١ ـ الرؤية

مفهوم الوسيط هو نتاج الأفكار الإنسية التي يفترض أن تتشكل من تضافر وتفاعل عوامل عديدة من الفضاء الديني الإسلامي والتجارب الحضارية العالمية، ويحضر هذان العاملان بقوة في المجال التركي المعاصر، وبخاصة بعد فورة «الأدينة» والهويات في العالم[٤٩]. وقد رأى أحمد داوود أوغلو أن مركز التأثير الحضاري ينتقل ببطء من الغرب إلى الشرق[٥٠]، صحيح أن هذا الشرق ليس هو منطقة الشرق الأوسط، وليس هو تركيا، وإنما هو الشرق ككل، ويصل إلى الصين وشرق آسيا، إلا أن تركيا تتأثر بذلك التحول أو الانتقال، وهي مهيّئة اليوم أكثر من أي وقت مضى لتمارس تواصلًا وتفاعلًا جدّيًا مع التطورات الدولية، وبكيفية أكثر تأثيرًا هذه المرة[٥١].

من الضروري أن تقوم السياسة على رؤية منفتحة، وإدراك البعد العولمي والحضاري للمجال التركي الراهن، وصورة تركيا ومكانتها، وتتفرع عن ذلك أفكار ذات صلة: «المجال الاستراتيجي»، «القوة الناعمة»، «العثمنة الجديدة»، «الطورانية»، «العلمانية الجديدة»، «الجمهورية الثانية» أو «الثالثة»، وهي كلها أفكار تلتقي في فضاء سياسي وثقافي وروحي واحد.

صحيح أن تاريخ تركيا العثماني، وكذلك الجمهوري، لا يبرر ذلك، إلا أن الفضاء الثقافي يبرر أو يفسّر «الوسيط»، وهذا هو مصدر الحاجة إلى الدور، ولسان الحال يقول: «نقوم بدور الوسيط»، و«الحاجة لأن نقوم بدور كنّا نفتقده».

(٤٨) للاطلاع على وجهة نظر عامة حول المرجعية الدينية والثقافية والرؤية السياسية للتيار الحاكم في تركيا منذ انتخابات عام ٢٠٠٢، انظر مثلًا: المصدر نفسه.

(٤٩) انظر: صموئيل هنتنغتون، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب؛ تقديم صلاح قنصوه (القاهرة: دار سطور، ١٩٩٩).

(٥٠) انظر فكرة التحول الحضاري في: أحمد داوود أوغلو، **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**، ترجمة إبراهيم البيومي غانم (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦)، ص ٧٠ ـ ٨٤.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٨٤.

ألم تكن علاقة تركيا مع الجوار والعالم علاقة «ارتياب»؟ ماذا يكون التغيير إذا لم يكن بالتخلي عنه («الارتياب»)، أو على الأقل التحلي بمزيد من الجرأة، والدخول النشط في السياسات الإقليمية والدولية؟ مع كل الجاذبية والسحر اللذين يميزان فكرة الوسيط في الداخل والخارج، وهي تقارب دافع المكانة، غير أنها تتطلب فضلًا عن توافر الثقة، أن تكون للوسيط نفسه خلفية وإرث قانوني وثقافي، وبالأحرى واقع قانوني، وحكم فيه قدر من الديمقراطية وحكم القانون.

تثير فكرة الوسيط مفارقات عديدة، ذلك أنها تعني قدرة الطرف نفسه على أن يكون وسيطًا في المنازعات والمنافسات الداخلية، وهذا مما لا يستطيع الأتراك قول الكثير فيه، فضلًا عن السجل التاريخي الحافل بالتسلطية والقمع والتنكر للتكوينات الإثنية والحقوق الثقافية وحقوق الإنسان والحريات العامة[٥٢]، والواقع أن السياسة التركية تشهد تطورات، أو تحولات، نسبية بهذا الخصوص، ومن ذلك ما يخص المضيّ في عدد من الإجراءات التي تمثل انفتاحًا على الكرد والعلويين ومختلف التكوينات الإثنية.

قد يكون اهتمام تركيا اليوم بدور الوسيط نتيجة تطورات متزايدة في البيئة الداخلية[٥٣]، فضلًا عن تطورات السياسات الخارجية، التي تختلف نسبيًا عن السياسات الداخلية، أو أن لها استقلالية ما عنها، وهكذا فقد لا تكون أدوار السياسة الخارجية، الوسيط وغيرها، انعكاسًا أو استمرارًا للسياسة الداخلية. وقد يكون الدور أيضًا نوعًا من استجابة سياسية وسلوكية لمأزق مركب يتعلق بـ «هوية ممزقة» بين الشرق والغرب[٥٤]، ليس بالمعنى

(٥٢) انظر مثلًا: Ioannis N. Grigoriadis, «Turkish Political Culture and Minorities,» Paper Presented at: «Nationalism, Society and Culture in post-Ottoman South East Europe,» (Conference, St Peter's College, Oxford, 29-30 May 2004), and Nurcan Kaya and Clive Baldwin, «Minorities in Turkey: Submission to the European Union and the Government of Turkey,» (Minority Rights Group International (MRGI) Report, July 2004).

(٥٣) انظر: Asiye Öztürk, «The Domestic Context of Turkey's Changing Foreign Policy towards the Middle East and the Caspian Region,» (Discussion Paper, Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, Bonn, 2009).

(٥٤) انظر: هنتنغتون، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**، ص ٢٤٤.

الجغرافي، فهذا مما يمكن «علاجه» بإقامة الجسور والأنفاق كما هو حادث اليوم، وإنما بالمعنى النفسي، وربما السياسي أيضًا.

وهكذا فقد صدرت الفكرة (= دور الوسيط) عن معطيين هما: استراتيجيات الغرب في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، والمدارك الذاتية للطبقة السياسية التركية التي تدفعها لتبني سياسات ريعية واستثمارية متعددة على الصعيد الخارجي.

٢ ـ السياسة العملية: التطبيقات أو التجليات

يخطط الأتراك للسياسات الخارجية مدفوعين برغبة قوية في استكمال مقومات المكانة، تغطيةً لـ «العمق الاستراتيجي» وأدوار السياسة، ومنها دور الوسيط. وهنا يتحدث الأتراك عن أن بإمكان دولتهم القيام بهذا الدور في النظام الإقليمي (والدولي)، ويرون أنها تهيأت لذلك من خلال توافرها على مجموعة مفترضة من العوامل من قبيل: الموقع الجغرافي بين الشرق والغرب، تجربة التحديث، الإرادة السياسية، القوة الناعمة، اتباع سياسة خارجية نشطة.

أ ـ الموقع بين الشرق والغرب

تركيا هي ـ بحسب تعبير رئيسة الوزراء السابقة، تانسو تشيلر ـ «ديمقراطية غربية»، و«جزء من الشرق الأوسط»، وهي «جغرافيًا وفلسفيًا جسر بين حضارتين»، كما يقول «الواقع الجغرافي والسياسي إن تركيا دولة أوروبية»[٥٥]. كما وصفها الرئيس (السابق)، سليمان ديميريل، بأنها «جسر مهم في منطقة تمتد من الغرب إلى الشرق، أي من أوروبا إلى الصين»[٥٦]. ويركز خطاب حزب العدالة والتنمية السياسي على هوية مركبة، أو متعددة الأبعاد لتركيا تجمع بين الغرب والشرق[٥٧].

(٥٥) انظر وقابل: المصدر نفسه، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٥٦) انظر وقابل: المصدر نفسه، ص ٢٤٤.

(٥٧) انظر مثلًا: عمر تشبينار، «سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة،» **أوراق كارينغي** (بيروت)، العدد ١٠ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨).

ب ـ تجربة التحديث

تشهد تركيا نموًا متزايدًا في التحديث السياسي والدستوري، وفي الانجازات الاجتماعية والثقافية والتنمية الاقتصادية و«الاستقرار السياسي» والديمقراطية... إلخ، وهي تطوّرات تحدث بكيفية وسطية «بين ـ بين»، لا هي مطابقة لما يجري في الغرب، ولا هي مطابقة لما يجري في الشرق، ومن ثم فهي، بكيفية ما، قريبة من البيئتين، وهو ما يُهيّئ لها فرصة أو إمكانية القيام بدور الجسر، أو الوسيط، بين عالمين: أوروبي متقدم وحداثي، وشرقي متأخر وأصولي.

كانت تركيا خلال عقود عدة (ولا تزال) أشبه بالغرب منها بالشرق، أشبه بغيرها منها بنفسها، ونحن نتحدث عما بدا أنه هوية حداثية (بالأحرى حداثوية)، و«تغريبية» طارئة حكمتها خلال أكثر عقود القرن العشرين، وليس عن المعاني القارة والهوية العميقة، التي لا تزال «تظلل»، أو «تحكم» المجال العام فيها، وهذا يفسر البروز المتزايد لـ «الأسلمة» في المجال الاجتماعي والثقافي، ومؤخرًا في المجال السياسي الرسمي.

يدرك الأتراك أهمية هذا الشبه، أو الاقتراب الهيكلي من الغرب، ومن ثم فإن التيار الإسلاموي لم يركّز على «نقض» المسار نحو أوروبا، وإنما عمل على «تهذيبه» من خلال «احتواء» تداعياته التي يفترض أنها سلبية من خلال عمليات «أسلمة اجتماعية» و«ثقافية» من جهة، والانفتاح على الفضاء الشرقي، الإسلامي والعثماني السابق. وهو ما جعل تركيا «قوة اقتصادية مدنية جذابة في بلدان المنطقة»[58].

تجربة «الإسلام المعتدل»، أو «الإسلام التركي»، الذي يمثّل فيه حزب العدالة والتنمية اليوم ذروة السلطة والنجاح السياسي في الداخل، والقبول الحسن في الخارج[59]، وهذه التجربة ليست فقط نموذجًا يُقرأ ويُحاكى من

---

(٥٨) Bülent Aras, «Turkey's Soft Power,» *Guardian*, 14/4/2009.

(٥٩) انظر مثلًا: Ergun Ozbudun, «From Political Islam to Conservative Democracy: The Case of the Justice and Development Party in Turkey,» *South European Society and Politics*, vol. 11, nos. 3-4 (December 2006), p. 555, andYavuz, «Is There a Turkish Islam? The Emergence of Convergence and Consensus,» pp. 213-232.

بعيد، وإنما هي أيضًا حالة واقعية قَبِلَها الغرب والشرق على السواء. ويبدو أن ذلك نفسه هو ما يمثّل تحديًا لتركيا التي أمست مُطالبَة بأن تجسر العلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي، وبخاصة بعد «غزوتي» نيويورك ومانهاتن في الولايات المتحدة (١١/٩/٢٠٠١)، وأزمة الرسوم الكاريكاتورية المسيئة في الدانمارك[60]، والاحتلال الأميركي لأفغانستان والعراق.

ج ـ الإرادة السياسية

تتمثل الإرادة السياسية في الإفادة من العاملين السابقين، ومن التفاعلات السياسية والمشاركة النشطة في عمليات حفظ السلام، كما في البوسنة، وعمليات «إيساف» لحلف الناتو في أفغانستان، وقوات اليونفيل في جنوب لبنان؛ وضبط النزاعات الداخلية بين الأطراف المتنافسة في العراق؛ وتشجيع التسويات السياسية في مناطق الأزمات، كما في النزاع بين روسيا الاتحادية وجورجيا، والنزاع حول البرنامج النووي الإيراني.

كما تتبدى الإرادة السياسية في السعي إلى ممارسة أدوار جدية في إدارة الأزمات في الجوار، والتوسط للتقريب بين الأطراف في النزاعات الإقليمية، من قبيل الوساطة في المفاوضات غير المباشرة بين سورية و«إسرائيل»، والمشاركة في جهود المصالحة بين الأطراف الفلسطينية (سلطة «فتح» في الضفة، وسلطة «حماس» في غزة)، وكذلك الجهود المبذولة بين الفلسطينيين من جهة و«إسرائيل» من جهة أخرى. وكذلك الوساطة بين مختلف التيارات والتنظيمات الإسلاموية والولايات المتحدة.

د ـ القوة الناعمة

تتمتع تركيا بحضور سياسي مميز في العديد من مناطق العالم،

---

(٦٠) يمثّل التأزم في العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب حالة مزدوجة بالنسبة إلى الدولة التركية، فهو يؤكد للغرب أهمية تركيا كوسيط وكنموذج معتدل، لكنه في الوقت نفسه يرفع من درجة حساسية الغرب للبعد الديني والثقافي في الهوية التركية. ولعل ذلك هو مبعث «الارتباك» لدى حزب العدالة والتنمية بشأن أزمة الرسوم في الدانمارك، وتصريحات بابا الفاتيكان، بندكت السادس عشر، وأزمات حظر النقاب وبناء المآذن... إلخ.

وبخاصة في الشرق الأوسط والقفقاس، ولنقُل إن لها هذا الحضور في أكثر المجال العثماني السابق، أو الانفتاح على عمق متعدد الاتجاهات في الشرق الأوسط والبلقان والقفقاس[٦١]، وربما المجال الإسلامي ككل. وقد «قدّمت تركيا نفسها كلاعب عادل ومسؤول في السياسة الخارجية في منطقتها، وراغب في تأدية دور الوساطة والمصالحة في كل نزاع سياسي»[٦٢].

إن الرأسمال الرمزي والحضور السياسي والإعلامي والتغير الكبير في مدارك وانطباعات، بل أفكار، الجوار عن تركيا ربما رفع أسهمها السياسية في الأقاليم المتاخمة لها من جهة، ولدى الدول الأوروبية والولايات المتحدة. والواقع أن دول الجوار أرادت تجريب سياسات الوساطة التركية طالما أنها تقوم بدورها بكيفية متوازنة، كما أرادت الولايات المتحدة وأوروبا القيام بتجريب مماثل يقلل عنهما أعباء الدور وتكاليفه التقليدية، كما يمكّنهما من متابعة ما تقوم به تركيا التي ليس لديهما شكوك حتى الآن باتجاهاتها والخطوط العامة لسياساتها[٦٣].

هـ - سياسة خارجية نشطة

شرعت تركيا بنهج سياسة خارجية منفتحة بشكل نشط على مستوى العالم، وبخاصة الأقاليم المجاورة، مركزة على مبادئ القانون الدولي والشرعية الدوليين كأساس لعلاقتها الدولية، وعلى إعطاء أولوية نسبية للقضايا والشؤون الإقليمية[٦٤]، مستهدفة تغيير صورتها وتحقيق تغييرات المدارك العامة حولها، وبذل الجهود في «تسوية أزماتها مع الجوار»، أو ما يدعوه الأتراك بـ «تصفير الأزمات»، والدخول على خط النزاعات والأزمات في المناطق التي عدتها «عمقها الاستراتيجي».

---

(٦١) Cengiz Çandar, «Turkey's «Soft Power» Strategy: A New Vision for a Multi-Polar World,» *SETA Policy Brief*, no. 38 (December 2009), p. 8.

(٦٢) Karem Balci, «Limits of Turkey's Soft Power,» *Today's Zaman*, 5/4/2010.

(٦٣) Aras, «Turkey's Soft Power».

(٦٤) المصدر نفسه.

وقد ترافق ذلك مع تحول مضطرد في المزاج السياسي في تركيا[٦٥]، وهو ما انعكس على نبض السياسة الخارجية التي ما لبثت أن انخرطت بكيفية تدريجية في السياسات الإقليمية مخاطبة المزاج السياسي للناس، وبخاصة في قضايا ذات حساسية فائقة مثل الحرب الإسرائيلية على غزة واستمرار الحصار عليها، و«النزال» بين رجب طيب أردوغان وشمعون بيريز في المنتدى الاقتصادي في دافوس[٦٦]، والموقف من التحولات العربية بدءًا من عام ٢٠١١.

بسبب ذلك فإنهم يرون أن أمام تركيا مهمة ودورًا يجب القيام بهما من أجل الحوار الحضاري والتبادل التجاري والتفاهم حول القضايا المشتركة وتعزيز السلام والأمن الدوليين. يقول الأكاديمي ووزير الاقتصاد السابق، كمال درويش، في هذا الصدد: «ها أن إسطنبول، التي كانت بيزنطية والقسطنطينية في الماضي الغابر، أي عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية، وبعدها عاصمة الإمبراطورية العثمانية، تستعيد منذ زوال الستار الحديدي دورها كعاصمة اقتصادية وتجارية لأوروبا الجنوب شرقية. إذ تتحاذى في الأحياء التجارية كل لغات المتوسط والقوقاز والبلقان»[٦٧].

تمثّل «الوساطة»، أو «التوسط»، أو «الوسيط» واحدة من مفردات الخطاب السياسي لتركيا، ومن ثم فإن الأمر يتعلق بـ «خطاب» أكثر منه «ممارسة»، وهذا أمر مفهوم في السياسات الكبرى، أو المشروعات السياسية للتغيير سواء في الداخل أم الخارج، حيث يصبح الكلام عن الموضوع جزءًا ملازمًا له. وهذا بالضبط ما يحدث في السياسة الخارجية التركية، بل إن ما يحدث يفوق ذلك بكثير، مما نلاحظه خلال السنوات الأخيرة، عندما يحمل تنظير السياسة الخارجية مستويات من الخطاب القابل للتأويل، الذي تلقّاه الناس بكيفية مركبة ومتنوعة إلى حدٍ كبير.

---

(٦٥) انظر مثلًا: Ozer Sencar [et al.], «Social and Political Situation in Turkey: The New Face of Turkish Foreign Policy,» (Survey Results, MetroPoll Strategic ve Social Research Centre, Ankara, January 2010).

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) كمال درويش، «تاريخ تركيا وجغرافيتها كانا دائمًا أوروبيين،» **النهار**، ٢٩/١١/٢٠٠٢.

أحيانًا توجّه تركيا خطابها المذكور إلى الغرب أكثر منها إلى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس وغيرها، ومن ذلك تركيزها «الفائق» على ما قامت به، وما يمكن أن تواصله في ما يتعلق بـ «التوسط» في المفاوضات غير المباشرة بين سورية و«إسرائيل» لمعاودة الانطلاق بمشروع التسوية السياسية بينهما. وقد قال رئيس الوزراء، رجب طيب أردوغان: إن «تركيا التي يثق بها الجميع على استعداد للمساهمة في عملية السلام والقيام بكل ما تستطيع أن تقوم به في هذا المجال»[٦٨]، كما أن القيام بدور مماثل بين إيران والغرب بشأن الملف النووي هو أمر وارد، وقد يكون فعليًا هو الآخر، وليس مجرد تشاور أو تبادل للرأي[٦٩].

تأتي في السياق نفسه المبادرة حول «حوار الحضارات»، التي أطلقتها تركيا (حزب العدالة والتنمية على نحو خاص) بخصوص العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي، وبخاصة مع تصاعد التوتر والعنف المادي والرمزي بينهما، على اختلاف الدرجة والنوع والمسؤولية، ذلك أن الصدام يهدد مسار تركيا للانضمام إلى النادي الأوروبي، ويقلّص فرص القيام بدور الوسيط الفاعل في السياسة الدولية، كما يُضعِف قدرتها على كسب الريع المادي والمعنوي.

و ـ ملاحظات حول دور الوسيط

هنا يمكن إدراج الملاحظات التالية حول دور الوسيط في السياسة الخارجية التركية:

ـ يريد الغرب من تركيا أن تؤدي دور «الفاصل»، أو «العازل» بينه وبين كل من الشرق الأوسط ووسط آسيا ـ جنوب القفقاس، أكثر منه دور «الواصل» أو «الجاسر»، وذلك من أجل الحد من الهجرة غير المشروعة، وأعمال العنف، واحتواء سياسات التطرف. وعلى الرغم من أن التغيير في السياسة الخارجية التركية خلال العقد الأخير أثار عددًا من التساؤلات في

(٦٨) **السفير**، ٢٠/١١/٢٠٠٤.

(٦٩) **السفير**، ٩/١٢/٢٠٠٦.

مراكز البحث والكتابات السياسية، إلا أن السياسيين لم يعكسوا قلقًا مما يحدث، وربما أملوا أن يخفف ذلك التغيير من إلحاح تركيا في موضوع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو طلب الريوع السياسية والاقتصادية من الولايات المتحدة.

ـ لا يحتاج الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس إلى وسيط لهما مع الغرب، ذلك أن الأخير يتواجد فيهما سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا أكثر من حضوره في أي من الأقاليم الأخرى في العالم، بل هو (= الغرب) أحد أكثر اللاعبين حضورًا وتأثيرًا فيهما.

ـ تلتبس فكرة الوسيط لدى الأتراك، ويغلب عليها الطابع الأيديولوجي، ولا تتمتع بحضور فعلي، كما لا تندرج بصورة جدية في خطط وأهداف (وسلوك) السياسة الخارجية التركية.

ـ تصطدم «فكرة الوسيط» بالنسبة إلى السياسة الخارجية بـ «عائق رئيس» كون تركيا ـ حتى الآن ـ لا تتمتع بحضور فعلي، أو إمكانات ذاتية، أو استقرار داخلي أو تفاعلات دولية مستقرة تؤهلها للقيام بذلك[٧٠]. أو أن جدول أعمالها كبير لدرجة يصعب كثيرًا أن تضعه موضع التنفيذ، وهنا يمكن التمييز بين الخطاب (وهو نوع من أيديولوجية ناعمة) من جهة، وبين السياسة العملية من جهة أخرى، ويساعد هذا التمييز في تفهم وجود فجوة بمستوى ما بين ما تقوله تركيا وتأمله، وبين ما تستطيعه[٧١].

في الوقت الذي دخلت فيه سياسات تركيا وأدوارها القائمة، أو المقترحة، عقول الناس وقلوبهم في الدول العربية وإيران وآسيا الوسطى والقفقاس غيرها، فإنهم يحثّون تركيا على مزيد من الانخراط في القضايا الإقليمية، وهذا يرفع مستوى التوقعات لدى شرائح كبيرة في المنطقة والعالم الإسلامي، إلا أنه في الوقت نفسه ربما يثير ردود أفعال متوجسة

(٧٠) محمد نور الدين، «تركيا: مفارقة الدور المتنامي خارجيًا والإصلاح المتعثر داخليًا،» (سويس إنفو (Swiss Info)، ١٠/٣/٢٠١١).

(٧١) انظر مثلاً: Balci, «Limits of Turkey's Soft Power».

من عُقَد التوسُّع الجغرافي والهيمنة والآمال الإمبراطورية... إلخ[٧٢]. وهنا من المحتمل أن تتحوّل (أو تنزلق) أدوار السياسة إلى مصدر من مصادر التوتر والقلق أكثر منها مصدر للسلام والتعاون الإقليمي.

هذا يلقي بثقله على جدول أعمال السياسة «المتضخم» أصلًا، ويضع السياسة التركية، وربما الظاهرة التركية برمّتها تحت اختبار الجدية والقدرة الفعلية على تحويل الكلام إلى وقائع، ودون ذلك صعوبات وتحديات كثيرة، قد يكون العجز الذاتي والمبالغة أو الطوباوية أوّلها وأخطرها.

(٧٢) انظر: سميح إدز، «أحمد داوود أوغلو: عثماني جديد؟،» **ميلليبيت**، ١٢/٩/٢٠٠٩، في: صفحات سورية (موقع إلكتروني)، ٢٧/٩/٢٠٠٩.

الفصل الرابع

الاستراتيجيات

ما يحاوله الأتراك اليوم هو النظر في الأطر والمحددات بعيدة المدى لسياستهم الخارجية، و«إدارة» المفاهيم والوقائع، والعمل على «تخليق» أو «ابتداع» للمستقبل، أو على الأقل للواقع المؤمّل للسياسة الخارجية التركية والظاهرة التركية بكيفية عامة. وتركيا ليست وحيدة، كما لا يعيش الأتراك معزولين ومنفردين في هذا العالم، وهكذا فإن الاستراتيجية تنشغل بالنظر إلى المستقبل بعين الحاضر.

يدور هذا الجزء من الدراسة حول الاستراتيجيات العامة للسياسة الخارجية التركية، ويتضمن «القوة الناعمة» باعتبارها استراتيجية نشطة؛ و«الاحتواء» باعتباره استراتيجية تأسيسية مركّبة؛ ومن ثم التحوّل في السياسة من «تصدير الأزمات» إلى «تصفيرها»، أو من «نظرية المؤامرة» إلى «نظرية المبادرة»، وذلك من خلال مناقشة مفاهيم «المركزية التركية»، والانتقال من مفاهيم «الإمبريالية الفرعية» وسياساتها إلى «الدولة المركزية».

المعنى

الاستراتيجية كمفهوم هي أقرب إلى المستقبلية لجهة الطابع الهدفي، والاختصاص باللحظة التالية، ومن ثم فهي تتعلق بالرؤية القصدية إلى ما يؤمل أن يكون عليه الحال لظاهرة ما، تكون على قدر من الأهمية، وتقع موقعًا محددًا في الحسابات طويلة الأمد للوحدة الدولية. وإذا ركزنا على السياسة الخارجية فمن الممكن أن تتحدد بكيفية عامة في الإطار الزمني (المديد) والتطبيقي لأهداف السياسة الخارجية، بكيفية تضم مجمل تلك الأهداف أو مفرداتها الرئيسة، أو أولوياتها، والحركية التي تتم فيها. وأما السرديات والخطط الكبيرة والمديدة فلا تكون من الاستراتيجية ما لم تندرج في حيّز الفعل، أو على الأقل في حيّز تخصيص الموارد. وتنطوي الاستراتيجية في السياسة الخارجية على جملة من الأبعاد، لعل أهمها:

الوزن النوعي والأهمية النسبية لأهداف السياسة الخارجية، والطابع النظري والمفاهيمي (وأحيانًا الافتراضي)، والتركيز على تخصيص الموارد وتحديد الأهداف، ومتابعة التحوّلات والاشتراطات المختلفة.

تتبنّى تركيا استراتيجيات كبرى بهدف الحفاظ على الأمن القومي لدولة تهجس إلى حد المبالغة بأنها مهددة بالانقسام وبالأطماع الخارجية، «عقدة» أو «متلازمة» سيفر[١]، ويعود ذلك الشعور بالتهديد إلى لحظة أتاتورك نفسها (الواقع أنه سابق عليها)، فقد كانت النزعات والقوى الإثنية والاجتماعية والجهوية وغيرها تشتد وتجتهد في العمل على التشكل السياسي والسيادي، فيما كانت أجزاء كبيرة من مركز الإمبراطورية العثمانية، بما فيها العاصمة إسطنبول، تحت الاحتلال (١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨)[٢]. وكان لتلك اللحظة (الاحتلال) تأثير الصدمة في شريحة كبيرة من الأتراك ممن عدوها «خطرًا»، فيما اعتبرها آخرون فرصة للتشكل المستقل والتأثير في طبيعة الدولة، أو التكوين الجديد.

تُعَد مبادئ أتاتورك وسياساته «اللحظةَ المثال» التي يحب الساسة الأتراك مقاربتها[٣]، إيجابًا أو سلبًا، حتى لو لم يكن ذلك تامًا، وقد برزت مطالب ومحاولات وممارسات فعلية لمقاربتها بصورة مختلفة ومراجعتها

(١) Dietrich Jung, «The Sevres Syndrome: Turkish Foreign Policy and its Historical Legacies,» *American Diplomacy*, vol. 8, no. 2. 2003, on the web: <http://www.unc.edu/depts/diplomat/archives_roll/2003_07-09/jung_sevres/jung_sevres.html> (25/1/2012).

(٢) تضمّن اتفاق الهدنة الموقع في مودروس (٣٠/ ١٠/ ١٩١٨) بنودًا شديدة القسوة مثل: تسريح الجيش التركي واستسلام الحاميات العسكرية في سورية وطرابلس الغرب وبلاد الرافدين والجلاء عن القفقاس (ما خلا أجزاء محددة في الجنوب الغربي التي تأجل البت فيها وأحيلت إلى مفاوضات أخرى)، ويمكن لقوات الحلفاء أن تحتل عند الحاجة الولايات التي يسكنها الأرمن في الأناضول الشرقية. وأتاح ذلك الاتفاق لقوات الحلفاء التزوّد بالمؤن وبالفحم وبغيرها مجانًا، ومنحها الحق باحتلال بعض النقاط الاستراتيجية عند الحاجة، والحق باستخدام السفن التجارية والموانئ وسكك الحديد والممرات وغيرها من المرافق، انظر: بول دومون وفرانسوا جورجو، «موت إمبراطورية: ١٩٠٨ ـ ١٩٢٣،» في: روبير مانتران، معد، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة بشير السباعي، ٢ ج (القاهرة: دار الفكر للدراسات، ١٩٩٢)، ج ٢، ص ٣٣١ ـ ٣٣٢ و٢٤٣ ـ ٣٤٨.

(٣) لمزيد من المعلومات عن الأتاتوركية والنظام العلماني والتجربة التركية انظر مثلًا: Nathalie Tocci, «21st Century Kemalism Redefining Turkey-EU Relation in the Post-Helsinki Era,» (Working Document; no. 170, Center for European Policy Studies, Brussels, September 2001).

وتأويلها. والتبست الاستراتيجية التي يفترض أن تتّبعها الدولة بين قراءة الواقع السياسي والاستجابة لتحدياته، وبين الذاكرة أو الخبرة التاريخية للأتراك، في وجهي القوة والضعف، وبكل العُقد المتراكمة منذ «المسألة الشرقية» وحتى اليوم. وهكذا فقد بقيت الاستراتيجيات التركية نوعًا من استجابة «مُتملّصة» من مواجهة الحقائق إلى اغتراب جميل وحداثي في البداية، ثم إلى مأزق سياسي وثقافي وتمزق «هويّوي» ووجداني، فضلًا عن كونه غامضًا وثقيلًا وغير مضمون النتائج.

ثمة وجه آخر لما نعدّه التباسًا في وعي الاستراتيجية، يتعلق هذه المرة بـ «المرجعية الثقافية» الحاكمة لتخطيطها وتصميمها (الاستراتيجيات)[٤]، وبالطبيعة العامة للقيم الحاكمة للفعل الاجتماعي والسياسي أيضًا، وبنوع من القدرية أو الاستسلام للمجهول، ما لا يحيط المرء به علمًا. وتنطوي الاستراتيجيات الكلية لتركيا على استراتيجيات فرعية عديدة، نبحث عددًا منها في النقاط التالية:

أولًا: القوة الناعمة

القوة الناعمة (Soft Power) هي معادل موضوعي، أو مقابل للمعنى التقليدي للقوة، وتختلف عنها من حيث التلقي، ومن حيث الأدوات، في حين تشبهها في النتيجة، بل قد تكون النتائج المتأتية من القوة الناعمة أقل تكلفة وأكثر ديمومة[٥]. ويتركز معناها في أنها تحقق ما تريده الوحدة الدولية من دون الاستخدام المادي المباشر للقوة التقليدية، أو التهديد باستخدامها. والقوة الناعمة هي نوع من التظهير السياسي والمعنوي لقوة الدولة التي لا بد من أن تتكون من عوامل مادية ومعنوية معًا، ومن نظام قيم وإرادة سياسية قصديين.

(٤) انظر: أحمد داوود أوغلو: **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**، ترجمة إبراهيم البيومي غانم (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦)، و**العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو (الدوحة: مركز الجزيرة للأبحاث؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠).

(٥) انظر وقابل: Meliha Benli Altunisik, «The Possibilities and Limits of Turkey's Soft Power in the Middle East,» *Insight Turkey*, vol. 10, no. 2 (April-June 2008), pp. 50-53.

كيف حدث أن تحوّلت صورة (أو سياسة) تركيا والمدارك الشائعة عنها في الجوار والعالم خلال سنوات قليلة من الشكل السلبي إلى الشكل الإيجابي، وأصبحت سياساتها مرحّبًا بها، وباتت وساطتها مطلوبة للتسويات ولضبط الأزمات الإقليمية (والدولية)؟

يمكن التركيز هنا على عاملين رئيسين، هما التحوّلات الداخلية في السياسة[٦]؛ والدخول على خط السياسات النشطة في الأقاليم المجاورة[٧].

١ ـ التحوُّلات الداخلية

تتعلّق التحولات الداخلية **أولًا** بدورها في الحركية السياسية وقدرة البلاد على تجاوز عدد من أزماتها واختناقاتها السياسية (في إطار النظام السياسي)، فهي تمكّنت من الاستمرار في خط التطور الديمقراطي على الرغم من الضغوط والمنافسات الداخلية بشأن السياسة العامة؛ **وثانيًا** بالتطور الاقتصادي والانفتاح على الاستثمار والتطور التجاري والتوسع في برنامج التنمية الداخلية ومتطلّبات النمو الاجتماعي، **وثالثًا**، تطوير العلاقات بين الدولة والمجتمع، وإنماء القدرة على تجاوز أو احتواء المنافسات الاجتماعية والإثنية، والنجاح في إقرار تغييرات قانونية ودستورية وإصلاحات سياسية وانتخابية بهدف إضفاء مرونة أكبر على الفضاء السياسي والحياة العامة، والضبط المدني والديمقراطي للقوات المسلحة[٨].

٢ ـ التطوّرات الخارجية

تتعلق التطوّرات الخارجية **أولًا** بالانفتاح على العالم، القريب والبعيد،

(٦) انظر: Asiye Öztürk, «The Domestic Context of Turkey's Changing Foreign Policy towards the Middle East and the Caspian Region,» (Discussion Paper, Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, Bonn, 2009).

(٧) انـظـر: Cengiz Çandar, «Turkey's «Soft Power» Strategy: A New Vision for a Multi-Polar World,» *SETA Policy Brief*, no. 38 (December 2009)

(٨) انظر أوراق العمل المُقدّمة للمناقشة في مؤتمر العلاقات المدنية ـ العسكرية، والضبط المدني والديمقراطي للمؤسسة العسكرية في تركيا، في: Sami Faltas and Sander Jansen, eds., *Governance and the Military: Perspectives for Change in Turkey*, Harmonie Paper; 19 (Groningen: Centre of European Security Studies (CESS), 2006).

وثانيًا، بروز التجربة التركية في الإصلاح الاقتصادي والتحديث التقاني والتطورات الإعلامية والثقافية، بِعَدِّهَا تجربة ناجحة استطاعت أن تحوي العديد من الأزمات الداخلية، وفي الوقت نفسه القدرة على المنافسة الاقتصادية، والسمعة الحسنة التي حققتها؛ **وثالثًا**، الدعم السياسي لتأمين جبهات عمل وأسواق تصريف واستثمارات مشتركة ومناطق حرة وإعفاءات ضريبية وغيرها من المعاملات، مع عدد كبير من دول الجوار، **ورابعًا**، وهذا هو الأمر الأبرز، السياسة النشطة وتقديم المبادرات والدخول على خط المنازعات السياسية في الإقليم الواسع المحيط بها كـ «طرف ثالث» قادر على تأدية دور «الوسيط» الموثوق والعامل بجد من أجل حل أو ضبط النزاعات القائمة، وحتى المساعدة في التواصل بين الأطراف من أجل احتواء تطور الأزمات الوشيكة أو المحتملة[٩].

قد تكون الاستجابة التفسيرية لهذه التطورات وغيرها هي ما ندعوه هنا بـ «القوة الناعمة» ـ بالمعنى الذي ذكرناه أعلاه ـ ذلك أن تركيا تستخدم معطيات رمزية ومعنوية، كما تستخدم الدبلوماسية متعددة الأشكال: من الدبلوماسية التقليدية إلى دبلوماسية الإعلام والثقافة والدراما والفنون والرياضة والتجارة والطاقة والمياه وغيرها، وهي كلها مداخل أمكن لتركيا استخدامها في «طي»، أو «تجاوز»، لحظة من سياساتها الخارجية الأكثر توترًا وقتامة خلال عقود عدة، مقابل «تسويق» واحدة من أكثر أشكالها وتجلّياتها إثارة للجدل خلال السنوات الأخيرة[١٠].

نشأت الفكرة، أو السياسة «الناعمة»، تجريبيًا قبل أن يتم تأطيرها نظريًا، وربما كانت إحدى النتائج السريعة لسياسات حكومة حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢، ومن ثم فإن بروزها كان تجلّيًا لسياسات عملية،

(٩) انظر وقابل: Altunisik, «The Possibilities and Limits of Turkey's Soft Power in the Middle East,» pp. 50-53.

(١٠) انظر مثلًا: المصدر نفسه، ص ٥٠ ـ ٥٣؛ Çandar, «Turkey's «Soft Power» Strategy: A New Vision for a Multi-Polar World,» and Bülent Aras: «Turkey's Soft Power,» *Guardian*: 14/4/2009, and, «Turkey between Syria and Israel: Turkey's Rising Soft Power,» *SETA Policy Brief*, no. 15 (May 2008).

وهو ما أعطاها قابلية تلقٍ جدّية حتى الآن[١١]، وقد يكون من المناسب القول إن تركيا (والعالم) ربما «استنتجتها» أو «استخلصتها» بدءًا بالاستجابات الإقليمية التي سارعت لملاقاتها و«تشجيعها» على هذا المسار، وفي المقدّمة منها سورية، «العدو» السابق و«الحليف» اللاحق. أما كيف تحوّلت علاقاتها بسورية على نحو ما ذكرنا من «العداء» إلى «التحالف»، فهذا ما ندعوه أيضًا بـ «القوة الناعمة»[١٢]، وهي ليست من طرف واحد أو لطرف واحد، وهو ما يبرر القول خلال سنوات عدة بأن تلك السياسة الناعمة هي نسبيًا «اسم على مسمى»[١٣].

تمثّل رؤية الأتراك للتغير، في شكل صورة تركيا ومعناها ودورها في السياسات الإقليمية (والدولية)، نوعًا من التدقيق أكثر عمقًا أحيانًا مما يظهر في الكتابة عن الظاهرة التركية لدى الآخر، ذلك أن ثمة تطورات حدثت في تركيا والجوار أدت إلى «تغييرٍ في نظرة تركيا إلى المنطقة، وفتحت الطريق أمامها للقيام بدور أكثر تنويعًا في الشرق الأوسط»[١٤].

تجلّت التغيرات المشار إليها في جهتين، **الأولى** إقليمية، تتمثل بـ «الأهمية المتناقصة للقومية العربية، بالإضافة إلى تعمق الأزمات الاقتصادية والسياسية التي أدّت بدورها إلى أزمة في الشرعية، فضلًا عن المعضلات المتمثلة بصعود الإسلام السياسي، وكلها عوامل ساهمت في تهيئة الأوضاع لإعادة التفكير بتركيا»[١٥]. وهذا ينسحب على ما يحدث في تركيا نفسها (الجهة **الثانية**)، وتتمثل التطورات هنا بـ «المساعي للتحديث السياسي والاقتصادي، وتحسين العلاقات بالاتحاد الأوروبي وعملية

(١١) انظر مقارنة نتائج استطلاعات الرأي التي أجريت في تركيا وعدد من الدول العربية حول الإدراك (الصورة)، والإدراك المتبادل بين العرب وتركيا، في: عقيل سعيد محفوض، «العلاقات السورية ـ التركية: التحولات والرهانات،» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)، ص ٣٨ ـ ٤٠.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) انظر وقابل: Aras, «Turkey's Soft Power».

(١٤) Altunisik, «The Possibilities and Limits of Turkey's Soft Power in the Middle East,» pp. 50-53.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٤٣.

الإصلاح الموازية لذلك، وتطوّر حركة الإسلام السياسي التركية، وهي عوامل زادت الاهتمام بتركيا وبعلاقاتها مع الشرق الأوسط»[١٦].

٣ ـ تغيّر الرؤية

يتركز الكلام عن التغيير في السياسة الخارجية التركية بدءًا من التغيير في النخبة السياسية مع مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم في عام ٢٠٠٢، وهذا نوع من مبالغة، أو نوع من التركيز الهادف إلى إعطاء تلك اللحظة أهميتها أو وزنها النسبي في التغيير، وهو صحيح بكيفية أو بأخرى، إلا أنه لا يفسّر حجم التغيير وقدرته على تجاوز النمطيات الرؤيوية والسلوكية السابقة في سياسة تركيا الخارجية، ولا في المدارك والسلوكيات عنها لدى الجوار والعالم، ومن ثم فإن من الضروري ملاحظة العوامل «المُؤَهِّبَة»، أو «البدايات»، أو «الإرهاصات»، التي قدّمت لهذا التغيير الكبير في طبيعة الخطاب، وفي بعض الكيفيات، وليس في الرؤية الكلية، أو حتى التطبيق العملي في السياسة التركية[١٧].

إذا كان لكل سياسة كبرى، أو حتى سردية كبرى، «بؤرة مركزية»، فإن للتغيير المفترض في السياسة التركية ككل، أي في الداخل والخارج، مقولة مركزية نفترض أنها تتمحور حول «الإسلام السياسي»، ليس هذا بإطلاق، وإنما حصيلة حركته في الواقع التركي والإقليمي (والدولي)[١٨]، ذلك أن أُطره النظرية وحركيته الواقعية ربما لم تكن ناشئة من داخليته، وإنما كنوع من التكيّف مع ظروف وإكراهات التعقيد الحاصل في البيئة والثقافة والتداخلات والتفاعلات المركبة بين عوامل الداخل وعوامل الخارج.

يتطلب هذا الأمر المزيد من التحليل، إذ كيف أمكن لتجربة الإسلام السياسي، أو الحركة الإحيائية في تركيا أن تقترب مما يحب الأتراك أن يُسمّوه الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا؟ هل إن التجربة تطورت بفعل قراءة

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(١٧) انظر: أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.**

(١٨) انظر وقابل: Hakan Yavuz, «Is There a Turkish Islam? The Emergence of Convergence and Consensus,» *Journal of Muslim Minority Affairs*, vol. 24, no. 2 (October 2004), pp. 213-232.

الواقع والانخراط في الواقع، أم التكيّف مع مقتضيات السياسة وممكناتها؟

يركز خطاب السياسة الخارجية على طبيعة العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، وأن ما يحدث فيها هو نوع من «خصوصية تركية» ليس في الإسلام ولا في الديمقراطية، وإنما في العلاقة بين مجتمع مسلم ودولة حديثة[١٩]. صحيح أن هذه المكوّنات قد شهدت صراعات ومنافسات في الماضي، إلا أن حيوية الأتراك وقدرتهم مكّنتهم من تجاوز العديد من الأزمات، واتجهت بهم إلى مزيد من التشكل الديمقراطي، بما يمثل «نموذجًا» محتملًا لدول أخرى في العالم الإسلامي. وهذا لا «يتخلق» ذاتيًا، أي إن ما يحدث هناك لا يتحوّل «نموذجًا» بذاته، وإنما يتطلب إرادة سياسية واستعدادًا من الأتراك أنفسهم لأن يكون ما لديهم مستقرًا **أولًا**، ثم متاحًا بالانتشار أو التأثر أو الامتثال أو الانتقال للآخر، **ثانيًا**.

ينطوي التغيير في الرؤية على إعادة النظر في أبعاد العلاقات والمدارك بشأن الهوية التاريخية والمجال الجغرافي، وربما الإيقاع أو النبض الذي يحكم حركية المجتمع في تركيا، وكذلك الإطار الحضاري والتاريخي الذي يظلّله. وهنا أمكن للساسة أن يغيروا مفهوم الحدود السياسية لتتحول من فواصل وجدران وحقول ألغام إلى نقاط اتصال وانتقال للناس والبضائع والأفكار، وهو ما حدث مثلًا بين تركيا وسورية[٢٠]، إذ تحوّلت الحدود من

(١٩) يتكرر الحديث في تركيا والخارج عن «خصوصية تركية»، و«نموذج تركي»، و«إسلام تركي»... إلخ؛ انظر: «تركيا من أتاتورك الى أردوغان (الحلقة السابعة) ـ الاستثناء التركي: المفكر التركي شريف ماردين لـ«الشرق الأوسط»: العلمانية التركية بدأت منذ القرن الثامن عشر على يد رجال دين عارضوا السلطان عبد الحميد،» حوار منال لطفي، **الشرق الأوسط**، ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٧، وYavuz, Ibid., pp. 213-232.

(٢٠) أعلنت الحكومة التركية عن تحمّلها نفقات عمليات نزع الألغام المزروعة في الأراضي الواقعة على طول الحدود التركية السورية. ويأتي ذلك بعد جدل كبير استمر لسنوات طويلة بشأن الجهة التي ستتكفل بنفقات نزع الألغام. وقد تم إلغاء فكرة قيام شركات خاصة بعمليات نزع الألغام مقابل حصولها على حق استثمار تلك الأراضي. وكانت أكثر من عشرين شركة محلية وأجنبية قد تقدّمت بعروض لوزارة الدفاع لنزع تلك الألغام في مناطق تبلغ مساحتها ٩١١ كيلومترًا مربعًا. وكان من أكثر الأسباب المثيرة للجدل، التي أجّلَت العملية لسنوات طويلة، هو معارضة شرائح متزايدة من الرأي العام والسياسيين محاولة حكومة حزب العدالة والتنمية تلزيم المشروع لشركات إسرائيلية. انظر: قناة «التركية» الرسمية الناطقة بالعربية، تاريخ ١٨/ ٣/ ٢٠١١، و**صباح**، ١٨/ ٣/ ٢٠١١.

خطوط حرب إلى خطوط اتصال، وقد أمكن تجاوز ذلك إلى عدّها «لا حدود» بعد اتفاق الطرفين على إلغاء تأشيرات، أو سمات الدخول بينهما (١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩)[٢١]. ويأتي ذلك في إطار سياسة أوسع تتبعها تركيا بهذا الخصوص.

وقد قام مسؤولون من الجانبين برفع حاجز حدودي رمزي تعبيرًا عن أن الطرفين ألغيا سمات الدخول والحواجز الحدودية بينهما، وشدد أحمد داوود أوغلو على أهمية هذه الخطوة لأنها «تحمل أهمية كبيرة من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية»، وأن العلاقات بين البلدين «ضرورية لا مفرّ منها، فنحن نتشارك الجغرافيا نفسها، وننظر إلى هذه العلاقة على أنها تعزز العلاقة مع الدول العربية [...] نحن نفكر بحدود مفتوحة»، مشيرًا إلى أن «هناك أهمية رمزية للعلاقة بسوريا، أي لا أسلاك شائكة ولا ألغام ولا بوابات حدودية بعد الآن»[٢٢].

هذا يفتح المسار أمام تغيير آخر، ربما أكثر عمقًا، وهو مفهوم «الجوار»، وقد كان ذلك محكومًا خلال عقود عدة بنمطيات تعزز عُقَد الحرب السابقة وفترة الحكم التركي للمنطقة العربية، وكذلك عُقَد الصراع السابق بين الأتراك والإيرانيين والمسألة الأرمينية... إلخ، وبدلًا من أن تكون تركيا محاطة بـ «الأعداء»، أصبحت محاطة بـ «الأصدقاء». أو أنها غيرت مداركها بشأن «دول الجوار» ومفاهيم الحدود بما يجعلها مناطق تواصل

(٢١) زياد حيدر، «يوم تاريخي لسوريا وتركيا: زوال الحدود المشتركة،» **السفير**، ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٩. وقد أظهرت الأحداث التي شهدتها سورية في (آذار/ مارس ٢٠١١) مدى هشاشة الاتفاقات وحتى التحولات التي أصابت العلاقات بين البلدين. وفي ما يخص الحدود، فقد أعلنت تركيا أنها أغلقت الحدود مع سورية لمدة قصيرة (ربما ساعات عدة)، تخوّفًا من امتداد أعمال العنف، أو «تسلل إرهابيين»، أو حتى «تدفّق مهاجرين» بسبب تلك الأحداث، وهذا نوع من التهويل والضغط السياسي والإعلامي في لحظة بالغة الحرج بالنسبة إلى سورية، انظر: **السفير**، ٢/٤/ ٢٠١١. وتصريحات رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، بشأن الأوضاع ومخاوفه من تدفق مهاجرين أو لاجئين بسبب الأحداث، وتصريحات أكثر تشددًا لوزير خارجيته أحمد داوود أوغلو، في: **السفير**، ٤/ ٤/ ٢٠١١.

(٢٢) زياد حيدر، «تطور استراتيجي للعلاقات الثنائية والتوازنات الإقليمية: لا حدود بين سوريا وتركيا،» **السفير**، ١٤/٩/٢٠٠٩.

وتفاعل نشط وإيجابي، وليس مناطق توتر وقطيعة[٢٣]، وثمة في الواقع تغييرات طالت مفاهيم الأمن والهوية واتجاهات السياسة وأهدافها وأدوارها وغيرها مما ذكرناه في حيز آخر من الدراسة، ومما نذكره لاحقًا.

٤ ـ تغيّر الأدوات

توسّلت تركيا أدوات سلمية ودبلوماسية خلال سعيها إلى تسوية نزاعاتها الكثيرة مع دول الجوار كلها، المفاوضات الرسمية والحوارات غير الرسمية بين الأكاديميين والوفود الإعلامية والنشاطات الثقافية والمعارض التجارية والتسهيلات المتبادلة والمعونات أو تبادل الخبرات التقنية والإدارية والنشاطات الرياضية والمؤتمرات العلمية... إلخ، وأقل من ذلك الزيارات العسكرية والاتفاقات الأمنية. ويبدو أن الخطوات الأخيرة تأخّرت إلى حين لأسباب عديدة، وأكثرها يتعلق بالهواجس الأمنية المديدة والقارة بين الأطراف، لكن حتى هذه طرأت عليها تغييرات لا تزال تنتظر مزيدًا من التطوّر.

ينسحب ذلك على سعيها الحثيث لأن تكون «طرفًا ثالثًا»، أو «وسيطًا» في العلاقات الإقليمية، سواء لتسوية النزاعات أم ضبط إيقاع العلاقات شبه الصراعية أم العمل على إشاعة بيئة وسيطة يحكمها منطق التسويات والتفاعلات السلمية، لا المنازعات والتوترات البينية أو حتى التحالفات الإقليمية والعمل على تحقيق اختراقات خارجية. وهذا توجّه صريح وعنوان للسياسات الإقليمية خلال السنوات الأخيرة، بعدما تمكّنت تركيا أولًا من تجاوز بعض أزماتها مع الجوار بقدر كبير من النجاح.

وقد أمكن لتركيا أن تدخل على خط الوساطة بين الأطراف الفلسطينية (سلطتي «فتح» و«حماس»)، على الرغم من أن النظام الدولي والإقليمي وتردد تركيا، ربما لم يتح لها في البداية فرصة أكبر للتدخل، مع وجود

(٢٣) انظر حديث أوغلو عن «الأراضي المرنة» في: «أحمد أوغلو «العقل التركي» يتحدث لـ«الشرق الأوسط» في مقابلة نادرة: تحدث عن الوساطة بين سورية وإسرائيل.. والاتصالات مع حماس وحزب الله والمطلوب من إيران وكشف عن لقاءات باكستانية أفغانية،» حوار مينا العريبي، **الشرق الأوسط**، ١٠/ ٤/ ٢٠٠٩.

إرادة شبه مستقرة لاستمرار الانقسام بين الفلسطينيين عمومًا، وليس فقط السلطتين المذكورتين. كما أنها دخلت على خط الوساطة بين الفلسطينيين و«إسرائيل»[٢٤].

كانت تركيا قد استقبلت زعماء لـ «حركة حماس» بعد فوزها في الانتخابات الفلسطينية (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦)، وذلك بقصد توجيه رسالة أولى إلى الحركة من أجل أن تكون قيادتها ديمقراطية ومنفتحة، وإلى الأطراف الأخرى أيضًا بأن عليها أن تتعامل مع نتائج الانتخابات باعتبارها خيار الشعب الفلسطيني؛ وبأن تركيا هي طرف معني بالوضع الإقليمي أكثر مما كان في الماضي، وأن على الأطراف أن تأخذ وجهة نظرها ومصالحها بالاعتبار. والواقع أن ثمة رسائل للداخل التركي أيضًا تتمثل بأن الحكم الجديد يُعيد الصلة بالجوار الإسلامي، وأنه لا يقف متفرجًا تجاه واحدة من القضايا المؤثرة في الرأي العام في تركيا والعالم الإسلامي، وهي قضية فلسطين. يقول أحمد داوود أوغلو: إن «الشعب التركي يتابع عن كثب القضية الفلسطينية، ويعتبرها قضيته الخاصة، وهي على رأس أولويات السياسة الخارجية التركية من أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، وهذا السلام لن يتحقق إلا من خلال قيام دولة فلسطينية قادرة على الحياة وعاصمتها القدس الشرقية»[٢٥].

يركز المسؤولون الأتراك على الأفكار والمضامين أكثر من المُسمّيات، وعلى الاستراتيجيات أكثر من العناوين. هكذا فإن ما نتحدث عنه، قد لا يتم التعبير عنه كثيرًا (كمسمّيات وعناوين) في خُطب المسؤولين السياسية، من قبيل: «النموذج» و«القوة الناعمة»، لأسباب عديدة، وهي أن الدبلوماسية تتطلب وجهًا سلميًا، وتركيزًا على المساواة والتبادل والتكافؤ والمشاركة والاعتماد المتبادل... إلخ. في حين أن تعابير القوة تثير الهواجس حتى لو كانت ناعمة أو سلمية... إلخ، ويتفادون التحفّظات المحتملة من أطراف

(٢٤) انظر مثلًا: حوار أجراه يوسف الشريف مع أحمد داوود أوغلو، على «قناة الجزيرة» في تاريخ ٢٨/٨/٢٠٠٩.

(٢٥) حوار أجراه يوسف الشريف مع أحمد داوود أوغلو، على «قناة الجزيرة » في تاريخ ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٩.

وقوى قد تجد نفسها مهددة بمكانتها، وحتى بفرصها السياسية والاقتصادية، جرّاء التوسع التركي تحت العناوين والمُسمّيات مما ذكرنا آنفًا.

هنا يكثر الخطاب السياسي والأكاديمي من تلك العناوين والأفكار والمُسمّيات بكيفية تدل على قدر من الشعور بالاطمئنان، وربما «الزهوّ» بما تحققه السياسة الخارجية التركية من مكانة وحضور إقليمي ودولي، لكنهم في الوقت نفسه يركّزون أيضًا على أن تركيا لا تريد من سياستها الجديدة أن «تخفي»، أو «تغطي»، استراتيجيات للهيمنة في الأقاليم المجاورة[٢٦]، بل تهدف إلى مقاربة شاملة للعلاقات الإقليمية والدولية قائمة على الحراك المتبادل والتسويات السياسية والانفتاح والإرادة المشتركة للعمل معًا.

وقد أشرنا أعلاه إلى أن القوة الناعمة هي نتيجة لِما تتمتع تركيا به من موقع جيوستراتيجي وإنجاز اقتصادي وإعلامي وحضور سياسي نشط، وكان له صدى وتلقٍ حسن في العديد من مناطق العالم، وبخاصة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس (المجال العثماني السابق)[٢٧].

وهكذا، فإن «القوة الناعمة» لا تعني تغييرًا كليًا في معنى القوة، وإنما في تظهيرها وأدواتها... إلخ، ذلك أن طبيعة ارتباط تركيا بحلف الناتو والقواعد العسكرية الأميركية... إلخ، لا تزال على مستواها السابق، بل هي في زيادة، كما أن الخطوط الرئيسة للعقيدة الأمنية لم تشهد تغيرات جدية، حتى لو أجريت تعديلات نسبية على «الكتاب الأحمر»[٢٨].

ثانيًا: الاحتواء

الاحتواء هو استراتيجية تركيا بمواجهة عوامل التهديد، الداخلية والخارجية، وهو فاعلية «دفاعية» تقوم بكل ما هو ممكن من أجل الحفاظ

---

(٢٦) Bülent Aras, «Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy,» *SETA Policy Brief*, no. 32 (May 2009), p. 7.

(٢٧) انظر: Çandar, «Turkey's «Soft Power» Strategy: A New Vision for a Multi-Polar World,» p. 8.

(٢٨) انظر مثلًا: «New Edition of Turkish Red Book Shapes New Security Spheres,» *Hürriyet Daily News*, 28/10/2010.

على ما يُعد مصالح تركية بالمطلق، وعليها أن تغير وسائلها وكيفياتها انساجمًا مع تلك المصالح، وإذا ما تغيّرت المصالح فإن عليها أن تتغير أيضًا ربما لـ «احتواء» ما كانت «تدافع» عنه قبل التغيير. ولنا في تغير مدارك تركيا بشأن مصادر التهديد الخارجية، سورية وإيران وروسيا، وإدراج مصادر مختلفة، بل معاكسة، كـ «إسرائيل»، مثلٌ على ذلك[٢٩]، ثم العودة إلى إدراج تلك الدول في مدارك التهديد... إلخ.

وهكذا، فإن المهم في الاحتواء هو المبدأ والمنطق الحاكم، بغض النظر عن الاستهدافات والتطبيقات التي يمكن أن تتغير بكيفية أو أخرى. ويُعد الاحتواء أشد مبادئ السياسة بداهة وأكثر فنون البقاء يقينًا، لأنه فاعلية أصلية، ولا تقوم تركيا، أو أي وحدة دولية، من دونه، كأنما هو نظام دفاع ملازم لها، لكن ليس من دون تغيير. وتتعاطى تركيا مع قضايا الاحتواء بِنَفَسٍ طويل، ومن خلال استجابات مركبة، تنطوي على أشكال عديدة، مثل التفاوض، والتهديد أو الردع، والحرب، والإعلام، والتجسس، والدبلوماسية العامة، والمساعدات الخارجية، والتسهيلات التجارية والأمنية، والاختراق الخارجي أو الداخلي... إلخ.

تقوم تركيا بتخطيط استراتيجية مركبة للاحتواء، تنطوي على كثير مما سبق، سواء في المعنى أم في السلوك والتطبيق، وسواء أكانت مصادر التهديد داخلية وأصلية أم كانت من متطلّبات تحالف ما، أو من متطلبات أهداف أخرى للسياسة الخارجية، أو حتى السياسة الداخلية. والاحتواء هو مواجهة بكل ما تنطوي عليه الكلمة من تخصيص للموارد ومن إجراءات وتطبيقات.

١ ـ استراتيجية تأسيسية مزدوجة

يُعد الاحتواء سياسة أو استراتيجية، تأسيسية للدولة التركية الراهنة، منذ بدايات القرن العشرين، ويمكن تلمّس خطوط احتوائية أيضًا في سياسات السلطنة العثمانية السابقة، سواء في مراحل القوة أم مراحل الضعف. وربما كانت «المسألة الشرقية» التي تتكرر الإشارة إليها أحد أكثر

---

(٢٩) الأخبار، ٣٠/ ١٠/ ٢٠١٠، و *Hürriyet Daily News*, 28/10/2010.

الفترات التي برز فيها الاحتواء باعتباره استراتيجية جدّية للدولة، غير أن ما يهمنا التركيز عليه هنا هو الفترة المعاصرة، وكيف أن الاحتواء هو من عوامل الاستمرارية في سياسة تركيا الداخلية والخارجية.

ويُعد الاحتواء تأسيسًا، بمعنى أنه كان ملازمًا للسياسة التي وصلت إلى تأسيس الجمهورية، إذ عمدت الحركة الكمالية على «احتواء» النزعات السيادية للتكوينات الإثنية في الأناضول، ومنها الكردية والأرمنية والعربية وغيرها، كما احتوت النزعات العابرة للدولة مثل الطورانية والعثمانية[٣٠]، وبعد ذلك واصلت السياسات الهادفة لعلمنة الدولة، وكان المقصود منها القطع مع البناء القيمي والرمزي للنظام السلطاني (والخلافة) السابق. والقطع هنا هو نوع من الاحتواء «الرمزي» ما لبث أن تحوّل إلى احتواء سياسي وعملي مباشر بفرض القوانين والتشريعات الحداثية «المستوردة» من أوروبا، فضلًا عن سياسات القمع لكل تعبيرات الهوية «السابقة»، وحتى للدلالات والرموز الدينية التي يُحتمَل أنها تؤدي إلى نظام قيم أو استمرارية معنوية وربما سياسية للمرحلة السلطانية السابقة[٣١].

لقد أقامت الدولة الجديدة سياساتها، وخصصت مواردها لمواجهة النزعات والهزّات الارتدادية لسياسات التحديث والدولنة، مثل الحركات والثورات الكردية، وكذلك المقاومة المعنوية والتقليدية للعلمنة... إلخ. وقد قامت الدولة بتغيير الألفبائية من العربية (العثمانية) إلى اللاتينية،

(٣٠) انظر مثلًا: عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨)؛ Martin van Bruinessen: «Race, Culture, Nation and Identity Politics in Turkey: Some Comments,» Paper Presented at: «Shifting State Ideologies from Late Ottoman to Early Republican Turkey, 1890-1930,» (Mica Ertegün Annual Turkish Studies Workshop on Continuity and Change, Department of Near Eastern Studies, Princeton University, 24-26 April 1997), and «Constructions of Ethnic Identity in the Late Ottoman Empire and Republican Turkey: The Kurds and their Others,» Paper Presented at: «Social Identities in the Late Ottoman Empire,» (Workshop, Department of Middle Eastern Studies, New York University, 8 March 1997), on the Web: <www.let.uu.nl/˜martin.vanbruinessen/personal/publications/constructions_of_ethnic_identity.htm> (15/6/2011).

(٣١) محفوض، المصدر نفسه، ص ٩٩ ـ ١٠٨، ولمزيد من المعلومات عن الفترة (١٩٢٢ ـ ١٩٣٨)، و Tolga Koker, «Creating a Secular Public Sphere in the Early Turkish Republic, 1922-1938,» Paper Prepared at: The 4th Annual Central Eurasian Studies Society Conference (Held at Harvard University, Cambridge, MA, 2-5 October 2003).

وألغت جزءًا من الطقوس والرمزيات والمعطيات الثقافية ذات الدلالة العثمانية أو الدينية أو الشرقية. وقد كان لتلك السياسات الداخلية نوع من الاقتضاء الخارجي، كيف؟

كان لا بد من القيام بقطيعة من نوع ما على الصعيد الخارجي، ومن ثم توجيه السياسة كلّيًا نحو الغرب، وإقامة «الجدران» المادية والمعنوية على الحدود مع العوالم والأقاليم التي كانت قريبة من المجال العثماني، أو دَاخِلَة في إطاره السياسي والديني، وتعدّى ذلك إلى المجال الإسلامي برمّته تقريبًا. وهذا مدفوع بالرغبة في «عزل» و«احتواء» النزعات السابقة، وحتى احتواء أي احتمال لبروز شيء مماثل في المستقبل. وهكذا فقد كان المطلوب هو احتواء النزعات التي يفترض أنها تُهدد هوية الدولة ووحدتها و«مثالها» في الداخل والخارج، وقد لاحظنا هنا أن الاحتواء هو استراتيجية مركّبة ومتعددة المستويات والوسائل والكيفيات. وهو ما سوف يستمر بكيفية أو أخرى في الفترات اللاحقة[٣٢].

٢ ـ استراتيجيات الاحتواء التقليدية

تبدّل التغيرات في أولويات، وربما طبيعة، استراتيجية الاحتواء، إلا أنها لا تبدل في معانيها العميقة، وبخاصة إذا كان الأمر مرتبطًا بتحديات تاريخية وأزمات وجودية كبرى. وقد اعتبرت عقيدة تركيا الأمنية ـ خلال عقود عدة ـ أنها مُهددة من دول الجوار الجغرافي مباشرة، وقد ذكرنا أن الاستجابة الأبرز لهذا الشعور بالتهديد كان اندماجها في البُنى العسكرية والأمنية لحلف الناتو والاتفاقات الدفاعية والتحالفات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

لم يكن لدى تركيا الموارد المادية والمعنوية لتؤسّس استراتيجيات احتواء «مستقلة»، وبخاصة مع «ضخامة» التحديات وتعدد مصادر التهديد.

(٣٢) نتحدث هنا عن الاستراتيجيات الخارجية أساسًا، أما الاستراتيجيات الداخلية فيمكن الإحالة مثلًا إلى النصوص التالية: Murat Somer, «Ethnic Kurds, Endogenous Identities, and Turkey's Democratization and Integration with Europe,» *Global Review of Ethnopolitics*, vol. 1, no. 4 (June 2002), pp. 74-93, and Chris Kutschera, «Mad Dreams of Independence: The Kurds of Turkey and the PKK,» on the Web: <http://www.xs4all.nl/˜tank/kurdish/htdocs/lib/dream.html>.

وهكذا فقد «انخرطت» تركيا في استراتيجيات الاحتواء الغربية خلال العقود الماضية، وكانت في معظم الأحيان عامل تنفيذ أو «تأهيب» لسياسات بعينها، ولم تبرز كفاعل «مستقل» أو «مؤثر» في تلك السياسات:

١ ـ احتواء مساعي روسيا الاتحادية للتمدد جنوبًا، والحد من نفوذها في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس[٣٣]، وتعزيز الإجراءات الهادفة للتأثير ـ عند الضرورة ـ في حركة الأسطول التجاري والعسكري الروسي من البحر الأسود إلى البحر المتوسط عبر مضيقي البوسفور والدردنيل؛

٢ ـ احتواء الأطراف والقوى الإقليمية، وبخاصة الدول العربية وإيران؛

٣ ـ «الاحتواء المزدوج» لكل من إيران والعراق (قبل الاحتلال الأميركي في عام ٢٠٠٣)[٣٤]، ومحاولة إبقاء العراق «موحدًا» و«ضعيفًا»! وإذا لم يكن ذلك في مقدمة جدول الأعمال، فمن الأفضل التدخل فيه تحت عناوين مختلفة، مثل الدخول في تعاون متعدد الأشكال مع حكومة إقليم كردستان العراق، وكذلك الدخول على خط التركمان في الإقليم نفسه[٣٥]، فضلًا عن إقامة صلات مع أطراف كردية وعربية وقوى سياسية من مختلف الاتجاهات[٣٦]؛

٤ ـ احتواء السياسات الراديكالية، سواء ما كان منها في داخل الدول،

---

(٣٣) انـــظـــر: Marlène Laruelle, «Russo-Turkish Rapprochement through the Idea of Idea of Eurasia: Alexander Dugin's Networks in Turkey,» (Occasional Paper, Jamestown Foundation, Washington, DC, April, 2008), p. 3.

(٣٤) انـظـر مـثـلًا: Henri I. Barkey, «The Silent Victor: Turkey's Role in the Iran-Iraq War,» in: Efraim Karsh, ed., *The Iran Iraq War: Strategic and Political Implications* (London: Macmillan, 1989), and Evren Altinkas, «The lran-Iraq War And its Effects on Turkey,» on the Web: <http://www.usak.org.tr/dosyalar/dergi/ogyplUgzkXt94r2v760fiKMVmprc0l.pdf.>.

(٣٥) انظر الدراسة التي تتناول التركمان عامل في السياسة الخارجية التركية حتى بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقبل الاحتلال الأميركي للعراق، في: H. Tarik Oğuzlu, *The Turkomans of Iraq as a Factor in Turkish Foreign Policy: Socio-Political and Demographic Perspectives* (Ankara: Foreign Policy Institute, 2001).

وللفترة بعد الاحتلال الأميركي للعراق، انظر مثلًا: Gareth Jenkins, «Turkey and Northern Iraq: An Overview,» (Occasional Paper, Jamestown Foundation, Washington, DC, February, 2008).

(٣٦) انـظـر مـثـلًا: Henri J. Barkey, «Turkey and Iraq: The Perils (and Prospects) of Proximity,» (Special Report, United States Institute of Peace, Washington, DC., July 2005).

أم ما كان منها لدى الدول والتحالفات الإقليمية المفترضة، قد عملت مثلًا على تعزيز تفاعلاتها مع سورية خلال فترة الضغوط الكبيرة عليها بعد اتهامها باغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري، وذلك لموازنة الضغوط من جهة، ولاحتواء التطور المفترض للسياسات التي دفعت باتجاه إحداث تغيير في سورية ربما على غرار العراق. وفي الوقت نفسه، هناك احتواء غير معلن أو غير مباشر للسياسات المتشددة نسبيًا التي تتبعها سورية وتيار المقاومة في المنطقة بمواجهة السياسات الأميركية وإسرائيل، وتخفيف التأثيرات المحتملة للعلاقات السورية ـ الإيرانية؛

٥ ـ مثّل بروز حزب العدالة والتنمية في تركيا وتولّيه السلطة فرصة للولايات المتحدة في ظروف الحرب على «الإرهاب» للقول إنها ليست ضد الإسلام أو المسلمين، وإنما ضد نمط من التطرّف الديني والعنف باسم الإسلام، وهكذا فقد رحّبت الولايات المتحدة بفوز الحزب المذكور، ودعمت تولّيه الحكومة[٣٧]، وربما فعلت ما هو أكثر من ذلك، مثل الضغط على القوى الأخرى والجيش من أجل «تسهيل» ذلك، أو على الأقل عدم الدخول في خيارات أو مواجهات متطرفة[٣٨]؛

٦ ـ يُعدّ قبول الولايات المتحدة والغرب لهذا التطور السياسي في تركيا نوعًا من التوافق بين الأطراف (بينها العدالة والتنمية) على مواجهة ما يُسمى «الإرهاب»، سواء بالمعنى الميداني والدعم اللوجستي، كما ذكرنا آنفًا، أم من خلال العمل على احتواء الأسس الثقافية والمصادر الاجتماعية للعنف الإقليمي والدولي الذي يُعدّه الطرفان (تركيا والغرب) مُهَدِّدًا للسلام والاستقرار والأمن في العالم. ويدخل في هذا الإطار الاحتواء المباشر أو غير المباشر لحركات الإسلام السياسي والقوى الراديكالية المناهضة للولايات الأميركية وللتسوية السياسية مع إسرائيل[٣٩].

---

(٣٧) انظر مثلًا: Cihan Tugal, «NATO's Islamists: Hegemony and Americanization in Turkey,» *New Left Review*, no. 44 (March-April 2007), pp. 5-34.

(٣٨) انظر موقف الولايات المتحدة من محاولة حظر حزب العدالة والتنمية من قبل المحكمة الدستورية العليا، في: Hasan Kösebalaban, «The AK Party Closure Case: Domestic Situation and International Reactions,» *SETA Policy Brief*, no. 10 (April 2008).

(٣٩) Tugal, Ibid., pp. 5-34.

٣ ـ احتواء الأبعاد الخارجية لـ «قضايا داخلية»

أ ـ الأكراد

كانت المسألة الكردية منذ ثمانينيات القرن العشرين، وقبل ذلك، إحدى مفردات استراتيجيات الاحتواء في السياسة الخارجية التركية[٤٠]. وقد تمكّنت تركيا من تحقيق خطوات مهمة على هذا الصعيد، وذلك من خلال استراتيجية ترتكز مفرداتها على:

ـ وضع المسألة الكردية في درجة متقدمة من جدول أعمال السياسة الخارجية والاستراتيجية الدفاعية.

ـ احتواء مصادر الدعم الخارجي اللوجستي للمقاتلين الأكراد، سواء شبكات الدعم المادي من مناطق الكرد في المنطقة، أم أكراد الشتات، وبخاصة في أوروبا.

ـ العمل العسكري والأمني ضد معسكرات ومواقع ومراكز المقاتلين الأكراد ومواقعهم ومراكزهم في شمال العراق، سواء بالتوغل العسكري وشن الغارات والقصف أم بالتصفية الجسدية والاغتيال، أم باستدراج عدد من الكوادر الرئيسة.

ـ إقامة تنسيق أمني مع القوى والمنظمات الكردية في شمال العراق لمواجهة الوجود العسكري والسياسي لحزب العمل الكردستاني هناك.

ـ إقامة «منطقة عازلة»، أو منطقة عمليات خاصة في مناطق الحدود من الجانب العراقي.

ـ ممارسة الضغوط السياسية والأمنية وغيرها على الدول التي يفترض أنها كانت تقدّم دعمًا سياسيًا وماديًا للمقاتلين الأكراد، أو تتغاضى عن نشاطهم فيها، ومنها عدد من دول الجوار ودول أخرى في دائرة أوسع. وقد تحوّلت العلاقة بتلك الدول من اتهام بالتآمر إلى تثمين

(٤٠) حول استراتيجيات تركيا لاحتواء المسألة الكردية، انظر مثلًا: Joost Jongerden, «Resettlement and Reconstruction of Identity: The Case of the Kurds in Turkey,» *Global Review of Ethnopolitics*, vol. 1, no. 1 (September 2001), pp. 80-86.

للتعاون في الموضوع الأمني، الكردي على وجه الخصوص[٤١].

ـ التنسيق الأمني مع دول حليفة مثل إسرائيل والولايات المتحدة وغيرها لمواجهة التحديات الكردية في الداخل واستطالاتها الخارجية. وقد أمكن لتركيا بذلك اعتقال الزعيم الكردي عبد الله أوجلان في عملية استخبارية معقدة، اشتركت فيها عدد من الدول، في نيروبي ـ كينيا (١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٩)[٤٢]. ويبدو أن ذلك التعاون يشهد اختلالات طارئة ربما بسبب التوتر القائم في العلاقات بين تركيا وإسرائيل بعد أحداث غزة، لكن بصورة خاصة بعد حادثة سفينة «مرمرة» التركية التي كانت من قوام ما عُرف باسم «أسطول الحرية» الذي كان متّجهًا إلى قطاع غزة[٤٣].

ـ العمل لدى حلفائها في الغرب (أوروبا والولايات المتحدة) وغيره من أجل التضييق على النشاطات السياسية للكرد في المهاجر، ووضع المنظمات

(٤١) عقدت تركيا وسورية عددًا كبيرًا من الاتفاقات الأمنية، بدءًا باتفاق أضنة (٢٠/ ١٠/ ١٩٩٧) تخص مكافحة الإرهاب، وأن أي طرف لن يسمح للمنظمات التي يُعدّها الطرف الآخر غير شرعية بالعمل انطلاقًا من أراضيه. وقد سمحت تركيا لجماعة الإخوان المسلمين في سورية أن تعمل انطلاقًا من أراضيها، وأن يقوم مرشدها العام بإصدار بيانات وعقد مؤتمرات صحفية خلال الأحداث التي شهدتها سورية في (آذار/ مارس ٢٠١١). انظر: **السفير**، ٤/ ٤/ ٢٠١١.

(٤٢) انظر مثلًا: Martin van Bruinessen, «Transnational Aspects of the Kurdish Question,» (Working Paper, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, European University Institute, Florence, 2000), and Metin Heper, *The State and Kurds in Turkey: The Question of Assimilation* (Basingstoke, [England]; New York: Palgrave Macmillan, 2007), p. 157.

وانظر وجهة النظر التالية بشأن الزعيم الكردي عبد الله أوجلان وحزب العمال الكردستاني: Ali Kemal Özcanm, *Turkey's Kurds: A Theoretical Analysis of the PKK and Abdullah Öcalan*, Routledge Advances in Middle East and Islamic Studies (London; New York: Routledge Curzon, 2006).

(٤٣) يركّز الخطاب السياسي والإعلامي في تركيا على أن معاودة حزب العمال الكردستاني نشاطه العسكري في مناطق مختلفة من تركيا بعد الأزمة السياسية بين تركيا وإسرائيل على خلفية الهجوم العسكري الإسرائيلي على سفينة مرمرة، هي أمر يثير الشكوك بأن ثمة تعاونًا بين الطرفين. وهذا ربط متوقع حتى لو لم يكن ثمة أسس واقعية أو دلائل جدية على ذلك. وقال تقرير أعدّه جهاز المخابرات العامة التركي، وقدمه خلال اجتماع مجلس الأمن القومي برئاسة الرئيس عبد الله غول في ٢٤/ ٢/ ٢٠١١: إن حزب العمال الكردستاني يقيم علاقات مع إسرائيل، وإن بعض عناصره اعترفوا بأنهم تلقوا تدريبًا على يد مسؤولين في الموساد. ويملك جهاز المخابرات العامة مشاهد فيديو لمقابلة يقول فيها مراد قره إيلان، المسؤول الثاني في الحزب: إن الحزب و«إسرائيل» عملا معًا أثناء حادث سفينة مرمرة. وذكر خبراء إن شريط الفيديو يوضح أن الحزب و«إسرائيل» قاما معًا بتنسيق بعض الهجمات الإرهابية التي نفذها الحزب. في: «Intelligence Report Reveals Links between PKK, Israel,» *Today's Zaman*, 8/3/2011.

الكردية المرتبطة بحزب العمال الكردستاني (أو المقرّبة منه) على قائمة المنظمات المحظورة.

ـ التنسيق الإقليمي بين دول جوار العراق للعمل على ضبط التطور السيادي لأكراد العراق، والحيلولة ما أمكن دون امتداد تأثيرهم إلى خارج الإقليم ـ العراق[٤٤].

ب ـ الإسلام السياسي

برز العامل الديني في الحياة السياسية في تركيا خلال الثمانينيات من القرن العشرين[٤٥]، وبخاصة بعد انقلاب الجنرال كنعان إيفرين الذي استخدم المُعطى الديني ضد ما عدّته عقيدة الجيش بـ «الخطر اليساري»، أو «الشيوعي» في الداخل، و«الخطر الإيراني» المفترض (بعد الثورة) من الخارج[٤٦]. وهذه قصة متشابكة إلى حدٍ ما، إلا أن ما فعله إيفرين ربما حدث بكيفية مماثلة ولدوافع متقاربة إلى حد ما لدى عدد من دول المنطقة: باكستان ومصر والعراق ودول أخرى.

نهض العامل، أو لنقل الشعور الديني، وثمة عوامل عديدة لذلك، ضد اليسار في تركيا، ثم ضد حزب العمال الكردستاني بسبب ماركسيته و«إلحاده»، وبسبب بُنيته الاجتماعية التي انخرطت فيها شريحة واسعة من العلويين الكرد، وهنا يصبح لدى السلطات وحلفائها ذريعة أخرى للمواجهة بتحفيز مُعطى ضمني أو داخلي في الدين نفسه، وهو «الطائفية»[٤٧].

كانت المؤسسة العسكرية بعد انقلاب ١٩٨٠ قد استخدمت «الإسلام

(٤٤) تركيا هي من أكثر الدول تفاعلاً مع حكومة الإقليم الكردي في العراق، وقد قام أردوغان بزيارة مثيرة للجدل إلى عاصمة «أربيل» خلال زيارته إلى العراق، انظر: «أردوغان أول رئيس وزراء يزور إقليم كردستان العراق،» **راديكال**، ٢٩/ ٣/ ٢٠١١، وقناة «التركية» (٢٨/ ٣/ ٢٠١١).

(٤٥) انظر: Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, *The Rise of Political Islam in Turkey* (Santa Monica, CA: Rand, 2008).

(٤٦) انظر: Feroz Ahmad, *The Making of Modern Turkey*, Making of the Middle East Series (London; New York: Routledge, 1993), pp. 181-212.

(٤٧) انظر: Martin van Bruinessen, «Kurds, Turks and the Alevi Revival in Turkey,» *Middle East Report*, no. 200 (Summer 1996), pp. 7-10.

السياسي» لمواجهة اليسار الراديكالي في البلاد[٤٨]، لكن نظرتها إليه تغيّرت الآن. وفي (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧) أشار الجنرال غوفين إيركايا، أحد قادة الأركان الذين هندسوا «انقلاب» عام ١٩٩٧ ضد حزب الرفاه، إلى أن الإسلام السياسي أمسى خطرًا يجب التنبّه إليه، وقطع السبيل أمامه، وقال: «لقد كان استخدام الإسلام ضد اليسار خطأً»[٤٩]. وكان ذلك بدءًا من تسعينيات القرن العشرين وحتى التحوّلات الكبيرة في السياسة العامة في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما حقق حزب العدالة والتنمية فوزًا كبيرًا في الانتخابات البرلمانية (٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢) محققًا نسبة ٣٤،٢ في المئة من الأصوات، و(٣٦٣) مقعدًا من أصل (٥٥٠)، وحصل «حزب الشعب الجمهوري»، بزعامة دينيز بايكال على ١٩،٢ في المئة، و١٧٨ مقعدًا. وكان فوز الحزب إشارة قوية إلى تبدل في الاستجابة السياسية للناخبين الأتراك الذين صوّت كثير منهم لحزب العدالة والتنمية الذي رفع شعارات يسارية المضمون، إسلامية الشكل[٥٠].

وقد توصل رجب طيب أردوغان إلى أن بلاده أصبحت «نموذجًا» للدول الإسلامية منذ أن زاوجت بين المُعطيَين الديني والسياسي، وقال: «تركيا نموذج لمنطقة الشرق الأوسط، فهي بلد تتعايش فيه الثقافة الإسلامية والثقافة الديمقراطية بسلام، ومن الطبيعي أن تبرز الهوية الإسلامية بشكل طاغٍ، وأن تبرز كهوية بديلة، وعلينا أن نؤمن بذلك، ليس فقط بالنسبة إلى الشرق الأوسط، وإنما أيضًا بالنسبة إلى القفقاس وآسيا الوسطى»[٥١].

هنا نركّز على ثلاثة تحوّلات في موضوع الإسلام السياسي في السياسة الخارجية التركية:

ـ «التوافق الموضوعي» مع الغرب وعدد من الدول العربية بشأن

(٤٨) Metin Heper, *The State Tradition in Turkey* (Beverley, North Humberside: Eothen Press, 1985), Chapter. 6.

(٤٩) انظر: *Milliyet*, 9/9/1997.

(٥٠) حسني محلي، «قراءة أولية في الانتخابات التركية،» **المستقبل**، ٥/ ١١/ ٢٠٠٢.

(٥١) *Yeni Safak*, 15/3/2004, in: Yavuz, «Is There a Turkish Islam? The Emergence of Convergence and Consensus,» pp. 213-232.

الهواجس بشأن «التهديدات» المفترضة التي أثارتها الثورة الإسلامية في إيران[٥٢]. وهنا برز نوع من سياسة احتواء متعاكسة تتعلق بـ «التحفيز ـ الكبح» للعامل الديني في تركيا، «تحفيز» للتديّن والأسلمة السياسية ضد الحركة الكردية، وضد تأثير الثورة الإيرانية، ومن أجل استقطاب اهتمام دول الخليج الغنية بالنفط. . . إلخ، و«كبح» للعامل الديني الداخلي (وتفاعلاته الخارجية) لصالح العلمانية والرؤية الحداثية.

ـ وربما اهتمت السياسة الخارجية بـ «تعزيز» المدارك بشأن الفروق بين «السُنّة» و«الشيعة»، وهو ما يُقصد منه التقليل من قابلية التأثر بما يحدث في إيران، إلى جانب خلق تعزيز ديناميات انقسام ـ استقطاب غير قومية لـ «التخفيف» من طبيعة الصراع القومي التركي ـ الكردي. وقد برز ذلك مجددًا في الخطاب السياسي لحكومة حزب العدالة والتنمية بعد الأزمة السورية، وخروج القوات الأميركية من العراق[٥٣].

ـ بقيت تركيا، على الرغم من علمانيتها الرسمية، تمارس حضورًا يرتبط بالمُعطى الديني ـ المذهبي، ويتّضح مدى التفاوت والتمييز في السياسات الداخلية بين التكوينات الدينية والمذهبية[٥٤]، الأمر الذي أثار تساؤلات عن الطبيعة الملتبسة أو «النابذة» لعلمانية «مشوهة»[٥٥].

٤ ـ منظور جديد للاحتواء: الكُرد والإسلام السياسي في السياسة الخارجية

نهض العامل الديني إلى واجهة السياسة العامة، مع فوز حزب العدالة

(٥٢) انظر مثلًا: Ünal Gündoğan, «Islamist Iran and Turkey, 1979-1989, State Pragmatism and Ideological Influences,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 7, no. 1 (March 2003), pp. 1-12, and Nilufer Narli, «Cooperation or Competition in the Islamic World: Turkish-Iranian Relations from the Islamic Revolution to the War and after,» *Cahiers d'études la Méditerranée Orientale et le monde turco-iranien*, no. 15 (Janvier-Juin 1993).

(٥٣) محمد نور الدين، «داوود أوغلو يدعو للتغيير في لبنان و«يهدد» إيران: «الإحياء الشيعي» سقط و«الإحياء السُني» بدأ!،» **السفير**، ٩/ ١/ ٢٠١٢.

(٥٤) انظر مثلًا: Ioannis N. Grigoriadis, «Turkish Political Culture and Minorities,» Paper Presented at: «Nationalism, Society and Culture in Post-Ottoman South East Europe,» (Conference, St Peter's College, Oxford, 29-30 May 2004).

(٥٥) عقيل سعيد محفوض، «علويو تركيا: الإسلام التركي والعلمانية النابذة،» **السفير**، ١٥/ ٩/ ٢٠٠٦.

والتنمية في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢، وتأليفه الحكومة، ثم تولّيه رئاسة الجمعية الوطنية ورئاسة الجمهورية، وهنا أمكن القول إن السياسة العامة أمست تحت إدارته بكيفية شبه تامة، خلا استثناءات محددة في الجيش والقضاء والإعلام. وهنا أمكن أيضًا القول بوجود سياسة خارجية لتركيا ـ حزب العدالة والتنمية، بحيث أمكن لرئيس الحكومة رجب طيب أردوغان أن يُعين أحمد داوود أوغلو، كبير مستشاريه ومُنظّر السياسة الخارجية للحزب، قبل فترة طويلة، وزيرًا للخارجية، ليتولّى بنفسه ما كان قد نظَّرَ له واقترحه من قبل.

لم يتحدث الحكم الجديد، ولا الوزير الجديد كثيرًا عن الإسلام، وإنما تحدثوا عما يحيل إليه من خلال برنامج سياسي طموح على الصعيد الخارجي، بدءًا من مراجعة مفردات وأولويات السياسة الخارجية، واقتراح مبادرات حول عدد من الأزمات والقضايا الإقليمية والدولية «من منظور إسلامي». الواقع أن هذه الظاهرة تتطلّب المزيد من التدقيق والتحليل، وهنا نركز على التحوّلات القائمة في النقاط التالية:

ـ لم يعد الإسلام السياسي مصدر تهديد للسياسة العامة، بل أصبح «صانعًا» لها بسبب التفوق الانتخابي لحزب العدالة والتنمية من جهة، وبسبب التغير الكبير في اتجاهات الرأي العام، إذ أصبح العسكر والعلمانيون تحت ضغوط الرأي العام والدول الأخرى، وبخاصة الولايات المتحدة، الأمر الذي خفف أيضًا من التوتر بين الطرفين إلى حد كبير، بل أعطى وزنًا نوعيًا للحزب المذكور في صناعة السياسة العامة[٥٦]؛

ـ طرأت تحوّلات أكبر على الموضوع الكردي الذي أفاد من التغيّرات الداخلية، ومن الضغوط الأوروبية، وحاجة النظام الجديد إلى تخفيف الضغوط الداخلية من أجل الانطلاق في السياسات الكبرى المقترحة بهدف التغيير. واستطاع الأكراد الدخول في جدول أعمال سياسي، وقابلتهم الحكومة بإجراءات انفتاح على صعيد الإعلام والثقافة والحكم المحلي[٥٧]؛

(٥٦) انظر مثلًا: Tugal, «NATO's Islamists: Hegemony and Americanization in Turkey,» pp. 5-34.

(٥٧) حول التطورات الكردية وعلاقتها بالملف الأوروبي، انظر مثلًا: Kerim Yildiz, *The Kurds in Turkey: EU Accession and Human Rights*, Foreword by Noam Chomsky (London; Ann Arbor, MI: Pluto Press; Kurdish Human Rights Project, 2005), pp. 20-40 and 133-149.

ـ ترافق الانفتاح على أكراد الداخل بانفتاح كبير نسبيًا على الموضوع الكردي في شمال العراق، وانخرطت تركيا في سياسات الإقليم المذكور على مختلف الصعد: الاستثمار والتبادل التجاري والتعليم ومشروعات البناء والطاقة والإعلام... إلخ، فضلًا عن التفاعلات السياسية عالية المستوى[58]؛

ـ دخلت تركيا في تعاون أمني واستخباراتي دبلوماسي في الحرب على «الإرهاب» من دون تحديد المقصود بـ «الإرهاب»، ومن دون تمييز كبير بين الاستهدافات المدنية والعسكرية، بما فيها الأعمال الشرعية لِما ندعوه «المقاومة»، أو المطالب بـ «حق تقرير المصير» مثلًا. ولذا فإنها تتابع جهودًا كبيرة في هذا السياق كنوع من تأكيد التوافق بين تركيا ـ حزب العدالة والتنمية والغرب في هذا الموضوع، ومن ثم فإن تركيا اليوم، إذ «تدين» الأعمال العسكرية والسياسية الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، إلا أنها في الوقت نفسه تُطالب «حركة حماس» مثلًا بالتخلّي عن السلاح والتحوّل إلى حركة سياسية.

وكان لها موقفٌ ملتبس نسبيًا من الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز/ يوليو ٢٠٠٦، على الرغم من أن التصريحات الانتقادية تجاه ما قامت به إسرائيل في تلك الحرب، طالت الولايات المتحدة أيضًا، وقال أردوغان: إن ما تقوم به «إسرائيل» يهدد بـ «نشوب صدام للحضارات»، وإنه يجب محاكمتها أمام محكمة جرائم الحرب الدولية[59]، إلا أن تركيا ما لبثت أن شاركت، وذلك بالتنسيق مع أطراف عربية ودولية ولبنانية (ومنها حزب الله)، في القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان (اليونفيل).

وعلى الرغم من أن أردوغان لم يكن جدّيًا في التعاطي مع تصريحات الأمين العام لحزب الله، السيّد حسن نصر الله، بشأن موقف تركيا من الحرب على غزة، إلا أن أردوغان نفسه ربما أبدى بادرة حُسن نية، أو مجاملة

(٥٨) انظر مثلًا: «Turkey and Iraqi Kurds: Conflict or Cooperation?.» (International Crisis Group, Middle East Report; no. 18, November 2008), and Aylin S. Gorener, «Turkey and Northern Iraq on the Course of Raprochement,» *SETA Policy Brief*, no. 17 (June 2008).

(٥٩) Philip Robins, «Between the EU and the Middle East: Turkish Foreign Policy under the AKP Government, 2002-2007,» (Working Papers, Istituto per gli Studi di Politica Internazionale (ISPI), Milano, 2007), pp. 19-20.

باتصاله بـ «نصر الله» نفسه لتعزيته بوفاة المرجع الديني آية الله محمد حسين فضل الله[60]، كما شاعت معلومات صحفية حول توجيه الدعوة له لزيارة تركيا، وفي المقابل يزور أردوغان الضاحية الجنوبية من بيروت[61].

تغيّرت مفردات السياسة الخارجية العامة، وبخاصة ما يتعلّق بالكُرد والإسلام السياسي، من خلال تبنّي استراتيجيات مفتوحة على التواصل والإدراك والإدراك المتبادل، فتركيا التي قامت بتغييرات نسبية على صعيد المسألة الكردية قدّمت هواجسها بكيفية واضحة، ساعدت الكُرد أنفسهم على تفهّمها والتعاطي الجدي معها، من خلال الحوار والسياسات والمبادرات السلمية. وأعلن وزير الداخلية، بشير أتالاي، أمام الجمعية الوطنية (البرلمان) عن إجراءات بهذا الصدد، تتضمن «السماح للمدن الكردية التي تحوّلت أسماؤها على مر السنين إلى أسماء تركية باستعادة أسمائها الأصلية»، و«تأليف لجنة مستقلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان»، و«السماح باستخدام اللغة الكردية في الحياة السياسية، حيث يُعدّ استخدام التركية إلزاميًا حتى الآن»[62].

وقد انخفض معدّل العنف إلى حدٍ كبير، مثلما أن الفضاء العمومي أمسى أكثر تقبّلًا للفروق والاختلافات بين التكوينات السياسة في تركيا، لكن ذلك لا يطال كل التكوينات الإثنية والدينية والمناطقية. ويبدو أن ثمة انتقائية ما، أو إجراءات تمييزية غير مُسمّاة تجاه شرائح وتكوينات أخرى، إذ يقول أردوغان: «تركيا دولة قانون، دولة علمانية اجتماعية، إلا أننا بصدد رفع هذه المعايير الديمقراطية، نحن نريد أن نفعل مشروع الوحدة والأخوّة الداخلي، هناك مجالات تعترضنا فيها مشاكل، وهو أمر موجود في كل الدول التي لديها مشاكلها الخاصة بها، سواء أمريكا أم روسيا أم غيرها من الدول، تركيا لديها بعض المشاكل الداخلية، من بينها مثلًا البطالة والإرهاب، ولنا مشاكل مع الأطياف العرقية، هناك بعض الأقليات التي لا تتجاوز ١ في المئة، إلا أن

(٦٠) قناة «المنار» الفضائية، ٦/ ٧/ ٢٠١٠.

(٦١) شبكة NTV التركية، ١٤/ ٦/ ٢٠١٠.

(٦٢) «الحكومة تعلن إجراءات لتحسين حقوق الأكراد تركيا: صدام نادر بين العلويين والعلمانيين،» **السفير**، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٩.

لها مشاكل، هناك مشاكل لأصحاب معتنقي الأديان الأخرى...»[٦٣].

لكن الأمر أكثر من مجرد «مشاكل» مع الأطياف الأخرى، وليس بالقلّة أو الكثرة، وإنما في منظور الدولة والنظام السياسي والنُظم القيمية الإرشادية الموجّهة لها، التي لا يبدو أنها تجاوزت كثيرًا اللحظة العثمانية السابقة، يقول أردوغان: «نحن لا نُحب أن نذكر بأننا شعب قد انقطع عن جذوره، نحن شعب حافظ على قيَمِه»[٦٤]. ويبدو أن ذلك صحيح بكيفية أو أخرى، وهو ما تجلى لدى النخب السياسية والحكومات خلال العقود الماضية، مع اختلاف نسبي بين العلمانوي والإسلاموي، الحداثوي أو المحافظ[٦٥]. وهذا يفسّر طبيعة التجاذبات والمنافسات، بل الصراعات، بشأن مبدأ المواطنة والحقوق الثقافية والسياسية والإثنية للتكوينات الاجتماعية في تركيا «ما بعد الحداثة»، وتركيا «ما بعد الإسلام السياسي».

لم يظهر الإسلام السياسي في جدول أعمال السياسة الخارجية كمفردة مباشرة، خارج الحدود والمعاني التي ذكرناها، إلا أنه ربما كان في «خلفية الصورة»، أو في الدوافع الضمنية، أو في العوامل الثقافية المؤثّرة في مدارك صنع السياسة الخارجية التي وجدت نفسها تتّجه تدريجيًا نحو تبنّي بعض العناوين الإعلامية والسياسية لمشكلات العراق وفلسطين، وقضايا أخرى في العالم الإسلامي، كما في البوسنة وكوسوفو وأفغانستان، حيث يُمثّل اهتمام تركيا بتلك المناطق نوعًا من الاستجابة الأولية، أو الممكنة لمزاج الرأي العام والكتلة الناخبة، إسلامية الاتجاه أو الاهتمام.

يُفسّر رجب طيب أردوغان اهتمام تركيا بالجوار الجغرافي والسياسي، وبخاصة العربي والإسلامي، انطلاقًا مما يُسمّيه «الإيمان» و«الواجب»، ويرد على احتمال وجود حساسية لدى بعض الدول من الدور التركي في المنطقة قائلًا:

---

(٦٣) حوار أجراه جابر الحرمي مع رجب طيب أردوغان، في **الشرق** القطرية، نقلًا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.akhbaralaalam.net/> (24/5/2010).

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) انظر: محمد أركون، **تاريخية الفكر العربي الإسلامي**، ترجمة هاشم صالح، ط ٢ (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٦)، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٩.

«نحن نقوم بهذه الخطوات كدولة تعداد سكانها قرابة ٧٣ مليون نسمة، و٩٩ في المئة من شعبها هم مُسلمون، نحن نعتقد أن مثل هذه الخطوات التي نقوم بها في مضمار سياستنا الخارجية إنما هي وظيفة ترتّبت على كواهلنا نتيجة إيماننا. في الحقيقة هناك أمر أريد التأكيد عليه في هذا الصدد (وهو) أن الأعمال التي نقوم بها في مضمار السياسة الخارجية هي إذا كان هناك ظلم يحيق بأحد، أو تتعرض له دولة من هذه الدول، نُحب ألا نكون متفرجين على هذا الظلم، والصور والأوصاف أو التهم التي تُطلق على تركيا على أنها ترغب في القيام بدور قيادي، أو ما شابه ذلك، هذه أوصاف لا نرغب فيها، ولا نحبها ونرفضها»[٦٦].

وفي ذلك إشارة إلى ما نُعدّه «مرجعية»، أو نظامًا قيميًا «إرشاديًا» للسياسة التركية، وليس فقط لغة خطاب سياسي. ويبدو الإسلام السياسي ملتبسًا في السياسة التركية، فهو في السياسة الخارجية مختلف عنه في السياسة الداخلية، كما تختلف التوظيفات القائمة باختلاف جدول أعمال السياسة والظروف التي تحكمها.

وهكذا، فإن استراتيجيات الاحتواء التي تتبعها تركيا تجاه مختلف التحديات الداخلية والخارجية لا ترتبط بالدولة التركية فقط، وإنما أيضًا بتحالفاتها الخارجية.

ثالثًا: من تصدير الأزمات إلى «تصفيرها» أو من «نظرية المؤامرة» إلى «نظرية المبادرة»

نشأت تركيا تحت ضغوط أمنية ثقيلة، ولا تزال ـ مثل كثير من الدول ـ تحتفظ بعُقَد نشأتها الأولى، الأمر الذي يُحيط السياسة والسلطة والذهنية العامة بقدر كبير نسبيًا من الهواجس والشعور الضاغط بوجود مشروع وشيك لتقسيم البلاد، أو نوايا أو مؤامرات مبيّتة ضدّها، وهذا يفسر هيمنة المدارك والسياسات الأمنية خلال تاريخها المعاصر. فمن الذي نقل هواجسه إلى

---

(٦٦) حوار أجراه جابر الحرمي مع رجب طيب أردوغان، في **الشرق** القطرية، نقلًا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.akhbaralaalam.net/> (24/5/2010).

الآخر، هل هو الدولة، أم المؤسسة العسكرية، أم المجتمع، أم الطبقة المُثقفة... إلخ؟ لا شك في أن ثمة تورطًا أو تداخلًا متبادلًا بين الأطراف المذكورة وغيرها. وقد رأت تركيا نفسها، مُحاطة بالأعداء، وهنا يقول المثل التركي: «ليس للأتراك أصدقاء غير الأتراك»(٦٧).

نشأت السياسة التركية وفق رؤية هوبزية (Hobbesian Vision)، أي سياسات الخوف وليس سياسات القوة، كيف أن الخوف يمثّل دافعًا للحصول على الأمن (وليس القوة)؛ وهذا يختلف مع ما يذهب إليه الأكاديمي التركي، كمال كيريسجي (Kemal Kirişci)، من أن الرؤية الهوبزية لدى تركيا جعلتها تعطي أولوية للقوة العسكرية، كما هو حال البيئة الدولية، وحثّتها على البحث عن تلك القوة والاستعداد لاستخدامها في حسابات «الفوز ـ الخسارة»(٦٨). وكان لذلك تداعياتٌ من نوع آخر، وهي أن الكمالية أدمجت بين التهديدات الخارجية والمخاوف الداخلية في نظام عقدي ينطوي على رؤية استبدادية في الداخل من أجل «حراسة» الأمة ضد أعداء الداخل وأعداء الخارج(٦٩).

١ ـ نظرية المؤامرة وتصدير الأزمات

ماذا تفعل تركيا إزاء أزماتها الداخلية؟ ربما تعمل على تصدير أزماتها إلى الخارج بافتعال التوتر أو الحرب (أو التهديد بها)، أو إعادة أسباب الأزمات الداخلية إلى عوامل التدخل والتآمر من الخارج. ويبدو أن هذه الفكرة «تقارب» أو «تطابق» واقع حال السياسة التركية. ومن المفترض أنها تعمل (في كثير من الأحيان) على تصديرها على النحو الذي ذكرناه، وذلك من خلال اتّباعها آلية سياسية تؤكد الفروق في السياسات، وتركز على نقاط

(٦٧) يرد المثل في: Ekrem Eddy Güzeldere, «Turkish Foreign Policy: From «Surrounded by Enemies» to «Zero Problems», *C.A.P Policy Analysis*, no. 1 (2009), p. 14.

(٦٨) Kemal Kirişci, *Turkey's Foreign Policy in Turbulent Times*, Chaillot Paper; no. 92 (Paris: Institute for Security Studies, European Union, 2006), p. 100.

(٦٩) انظر: Graham E. Fuller, *The New Turkish Republic: Turkey as a Pivotal State in the Muslim World* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2008).

وقد ورد في Güzeldere, Ibid., p. 14.

التوتر وعوامل التأزم في علاقاتها الخارجية، وينسجم ذلك مع الرؤية التي ذكرنا أعلاه، والتي تفسّر كل فشل أو عجز في السياسة بـ «تآمر» أطراف في الداخل أو الخارج. وهنا تصبح المؤامرة مدخلًا تفسيريًا وإجراءً سلوكيًا، أو عمليًا، لتصدير الأزمات الداخلية، وتحميل الآخر/ الخارج مسؤوليتها، ومن ثم تأسيس سياسات خارجية تحالفية واحتوائية بالمعنى السياسي والأمني.

تمثّل نظرية المؤامرة حضورًا قويًا في الحياة والثقافة السياسيتين في تركيا، وبخاصة عند الطبقة السياسية التي تعتبر أن أزمات السياسة العامة تعود بمعظمها إلى عوامل التدخّل الخارجي، وينسحب ذلك على المنافسات السياسية الداخلية، وأزمات التكوين الاجتماعي والدولتي. وهكذا، يركّز الخطاب السياسي (والثقافي) في تركيا على العوامل التآمرية والتدخلات الدولية في تفجير المسألة الكردية والنزاع المسلّح بين الأكراد والحكومة، من خلال الدعم المعنوي وتقديم التسهيلات والأسلحة والمعلومات والأموال، كما أن «الخارج» يحضر كثيرًا في تفسير أزمات الحياة العامة والحريات وحقوق الجماعات العرقية والدينية... إلخ.

كانت دول الجوار ـ من منظور تركيا ـ «تتحمل مسؤولية» انفجار الصراع بشأن الموضوع الكردي مع تركيا، وينسحب ذلك جزئيًا ـ مع اختلاف في قائمة الاتهام ـ على صعود قوى الإسلام السياسي، الذي أعادته الحكومة العلمانية والعسكر إلى التمويل الخارجي (العربي بخاصة)، وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية(٧٠). وذلك أيضًا على المقاربات الأخرى للمشكلات الداخلية، من قبيل الأزمات الاقتصادية وانخفاض مستوى التنمية البشرية، فيمكن تبريرها بعدم الاستقرار السياسي والأمني وتكلفة الحرب على «الإرهاب» الكردي وتوتر البيئة الإقليمية والضغوط السياسية والعوائق التي تفرضها البيئة الدولية.

لقد «حُمِّلَت» سورية خلال سنوات عدة مسؤولية ضعف المبادلات التجارية مع عدد من الدول العربية، كما «حُمِّلت» اليونان خلال عقود عدة

(٧٠) انظر مثلًا: Mustafa Erdoğan, «Islam in Turkish Politics: Turkey's Quest for Democracy without Islam,» on the Web: <http://www.liberal-dt.org.tr/Ingilizce/articles/me_democracy.htm>.

مسؤولية عرقلة الاستثمار وتطوّر العلاقات الاقتصادية مع أوروبا والولايات المتحدة، وقد انعكس ذلك سلبيًا على الاقتصاد، ومن ثم على خُطط التنمية الحكومية. كما «حُمِّلَت» دول الجوار عمومًا مسؤولية فقدان تركيا مواردَ مادية ومنعوية كبيرة في الحرب مع حزب العمال الكردستاني. ويمكن استكمال الصورة بمفردات التآمر الخارجية، التي نوردها بحسب عدد من المناطق والأقاليم وفق ما يلي:

- يفسر الأتراك تلكؤ مسارهم الأوروبي حتى الآن، باتباع الاتحاد الأوروبي «معايير مزدوجة» بشأن قابلية الانضمام إليه، ويعود ذلك إلى جملة من العوامل التآمرية، أو العدائية لدى كثير من الأوروبيين بسبب الذاكرة التاريخية والدين والكتلة السكانية والفروق السياسية والثقافية[٧١]. ومقابل ذلك نجد في تركيا من يقول إن أوروبا تريد استقطاب تركيا إليها حتى تقطع الطريق أمام احتمال تطوّرها وفق النمط الديني والإسلامي، أو حتى القومي، وبالتالي الحيلولة دون عودتها إلى سياقها التاريخي وبيئتها الثقافية والحضارية[٧٢]؛

- إن سبب فشل، أو تعثّر السياسات التركية هو «عداء» القومية العربية للأتراك، و«تآمر» عدد من الدول العربية، وبخاصة سورية، على وحدة تركيا وسيادتها، وذلك من خلال مطالبها الجغرافية بشأن لواء الإسكندرونة، أو دعمها المفترض لحزب العمال الكردستاني، وتأليبها الرأي العام في المنطقة العربية ضد السياسة المائية والتحالف مع «إسرائيل»[٧٣]؛

---

(٧١) انظر تقييم تركيا لمعايير الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي: Soner Cagaptay, Nazli Gencsoy and Beril Unver, «European Union Suggests Turkey Is Not Quite Ready: A Window of Opportunity for the United States,» *Policy Watch*, no. 906 (October 2004).

(٧٢) هذا جزء من خطاب يرفض الحداثة الغربية، أو يتحفّظ عليها لاعتبارات تتعلق بالهوية الثقافية والإثنية والسياسات والمنافسات والصراعات بين «الشرق والغرب». ويمكن أن تجد تجلّياته في تركيا والعالم العربي وأفريقيا وآسيا... إلخ. وهي قصة الاحتكاك بين «المركزية الغربية» و«الأطراف»، التي هي العالم خارج «الغرب». انظر: محمد أركون، **الإسلام، أوروبا، الغرب رهانات المعنى وارادات الهيمنة**، ترجمة واسهام هاشم صالح، ط ٢ (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠١)، داريوش شايكان، **النفس المبتورة هاجس الغرب في مجتمعاتنا** (بيروت: دار الساقي، ١٩٩١).

(٧٣) انظر مثلًا: فيليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة ميخائيل نجم خوري (نيقوسيا: دار قرطبة، ١٩٩٣)، ص ٦٤ ـ ٦٨. وثمة حديث عن «طعنات في الظهر» وجّهها العرب إلى الأتراك منذ =

- يعتبر الأتراك أن فشل سياستهم في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، وبخاصة لجهة تأكيد النفوذ وبناء جماعة تركية أو طورانية في الإقليم، يعود في جانب منه إلى تآمر روسيا الاتحادية التي تنافس الأتراك في الإقليم، وتعتبره منطقة حيوية ومجال نفوذ تاريخي لها[٧٤]، كما تتنافس تركيا مع إيران على النفوذ في المنطقة نفسها، وتقدم الدولتان مشروعين متنافسين، وتدخلان في تحالفات وتفاعلات مختلفة، إذ تميل إيران إلى التقارب مع روسيا، وتميل تركيا إلى التحالف مع الولايات المتحدة، بصدد تلك المنطقة.

تحقق استرتيجية تصدير الأزمات وتفسيرها التآمري جملة من الأهداف، منها مثلًا: أن الشعور بالتهديد والتآمر الخارجي (والداخلي) يزيد من الشعور التضامني والعصبية الوطنية بمواجهة التحدّيات الآتية من الخارج؛ كما يُساعد في «تغطية» الفشل في حل المشكلات التي تواجه المجتمع والدولة في تركيا، بخاصة أن استمرار التوترات والمخاوف الأمنية ينعكس سلبًا على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، ويبرر السياسات الأمنية والتسلطية والتحكم بالمجتمع والدولة.

٢ ـ نظرية المُبادَرة وتصفير المُشكلات

عاشت تركيا خلال عقود عدة نوعًا من «العُزلة» عن جوارها، وعن كثير من دول العالم، وكتب إسماعيل جيم، وزير الخارجية السابق، قائلًا: «عندما أصبحت وزيرًا أدركتُ أن علاقاتنا لم تكن جيدة، وفكّرت أنه على الأقل يقع علينا بعض اللوم. وقد اعتمدنا مبدأ أنه مقابل كل خطوة إيجابية نحو تركيا، فإن علينا أن نخطو خطوتين»[٧٥].

= بدايات القرن العشرين (١٩١٦)، وحتى الأزمة القبرصية (١٩٧٤)، وصولًا إلى المسألة الكردية ودعم حزب العمال الكردستاني، وغيرها من التدخّلات الداخلية والخارجية، انظر وقابل: Amikam Nachmani, «Turkey and the Middle East,» *Journal of Modern Hellenism*, vol. 15 (1999), on the Web: <www.biu.ac.il/soc/besa/publications/4pub.html>.

(٧٤) انظر: Nasuh Uslu, «The Russian, Caucasian and Central Asian Aspects of Turkish Foreign Policy in the Post Cold War Period,» *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*, vol. 2, nos. 3-4 (Fall-Winter 2003), pp. 164-187.

(٧٥) Güzeldere, «Turkish Foreign Policy: From «Surrounded by Enemies» to «Zero Problems»,» p. 14.

وقد واصل حزب العدالة والتنمية التغييرَ في الرؤية (والسلوك) بكيفية أوسع، ثم قام بتغيير كبير مقارنة بما كان الحال قبل مجيئه إلى السلطة وتولّيه الحكم منفردًا منذ عام ٢٠٠٢. وهنا تمكّن الحزب من إدراج أفكار التغيير في برنامجه السياسي، ثم في برنامجه الحكومي، ثم في سياساته العملية والتطبيقية، وهي الأفكار التي كان أحمد داوود أوغلو من ضمنها في كتابه **العمق الاستراتيجي** عام ٢٠٠١، أي قبل عام واحد من فوز الحزب بالانتخابات، ثم ما لبث رجب طيب أردوغان أن عيّنه (أوغلو) وزيرًا للخارجية، لتُتاح له فرصة التنفيذ العملي للرؤى التي قدّمها.

اقتضى برنامج الحزب والحكومة السياسي أن تُعيد تركيا النظر في سياساتها، ليس على مستوى التكتيك والسياسات المرحلية فقط، وإنما أيضًا على مستوى الرؤى والديناميات، وعليها ترتيب أولوياتها، وهذا يتطلّب بالأساس تغيير «الناظم» الضمني، أو المرجعية الفكرية والثقافية والتاريخية للسياسة العامة، وهو هنا نوع من التوليف بين الإسلام والتجربة التاريخية العثمانية ومتطلّبات الحداثة. وقد اعتقد الخطاب السياسي الجديد أن التغيير في تركيا ضروريٌ لوضعها في قائمة الدول المركزية والمحورية في النظام العالمي.

أ ـ تصفير المُشكلات

كتب داوود أوغلو يقول: «مِن المستحيل لدولة تُواجه أزمات مستمرّة مع جيرانها أن تصنع سياسة إقليمية ودولية... إن خطة سلام شامل، وحُزمة من التطورات الاقتصادية والعلاقات الثقافية يجب أن توضع في التنفيذ حالاً للتغلب على الأزمات الأمنية مع جيراننا الأقرب»[٧٦]. وهو ما نَجِده أيضًا في البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية الذي يرى أن على تركيا «أخذ المبادرة في مناطق الأزمات في الأقاليم المجاورة، وأن تحاول تقديم المساهمة في حلها»، كما أن موقع تركيا الجغرافي يتطلب «سياسة خارجية تتطلّع إلى الأمام، ومحترفة ـ نشطة، وإبداعية، وأخيرًا متعددة الوجوه»[٧٧].

(٧٦) وردت في: المصدر نفسه، ص ١٤.

(٧٧) انظر البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية على الموقع الإلكتروني: <http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html> (7/4/2011).

وهذا يعني «تصفير المشكلات مع الجيران»، وهو التعبير الذي استخدمه أحمد داوود أوغلو مرارًا في مقالاته[٧٨]، وفي حواراته الصحفية، إذ إنه يقول: «إن المبدأ الأول لهذه السياسة هو خفض المشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفر، وهذا لا يعني خفضها فقط، بل القضاء عليها نهائيًا، أي القضاء على كافة المشكلات مع دول الجوار. فإذا ما نظرتم إلى وضع تركيا قبل عشر سنوات ستجدون أنها كانت متصارعة مع سورية واليونان، ولديها علاقات سيّئة مع إيران، وكان من الصعب وقتئذٍ بناء علاقات مع العراق. وكنا نعالج علاقاتنا ومشكلاتنا مع بلغاريا قبل خمسة عشر عامًا. لكن إذا نظرتم إلى تركيا الآن، لا سيما منذ سنتين، فستجدون أن الوضع مختلف تمامًا، وستجدون أن العلاقات مع دول المنطقة قد وصلت إلى درجة ممتازة [...].

إن مشكلاتنا مع اليونانيين على وشك أن تنخفض إلى نقطة الصفر، كما أن علاقاتنا مع بلغاريا وصلت إلى درجة ممتازة. ولدى تركيا علاقات ممتازة مع جورجيا... إن الشرط المهم لكي يتحقق لتركيا أن تكون دولة مركزًا هو خفض مشكلاتها مع دول الجوار إلى نقطة الصفر، وقد وصلت إلى هذه النقطة باستثناء أرمينيا...»[٧٩].

إن الكلام عن «تصفير المشكلات»، قد لا يكون في الواقع كذلك، ومن المحتمل أن يكون «تأجيلًا» لها، أو «غطاء لها»، أو «السكوت» عنها، أو «الحجْر» عليها إلى أجلٍ غير محدد، وهو ما يُسِم العلاقات بين تركيا ومعظم دول الجوار، ويتضح ذلك في قضايا النزاع الحدودي والجغرافي معها.

ليس تصفير المشكلات بـ «ممحاة» تُلغيها، أو التوصّل إلى تسويات سياسية أو قانونية بشأنها، ومن ثم جعلها من الماضي، فهذا ليس من السياسة التركية، ولا من تنظير أوغلو أو غيره. وتركيا لم «تقنّن» أي مشروع تسوية بينها وبين الجوار، وبخاصة في قضايا النزاع الجغرافي أو المائي أو التاريخي، ولم تقر بما هو أقل كلفة مثلًا، وهو تحمّل المسؤولية الرمزية

(٧٨) Ahmet Davutoglu, «Turkey's New Foreign Policy Vision,» *Insight Turkey*, vol. 10, no. 1 (2008), pp. 77-96.

(٧٩) حوار أجري مع أحمد داوود أغلو، في: **السفير**، ٢١/ ٧/ ٢٠٠٤.

والأخلاقية عن «إبادة الأرمن» في بدايات القرن العشرين. وأما ما اجتهدت للعمل فيه هو الاتفاقات الاقتصادية والاستثمارية والتبادل التجاري... إلخ، وقد يكون هذا هو الأصل في الانفتاح السياسي بعد الموضوع الأمني.

على الرغم من التقارب الوثيق في العلاقات بسورية والعراق، إلا أن تركيا لم تقبل بـ «تقنين» الوضع المائي معهما، بخاصة في ما يتعلق بحصتيهما من الوارد المائي للفرات عند نقطة الحدود مع سورية، في حين أنها اتفقت مع سورية على إقامة مشروع مائي مشترك باسم «سد الصداقة» على نهر العاصي(٨٠)! ولذلك أبعادٌ تتعلق بالحدود المتنازع عليها بخصوص لواء الإسكندرونة وحقوق سورية الجغرافية والتاريخية في اللواء.

ب ـ المبادرة

يأتي «تصفير المشكلات» في إطار أوسع، وهو المبادرة، ذلك أن تركيا لا تنتظر الأطراف الأخرى لتخطو إليها، بل أن تقوم هي باقتراح المشروعات والخطط الإقليمية والدولية للتعاون في مجالات التنمية والتجارة والاستثمار والمياه والأمن وتسوية النزاعات... إلخ، وقد يمثّل ذلك تجاوزًا لواحدة من نمطيات السياسة التركية، وهي «العُزلة» النسبية عن الجوار.

يرتبط الأمر بالبيئة النفسية المحيطة بصنع القرار السياسي والسياسة الخارجية والمزاج السياسي والمدارك الذهنية عن تركيا لدى الجوار أو الأطراف المعنية بـ «المبادرة»، على أمل، أو افتراض، أن تغيّر البيئة النفسية والشعور بالثقة يزيدان من فرص، أو احتمالات، إعادة النظر في القضايا موضوع النزاع، أو حتى في ترتيبها أو وضعها في جدول الأولويات، وهو ما يحدث بالنسبة إلى عدد من الدول التي كانت على خلاف كبير نسبيًا مع تركيا، لكنها اليوم قد لا تُعد تركيا بلدًا معاديًا، على الرغم من أنه لم يطرأ على القضايا العميقة للنزاع أي تغيير جدي، وإنما حدث نوع من «الالتفاف» عليها وإبداء حسن النوايا، ثم طرح مفردات أخرى تتعلق، كما ذكرنا،

(٨٠) وضع الطرفان حجر الأساس للبدء بالمشروع بتاريخ ٦/٢/٢٠١١، انظر: **تشرين** (دمشق)، ٧/٢/٢٠١١. وقد أعلنت تركيا عن توقيف العمل في المشروع بسبب الأزمة السورية، **السفير**، ٤/٧/٢٠١١.

بالتبادل التجاري والإعلامي والتنسيق السياسي... إلخ، وحتى الآن لم تقم تركيا بالتقدم بمبادرات جدّية لحل نزاعاتها العميقة مع دول الجوار، ولم تتوصّل إلى تسويات بشأنها(٨١).

إن انخراط تركيا بالمنافسات السياسية في ما يسمى «العمق الاستراتيجي»، هو بالأساس نتيجة «مبادرة» نظرية وسلوكية تمت على صعيد السياسة الخارجية الكلية، وليس تجاه منطقة أو أزمة بعينها. ويزيد على الأمر تقدّم تركيا بمبادرات من نوع آخر، مثل ترشيحها «أكمل الدين إحسان أوغلو» لرئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي، مؤشرًا مزدوجًا ودلالة على أن تركيا تريد المزيد من الانخراط التركي في شؤون العالم الإسلامي، ودلالة مقابلة للدول الإسلامية على مُلاقاة ذلك بترحيب كبير(٨٢).

وصدر عن تركيا مبادرات عديدة في العلاقات الإقليمية والدولية، وبخاصة في ما يتعلق بالطاقة وتسوية النزاعات، أو المحافظة على الاستقرار، مثل «أرضية الاستقرار والتعاون في القفقاس»، التي تشمل روسيا وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا وتركيا، و«أرضية لجيران العراق»... إلخ، كما تحصّلت تركيا على مقعد مراقب في الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ودول الكاريبي ومنظمة الدول الأميركية... إلخ.

رابعًا: من «إمبريالية فرعية» إلى «دولة مركزية»

١ ـ «المركزية التركية»

تكشف الجهود النقدية في الثقافة التركية، أو الخطاب التركي المعاصر، عن أن ثمة إشكاليات وتمزقات شديدة التأثير وتتجلّى بكيفيات متخلّفة في الفنون والآداب، لكن بصورة خاصة في الفكر السياسي، وربما اتجاهات السياسة المعاصرة. ويعود ذلك إلى سببين رئيسين: **الأول** هو

(٨١) انظر تحليلًا موسعًا في ما يخص العلاقة بسورية في: عقيل سعيد محفوض، «سورية وتركيا: «نقطة تحول» أم «رهان تاريخي»؟،» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢).

(٨٢) Bülent Aras, «Can Turkey Rouse the Muslim World?,» *Daily Star*, 18/6/2004.

«المركزية الإسلامية» ومحدداتها الثقافية والأيديولوجية، وتنظر إلى ذاتها بِعَدِّهَا القيمة العُليا والأساس في الثقافة العالمية، وذات رسالية كونية، وهذا أمر معروف في الفكر الديني، وفي منطق الإسلام نفسه. والسبب **الثاني** هو «الهامشية التركية» في النظام العالمي المتمركز على المعنى أو المُعطى الغربي، الأوروبي بالأساس، وهذه مسألة يكثُر فيها النقاش.

لكن الظاهرة التركية المعاصرة تكابد تمزقات، وتعاني مفارقات «الهامشية» بالنسبة إلى الإسلام الذي بقي متمركزًا حول نظام قيمٍ عربي، حتى لو كانت الغلبة في المجال السياسي الإسلامي للأتراك والفرس خلال مراحل تاريخية مختلفة، والثاني هو أنهم «هوامش» للنظام الدولي الراهن، بل إنهم عبارة عن تجليات «قزمية» من حيث القوة والوزن بالقياس إلى لحظة العثمانية السابقة.

قد يكون هذا حال كثير من الأمم والجماعات الإثنية، إلا أن نظام القيم في تركيا لم يتصالح مع واقعه، ولم يستطع تصوّر أن وضعه الحالي هو وضع «عادل» ونتيجة طبيعية للتغيرات في نظام القوة والمعنى في العالم، ومن ثم فإنه لا يزال يثابر على «تذكر»، أو «استحضار، الماضي العثماني، وربما اللحظات الإسلامية (و«الطورانية») الأسبق، في معرض تقييمه للوزن التاريخي والحضاري والروحي للأتراك والمسلمين، مقابلة بما لدى الغرب من نُظم القيم وتكوينات المعنى والقوة. وثمة من عاد فتعلم العثمانية ويريد أن يتعلم العربية، لم يكن ذلك شغفًا لغويًا بقدر ما هو موقف أيديولوجي. إنه ماركسي ولا يعارض العلمنة بالطبع، لكن له موقفًا من الثمن الذي دُفع لقاءها، أو الأسس التي قامت عليها. لم تتصل العلمنة بالديمقراطية في تركيا، قامت بفرض، وخدمت نظامًا صارمًا وفرديًا. اتصلت العلمنة بالقومية، جاءت من الحلم بتركيا حديثة وأوروبية، تركيا منقطعة عن نظام الخلافة العثماني بمراجعه الأيديولوجية وخليطه القومي... الحنين العثماني يغدو أيضًا شيوعيًا»[83].

(83) عباس بيضون، «الشعر المقروء على الماء وحنين الشيوعيين العثماني،» **السفير**، 30/6/2006.

ربما أدّى «العجز» عن مواجهة الغرب، أو حتى مسايرته في ما يمضي إليه، أو في ما ينتجه ويُقدّمه إلى نفسه والعالم، إلى اختلالات في المعنى واستجابات متناقضة لتحديات الانخراط في النظام الدولي، وكان من شأن ذلك أن قامت الدولة التركية على جزء يسير من المجال التاريخي للسلطنة العثمانية، وعلى نظم دولتية وحداثية كانت نسخة غير مطابقة لما لدى الأوروبيين، وحدث نوع من الفُصام والجرح النرجسي لم يبرأ منه الأتراك حتى اليوم، بل إن الإحيائيات المختلفة لديهم من عثمانية وطورانية وإسلاموية وحتى هويات فرعية وجهوية... إلخ، ربما كان من تداعيات أو ارتدادات تلك الصدمة التي حدثت في بدايات القرن العشرين، وتأسست نتيجتها الدولة، الجمهورية الراهنة[84].

٢ ـ «الإمبريالية الفرعية»

مثّلت مفاهيمُ «المركز» و«الدولة المركزية» و«الثقافة المركزية» تعبيرًا عن غلبة وجهة نظر الذات، وأحيانًا النزعة «الأنوية»، التي تستند إلى التفوق والتفاوت الكبير بينها وبين الآخر، أو إلى نوع من التهويمات أو الأدلجة الفائقة، وربما الخلل في إدراك الوزن النوعي لـ «الأنا» في «العالم».

وعلى الرغم من وضع الأتراك الطرفي والهامشي في النظام الدولي، وتبنّيهم نظمَ قيم دولتية ومجتمعية وتشريعات، هامشية بدورها، إلا أنهم رأوا أنفسهم في «مركزية ما»، ربما بالقياس إلى جوارهم الذين يشهدون تأزمًا مزمنًا على صعيد الوزن والدور والهوية والإنتاج والمعنى. وربما تولّد عندهم ذلك بفعل اقترابهم من الغرب جغرافيًا وسياسيًا و«تشبههم» بهم، والواقع أن قائمة الأسباب، أو العوامل المحتملة، قد تطول أكثر من ذلك، إلا أننا لا نقع على عامل حاسم بهذا الخصوص.

(84) يعكس الأدب في تركيا، الروائي منه على نحو خاص، أو هكذا بدا للكثيرين، ذلك التمزّق في الهوية ومكابدة الاختيار أو التفضيل بين نمطين معياريين للهوية والثقافة وكيفية النظر إلى العالم، وقد تناول الكاتب التركي، أورهان باموك الذي نال جائزة نوبل للآداب، بأسلوب متميز العديد من الهواجس الثقافية والتجاذبات النفسية والثقافية في تركيا، انظر مثلًا: أورهان باموك، **اسمي أحمر**، ترجمة عبد القادر عبد اللي، ط ٢ (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٤).

وجد الأتراك أنهم، ونتيجة «التوافق الموضوعي» بشأن عدد من القضايا ربما يكونون أكثر الدول قربًا من الغرب، وأكثرها شبهًا به، وقد يقتضي ذلك أن يُمكّنها هذا الأخير من أن تكون قوة إقليمية وليس مجرد جناح له، أو أداة لتنفيذ سياساته، وعلى هذا نشأت مدارك «المركزية التركية» ونزعات «الإمبريالية الفرعية».

دخلت تركيا في تحالف مع الغرب ليس فقط لأغراض الأمن القومي والحصول على الموارد، وإنما أيضًا لغرض آخر هو منحها فرصة تكوين دولة قوية واسعة النفوذ على تخوم أقاليم رئيسة مثل: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقفقاس والبلقان. وكانت تركيا موكلة بصورة أو أخرى، بمتابعة السياسات الغربية ونهج خيارات الغرب، وبخاصة تجاه القوى والاتجاهات اليسارية والسياسات القومية العربية والثورة الإيرانية... إلخ، وقد أمِلَت (تركيا) أن تؤدي علاقاتها الدولية والإقليمية وموقعها الجيوسياسي (وتحالفها مع الولايات المتحدة) إلى أن تُقيم نوعًا من «إمبريالية فرعية»[٨٥].

يتجلّى النزوع الإمبريالي في مقولات عن «القوة الرابعة» في العالم، والدولة ممتدة النفوذ «من بحر الصين إلى بحر الأدرياتيك»، وتقابلها الشعارات التي يطرحها الإسلامويون بشأن «العثمانية الجديدة»، أو القومويون المتطرّفون بشأن «العالم الطوراني». وكانت «الإمبريالية الفرعية» تنسجم مع طبيعة الاستراتيجيات الأميركية في العالم التي كانت تعتمد بصورة فاعلة على حلفائها الإقليميين في تنفيذ سياساتها. وأما اليوم، فيبدو أن الاستراتيجيات تغيّرت، إذ أصبحت الولايات المتحدة «أقل» اعتمادًا على حلفائها، و«أكثر» اهتمامًا بتنفيذ سياساتها مباشرة، لكن ذلك لا يقلل من أهمية الفكرة لدى الأتراك الذين يميل بعضهم إلى مراجعتها لصالح

---

(٨٥) يندرج دور المؤسسة العسكرية في صنع سياسة خارجية تهدف إلى العظمة العسكرية والمكانة الإقليمية تحت مسمى «إمبريالية فرعية»، ويستخدم ألرتش ألبرخت (Ulrich Albrecht) مسمى «إمبريالية فرعية» في دراسته عن إيران في فترة حكم الشاه، انظر: Ulrich Albrecht, «Militaried Sub-Imperialism: The Case of Iran,» in: Mary Kaldor and Asbjørn Eide, eds., *The World Military Order: The Impact of Military Technology on the Third World* (London: Macmillan, 1979), pp. 232-256, and Nazih N. Ayubi, *Over-Stating the Arab State Politics and Society in the Middle East* (London: I. B. Tauris, 1995).

فكرة أخرى تختص بجعل تركيا «دولة ـ مركز» في السياسات الإقليمية والدولية[٨٦].

٣ ـ «الدولة المركز» أو «الدولة المركزية»

ليست فكرة «الدولة المركز»، أو «الدولة المركزية»، فكرة طارئة على السياسية التركية. وليست من بنات أفكار حزب العدالة والتنمية، وإنما هي سابقة على ذلك بسنوات عدة، وربما كانت جزءًا من خطاب اليسار السياسي الذي واصل اعتراضاته المركّزة على طبيعة ارتباط تركيا بالغرب وتبعيّتها له، وربما كانت واحدة من الخيارات المحتملة لبعض المعتدلين، أو الذين يريدون التخفيف من طبيعة النقد الموجّه إلى السياسات التركية المخترقة أميركيًا، والمغتربة فعليًا من خلال تولّيها من قبل أفراد ومؤسسات «مأخوذة» بالغرب، ولا ترى خيارًا آخر، حتى لو كانت النتائج أقل بكثير مما هو مؤمل.

مارست السياسة التركية نوعًا من تبعية ثقيلة للغرب، لكن الخطاب السياسي كثيرًا ما كان يُغلّفها، أو يغطيها، بعناوين استقلالية، وحديث عن محورية الدور... إلخ، وهذا ما تفعله عادة السياسات التابعة في غير دولة وغير منطقة في العالم.

برز خطاب التغيير لوضعية تركيا في النظام العالمي مع تورغوت أوزال في ثمانينيات القرن العشرين[٨٧]، وكان أوزال مسؤولًا عن التخطيط، ثم وزيرًا للاقتصاد، ثم رئيسًا للوزراء في ظل الحكم العسكري الانتقالي برئاسة الجنرال كنعان إيفرين الذي أعلن أنه يقوم بانقلابه حفاظًا على مصالح تركيا، ويبدو أن انقلابه تم بترتيب مع (وربما بإيعاز من) الولايات المتحدة. وهنا يصبح الاستقلال والاستقرار عنوانًا لمزيد من التبعية والاختراق!

شرع الرئيس أوزال بـ «التنظير» لما يجب أن يكون عليه وضع تركيا، وقد أشرنا إلى ذلك بقدر من التفصيل في موضع آخر (انظر الفصل الثاني)،

---

(٨٦) انظر: أحمد داوود أوغلو، «مكانة تركيا في العالم،» **شؤون الأوسط** (بيروت)، العدد ١١٦ (خريف ٢٠٠٤)، ص ١٤١ ـ ١٥٤.

(٨٧) Sedat Laciner, «Turgut Ozal Period in Turkish Foreign Policy: Ozalism?,» *Journal of Turkish Weekly* (9 March 2009).

ثم واصل بعده رؤساء آخرون، ربما كانوا أقل طموحًا إلا أنهم فسحوا نسبيًا لمزيد من تجليات الهوية الثقافية والطموحات السياسية[٨٨]، مثل الرئيس سليمان ديميريل (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠)، ورؤساء الحكومات بولنت أجاويد وتانسو تشيلر ومسعود يلماز. والواقع أن بين هؤلاء من كان أكثر تأثيرًا في هذا الصعيد، وهو نجم الدين أربكان المشارك الرئيس في عدد من الحكومات، ثم رئيس الحكومة التي انقلب عليها الجيش وحلفاؤه المدنيون في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٧[٨٩].

لقد فعل أربكان الكثير على صعيد البُنية والبيئة النفسية للأتراك والتكوينات الاجتماعية الإثنية في تركيا، ومن الصعب تصوّر بروز حزب العدالة والتنمية من دونه، وربما من دون تجاوزه، حتى لو انه توفي (شباط/ فبراير ٢٠١١) وهو غير راضٍ عن الحزب المذكور، بل كان مستاءً منه. وهذه على أي حال مسألة خارج سياق هذه الدراسة[٩٠].

قام حزب العدالة والتنمية بنوع من توليف، أو تجريب، في هندسة تكوين تنظيمي قائم على مروحة من التكوينات والتنويعات الأيديولوجية والرمزيات المنفتحة على طيف واسع من الانتماءات والهويات السياسية والشرائح الهامشية والمنزعجة أو المعترضة على أداء الأحزاب السياسية التقليدية[٩١]،

---

(٨٨) انظر مثلًا المقالة التالية لتانسو تشيلر، رئيسة الحكومة التركية السابقة: Tansu Çiller, «Turkish Foreign Policy in its Dynamic Tradition,» *Perceptions: Journal of International Affairs*, vol. 1, no. 3 (November 1996), on the Web: <http://www.diplomatikgozlem.com/EN/belge/2-2691/tukish-foreign-policy-in-its-dynamic-tradition.html> (25/1/2012).

(٨٩) توفي رئيس الوزراء السابق والزعيم الإسلامي نجم الدين أربكان في ٢٨/ ٢/ ٢٠١١، طاويًا بذلك صفحة حافلة من المثابرة لأحد أبرز السياسيين الأتراك في السنوات الخمسين الأخيرة. وأثارت رسالة العزاء التي نشرها رئيس «هيئة الأركان العامة التركية»، الفريق أول إشيك كوشنر، جدلًا كبيرًا في تركيا. انظر: أخبار العالم (بوابة إلكترونية)، ٢/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.akhbaralaalam.net>.

وكان أربكان حتى وفاته رئيسًا لـ «حزب السعادة»، وقد عقد قبيل وفاته اجتماعات تنسيق لقيادة الحزب استعدادًا للانتخابات النيابية التي جرت في ١٢/ ٦/ ٢٠١١.

(٩٠) أُسِّس «حزب العدالة والتنمية» على يد ٥٥ نائبًا انشقوا عن «حزب الفضيلة» الذي تم حلّه بقرار صدر عن المحكمة الدستورية في (٢٢ يونيو/ حزيران ٢٠٠١). وقد تأسس الحزب في (١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠١) برئاسة رجب طيب أردوغان.

(٩١) لمزيد من المعلومات حول تكوين وأيديولوجيا حزب العدالة والتنمية، يمكن النظر في: Angel Rabasa and F. Stephen Larabee, *The Rise of Political Islam in Turkey* (Santa Monica, CA: Rand, 2008), pp. 75-90. =

ثم إنه اعتمد على «سرديات كبرى» بكيفية مختلفة، وليس تحت عناوين تقليدية مثل «العلمانية» و«الأوربة» و«الطورانية»، وحتى «الأسلمة»، لقد قام بـ «إدراج» خطاب ثقافي وسياسي مختلف ومعتمد على أداء أكاديمي موسع، ثقافي، لكنه محكوم بالأساس ببُنى ونواظم أيديولوجية عميقة.

تتطلب «الإمبريالية الفرعية» توافر موارد وإمكانات وإرادات محلية وتوافقات إقليمية ودولية، يبدو من الصعب تحقيقها بشكل مستقر لدولة مثل تركيا في أقاليم، أو على تخوم أقاليم تابعة ومُختَرقة. وتؤدي قوى التغلغل الخارجي أدوارًا رئيسة في تقرير سياساتها ومستقبلها. ولا يبدو أن تركيا مستعدة لتخطيط سياسات «خارج» متطلّبات ومقتضيات تحالفاتها الدولية (والإقليمية). قد تكون راغبة، لكنها غير قادرة، وليس ثمة مؤشرات كافية تدل على أن مساعيها تلك سوف تحظى بـ «تأييد» مستقر (أو دائم) من قبل أطراف القمة الدولية، أو الأطراف الإقليمية المنافسة.

ربطت تركيا استراتيجياتها بفكرة رومانسية (أو رحمانية؟)، وهي الفكرة القائلة إن تركيا محكومة بمرجعية تاريخية ورأسمال رمزي، وغائية رسالية تنتهي ـ إن تم لها الأمر ـ بجعل تركيا، «دولة مركزية»، وربما «الدولة المركز» في العالم. وقد لا يمثّل ذلك خطابًا رومانسيًا، أو رحمانيًا فحسب، وإنما تصورًا معياريًا أيضًا، تكون فائدته ليس في بعده التطبيقي، القريب من «الاستحالة»، وإنما في قدرته على الإثارة والتحفيز وتجديد الحيوية والانتماء من أجل مزيد من إنتاج السلع المادية والمعنوية، وقد يكون هو نفسه سلعة أو إنتاجًا تركيًا استطاع كغيره من السلع أن يلقى سوقًا في المجال الذي تروّج فيه تركيا لسلعها وصادراتها المختلفة، بقدر غير قليل من الحماسة التي تطلب المزيد[٩٢].

= وانظر البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية (التركي)، على الموقع الإلكتروني: <http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html> (7/4/2011).

ومن أجل رؤية تحليلية لظاهرة نشوء وتكوين وأيديولوجيا الحزب المذكور، انظر مثلًا: Tugal, «NATO's Islamists: Hegemony and Americanization in Turkey,» pp. 5-34.

(٩٢) للإطلاع على وجهة نظر نقدية لطبيعة التلقي العربي للسياسة التركية، انظر: حوار أجراه علي الظفيري مع عزمي بشارة، «العرب وتركيا» ضمن برنامج «في العمق»، على قناة «الجزيرة» الفضائية، الدوحة، ٢٨/ ٦/ ٢٠١٠، والجزيرة نت، ٤/ ٧/ ٢٠١٠.

الفصل الخامس

تركيا والاتحاد الأوروبي

مثّل الانضمام إلى أوروبا أحد أهم أهداف السياسة التركية وشواغلها، التي رأت في ذلك «الطريقَ المُثلى» لتحقيق مصالحها القومية[1]، والاستجابة العملية لتحديات كبرى كانت أوروبا نفسها هي مصدرها الرئيس، وبخاصة أن مسيرة بناء الدولة الجمهورية بدأت بمواجهة أوروبا ـ الغرب الذي تقرر في ما بعد الامتثال له، أو اللحاق به. وهذا من المفارقات السياسية والتاريخية، وإن كان يتطلّب تقصّيًا جدّيًا من أجل التوصل إلى «النقطة الحرجة» في تحوّل المدارك التركية تجاه أوروبا، من «مصدر تهديد» إلى «حليف» و«مثال» يُحتذى.

يتناول هذا الجزء من الدراسة، طبيعة العلاقة بين تركيا وأوروبا، وكون تركيا «في» أوروبا، لكنها ليست «منها»، وكون أوروبا هي مصدر المعنى والقوة بالنسبة إلى تركيا، ومسار العلاقات بين الطرفين، باعتباره اتجاهًا تاريخيًا منذ تأسيس الدولة الجمهورية، مرورًا بمراحل وتطوّرات مختلفة، وصولًا إلى الزمن الراهن، وقد أدى هذا المسار إلى نتائج «ملتبسة»، وأثار أسئلة جدية؛ واتجاهات الرأي العام والمدارك المتبادلة بين الأتراك والأوروبيين، والتفاعلات الاقتصادية، والتجاذبات والبدائل المحتملة؛ ونقاط الاحتكاك التي تتناول بدورها ثلاثة مستويات للتفاعلات بين الطرفين، نحددها بـ «نقاط الارتباط»، و«نقاط المنافسة»، و«نقاط الصدام».

«في» أوروبا وليس «منها»

كان الاندفاع العثماني نحو أوروبا جزءًا من التغيير التاريخي في حركية (واتجاه) القوة في النظام العالمي مع ثبات مراكزها نسبيًا خلال قرون عدة. وكان العثمانيون قد استولوا على القسطنطينية في عام ١٤٥٢، وجعلوها

---

(١) انظر وقابل: Zoli Ozal, «It Is A Long and Winding Read: the Saga of EU - Turkey Relations,» in: Heinz Kramar, eds., *Turkey and the European Union* (Washington: Johns Hopkins University Press, 2004), pp. 2-9.

عاصمتهم، وبذلك حافظوا على مركز القوة التاريخي (الأوروبي ـ المشرقي منه على الأقل)، وهو مركز «العالم الروماني» بأكثر من تجلٍ تاريخي له.

وقد أنبأت محاولات العثمانيين السيطرة على فيينا، «مدينة التفاح الذهبي»، عن أحلام سياسية كُبرى حول إمكان إقامة إمبراطورية «رومانية ـ إسلامية» (Roman-Muslim) في أوروبا[٢]. وكانت السلطنة العثمانية خلال قرون عدة إحدى القوى الفاعلة، وربما القوة الأكثر تهديدًا لأوروبا خلال تاريخها الحديث، وطرفًا «موضوعيًا» في سياساتها ومنافساتها، كانت حاضرة في أوروبا، إلا أنها لم تكن منها، ولم تعترف أوروبا بها كجزء من تكوينها الثقافي والحضاري، وقد أخرجتها «منها» تدريجيًا، وصولًا إلى القضاء عليها واحتلال مركزها خلال الحرب العالمية الأولى[٣].

وعلى الرغم من أن السلطنة كانت قوة «غزو» و«توسع» إلا أنها كانت على الدوام تَجِدُّ في مسارها نحو «التماثل» مع الطرف «المغزو»، أو مع «العدو»، وذلك منذ لحظة الاستيلاء على القسطنطينية/إسطنبول (١٤٥٢)[٤]. ويبدو أن سلسلة القوانين ومحاولات الإصلاح في الدولة إنما كانت محاولة للإجابة عن السؤال المؤرق التالي: «كيف يمكن إنقاذ السلطنة؟»[٥]. ولم تكن محاولات الإجابة، بالقطع، تجد «مثالًا» لها خارج أوروبا التي أصبحت مصدرًا ومرجعًا فكريًا وثقافيًا لإرادة التحديث في الدولة المتّجهة بصورة متسارعة نحو «النزع الأخير»[٦]. وقد انسحب ذلك على الفترة

---

(٢) Ingmar Karlsson, «Turkey in Europe but not of Europe,» Paper Presented at: The International Conference 27 May 2009 at Lund University (Turkish Economic and Social Studies Foundation (TESEV), Istanbul, 2009), p. 9.

(٣) انظر مثلًا: Iver B. Neumann, *Uses of the Other: «The East» in European Identity Formation*, Borderlines; v. 9 (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999), p. 59.

(٤) انظر مناقشة الكاتب التركي جمال كفادار لهذه المسألة في: جمال كفادار، «ظهور الدولة العثمانية في الدراسات التاريخية المعاصرة،» ترجمة عبد اللطيف الحارس، **الاجتهاد** (بيروت)، العددان ٤١ ـ ٤٢ (شتاء ـ ربيع ١٩٩٩)، ص ٢٦ وما بعدها.

(٥) بول دومون، «فترة التنظيمات: ١٨٣٩ ـ ١٨٧٨،» في: روبير مانتران، معد، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة بشير السباعي، ٢ ج (القاهرة: دار الفكر للدراسات، ١٩٩٢)، ج ١، ص ٦٣.

(٦) انظر وقارن: جوستين ماكارثي، «سياسات الإصلاح العثماني،» ترجمة عبد اللطيف الحارس، **الاجتهاد**، العددان ٤٥ ـ ٤٦ (شتاء ـ ربيع ٢٠٠٠)، ص ٦٣.

الجمهورية وصولًا إلى الفترة الراهنة، إذ إن ثمة «حلمًا قديمًا»، هو أن يصبح الأتراك «في أوروبا» على الأقل، حتى لو لم يكونوا «منها»[٧].

مصدر المعنى والقوة

مثّلت أوروبا «مركزًا» للسياسات العالمية، ومصدرًا للمعنى والقوة. وهذا يفسر كونها (أوروبا) بمعنى ما «ضرورة» للسياسة في الدول الناشئة، وأما تأثيرها في تركيا فيزيد على ذلك نظرًا إلى عوامل الجغرافيا والاحتكاك التاريخي والسياسات والتفاعلات المتبادلة. وترتبط ديناميات السياسات البينية بالنسبة إلى تركيا بمجموعة من العوامل:

ـ أوروبا هي محدد رئيس في النظام العالمي سياسيًا واقتصاديًا إلى جانب الولايات المتحدة واليابان وروسيا والصين وغيرها.

ـ مركز «المعنى» و«القوة» في العالم، وبخاصة ما يتعلق بالبناء السياسي والدولتي والرمزية الثقافية والحضارية.

ـ قابلية التفاعل معها بكيفية متعددة الأشكال.

ـ فرصة لتركيا للاندماج في النظام الدولي.

ـ مصدر تهديد لتركيا ودول أخرى سواء من حيث «التفوق» أم من حيث «الاختراق».

ـ تمسّك أوروبا ـ بحكم تأثيرها في النظام الدولي ـ بخيوط وبدائل أخرى قد تؤدي إلى رفع الغطاء أو الشرعية أو القابلية الدولية عن الدولة التركية الراهنة التي تتسم بانقسامية عالية نسبيًا.

من الواضح أن محددات التفاعل اقتصرت، حتى الآن، على ما يخص أوروبا بالنسبة إلى تركيا، وليس العكس، نظرًا إلى كون تركيا هي الطرف «الضعيف» في تفاعلاته الأوروبية، وليس ذلك ضعفًا بالمعنى التقليدي فقط، وإنما أيضًا بالمعنى الرمزي، وحتى المعياري، طالما أن تركيا تطلب بلا كلل أو ملل، وتواصل إلحاحها وانتظارها على أبواب أوروبا، منذ عقود عدة،

---

(٧) هذا التعبير هو عنوان الدراسة التالية: Karlsson, «Turkey in Europe but not of Europe?».

فيما تجاوزتها دول أخرى يعد ملف تركيا لدى أوروبا أقدم من وجودها نفسه، وبخاصة الدول التي نشأت بعد تفكك حلف وارسو والاتحاد السوفياتي.

أولًا: مسار العلاقات: اتجاه تاريخي

يُعَدُّ المسار التركي نحو أوروبا استمرارًا لما كانت تَجِدُ فيه السلطنة العثمانية حتى انهيارها وقيام الجمهورية على أنقاضها[8]. وكانت أوروبا قد «اخترقت» المجال العثماني بكيفية قاهرة وثقيلة الوطأة، لا يزال الأتراك يشعرون بمرارتها إلى اليوم. وقد مثّلت أوروبا واحدة من المفردات الرئيسة للوجود التركي المعاصر[9]، حكمًا وخصمًا، مثالًا وأملًا، أو نموذجًا معياريًا للدولة، وكذلك مصدر تهديد رئيس لها.

وهكذا فإن للمسار التركي نحو أوروبا كيفية تاريخية وسيرورة مُجهدة، كما رافقته مكابدات سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية ونفسية... إلخ، لم يجرِ تلمس ملامحها بكيفية مستقرة أو متفق عليها حتى الآن، على الرغم من التطور المتزايد للدراسات العثمانية والتركية في عالم اليوم.

١ ـ أوروبا باعتبارها «مثالًا»: بواعث داخلية وخارجية

تحول مسار تركيا نحو أوروبا من مجرد خيار أو مشروع للإصلاح والتحديث إلى جزء من أيديولوجيا رسمية وبناء عقدي لنظام سياسي ودولة. ونهضت الحركة الكمالية، وهي سابقة للدولة الجمهورية، على أنماط قيم حداثوية أوروبية خالطتها قيم عثمانوية تجديدية. لكن تَغَلَّبَ اعتبار التحديث على اعتبار التأصيل أو التجديد، ربما بسبب الشعور بعدم الجدوى والفقد والخسران، والقناعة المتزايدة بـ «استحالة» الإصلاح والاندراج في النظام العالمي من خارج منظومته الناهضة بقوة.

وقد يكون ثمة اعتبارات أخرى، منها مثلًا المخاوف من أن الإصلاح

(٨) انظر وقابل: ماكارثي، المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٩) انظر وقابل: Erik J. Zürcher, *The Young Turk Legacy and Nation Building: From the Ottoman Empire to Atatürk's Turkey*, Library of Modern Middle East Studies; v. 87 (London; New York: I. B. Tauris, 2010), p. 136.

والتأصيل أو العثمنة أو الطورانية ربما ينطوي على احتمالات ارتدادية ونكوصية، تهدد النخبة السياسية والدولتية الصاعدة. وهذا يساعد في تفسير الطبيعة المتوترة والعنيفة أحيانًا للإصلاحات الكمالية والسياسات الدولتية اللاحقة.

وقد شعرت الحركة الكمالية أن مشروعها بشأن الدولة يتطلّب «موافقة» من أوروبا، أو على الأقل «تفهمها»، وبخاصة ما يتعلق بالسياسات المتشددة والعنفية تجاه التكوينات والحركات السيادية للإثنيات والأقوام التي تضمّها الدولة الجديدة (الأرمن والأكراد على وجه الخصوص). وتنكّرت أوروبا للوعود التي كانت قد قطعتها للأكراد بدعم مطالبهم (أو حقوقهم) السيادية والتاريخية في أجزاء من الجغرافيا التي تمثّل تركيا الراهنة.

مثّلت البيئة الممهدة للحرب العالمية الثانية، وتحوّلاتها، وصولًا إلى نهايتها، مجموعة من الضغوط الثقيلة والحرجة على تركيا، من جهة الأطراف المتحاربة، التي كانت تعرض حوافز و«إغراءات» للأتراك، فيما كانت التهديدات المقابلة والمخاوف من خسارة الحرب كابحًا قويًا عن الميل لأي جهة.

وهكذا، انتظر الأتراك حتى تبيّنت ملامح الانتصار العسكري، وأعلنوا الحرب على ألمانيا قُبيل نهاية الأعمال العسكرية بوقت قصير، وعُدّتْ تركيا من القوى المنتصرة في الحرب. وانخرطت تركيا في ديناميات الحرب الباردة بأسرع مما كان متوقعًا، ربما بسبب مداركهم المتزايدة (المُبالغ فيها أحيانًا) عن المخاطر الماثلة من قبل السوفيات من جهة، ومن التغيرات الداخلية ونشاط القوى اليسارية في التكوين الاجتماعي داخل تركيا نفسها من جهة ثانية.

وهذه بواعث قلق جدي ومصدر تهديدات عميقة أفضت كلها إلى انخراط سريع في نظام الحرب الباردة والوقوف مع «الغرب» ضد «الشرق»، في صراعات ومنافسات ربما اعتقد الأتراك أن نهايتها أقرب وأسرع مما حدث بالفعل. وكانت الخطوة المؤسسية الأهم هي انضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي (NATO) في عام ١٩٥٢. وعدّتها الولايات المتحدة حليفًا لها، وأصبحت قاعدة عسكرية متقدّمة للغرب.

٢ ـ الكيانية الأوروبية

تقدمت تركيا بطلب الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة في ٣١ تموز/يوليو ١٩٥٩، وجددت طلب الانضمام إلى المجموعة الأوروبية في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٧. وتُوَاصِل تأكيد اهتمامها وسعيها إلى الانضمام للمسار الأوروبي. وقد أصبحت هذه المسألة أحد أبرز أهداف سياستها الخارجية، فضلًا عن أنها إحدى القضايا المهمة والمثيرة للجدل في السياسات الداخلية. وحققت خطوات عدة، إذ دخلت في اتفاق الوحدة الجمركية عام ١٩٩٦، وفي قمة هلسنكي، عام ١٩٩٩، قَبِلَها الاتحاد الأوروبي كدولة مرشّحة للتفاوض من أجل الانضمام إليه.

انتظرت بعد ذلك سنوات عدة حتى منحها الأوروبيون وضعية الترشُّح لمفاوضات العضوية في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بدءًا من ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، «على أن تكون المحادثات غير محددة الأجل، ومن دون ضمان لنتيجتها»[١٠]. وعلى الرغم من أن ذلك لم يؤكد أن المفاوضات ستنتهي بقبولها كليًا ونهائيًا في الاتحاد الأوروبي، إلا أن مجرد الإعلان عن بدء المفاوضات اعتُبِر انتصارًا سياسيًا واستراتيجيًا كبيرًا لدى الأتراك[١١] هذا ما يخص تركيا، وأما ما يخص الاتحاد الأوروبي فثمة عوامل عديدة منها: مسألة الهوية الأوروبية والأبعاد الثقافية، والمخاوف على الطابع العلماني للاتحاد الأوروبي، وهواجس الأمن والهجرة والاستقرار والإسلام السياسي[١٢].

وعلى الرغم من التجاذبات المستمرة بشأن «أهلية» تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومدى «استعداد» الأخير لقبولها، إلا أن الطرفين لم يواجها فعليًا استحقاقات كل ذلك، وبرزت شكوك كثيرة حول جدّية

(١٠) **السفير**، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٤.

(١١) اعتبر الباحث الألماني هانز كرامر (Heinz Kramar) أن قرار الاتحاد الأوروبي (١٦/ ١٢/ ٢٠٠٤)، إعلان يوم ٣/ ١١/ ٢٠٠٥، موعدًا لبدء محادثات عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي هو «القرار الأكثر جدلية والأكثر أهمية في تاريخه». انظر: Heinz Kramar, «Whither Turkey's EU Accession? Perspective and Problems after December 2004,» in: Kramar, ed., *Turkey and the European Union*, p. 11.

(١٢) انظر: Peter M. E. Volten, ed., *Perceptions and Misperceptions in the EU and Turkey: Stumbling Blocks on the Road to Accession* (Groningen: Centre of European Security Studies, 2009).

كل منهما بهذا الشأن[١٣]، فهل هما جادان في معالجة المسألة؟

كان الطرفان منخرطين في علاقة لا يَملُّ الأول (تركيا) من طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي حتى لو لم يكن جادًا في الاستجابة للمعايير المطلوبة، ولا يَملّ الثاني (الاتحاد الأوروبي) هو الآخر من تأكيد الشروط التي يجب أن تتحقق قبلًا.

أما اليوم فقد شهدت البيئة الدولية والإقليمية تغيرات كبيرة دفعتهما لتغيير نسبي في موقفيهما، فأمسى الاتحاد الأوروبي، على الرغم من كل التحفظات، «أكثر مرونة» في الحديث عن مواصلة مسار التفاوض والمتابعة بشأن الطلب التركي وفق معايير كوبنهاغن (Copenhagen Criteria)[١٤].

كما أصبحت تركيا، على الرغم من التردد أو عدم القدرة على حسم الخيارات بشأن المتطلبات الأوروبية، «أكثر جدية» في إقرار الإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة[١٥]. وهذا، كما ذكرنا، يجدد الهواجس الداخلية والخارجية لديهما، أو لدى كل منهما تجاه الآخر، لكنه يفتح آفاقًا أوسع نسبيًا أمام تركيا لتصبح أقرب إلى ممارسة دور نشط في السياسة الدولية، ويفترض أن يقرّبها أكثر من الاتحاد الأوروبي.

(١٣) انظر: Leda-Agapi Glyptis, «Which Side of the Fence? Turkey's Uncertain Place in the EU,» *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*, vol. 4, no. 3 (Fall 2005), pp. 108- 139.

(١٤) من أجل عرض عام لمعايير كوبنهاغن ومدى التزام تركيا بها انظر: Michael Emerson, «Has Turkey Fulfilled the Copenhagen Political Criteria?,» *CEPS Policy Briefs*, no. 48 (April 2004), and Bülent Aras and Bulent Gokay, «Turkey after Copenhagen: Walking a Tightrope,» *Journal of Southern Europe and the Balkans* (London), vol. 5, no. 2 (August 2003), pp. 147-163.

لمزيد من المعلومات عن الجانب السياسي من معايير كوبنهاغن انظر مثلًا: Erich Hochleitner, «The Political Criteria of Copenhagen and their Application to Turkey,» (Working Paper, Austrian Institute for European Security Policy, August 2005).

(١٥) انظر: أرغون أوزبودون، ««المركز/المحيط»... خط الانقسام في السياسة التركية،» ترجمة بكر صدقي، (الأوان، ١/ ٩/ ٢٠٠٧). وتثير الإصلاحات سجالًا واسعًا بين مختلف التيارات والقوى الاجتماعية والسياسية، انظر عددًا مختارًا من التقارير والتحليلات في: محمد نور الدين، «تركيا تحت الاحتلال التبشيري،» **السفير**، ٢٧/ ١/ ٢٠٠٥؛ يوسف الشريف، «نساء في تركيا وعقوبة الزنا،» **الحياة**، ١٥/ ٩/ ٢٠٠٤؛ باتريك سيل، «أردوغان يستعد لمعالجة المسألة الكردية،» **الحياة**، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٩، و Talha Köse, «Alevi Opening and the Democratization Initiative in Turkey,» (SETA Policy Report; no. 3, March 2010).

إنه «بمجرد حصول تركيا على تأشيرة العبور إلى مفاوضات انضمامها للاتحاد الأوروبي «تخلّى» الأتراك فورًا عن وصفهم الاتحاد الأوروبي بالنادي المسيحي، اتضح هذا التحوّل في «نظرة الشارع» أنه كان في مقدمة المكاسب التي حققتها أوروبا في تركيا والعالم الإسلامي»، كما أن وزير الخارجية التركي (آنذاك) عبد الله غول، «بَشَّرَ تركيا بمزيد من الرخاء والنفوذ بين دول العالم الإسلامي»[16]. وهذا يفسر السعادة الكبيرة والشعور بالزهوّ والانتصار في تركيا إثر إعلان موعد بدء محادثات الانضمام للاتحاد الأوروبي[17].

لكن ثمة من يفترض أن المؤسسة العسكرية والأوساط العلمانية والإسلامية المعتدلة ربما «لن تحزن» لعرقلة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[18]، بل إنها ربما «تعيق» ذلك المسار لأسباب شتى، منها مثلًا أن تلكؤ أو «فشل» المسار نحو أوروبا ربما يزيد في فرص مسار آخر قد يكون أفضل بالنسبة إليها، وهو الدخول في صيغة تحالفية أوثق مع الولايات المتحدة. وهناك دول في الاتحاد الأوروبي لا تريد منح تركيا عضوية كاملة مثل فرنسا وألمانيا وقبرص واليونان، وثمة دول أخرى تدعم مطلب تركيا بهذا الخصوص مثل بريطانيا والسويد وإسبانيا.

وتبرز قضايا مثل «سِمة الدخول» إلى الاتحاد الأوروبي، التي شهدت تجاذبات كبيرة، وأثارت جدلًا واسعًا بين تركيا والاتحاد، إذ ناقش الطرفان مسألة «إعادة المهاجرِين غير الشرعيين إلى تركيا مقابل إعفاء الأخيرة من تأشيرة الدخول بصورة تدريجية»[19]. لكن ذلك اصطدم باعتراض كل من هولندا وألمانيا وفرنسا وقبرص، التي كلٌّ منها ترفض حتى إجراء تسهيلات لحصول الأتراك على التأشيرة. وقال وزير الخارجية التركي، أحمد داوود أوغلو: «من دون إعفاء تركيا من الفيزا، لن نوقع

(١٦) انظر تقرير دانيال عبد الفتاح في: «مستقبل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي،» حوار مهند الخطيب، العربية نت، ٢٣/١٢/٢٠٠٤.

(١٧) انظر: الجزيرة نت، ٢٠/١٢/٢٠٠٤.

(١٨) انظر مثلًا: صادق جلال العظم، «الدولة العلمانية والمسألة الدينية: تركيا نموذجًا،» **الدراسات الفلسطينية**، السنة ٢١، العدد ٨٢ (ربيع ٢٠١٠)، ص ١٢ ـ ٢٣.

(١٩) «الاتحاد الأوروبي يناقش قرار «اتفاقية الإعادة» مع تركيا،» أخبار العالم (بوابة إلكترونية)، ٢٤/٢/٢٠١١، <http://www.akhbaralaalam.net>.

مع الاتحاد الأوروبي «اتفاقية قبول الإعادة»، شرط مقابل شرط، تعهد مقابل تعهد، تنفيذ مقابل تنفيذ»[20].

حتى الآن، لم يشهد المسار تقدّمًا جدّيًا، بل تواجهه تحديات جديدة، منها تزايد دائرة الاعتراض في أوساط الرأي العام الأوروبي، ولدى عدد من الدول بهذا الخصوص، كما تتّجه بعض الدول لربط العضوية بنتائج استفتاء داخل كل دولة. . . إلخ. وقد عبّر الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، عن رفضه موضوع عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، وقال خلال زيارة له إلى تركيا: «إن عملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي مسألة نعارض تركيا فيها، ونسعى حاليًا لنفهم الخطوط الحمراء لكلا الجانبين، وإيجاد صيغة مشتركة، بحيث لا تخل باستقرار الاتحاد الأوروبي، أو تقلل من شأن الشعب التركي وتجرح كبرياءه»[21].

وتمثّل تقارير مؤسسات الاتحاد الأوروبي الدورية حول تركيا مناسبة لإعادة تجديد الرؤى والأفكار الأوروبية بشأن تركيا، وكذلك مناسبة للأخيرة لتجدد مطالبها وتؤكد هواجسها بهذا الخصوص. وعلى سبيل المثال فقد ناقش البرلمان الأوروبي في ٨/٣/٢٠١١ التقرير السنوي عن التطورات في تركيا[22]، الذي دعا البرلمانَ التركي إلى أن يضع تحت إشرافه كل ما يتعلق بميزانية الجيش والدفاع، وأن يخفض نسبة ١٠ في المئة المطلوبة لدخول البرلمان، توسيعًا لدائرة التمثيل النيابي[23]. وأمِل البرلمان الأوروبي أن تكون تركيا، باعتبارها بلدًا مسلمًا وذا ديمقراطية علمانية، مصدرَ إلهام للعالم العربي[24]. ورفضَ إدخال تعديل على التقرير يتضمّن اعترافًا بحصول «إبادة» ضد الأرمن في عام ١٩١٥[25]، ويحيل

(٢٠) «داوود أوغلو للاتحاد الأوروبي: تركيا ليست دولة هامشية،» أخبار العالم (بوابة إلكترونية)، ٢٧/٢/٢٠١١.

(٢١) «ساركوزي: لا لعضوية تركيا «الكاملة» في الاتحاد الأوروبي،» أخبار العالم (بوابة إلكترونية)، ٢٧/٢/٢٠١١.

(٢٢) **تركيا اليوم**، ٨/٣/٢٠١١.

(٢٣) **السفير**، ١١/٣/٢٠١١.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) المصدر نفسه.

التقرير والمناقشات حوله إلى عدد من نقاط التقارب ـ التنافر بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، وإلى مصادر الاختلاف العميق على صعيد السياسة الداخلية[٢٦].

وتحدث الرئيس التركي، عبد الله غول، في حيّز آخر عما سمّاه «تنامي العداء للإسلام في أوروبا»، وقال إن ذلك يتنافى وروح القيم الأوروبية، وإن «التمييز العنصري ضد الآخرين ما هو إلا تصرف ينمُّ عن نفسيات مريضة»[٢٧]. ويحيل ذلك إلى الارتباط بين المسألة القبرصية والموقف من الإسلام في أوروبا، وبين مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وينسجم موقف الرئيس غول مع مدارك جزء من الأتراك، ٢٢ في المئة، باعتبار أن «الإسلامفوبيا» هي العقبة الكبرى التي تواجه مسار تركيا للعضوية في الاتحاد الأوروبي[٢٨]. وأضاف غول، حول تقييمه آخر مستجدات المباحثات مع الاتحاد الأوروبي، «إن تركيا تسعى الآن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لكن قد يأتي يومٌ من الممكن أن ترفضَ فيه أنقرة الانضمامَ إلى الاتحاد»[٢٩].

وعلى الرغم من التنسيق بين تركيا والدول الأوروبية في إطار الناتو بشأن ليبيا، الذي شابَهُ بعض التنافس، وكذلك التنسيق بين الطرفين، وبخاصة فرنسا، بشأن الأزمة السورية، إلا أن الأمور لم تنعكس بشكل إيجابي على موقف فرنسا مثلًا من مسألة عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، ولا موقفها من مسألة الإبادة الأرمنية، وقد شهدت الأخيرة تطورات كبيرة نسبيًا في فرنسا عندما صوتت الجمعية الوطنية على مشروع قانون تجريم إنكار الإبادة الأرمنية، وردّت تركيا بمجموعة من الإجراءات

(٢٦) قال رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان: «إنّ هذا تقرير بعيد كل البعد عن الواقع في تركيا، (و) ليس متّزنًا أبدًا، واعتقد أنّ الذين قاموا بتجهيز هذا التقرير غير مُتزنين»، وأضاف أردوغان: «أوروبا تقوم بتجهيز التقارير، لكننا سنعمل بالطريقة التي نراها مناسبة». انظر: **تركيا**، ١١/٣/٢٠١١.

(٢٧) «الرئيس كول: زيادة العداء للإسلام يتنافى مع روح القيم الأوروبية،» **زمان**، ١/٥/٢٠١١.

(٢٨) Mensur Akgün, «Foreign Policy Perceptions in Turkey,» (Tesev Foreign Policy Programme, 2011), p. 16.

(٢٩) «الرئيس كول: زيادة العداء للإسلام يتنافى مع روح القيم الأوروبية».

السياسية والاقتصادية والإعلامية، ثم ما لبثت أن أعادت سفيرها إلى باريس[٣٠]. وكانت فرنسا قد استخفت بردود الفعل التركية تجاه خطوتها الأرمنية، وقال نيكولا ساركوزي، «أوروبا أولًا، ومن ثم تركيا»[٣١].

ثانيًا: مسار العلاقات: نتائج ملتبسة

لم يتحقق هدف تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقد سبقتها دول نشأت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو، على الرغم من أن ملفها هو الأقدم من بين الدول التي انضمت مؤخرًا إلى الاتحاد الأوروبي. ويبدو أن الأتراك اصطدموا مجددًا بـ «الجدار»، وأن حصيلة مسارهم بشأن العضوية في الاتحاد الأوروبي كأنها سيرة «سيزيف»، فما أن يتقدموا خطوة أو أكثر حتى يعودوا سيرتهم الأولى. وكأن ثمة نوعًا من «قدرية» ملغزة، وهي أن يواصل الأتراك السعي في ما لا يستطيعون الجزم بمآله، أو تحقيق تقدم حاسم بخصوصه.

لكن مصدر الالتباس ليس «الفشل» في الوصول بالملف إلى نهاية سعيدة، وإنما في استمرار نوع من «التوافق الموضوعي» بين الطرفين على مواصلة «القصة»، أو بالأحرى «الملحمة»، بغض النظر عن نتائجها النهائية. وأنهما خلال ذلك يحققان مكاسب سياسية وأمنية واستراتيجية كبيرة.

١ ـ أسئلة جدّية

بقيت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي أحد أهم «هواجس تركيا في عقد التسعينيات على صعيد السياسة الخارجية»[٣٢]. وقد سبق لإسماعيل جيم، وكان وزيرًا للخارجية، أن قال: إن «تركيا ليست مهووسة بعضوية الاتحاد الأوروبي»[٣٣]، إلا أنها واصلت عمليًا جهودها الدؤوبة لإقناع أوروبا

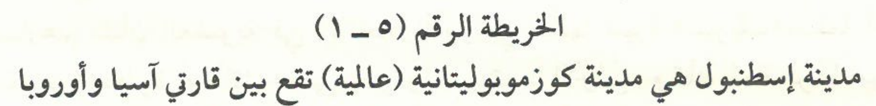
(٣٠) «Turkey's Ambassador Will Return to Paris,» *Hurriyet Daily News*, 8/1/2012.

(٣١) «First Europe, then Turkey, Says Sarkozy,» *Hurriyet Daily News*, 8/1/2012.

(٣٢) هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، تعريب فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١)، ص ٣٠٨.

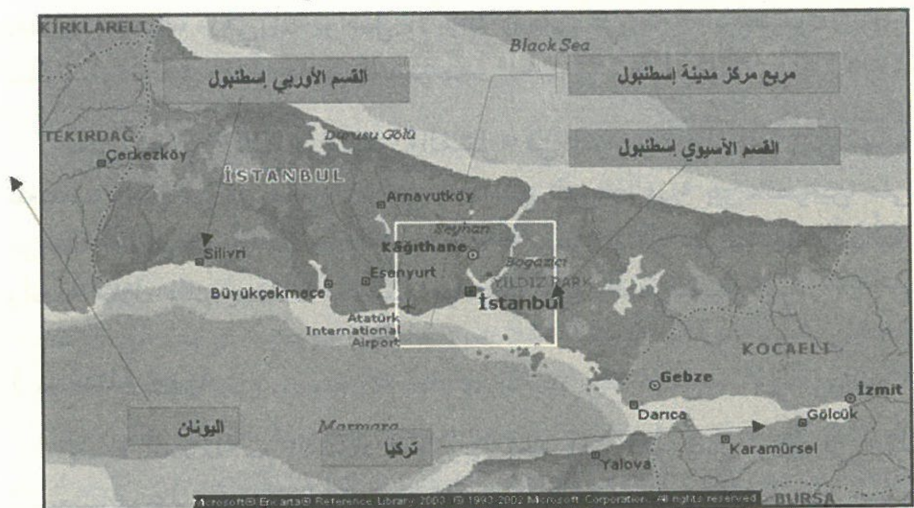
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٣١.

بأهليتها للعضوية. وذهب كمال درويش، وزير اقتصاد سابق، إلى القول: إن تركيا طالما كانت أوروبية جغرافيًا وتاريخيًا، وإن إسطنبول التي كانت عاصمة للإمبراطورية الرومانية الشرقية ثم عاصمة للإمبراطورية العثمانية، تستعيد «دورها كعاصمة اقتصادية وتجارية لأوروبا الجنوبية والشرقية، إذ تتحاذى في الأحياء التجارية كل لغات المتوسط والقفقاس والبلقان[٣٤]. ولا يخفى على الذين يعرفون تاريخ إسطنبول وعراقتها أنها لطالما كانت أوروبية في العمق... وأن نسبة ٧٠ في المئة من المواطنين الأتراك يريدون أن يندمج بلدنا في أوروبا»[٣٥].



الخريطة الرقم (٥ ـ ١)

مدينة إسطنبول هي مدينة كوزموبوليتانية (عالمية) تقع بين قارتي آسيا وأوروبا



المصدر: *Microsoft Encarta Reference Library 2003* (Redmond, WA: Microsoft, 2002).

(٣٤) انظر مثلًا: أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو (الدوحة: مركز الجزيرة للأبحاث؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠)، ص ٦١١، و Murat Gul, *The Emergence of Modern Istanbul: Transformation and Modernisation of a City*, Library of Modern Middle East Studies; 83 (London; New York: Tauris Academic Studies, 2009).

(٣٥) كمال درويش، «تاريخ تركيا وجغرافيتها كانا دائمًا أوروبيين،» **النهار**، ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٢.

لكن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يتطلب توافر مجموعة من الشروط الابتدائية عُرِفت باسم «معايير كوبنهاغن»[٣٦]. ويتعلق الأمر بحوالى ٨٠ ألف صفحة من التشريعات والمتطلبات التي تمثل مجرد دراستها والتأمل فيها مهمة صعبة، فكيف يكون الحال عندما تكون واجبة التطبيق؟[٣٧].

أثبتت التطورات أن الطرفين التركي والأوروبي يمارسان سياسات «مُلتبسة»، وتزيد الشكوك في أن ثمة «تواطؤًا» أو «توافقًا موضوعيًا» بينهما بكيفية تجعلهما يؤكدان مطالب محددة يوجّهها كل طرف إلى الآخر من دون المضي فعليًا في الاستجابة الجادة للشروط اللازمة لإتمام مسار العضوية للاتحاد الأوروبي! وإذا كانت ثمة شكوك جدية في رغبة أو إرادة الاتحاد الأوروبي في ضم تركيا إليه، فإن ثمة بالمقابل هواجسَ وشكوكًا جدية في ما يخص تركيا، تعطي التساؤل التالي يقينًا أكبر: هل يريد الأتراك فعلًا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؟

يبدو التساؤل غريبًا إلى حدٍ ما، لكنه جاد، إذ لو أراد الأتراك ذلك لكانوا استجابوا قبل ذلك للشروط الأولية «المهيئة»، وتتعلق أساسًا بالبُنية التشريعية والقانونية وأوضاع حقوق الإنسان وحقوق التكوينات والجماعات الإثنية والحريات العامة والعلاقات المدنية ـ العسكرية والتوصل إلى تسويات «مستقرة» في العلاقات مع دول الجوار... إلخ، وهي قضايا لم تجتهد تركيا في معالجتها خلال عقود طويلة.

إذًا، كيف تكون المطالبة بالانضمام إلى النادي الأوروبي من دون الالتزام بمجموعة من الشروط الأولية؟ ولماذا لم يستجب الأتراك جديًا لتلك المعايير أو الشروط، الداخلية منها على الأقل؟ وهل يريد الاتحاد الأوروبي فعليًا ضم تركيا إليه؟

(٣٦) أقر المجلس الأوروبي (EC) في كوبنهاغن (٢١ و٢٢، حزيران/ يونيو ١٩٩٣) مجموعة من الشروط المسبقة للترشّح لمفاوضات العضوية، انظر تلك الشروط ومدى التزام تركيا بها في: Michael Emerson, «Has Turkey Fulfilled the Copenhagen Political Criteria?,» *CEPS Policy Briefs*, no. 48 (April 2004), pp. 1-8.

(٣٧) انظر: Glyptis, «Which Side of the Fence? Turkey's Uncertain Place in the EU,» p. 122.

التساؤل الأخير هو الأكثر شيوعًا، لكنه يتأسس على خلفية مختلفة، إذ يُدرك الاتحاد الأوروبي أن تركيا لا تتوافر فيها الشروط المطلوبة، ويُدرك «نواقص» سياستها داخليًا وخارجيًا، بل إنه هو الذي «غَضَّ النظر» عنها خلال عقود طويلة![٣٨].

لكن لماذا لا يصرح (أو يكشف) مباشرة وبوضوح عن حجم الهوّة الفاصلة بين واقع تركيا والسياسات العامة فيها، وبين الشروط المطلوبة للانضمام إلى الاتحاد؟ السؤالان ليسا غائبين أو مسكوتًا عنهما، لكن المسكوت عنه هو المقاربة الجادة لهما عند الطرفين، إن ثمة اشتراطات لدى الطرفين تجعلهما يستمران في «جدل» التجاذب ـ التنافر بشأن الارتباط بينهما.

٢ ـ نتائج فرعية

يقف الأتراك على أبواب «بروكسل»، وليس على أبواب «فيينا»، وهذا يحيل إلى أمرين مختلفين في الزمان والمكان، وفي الأغراض والكيفيات، ولا مقابلة بينهما، ولا مقارنة، لكننا نفعل ذلك مجازًا، ولجهة محددة تتعلق هذه المرة بالهواجس العميقة والدلالات الرمزية لوجود الأتراك على «أبواب» أوروبا يستأذنون الدخول أو يرجونه، وليسوا على «أسوارها» يريدون الدخول عنوة[٣٩].

لم تُفتح أبواب «بروكسل» بالسياسة والمساومة، لكن ربما حصلَتْ منافذ وأبوابٌ جانبية وفتحات جزئية، ويمكن القول إن مجرد حصول تركيا على «وعد» بالانضمام، فهو يمثّل مكاسب جدية في مجالات مختلفة، وهي كبيرة، وليس للأتراك أن يتخلّوا عنها، حتى لو كان في إطار رد الفعل

---

(٣٨) Soli Ozel, «It Truly is a Long and Winding Road: The Saga of EU-Turkey Relations,» in: Kramar, ed., *Turkey and the European Union*, p. 4.

(٣٩) كان السلطان محمد (الثاني) بن مراد الملقب بـ «الفاتح» (١٤٥١ ـ ١٤٨١) قد وقف على أسوار القسطنطينية محاصرًا لزمن طويل، ودخلها بالقوة والحيلة في عام ١٤٥٢، وقد فعل خلفاؤه شيئًا من هذا على أسوار فيينا مرتين، لكن ارتدّوا خائبين، ولم ينجحوا في مسعاهم بجعل فيينا عاصمة لهم، ولو كان لهم ما أرادوا لتغيّر وجه التاريخ.

الغاضب على موقف محتمل للاتحاد الأوروبي برفض طلب تركيا الانضمام إليه، وإغلاق هذا الملف نهائيًا.

لا تزال تركيا بالانتظار، لكنه انتظار فاعل، وثمة نتائج مختلفة تتحقق بمرور الزمن، منها نتائج ملازمة للمسار نحو أوروبا، أو هي تداعيات لشروط أولية، أو استباقية للتفاوض معها، مثل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتشريعات والبُنى التحتية والخدمات العامة والأسواق والدعم الفني والتقني، إلى جانب الدعم السياسي والمعنوي، والأمل بالمستقبل، وهذا من الفواعل الجدّية في الحياة العامة، لأن المسار نحو أوروبا يجعل الأتراك يتحركون في فضاء نفسي ومعنوي وسياسي مختلف.

ثمة في الواقع نتائج طبيعية، أي تأتي في السياق حتى لو لم تكن قصدية، ذلك أن وجود الفكرة واتفاق التيار الرئيس في تركيا حولها، حتى لو كان ثمة تحفظات على بعض الجوانب الفنية وحتى السياسية... إلخ، هو أمر مؤسس للكثير من القواعد والأطر النظرية والمفاهيم والمدارك السياسية والثقافية، حتى إن مدارك الأتراك تجاه أنفسهم بصفتهم «مسلمين» ترتبط بتوكيد قدرتهم مع ذلك على أن يكونوا أصحاب مبادرة بشأن الموقف من العلاقة مع أوروبا. وتنطوي استطلاعات الرأي على تحوّلات ذات دلالة بشأن موقف الرأي العام في تركيا من الاتحاد الأوروبي، والموقف من مطلب العضوية فيه[٤٠].

٣ ـ اتجاهات الرأي العام

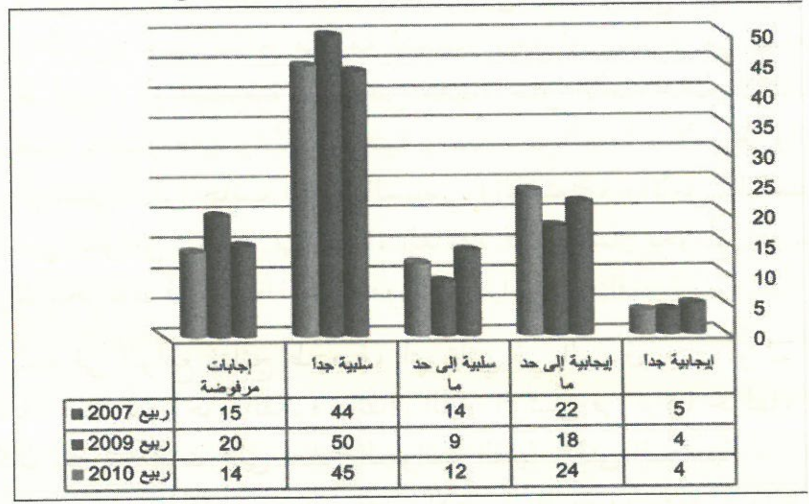
كانت نسبة الأتراك الذين ينظرون بإيجابية كبيرة إلى الاتحاد الأوروبي ٢٢ في المئة، فيما كانت نسبة من ينظرون إليه نظرة سلبية جدًا ٢٠ في المئة عام ٢٠٠٤، وهي نسب متقاربة إلى حدٍ ما، لكن الصورة انقلبت، أو تغيّرت بشدة بحسب نتائج استطلاع أُجري في الفترة ١٢ ـ ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٠، فانخفضت نسبة من ينظرون بإيجابية كبيرة إلى ٤ في المئة، فيما ارتفعت نسبة من ينظرون إلى الاتحاد الأوروبي بسلبية كبيرة جدًا إلى ٤٥ في المئة.

---

(٤٠) انظر مثلًا: «Turks Downbeat about their Institutions: Even Military Less Well-Regarded,» (Pew Global Attitudes Project, Pew Research Center, Washington, 7 September 2010).

الشكل الرقم (٥ ـ ١)

موقف الأتراك من الاتحاد الأوروبي بحسب نتائج استطلاع رأي أجراه Pew Research Center بين ١٢ و٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٠

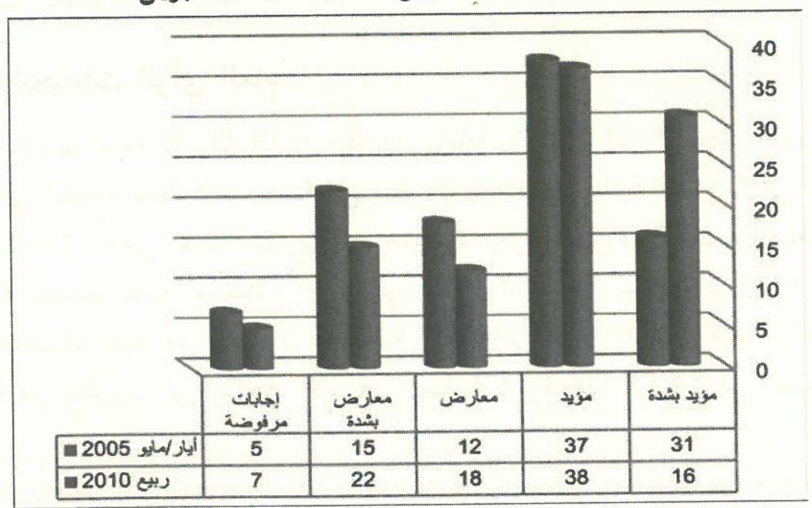


	إجابات مرفوضة	سلبية جدا	سلبية إلى حد ما	إيجابية إلى حد ما	إيجابية جدا
ربيع 2007	15	44	14	22	5
ربيع 2009	20	50	9	18	4
ربيع 2010	14	45	12	24	4

المصدر: «Turks Downbeat about their Institutions: Even Military Less Well-Regarded,» (Pew Global Attitudes Project, Pew Research Center, Washington, 7 September 2010).

الشكل الرقم (٥ ـ ٢)

موقف الأتراك من عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي بحسب نتائج استطلاع رأي أجراه Pew Research Center بين ١٢ و٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٠



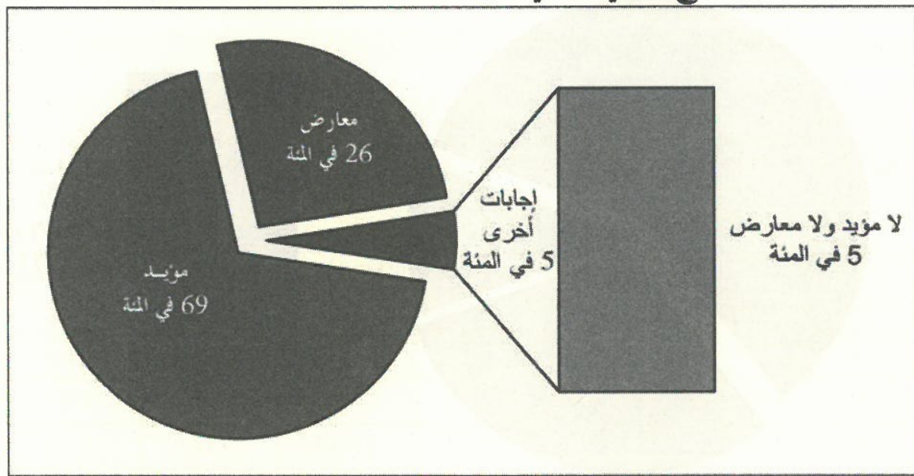
	إجابات مرفوضة	معارض بشدة	معارض	مؤيد	مؤيد بشدة
أيار/مايو 2005	5	15	12	37	31
ربيع 2010	7	22	18	38	16

المصدر: المصدر نفسه.

وأظهرت نتائج استطلاع أجري بين ٦ و١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ أن ٦٩ في المئة من الأتراك يؤيدون عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، ويرفضها ٢٦ في المئة، فيما لم يعبّر ٥ في المئة عن الموافقة، أو الرفض[٤١] (انظر الشكل الرقم (٥ ـ ٣)). وهذا مؤشر على اضطراب فكرة العضوية عند الأتراك، سواء من حيث البعد الزمني أم من حيث البعد المناطقي (والإثني)، حيث اختلفت نسبة التأييد بين استطلاعين أجريا خلال ثمانية أشهر من عام ٢٠١٠، كما أن الموقف يختلف نسبيًا بين منطقة وأخرى، إذ كانت أعلى نسبة تأييد في جنوب شرق تركيا ـ حيث الطابع الكردي للسكان ـ ٩١ في المئة، وأدنى نسبة تأييد في وسط الأناضول ٥٨ في المئة؟[٤٢].

الشكل الرقم (٥ ـ ٣)

موقف الأتراك من مسألة العضوية في الاتحاد الأوروبي بحسب استطلاع للرأي أُجريَ بين ٦ و١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠



المصدر: Mensur Akgün, «Foreign Policy Perceptions in Turkey,» (Tesev Foreign Policy Programme, 2011), p. 14.

ويبدو أن مواقف الأتراك تتجه أكثر نحو تفضيل العضوية في الاتحاد الأوروبي على عكس التوقعات بأن الأسلمة المتزايدة ربما تقلل من نسبة

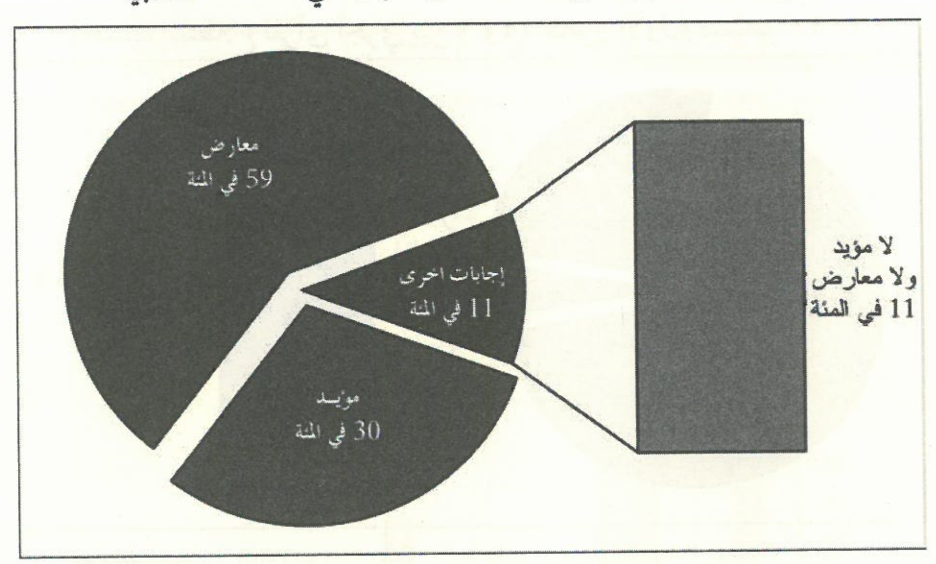
(٤١) Akgün, «Foreign Policy Perceptions in Turkey,» p. 14.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٤.

المؤيدين، وهذا جزء من خيارات الأتراك واتجاهاتهم، التي تتوافق أيضًا مع اتجاهات الكتلة الناخبة للتصويت لصالح حزب العدالة والتنمية. وبالمقابل فإن اتجاهات الرأي العام في الاتحاد الأوروبي ترفض فكرة عضوية تركيا في الاتحاد، وتبلغ النسبة ٥٩ في المئة، في حين أن ٣٠ في المئة يؤيدون العضوية بحسب نتائج استطلاعات أجريت في ٦ ـ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠[٤٣]، (انظر الشكل الرقم (٥ ـ ٤)). وكانت اتجاهات الرأي أكثر قابلية لفكرة العضوية، إذ أيّدها ٣١ في المئة في استطلاع أجري في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ورفضها ٥٥ في المئة[٤٤]. وهنا انخفضت نسبة المؤيدين ١في المئة، فيما زادت نسبة المعارضين ٤ في المئة.

الشكل الرقم (٥ ـ ٤)

موقف الأوروبيين من مسألة عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي



المـصـدر: Eurobarometer, «Public Opinion in the European Union,» (November 2010), (Survey Carried out by TNS Opinion and Social at the Request of the European Commission, European Commission, Brussels, February 2011), p. 62.

(٤٣) Eurobarometer, «Public Opinion in the European Union,» (November 2010), (Survey Carried out by TNS Opinion and Social at the Request of the European Commission, European Commission, Brussels, February 2011), p. 62.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٦٢.

٤ ـ التفاعلات الاقتصادية

زادت التفاعلات الاقتصادية بين تركيا وأوروبا خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية أضعافًا عدة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٩، وكانت قيمة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي ١٩,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، وبلغت ٤٦,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، و٥٢,٧٣٠ مليار في عام ٢٠١٠؛ وبلغ إجمالي الصادرات ٣٦ مليار في عام ٢٠٠٢، ووصل إلى ١٠٢,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ و٦٤,١١٥ مليار دولار في عام ٢٠١٠. وشهدت الواردات نموًا كبيرًا أيضًا، وكانت قيمة الواردات من الاتحاد الأوروبي ٢٤,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، ووصلت إلى ٥٦,٥ مليار في عام ٢٠٠٩، وبلغت ٧٢,٢٣٩ مليار دولار في عام ٢٠١٠. وبلغ إجمالي الواردات ٥١,٥ مليار في عام ٢٠٠٢، ووصل إلى ١٤٠,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٩[٤٥]، و١٠٢,٥ عام ٢٠١٠[٤٦].

الجدول الرقم (٥ ـ ١)

صادرات تركيا ووارداتها مع أوروبا للفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠١٠ (بملايين الدولارات)

	الصادرات			الواردات		
	الاتحاد الأوروبي	دول أوروبية أخرى	إجمالي الصادرات	الاتحاد الأوروبي	دول أوروبية أخرى	إجمالي الواردات
٢٠٠٢	١٩٤٦٨	٣٥٥٤	٣٦٠٥٩	٢٤٥١٩	٨٦٥٨	٥١٥٥٤
٢٠٠٣	٢٥٨٩٩	٤٨٥٧	٤٧٢٥٣	٣٣٤٩٥	١١٩٨٧	٦٩٣٤٠
٢٠٠٤	٣٤٤٥١	٦٦٣٧	٦٣١٦٧	٤٥٤٤٤	١٨٤١٦	٩٧٥٤٠
٢٠٠٥	٤١٣٦٥	٥٨٥٥	٧٣٤٧٦	٥٢٦٩٦	٢٠٣٨٦	١١٦٧٤٤
٢٠٠٦	٤٧٩٣٥	٧٩٦٢	٨٥٥٣٥	٥٩٤٠١	٢٥٦٩٥	١٣٩٥٧٦
٢٠٠٧	٦٠٣٩٩	١٠٨٤٣	١٠٧٢٧٢	٦٨٦١٢	٣٤٢٥٤	١٧٠٠٦٣

يتبـــع

(٤٥) Turkish Statistical Institute, *Turkey's Statistical Yearbook, 2009* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2010), pp. 297- 298 and 289-291.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

تابــع

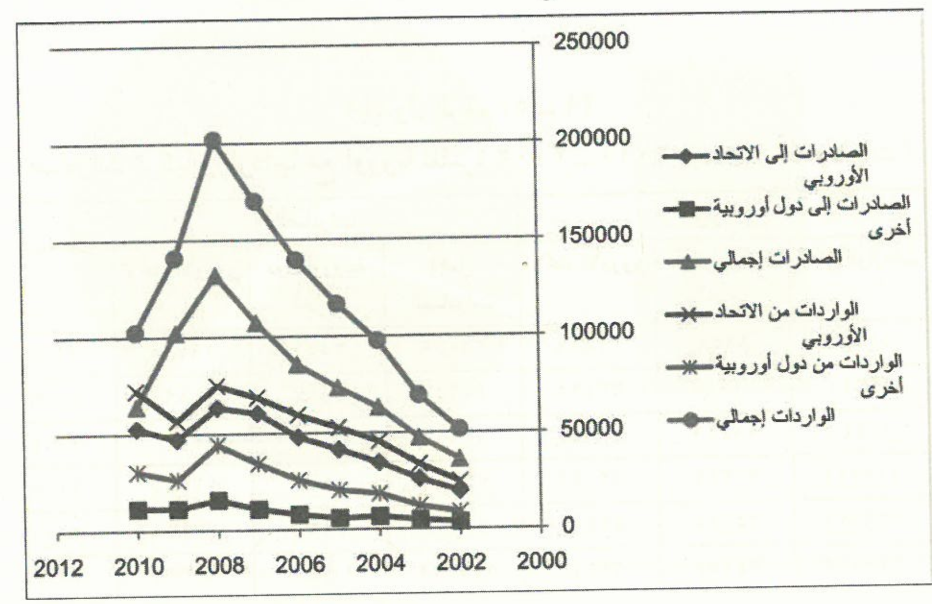
٢٠٠٨	٦٣٣٩٠	١٥٦٧٨	١٣٢٠٢٧	٧٤٨٠٢	٤٤١٩٦	٢٠١٩٦٤
٢٠٠٩	٤٦٩٨٥	١١٣٥٨	١٠٢١٢٩	٥٦٥٩٤	٢٦١٥٦	١٤٠٩٢٦
٢٠١٠	٥٢٧٣٠	١١٣٨٥	٦٤١١٥	٧٢٢٣٩	٣٠٣١١	١٠٢٥٥٠

ملاحظة: الإحصاءات للفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥) مأخوذة من كتاب الإحصاء السنوي التركي لعام (٢٠٠٥)، والفترة (٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩) من كتاب الإحصاء لعام (٢٠٠٩)، ومعطيات عام ٢٠١٠ من كتاب الإحصاء لعام (٢٠١٠).

المصـــدر: Turkish Statistical Institute: *Turkey's Statistical Yearbook, 2005* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2006), pp. 289-291; *Turkey's Statistical Yearbook, 2009* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2010), pp. 289-290 and *Foreign Trade Statistical Yearbook 2010* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2011).

الشكل الرقم (٥ ـ ٥)

مقابلة الصادرات والواردات التركية إلى ومن الاتحاد الأوروبي للفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠١٠



٥ ـ تجاذبات وبدائل

تقوم العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي على مستويات متعددة، ولا تقتصر على مستوى العضوية والإشكاليات المرتبطة بها، وتشمل تلك

المستويات مفردات عامة تتمثل بـ «نقاط الاحتكاك»، وهي جزء من إطار أوسع نسبيًا، يمكن أن يتفاعل فيه الطرفان، وبخاصة في نظام عالمي مفتوح على تغيرات عولمية نشِطة، بل ثورية.

وما يحدث هنا، هو نوع من انفصال نسبي بين «العضوية» باعتبارها مسألة كلّية في العلاقات، وبين المفردات الفرعية والقضايا الجزئية. ويمكن القول، بقدر من التعميم الحذر، إن الثانية ليست مجرد تجلّيات أو تفريعات للأولى، وهي ليست نواتج منها، بل أحيانًا تكون مفردات قائمة بذاتها، ولها اعتبارها وأهميتها وترتيبها في العلاقات البينية والإقليمية والدولية لكل طرف.

يتبع ترتيب الأولويات في العلاقات البينية المدارك والذهنيات عند صانعي القرار والقوى المؤثرة في السياسة العامة، في الداخل والخارج، وليس أهميتها الفعلية أو الحقيقية فقط. وهكذا، ينظر أحيانًا الطرفان، اللذان يوليان موضوع العضوية اعتبارًا كبيرًا، باهتمام أكبر إلى المفردات الأخرى، وهذا يفسر كيف أن مسألة العضوية «لا تتأثر» بمواقف الأطراف من موضوع قبرص، والنزاع مع اليونان، ومسألة الإبادة الأرمنية... إلخ، وأن التوتر بين تركيا وفرنسا بشأن مسألة الإبادة الأرمنية، لم يُغيّر في طبيعة التنسيق القائم بينهما بشأن الأزمة السورية[٤٧]، كما باتت أوروبا تركز أكثر على الجوانب الثقافية والاعتبارات الدينية في مسألة العضوية، وهذا ليس جديدًا، لكنه يأخذ أهمية أكبر نسبيًا مما كان في السابق، وبخاصة مع تزايد الوزن السياسي للجوانب الثقافية والدينية والتاريخية في تركيا (وأوروبا).

ثمة مقترحات أوروبية تَعِدُ تركيا بـ «شراكة متميزة»، أو «علاقة خاصة» في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب «إطلاق» يد تركيا في «عمقها» الاستراتيجي لتكون دولة مركزية ذات مكانة كبيرة و«قوّامة» في السياسات الإقليمية والدولية. ويذهب كاتب تركي إلى القول إن أوروبا، والغرب عمومًا،

(٤٧) انظر مثلاً: «France no Different than Mideast Dictators: Davutoğlu,» *Hurriyet Daily News*, 23/12/2011.

يشجعان تركيا على الانخراط في سياسات «المكانة» و«النموذج» باعتباره نوعًامن «جائزة ترضية» بديلة من عضويتها المأمولة في الاتحاد الأوروبي[٤٨].

وتتردد مناقشات عديدة بشأن احتمال أن تتجه تركيا شرقًا[٤٩]، كبديل من انسداد الأفق أمام مسارها الأوروبي، بحيث تصبح تركيا أكثر انخراطًا في السياسات الإقليمية انطلاقًا من خيارات تركية هذه المرة، وفي ضوء ارتباطها بالولايات المتحدة وحلف الناتو[٥٠].

قال سليم كونيرالب، سفير تركيا الدائم لدى مجلس الاتحاد الأوروبي: «لم تعد هناك ضرورة لتماشي القوانين التركية مع المعايير الأوروبية. يمكننا القول ببساطة إن الاتحاد الأوروبي فقدَ قوّة الضغط والتأثير في تركيا». وتحدث عن عرقلة الاتحاد الأوروبي لمباحثات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، و«لقد سئم الناس في أنقرة، لقد قدّموا كل ما يستطيعون لطمأنة الاتحاد، لكننا كلما قدّمنا أكثر كلما ازدادت مطالبهم»[٥١]. وذهب سياسي تركي آخر هو فولكان بوزكار، السكرتيرُ العام السابق للاتحاد الأوروبي، إلى القول إن التقدم الذي وصلت إليه تركيا هو الذي سيدفع الاتحاد الأوروبي للتمسك بها، وأنه (الاتحاد) بعد عام ٢٠١٣ لن يستطيع أن يستغني عن تركيا، لأنه «لن يستطيع تجاوز أزماته من دون وجود اليدِ العاملة التركية، لذلك، فلربما نجد الاتحاد الأوروبي هو من يُبادر بطلب انضمام تركيا إليه»[٥٢].

وقال وزير الخارجية، أحمد داوود أوغلو، بعد محادثاته مع ستيفان فولي، مفوّض الاتحاد الأوروبي لشؤون التوسيع، إن تركيا ستجمّد علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي إذا تولّت قبرص رئاسة الاتحاد في (تموز/ يوليو ٢٠١١)، ثم تولّى إرغمن باغيش، الوزير التركي للشؤون الأوروبية،

(٤٨) Ali Bulac, «The Idea of the «Turkey Model»,» *Today's Zaman*, 11/3/2011.

(٤٩) انظر المناقشات ووجهات النظر المختلفة حول ذلك في: Dimitar Bechev, ed., *What Does Turkey think?* (London: European Council on Foreign Relations, 2011).

(٥٠) انظر مثلًا المناقشات المختلفة عن تجاذبات السياسة التركية، في: المصدر نفسه.

(٥١) «Ambassador: EU Has Lost Leverage on Turkey,» *Today's Zaman*, 20/6/2011.

(٥٢) «الاتحاد الأوروبي هو من سيطلب من تركيا الانضمام إليه،» **زمان**، ٢/ ٥/ ٢٠١١.

التخفيف من حدّة الموقف بقوله إن تركيا ستجمد علاقاتها ليس مع الاتحاد الأوروبي، وإنما مع الرئاسة القبرصية له، وستحافظ على العلاقة مع المفوضية الأوروبية[٥٣].

كما انتقد الرئيس التركي، عبد الله غول، المفارقات التي تحدث في سياسات الاتحاد الأوروبي الذي يضم الدول الصغيرة إليه، فيما يترك الدول الكبيرة (يقصد تركيا) تبقى بعيدًا تحت المساومة، وقال إن مسار تركيا الأوروبي كان قبل كرواتيا التي ستصبح العضو ٢٨ في الاتحاد عام ٢٠١٣[٥٤].

وعندما تقول تركيا إنها ستتوجّه شرقًا، فهذا لا يعني تحوّلًا نوعيًا في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، وإنما تغيير نسبي في ترتيب الأولويات بعيدة المدى بالتركيز على «العمق الاستراتيجي». وليس لدى الأتراك قدرة أو نية لـ «تفكيك» تحالفهم مع الغرب، حتى لو صدرت تصريحات بـ «تجميد» ملف العضوية في الاتحاد الأوروبي.

خامسًا: نقاط الاحتكاك

«نقاط الاحتكاك» هنا هي مفردات في التفاعلات البينية، مفردات وقضايا في جدول أعمال الطرفين واهتماماتهم، تنافرًا أو تجاذبًا (أو ما بينهما)، وتتفاوت من حيث الأهمية والتركيز، ومن حيث إمكانية التعاطي معها، أو مباشرة سياسات جدية تجاهها. وتتعدد مستويات التفاعل بين تركيا وأوروبا، في مجالات الاحتكاك، وذلك من حيث الكثافة والطبيعة العامة، والتأثير في علاقاتهما، ولا بد من التنويه إلى أن نقاط، أو جبهة الاحتكاك، الرئيسة هي في خط تركيا ـ أوروبا نفسه، وتتداخل بدورها مع خط الناتو[٥٥]. وتتمثّل نقاط الاحتكاك بعدد من المحاور أو المستويات.

(٥٣) ورد في: Amanda Paul, «Turkey-EU Relations: Is the Plug being Pulled?», *Today's Zaman*, 17/7/2011.

(٥٤) «Small Countries Join EU, Big Countries Bargain,» *Hurriyet Daily News*, 8/12/2012.

(٥٥) انظر: Ihasan Kiziltan, «Improving the NATO- EU Partnership: A Turkish Perspective,» *Turkish Policy Quarterly* (Istanbul), vol. 7, no. 3 (Summer 1998), pp. 33-46.

١ ـ نقاط الارتباط

أ ـ الشرق الأوسط

يمثّل الشرق الأوسط تحديًا مركبًا للتفاعلات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ويمثّل أيضًا دائرة ارتباط والتزامات استراتيجية واسعة الطيف، بشأن الأمن والاستقرار وتوازن القوى و«ضبط» النزاعات، أو النتائج المحتملة عنها. وثمة في الواقع التزامات متبادلة حول الحد من الهجرة السرّية، احتواء العنف الإقليمي، «الإرهاب»، الجماعات الراديكالية، تهريب المخدرات، الجريمة المنظّمة والنزعات السياسية للجاليات التركية والإسلامية في أوروبا... إلخ. وتعتمد تركيا على «قبول» و«تفهم» أوروبي لسياستها في الشرق الأوسط، وذلك نظرًا إلى عاملين رئيسين:

- قُدرة تركيا على التعاطي مع المنطقة، فهي «جزء منها»، ولديها قابلية نشطة للتأثير فيها، وبخاصة بعد تولّي حكومة حزب العدالة والتنمية.

- رغبة أوروبا في تركيز جهودها على القضايا الأوروبية وموضوعات التكامل واحتواء الأزمات الاقتصادية والمالية، ورغبة الاتحاد بتخفيف انخراطه المباشر في السياسات الإقليمية.

ب ـ آسيا الوسطى ـ جنوبِ القفقاس

يأتي الاهتمام التركي ـ الأوروبي بآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس مدفوعًا بهواجس مختلفة قليلًا عنها في الشرق الأوسط، كما أن أوروبا وتركيا متحررتان نسبيًا من التاريخ المربك، والتورّط المعقد، والمدارك السلبية عنهما في المنطقة[٥٦]. ويبدو أن التشجيع الأوروبي (والأميركي) جعل تركيا تتجاوز تحفّظاتها وهواجسها التقليدية والطابع المحافظ لسياساتها. إذ كان الجميع تقريبًا متخوفين من وقوع المنطقة تحت موجة أسلمة طاغية بتأثير إيران

(٥٦) انظر سردًا عامًا لتطور اهتمام تركيا بالمنطقة في بداية تسعينيات القرن العشرين في: Gareth Winrow, *Turkey in Post-Soviet Central Asia* (London: Royal Institute of International Affairs, Russia and CIS Programme 1995), and Philip Robins, «Between Sentiment and Self-Interest: Turkey's Policy Toward Azerbaijan and the Central Asian States,» *Middle East Journal*, vol. 47, no. 4 (Autumn 1993), pp. 593-610.

المجاورة الطامحة إلى توسيع نفوذها السياسي والثقافي... إلخ[٥٧].

تهتم كلٌ من تركيا وأوروبا بتأسيس علاقاتهما في المنطقة على قاعدة تفاهم موسع يأخذ بالحسبان العديد من التحديات التي تفوق أحيانًا تحدياتهما في الشرق الأوسط. ونحن نتحدث عن التطوّرات الحدّية للسياسات المتنافسة، أما التنافس والحراك البطيء والديناميات السرية والخطط الاستراتيجية فتأخذ من الأطراف كثيرًا من الجهود، وبخاصة مع الموقع الجيوستراتيجي وأوضاع النفط والغاز، ووجود سياسات استقطاب إثني وديني، وبروز هويات متنازعة تبعث على القلق من احتمال انفجار العديد من الصراعات في المنطقة. وحتى الآن يبدو التوافق بين تركيا وأوروبا بشأن سياسات الطاقة وتوسع حلف الناتو والحد من النفوذ الروسي والإيراني... إلخ، هو أساس الارتباط «المكين» بين الطرفين.

ج ـ أفغانستان

ترتبط الاستراتيجيتان التركية والأوروبية بما يحدث في أفغانستان، وهما جزء من استراتيجية أكبر، أميركية الطابع، وتحاولان تحقيق أهداف تتمحور حول احتواء مصادر العنف وعودة الاستقرار إلى البلاد، وتأمين الاستقرار الإقليمي. ويبدو أن المهمة أعقد بكثير مما افترض الجانبان، ومن الصعب تصوّر نهاية قريبة لها، بل إن تطور الأحداث يقلل الأمل في وجود فرصٍ جدية لنجاحها، ومن ثم فإن الخطط تتركز على تنمية «بدائل» أفغانية أو «جوارية» على الأقل بما يقلل من الأعباء على أوروبا بهذا الخصوص.

وقد شاركت تركيا في التحالف الدولي ضد «الإرهاب»، وذلك في إطار حلف الناتو، وضمن قوات «إيساف». وشغلت تركيا قيادة تلك القوات لفترة محددة، كما قامت إلى جانب النشاطات الاستخبارية بدور الوسيط أو المنسق بين القوات الغربية والإثنية التركية الأوزبكية في البلاد، فضلًا عن عمليات الإعداد والتدريب للجيش الوطني الأفغاني، وتولّت بناء الأكاديمية العسكرية العُليا في كابول باعتبارها مؤسسة قومية أفغانية، وجزءًا من خطة

(٥٧) كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ص ١٧١.

متعددة الجنسيات تهدف إلى بناء الجيش الأفغاني[٥٨]. وهنا تبدو تركيا، أقرب إلى تولّي أدوار أبعد مدى على هذا الصعيد، ومن ذلك مثلًا التوسّط بين الولايات المتحدة وحلف الناتو وبين حركة طالبان، ويرتبط ذلك بافتتاح حركة طالبان مكتبًا لها في تركيا[٥٩].

٢ ـ نقاط المنافسة

أ ـ الشرق الأوسط

قد لا ينطوي سياق العلاقات الراهن بين تركيا والاتحاد الأوروبي على أبعاد تنافسية بالمعنى المباشر في الشرق الأوسط، إلا أن بعض الفروق، وأحيانًا الاختلافات، في السياسات، ربما ينطوي على «معنى» المنافسة، حتى لو كان ذلك من باب التأويل، أو الأدلجة، أو من حيث النتيجة، وبخاصة إذا ما انطوى ذلك على نتائج وتفضيلات للدور أو الوظيفة أو المكانة، وهو ما قد يكون ظهر على أكثر من صعيد، من قبيل السياسات المتعلقة بالصراع بين الفلسطينيين و«إسرائيل»، والمنافسات في موضوع العراق، والمسألة الكردية، والمفاوضات غير المباشرة بين سورية و«إسرائيل»، فضلًا عن التداعيات الاقتصادية للثقة بالدور التركي «الأقل تسييسًا» مقابلة بالدور الأوروبي.

قد يكون التنافس في الميدان الاقتصادي لجهة توسّع الأسواق للسلع والمنتجات التركية في الشرق الأوسط، فضلًا عن اعتبار تركيا نموذجًا للتنمية الاقتصادية والقانونية والتشريعات... إلخ، المتوافقة مع التراث والقيم الدينية في المنطقة، فضلًا عن تجارب الجاليات المُسلمة والتركية في أوروبا، التي خبرت أو عاينت النماذج الأوروبية، وقد تكون استنتجت عدم مواءمتها لدول المنطقة وشعوبها.

وفي الوقت الذي حسبت أوروبا أن تركيا تقوم بـ «دور مكمل»، أو «مساند»، لمساعي التسوية الإقليمية، أعطت اتجاهات السياسة لدى بعض

---

(٥٨) Obaid Younossi [et al.], *The Long March: Building an Afghan National Army*, Rand Corporation Monograph Series (Santa Monica, CA: Rand, 2009), p. 33.

(٥٩) «Talks Continue over Taliban Office in Istanbul,» *Hurriyet Daily news*, 4/11/2011, and «Turkey in Talks on Taliban office in Istanbul,» (Reuter, 15/4/2011).

الأطراف تركيا دورًا أكثر حيوية. وقد أكدت سورية مثلًا دور تركيا في المفاوضات غير المباشرة بينها وبين «إسرائيل»، و«استُبعِدتْ» فرنسا كبديل مقترح من قبل إسرائيل.

صحيح أنه كان ثمة نوع من تنسيق بين تركيا وفرنسا في عدد من القضايا الإقليمية، إلا أن ذلك تحوّل في جانب منه إلى منافسة بخصوص «رعاية» المفاوضات بين سورية و«إسرائيل»[٦٠]، فضلًا عن التوتر المتكرر بين الجانبين بشأن موقف فرنسا من موضوع «إبادة الأرمن»، والتوتر النسبي بشأن دور فرنسا في العمليات العسكرية لحلف الناتو في ليبيا لإسقاط نظام العقيد معمر القذافي. ولا يبدو أن الأمور تغير كثيرًا من طبيعة التنسيق بين الطرفين بشأن التعاطي مع الأزمة السورية التي اندلعت في آذار/ مارس ٢٠١١.

ب ـ آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس

تمثّل سياسة تركيا في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس نوعًا من الامتداد الطبيعي لعلاقاتها مع المجال الحيوي والتاريخي، وهي إذ تعتمد على الدعم أو التفهم الأوروبي، إلا أنها لا تنتظر أن تكون جناحًا أو مجرد ممثل إقليمي، أو طرفًا مساعدًا أو وكيلًا... إلخ. وتنطوي المفردات الاقتصادية والسياسية على أبعاد تنافسية لجهة أن تكون تركيا عنصرًا «مستقلًا» في عدد من التطورات الاقتصادية، أو أنها تنخرط في تسويات مختلفة قد لا تكون أوروبا جزءًا رئيسًا منها، مثل مشروعات الطاقة في حوض قزوين وأنابيب نقلها إلى الأسواق الدولية[٦١].

كان النزاع بين جورجيا وروسيا الاتحادية في آب/ أغسطس ٢٠٠٨، مدخلًا لتظهير السياسة الوسيطة لتركيا، واقترابها من طرفيها[٦٢]، ولم

---

(٦٠) Büent Aras, «Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy,» *SETA Policy Brief*, no. 32 (May 2009), p. 11.

(٦١) Zeyno Baran, «Oil, Oligarchs and Opportunity: Energy from Central Asia to Europe,» (Testimony to the US Senate, Committee on Foreign Relations, Washington, 12 June 2008), on the Web: <http://foreign.senate.gov/testimony/2008/BaranTestimony080612p.pdf>.

(٦٢) انظر: Igor Torbakov, «The Georgia Crisis and Russia-Turkey Relations,» (Report, Jamestown Foundation, Washington, November 2006).

تنخرط في خطاب أوروبا السياسي، التي كانت (أوروبا) قد توجّست بدرجة كبيرة من السياسات الروسية، كما يمثّل الموقف من التطورات السياسية في جورجيا وقرغيزيا، مدخلًا لسياسة وسطية تختلف إلى حدٍ ما عن مفردات السياسة الأوروبية في تلك المنطقة، هنا تبرز خصوصية جديدة، أو نوع من هوية جديدة، لسياسة تركيا في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس.

وعلى الرغم من الطبيعة المتوترة والتطور المتلكّئ نسبيًا للعلاقات بين تركيا وروسيا[٦٣]، إلا أن البلدين اتجها إلى مزيد من الانخراط المتبادل في موضوعات عديدة، ومنها الاقتصاد والتبادل التجاري والطاقة... إلخ. وقال رجب طيب أردوغان إن تركيا لا تُفاضل بين الأطراف التي تتفاعل معها، وبخاصة دول الجوار أو الدول الكبرى في النظام الدولي[٦٤]. وإن تركيا ليست في وارد أن تغيّر اتجاهات سياساتها وتحالفاتها. إلا أن قبول تركيا نشر مكوّنات الدرع الصاروخي على أراضيها أظهر أنها تعطي أولوية وقوامة صريحة لعلاقاتها مع الولايات المتحدة على علاقاتها مع روسيا، وأنها مستعدة للانخراط في سلوك سياسي وعسكري يستهدف الأخيرة بشكل مباشر، وهو ما مثّل صدمة كبيرة لروسيا، وضربة لجهود التقارب بين البلدين.

٣ ـ نقاط الصِدام

تتركز «نقاط الصدام» في جبهات تبدو أوسع كثيرًا مما في المعنيين

(٦٣) انظر مثلًا: Gareth Winrow, «Turkey, Russia and the Caucasus: Common and Diverging Interests,» (Briefing Paper, REP/EP BP 2009/01, Chatham House, Russia and Eurasia Programme/Europe Programme, November 2009).

(٦٤) هناك قول شهير لأردوغان: «الولايات المتحدة حليفنا، روسيا الاتحادية جار لنا وهي شريكنا التجاري الأول، ومنها نحصل على ثلثي حاجتنا من الطاقة... نتصرف بما تمليه علينا مصالحنا الوطنية، ولا نستطيع إهمال روسيا». انظر: Bülent Aras, «Turkey and the Russian Federation: An Emerging Multidimensional Partnership,» *SETA Policy Brief*, no. 35 (August 2009), p. 10.

تتجه العلاقات بين تركيا وروسيا إلى نوع من شراكة مميزة، سياسيًا واقتصاديًا واستراتيجيًا، وقد أبدت روسيا دعمها لمطلب تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. انظر: Omer Taspinar and Fiona Hill, «Turkey and Russia: Axis of the Excluded?,» *Survival*, vol. 48, no. 1 (Spring 2006), pp. 81-92.

السابقين (الاحتكاك والمنافسة)، في اليونان ـ قبرص، وأرمينيا وموضوع «إبادة الأرمن»، والموضوع الكردي الذي نتناوله في مواضع مختلفة. كما ينسحب بعض «الصِدام» على الموقف من الجاليات التركية والمسلمة في أوروبا[٦٥]، وما يعدّه الأتراك تمييزًا سياسيًا على أساس الهوية الثقافية والدين[٦٦].

أ ـ اليونان

تمثّل العلاقات مع اليونان نوعًا من القضايا المركبة والهجينة في السياسة الخارجية التركية[٦٧]، وأحيانًا كانت عامل إعاقة لتطوير علاقات تركيا الأوروبية والدولية، وذريعة لمزيد من التشدد الأمني والنزعات الراديكالية الدينية والقومية في تركيا[٦٨]. وتتمحور التفاعلات مع اليونان في عدد من النقاط الرئيسة مثل:

ـ النزاع التاريخي والثقافي، ويتعلّق الأمر بفترة السيطرة العثمانية الطويلة لليونان، واستقلال اليونان عن السلطنة، ثم احتلال اليونان لأجزاء من مركز السلطنة في نهاية الحرب العالمية الأولى، وأعمال التطهير والتهجير العرقي والديني، وتبادل السكان التي انخرط فيها الجانبان التركي

(٦٥) «Turkey Can Contribute to Fighting Islamophobia,» *Today's Zaman*, 20/9/2011.

(٦٦) Ayhan Kaya, «Individualization and Institutionalization of Islam in Europe in the Age of Securitization (Report),» *Insight Turkey*, vol. 12, no. 1 (January 2010), pp. 47-63.

(٦٧) ولمزيد من المعلومات حول دور المسألة القبرصية في العلاقات التركية ـ الأوروبية، انظر مثلًا: Nathalie Tocci, «Cyprus and Turkey: Europe's Historic Opportunity,» part 1 and 2 (Brussels, Center For European Policy Studies, January, 2004), on the Web: <www.ceps.be/wp.php?article-id>.

وقد كانت المسألة القبرصية إحدى نقاط الخلاف الرئيسة التي أبطأ الاتحاد الأوروبي بسببها مفاوضاته بشأن العضوية مع تركيا، الأمر الذي أثار اعتراضات كثيرة لدى الأخيرة. انظر: **السفير**، ١١ و١٤/١١/٢٠٠٦. غير أن ثمة عوامل أخرى لها علاقة بالفروق الثقافية وهواجس الأمن والهوية... إلخ، انظر مثلًا: Soner Cagaptay, «Admitting Turkey Will Be a Test of How Secular the EU Is,» (Washington Institute for Near East Policy, Washington, 4 October 2006).

(٦٨) George Vasiliou, «The Solution of the Cyprus Problem: The key to Turkey's Relations with the EU,» *Turkish Policy Quarterly*, vol. 4, no. 4 (Winter 2005), on the Web: <http://www.turkishpolicy.com/images/stories/2005-04-neighbors/TPQ2005-4-vassilou.pdf> (16/6/2010).

والكاتب هو رئيس سابق لجمهورية قبرص في الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣).

واليوناني، وعملية مبادلة السكان بينهما في أعقاب استقرار الأمر للنظام الكمالي أو الجمهوري الجديد في تركيا[٦٩].

- النزاع الحدودي - الجزيري في بحر إيجه، وهو نزاع مركّب، أو متعدد الأسباب والتجلّيات، فهو نزاع حول حدود المياه الإقليمية، ذلك أن قيام اليونان بممارسة حقوقها القانونية والدولية بتوسيع مياهها الإقليمية هو أمر «يخنق» تركيا تمامًا، ويعتبر الأتراك أن هذا لو حدث سوف يكون بمثابة «إعلان حرب»[٧٠]. وهو أيضًا نزاع على المجال الجوي المرتبط بتلك الحدود الجزيرية - البحرية، وعلى الوجود العسكري لليونان في الجزر المتاخمة لتركيا.

- مسألة طلب العضوية للاتحاد الأوروبي، حيث وقفت اليونان واللوبي اليوناني في أوروبا عقبة أمام مطلب تركيا بهذا الخصوص، وكانت حتى وقت قريب تتحفظ على أي تقارب جدي بين تركيا وأوروبا، وليس على مطلب العضوية فقط.

وقام وزير الخارجية التركي، أحمد داوود أوغلو، بزيارة إلى اليونان، واطلع خلالها على أوضاع الأقلية التركية في تراقيا الغربية[٧١]، وتحدّث أوغلو عن تغيير الرؤية والمدارك بين الجانبين[٧٢]. وبعد أشهر عدة أعلنت اليونان عن اعتزامها بناء خندق على الحدود اليونانية التركية في مدينة «ميريتش» الحدودية اليونانية بطول ١٢،٥ كم، وعرض ٣٠ مترًا، وعمق ٧ أمتار في الأرض، من أجل الحد من تسرّب المهاجرين غير الشرعيين إلى

---

(٦٩) حول «تبادل» السكان مع اليونان، انظر مثلًا: Onur Yildirim, *Diplomacy and Displacement: Reconsidering the Turco-Greek Exchange of Populations, 1922-1934, Middle East Studies: History, Politics, and Law* (New York: Routledge, 2006).

(٧٠) كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ص ٢٨٦.

(٧١) **تركيا اليوم**، ٨/ ٣/ ٢٠١١.

(٧٢) قال أوغلو في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده عقب انتهاء مباحثاته مع نظيره اليوناني دميتريس دروتساس: «على جميع اليونانيين أن يعتبروا تركيا وطنهم الثاني، يأتونها في حرية وأمان، ويتجوّلون في كل مكان فيها»، وأضاف «لقد انتهت الصورة القديمة للعلاقات التركية اليونانية، وشكّلنا بدلًا منها صورة جديدة لا تنطوي على مخاوف أو شبهات أو أجندات سرية». انظر: **تركيا اليوم**، ٨/ ٣/ ٢٠١١.

أراضيها[٧٣]، لكنها تريد بشكل أساسي توفير الحماية اللازمة لمناطق الحدود مع تركيا[٧٤]. وقد وضع الإعلام التركي هذه الخطوة في إطار ما سمي بانتشار «فوبيا العثمانية الجديدة» لدى اليونانيين[٧٥].

ب - قبرص

المسألة القبرصية هي جزء من النزاع بين تركيا واليونان[٧٦]، وكانت خلال عقود عدة موضوعًا للصِدام بين تركيا وأوروبا[٧٧]. ولم يمكن لتركيا تجاوز العديد من الأزمات في علاقاتها الدولية لولا «التفهم» اليوناني، وما تبع ذلك في موضوع قبرص. ولا يمثّل التحسن النسبي في العلاقات بين تركيا واليونان تطورًا حاسمًا في تحويل المفردات العامة من بيئة أو بؤر تصادم إلى التنافس، أو التوافق بين تركيا والاتحاد الأوروبي[٧٨].

وقال أردوغان خلال زيارة له إلى شمال قبرص، إنه لا بد من التوصل

---

(٧٣) قالت وكالة جيهان التركية للأنباء، إن محكمة يونانية قضت بحبس أربعة مواطنين أتراك لمدة ٢١ قرنًا، أو ٢١٠٠ عام، وتغريمهم بخمسة ملايين يورو، بسبب قيامهم بعملية نقل المهاجرين غير الشرعيين إلى اليونان. انظر: وكالة «جيهان» للأنباء، ١٤/ ٧/ ٢٠١١.

(٧٤) «اليونان تقيم خندقًا عظيمًا على الحدود مع تركيا،» أخبار العالم (بوابة إلكترونية)، ٥/ ٨/ ٢٠١١.

(٧٥) «Neo-Ottoman Phobia of the Greek Media,» *Today's Zaman*, 7/8/2011.

(٧٦) انظر مثلًا: «Cyprus: Reunification or Partition?.» (International Crisis Group, Europe Report; no. 201, September 2009).

(٧٧) انظر مثلًا: Semin Suvarierol, «The Cyprus Obstacle in Turkey's Road to the European Union,» in: Aliarkoğlu and Barry Rubin, eds., *Turkey and the European Union: Domestic Politics, Economic Integration, and International Dynamics* (London; Portland, OR: Frank Cass, 2003), pp. 62-66.

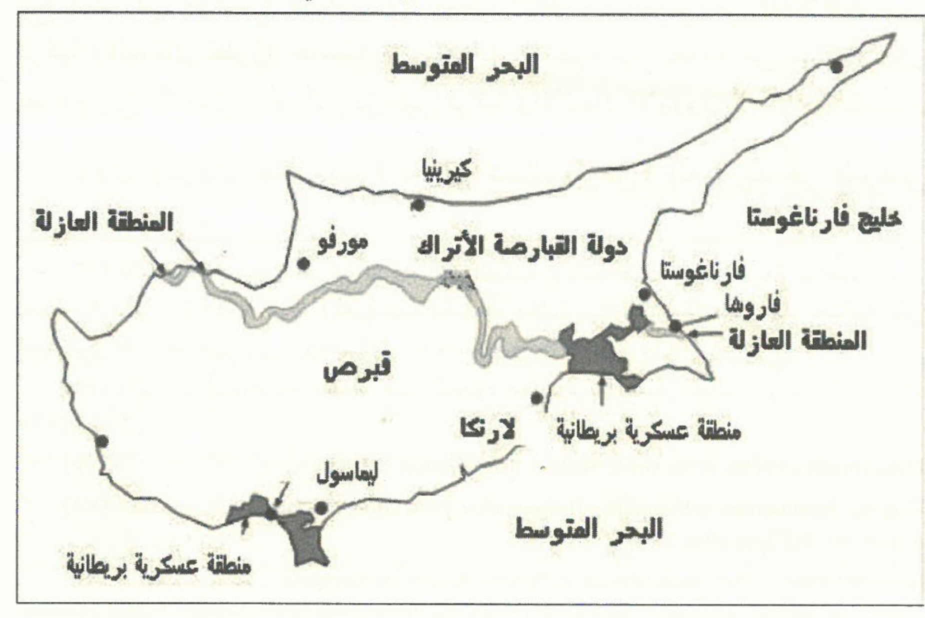
(٧٨) للاطلاع على تحليل العلاقات بين تركيا واليونان من منظور «مأزق السجين» في العلاقات الدولية، انظر: Kemal Kirişci, «The «Enduring Rivalry» between Greece and Turkey: Can 'Democratic Peace' Break it?,» *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*, vol. 1, no. 1 (Spring 2002), pp. 38-50.

وللاطلاع على «نظرية السجين» المذكورة، انظر مثلًا: James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey*, 3rd ed. (New York: Harper and Row, 1990).

وانظر الترجمة العربية: جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥).

إلى حل لانقسام الجزيرة، وإن المفاوضات الجارية بين شطري الجزيرة برعاية الأمم المتحدة، «لا يمكن أن تتواصل إلى الأبد». وحذّر أردوغان من أن «عدم التوصل إلى حل لانقسام قبرص حتى ذلك الموعد سيجعل تركيا تجمّد علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي في أثناء تولّي قبرص رئاسته الدورية» بين تموز/يوليو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢[79]، لأنه «لا يسعنا التفاوض مع الإدارة القبرصية اليونانية»، والمقصود بهذا، جمهورية قبرص.

الخريطة الرقم (٥ ـ ٢)
قبرص وخطوط الهدنة بين شطريها الشمالي (التركي) والجنوبي (اليوناني)



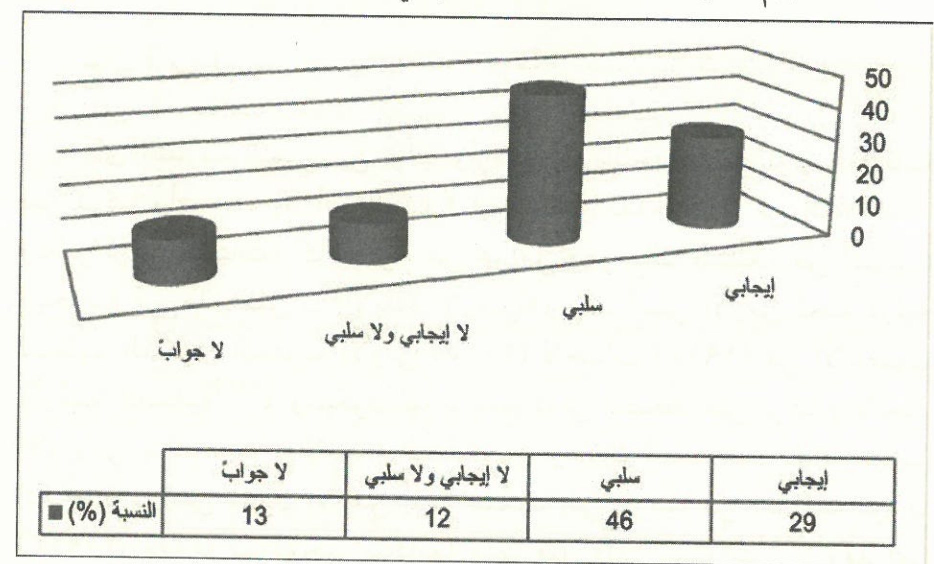
المصدر: Vincent Morelli, «Cyprus: Reunification Proving Elusive,» (Congressional Research Service, CRS Report for Congress, Washington, 26 July 2011), p. 2.

ويبرز دور الاتحاد الأوروبي في المسألة القبرصية، إذ لا يتوقف الأمر عند دور قبرص ـ اليونان في «عرقلة» التفاعلات التركية ـ الأوروبية، وإنما يتعدّاه

(٧٩) «أردوغان في قبرص التركية: لا يمكن مواصلة التفاوض للأبد،» **السفير**، ٢٠١١/٧/١٢.

إلى تأثير الاتحاد نفسه في مسار التسوية للأزمة القبرصية[80]. ويرى ٤٦ في المئة من الأتراك أن موقف الاتحاد سلبي من مسألة التسوية، ويرى ٢٩ في المئة أن دوره إيجابي، فيما يرى ١٢ في المئة منهم أن دوره «بين ـ بين»، ولم يبيّن ١٣ في المئة تقييمًا واضحًا للموقف[81].

الشكل الرقم (٥ ـ ٦)
تقييم الأتراك لدور الاتحاد الأوروبي في تسوية المسألة القبرصية



	إيجابي	سلبي	لا إيجابي ولا سلبي	لا جواب
النسبة (%)	29	46	12	13

المصدر: Akgün, «Foreign Policy Perceptions in Turkey,» p. 17.

ومن المتوقع أن تبرز قضايا جديدة بين تركيا وأوروبا على هذا الصعيد، تتعلق أيضًا باعتراض قبرص على خطط تركيا لإقامة محطة نووية على شواطئها الجنوبية المُطلّة على البحر المتوسط، قرب الجزيرة، على بعد ٦٠ كيلومترًا

(٨٠) يرى ٧٥ في المئة من القبارصة اليونانيين و٥٥ في المئة من القبارصة الأتراك، أن الحل يجب أن يتأسس على تسوية مقبولة من الجانبين، انظر: «Investigating the Future: An in-depth Study of Public Opinion in Cyprus,» (Cyprus 2015, 5-6 December 2009), on the Web: <http://cyprus2015.org/index.php?option=com_phocadownload&view=category&id=1%3Apublic-opinionpoll&Itemid=34&lang=tr>.

(٨١) Akgün, «Foreign Policy Perceptions in Turkey,» p. 17.

تقريبًا من شواطئ قبرص الشمالية[٨٢]. إلى جانب النزاع حول عزم قبرص التنقيب البحري عن النفط والغاز، ومناقشة قبرص قضايا الاستثمار في التنقيب ونقل الغاز إلى أوروبا مع «إسرائيل»[٨٣]. وقد حذّرت تركيا كلًا من اليونان وقبرص من التنقيب في شرق المتوسط[٨٤]، كما حذّرت الشركات الدولية من العمل في منطقة متنازع عليها[٨٥]، وأعلنت عزمها على تسيير دوريات من أجل «ضمان» طرق الملاحة البحرية في شرق المتوسط. وقالت تركيا إنها ستمنع التنقيب بالقوة العسكرية إذا لزم الأمر[٨٦].

ج ـ أرمينيا

أدّى التقارب النسبي بين تركيا وأرمينيا إلى التخفيف من توتر العلاقات بين تركيا وأوروبا، إلا أن «الفشل» في تحقيق تقدم جدي في العلاقات، وتأثير أرمن الشتات، كان جزءًا من عوامل وموجات متتابعة من التوتر، وبخاصة في ما يتعلق بـ «الإبادة الأرمنية»، وقد أسس الأرمن لجنة دولية لتنظيم الذكرى المئوية الأولى (٢٠١٥) لأحداث (١٩١٥) في الأناضول وأرمينيا العثمانية[٨٧]، وسيكون لها برنامج دولي للضغط على تركيا والاتحاد الأوروبي بخصوص «الإبادة» المذكورة. وهناك أيضًا مسألة «أرمينيا الغربية»، التي يقول الأرمن إنها ضُمَّت إلى تركيا في اتفاقية لوزان (١٩٢٣)، بعدما تم تهجير سكانها منها قبل ذلك بسنوات[٨٨]. وقد أمر

---

(٨٢) أخبار العالم (بوابة إلكترونية)، ٢٢/٣/٢٠١١.

(٨٣) «Greek Cyprus, Israel Discuss Plans for Gas Transfer to Europe,» *Today's Zaman*, 16/3/2011.

(٨٤) «Turkish Minister Warns Greek Cypriots about Oil Exploration in Mediterranean,» *Today's Zaman*, 4/9/2011.

(٨٥) «Don't Sacrifice Talks in Cyprus for Natural Gas,» *Hurriyet Daily News*, 14/8/2011.

(٨٦) «Athens: Turkish Stance on Drilling Contradicts Zero-Problem Policy,» *Today's Zaman*, 5/9/2011.

(٨٧) Mehmet Fatih Öztarsu, «Armenia Ready, Target 2015,» *Today's Zaman*, 20/6/2011.

(٨٨) قال الرئيس الأرميني، سيرج سركيسيان: «إن استعادة منطقة «أرمينيا الغربية»، وهي منطقة «جبل آغري» شرق تركيا، أمرٌ متروك للأجيال الأرمنية الجديدة والمقبلة». وفي معرض ردّه على سؤال من أحد الطلاب: هل من الممكن استعادة السيطرة على منطقة جبل أغري؟ قال =

رجب طيب أردوغان بهدم نصب تذكاري ضخم كان قد أقيم على الحدود بين تركيا وأرمينيا لـ «تشجيع» المصالحة بين الجانبين، في إشارة إلى تغيير موقفها، أو أولوياتها بهذا الخصوص[٨٩]. وكان موضوع «إبادة الأرمن» سببًا للتوتر في العلاقات بين تركيا وفرنسا، عندما أقرّت الجمعية الوطنية لدى الأخيرة مشروع تجريم إنكار الإبادة، وسنتناول ذلك في موضع آخر.

د ـ الشرق الأوسط

يمكن تركيز الطبيعة الخلافية أو الصدامية للشرق الأوسط في العلاقات التركية ـ الأوروبية في بعض التطورات المتعلقة بتركيبة العراق بعد الاحتلال الأميركي له في عام ٢٠٠٣، والطبيعة السياسية للإقليم الكردي في الشمال. وقد اختلف الجانبان في مفردات العراق الجديد، وطبيعة التدخّل التركي لاحتواء الأكراد، فضلًا عن طبيعة التوغّل التركي في شماله لمقاتلة «حزب العمال الكردستاني» هناك.

وعلى الرغم من التعاون الاستخباراتي والسياسي والعسكري... إلخ، إلا أن طبيعة التعاون كانت تقف عند حدود معيّنة (لم تكن متطابقة) بين الطرفين، وبخاصة المخاوف التركية من أن أوروبا لا تهتم كثيرًا لِما يُمكن أن تحمله التطورات في العراق، وأنها تضغط بكيفية غير متوازنة على تركيا من أجل إقرار أوضاع سياسية ودستورية... إلخ) للأكراد في الداخل[٩٠].

= سركيسيان: «لقد استطعنا في التسعينيات من القرن الماضي تخليص منطقة قره باغ من يد الأعداء، ولكل جيل مهمة تقع على عاتقه، وأداء هذه المهمة أو الإخفاق فيها أمر منوط بكم». انظر وكالة «جيهان» التركية للأنباء، ٢٦/٧/٢٠١١.

(٨٩) «تركيا: هدم نصب «المصالحة» مع أرمينيا،» **السفير**، ٢٧/٤/٢٠١١.

(٩٠) انظر وقارن: أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،** ص ٤٨١.

الفصل السادس

تركيا والولايات المتحدة

استمرت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة خلال سنوات طويلة، من دون أن تعترضها تحديات جدّية، ولا أزمات من النوع الذي يجعل طرفيها يقومان بمراجعة عميقة لها. وقد مثّلت تلك العلاقات «قضية مركزية» للسياسة التركية، إذ كانت الولايات المتحدة «قطب الرحى» في سياسات الأمن لتركيا[1]، ولم تطرأ عليها تغيرات مفاهيمية وإدراكية رئيسة، إلا ما فرضته التغيرات العالمية وبيئة ما بعد الحرب الباردة، وبخاصة ما بعد هجمات أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

يتناول هذا الجزء من الدراسة تاريخية العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة وطبيعتها، وكون الأخيرة مصدر «المعنى» و«القوة» بالنسبة إلى تركيا؛ ومسار العلاقات بين الطرفين، الذي عبر مراحل تاريخية مختلفة كان عنوانها التحالف المديد، والذي أدّى إلى نتائج «حرجة» تمثّلت بعد عقود عدة بمقولة «الأمن أولًا»! والتعاون العسكري الذي تمثّل بالمساعدات والقواعد العسكرية للولايات المتحدة وحلف الناتو في تركيا، واتجاهات الرأي العام في تركيا تجاه العلاقات مع الولايات المتحدة، والتفاعلات الاقتصادية، وأخيرًا «نقاط الاحتكاك»، التي تتمثل بـ «نقاط الارتباط»، و«نقاط المنافسة»، و«نقاط الصدام»!

قصة انتداب «غير مُعلَن»

كانت لجنة هاربورد (Harbord Commission) الأميركية التي أُرسلت إلى تركيا، وهي شبيهة بـ «لجنة كنغ كراين» التي أُرسلت إلى سورية، قد جالت

---

(١) تعتمد تركيا عسكريًا وأمنيًا على الولايات المتحدة، فهي مصدر ٨٠ في المئة من متطلباتها الأمنية والدفاعية، انظر: F. Stephen. Larrabee, *Troubled Partnership U.S.-Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change* (Santa Monica, CA: Rand, 2010), p. 4.

في (أيلول/سبتمبر ١٩١٩) في الأناضول، وأوصت بالانتداب الأميركي على كامل البلاد، مع إعطاء الأتراك حكمًا ذاتيًا موسّعًا، وكان ذلك استجابة لمطالب مُلتبسة من قبل شريحة واسعة نسبيًا من الأتراك الذين بلغت بهم الحماسة للولايات المتحدة وأفكار ويلسون الـ «١٣» أن أسسوا رابطة، أو اتحاد الويلسونيين (Wilsonian League)[٢].

هنا انتقلت الأمور من التطلّعات السياسية إلى السياسات الواعية والقصدية، أو لنقُل إنه انتقال من فكرة «الانتداب» إلى فكرة «التحالف»، بناء على مدارك أمنية واستراتيجية تذهب مذهب الضرورة أو الحتمية لحماية وحدة الدولة الوليدة أو الناشئة ومصالحها. وقد تأسس ذلك على شعور بأن الولايات المتحدة قوية بما يكفي، ولديها الإرادة والمصلحة لأن تقيم علاقات تحالفية مع تركيا[٣]. هنا أصبح لدى تركيا «عامل جذب» للولايات المتحدة من أجل تحقيق علاقات ذات أغراض سياسية واستراتيجية وأمنية[٤].

بين هذا وذاك، انبنت علاقة غير متكافئة، لها طابع أداتي وبراغماتي «فائق»، لكنها قاصرة عن أن تكون «تبادلية» الاتجاه، أو متوازنة من حيث الالتزامات والقدرة على المراجعة، وأغلقت الآفاق أمام تطوّر ورؤية الأتراك لأنفسهم ودورهم في السياسة الإقليمية والعالمية. وكان للأدلجة الكبيرة والمخاوف المرافقة والسياسات العقدية دورٌ في انغلاق العلاقة على نمطيات تقليدية، وجعل يد تركيا «مغلولة»، ويد الولايات المتحدة «طليقة» في إقرار سياسات التحالف والمواقف من الأطراف الثالثة، وكان من الصعب أن نتبيّن طبيعة العلاقات، أو أن تفصح عن مضمراتها.

قد ينسحب ذلك على الفترة الراهنة لحكومة حزب العدالة والتنمية، على الرغم من الخلافات النسبية والفروق في المدارك والسياسات حول عدد من القضايا في المنطقة، ذلك أن أيًّا من الطرفين لا يقر بحدوث أي

---

(٢) انظر: Erik J. Zurcher, *Turkey: A Modern History*, p. 146.

(٣) انظر وقابل: ساجلار حيدر، «تركيا الحديثة،» في: نوبار هوفسبيان، محرر، **تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري**، ساهم في اعداده وراجعه غانم بيبي وسامي الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ١٧ ـ ١٨.

(٤) انظر وقابل: Zurcher, Ibid., p. 208.

تغيير قصدي، أو تبدل جدي في أولوياته تجاه الآخر، وهذا يقلل نسبيًا من الكلام عن تغيير قائم أو محتمل هو أقرب إلى تأويل نشط، وربما تنبؤ مندفع، أو تقدير متسرّع لإيقاع التطور الحاصل في العلاقات بين البلدين.

ويتعزز ذلك على نحو خاص، عند الانتباه إلى وجود رأي في تركيا يرى أن الولايات المتحدة تعمل على تعزيز سلطة حزب العدالة والتنمية في إطار مشروع مستقبلي لتغيير طبيعة الدولة من علمانية على المسار الأوروبي إلى «جمهورية إسلامية معتدلة»، توازن المشروع الإيراني، وتكون «منوالًا» لـ «الإسلام السُني» حول العالم[٥].

مصدر المعنى والقوة

مثّلت الولايات المتحدة «مركزَ» أو «نقطة جذب» أمني واستراتيجي بناءً على توافق مجموعة من الاشتراطات والأبعاد الإدراكية والواقعية، وهي متداخلة إلى حدٍ كبير، وتتركز في متطلبات الأمن لكل منهما، وقدرة كل طرف على أن يكون شريكًا فعليًا أو جديًا للآخر خلال أكثر عقود القرن العشرين، وهو ما انسحب بكيفية أو أخرى إلى الزمن الراهن، وبخاصة في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة وما تلاها من الحرب على «الإرهاب». وترتبط ديناميات السياسات البينية بالنسبة إلى تركيا بمجموعة من العوامل:

ـ تُعَدُّ الولايات المتحدة مركز «القوة» و«المعنى» (السياسية والعسكرية) في النظام العالمي.

ـ قابلية، بل «إغواء»، التفاعل والروابط ذات الأبعاد السياسية والأمنية.

ـ تمثّل مصدر إسناد لا غنى عنه تقريبًا أمام أوروبا.

ـ تمثّل مظلة أمنية بمواجهة عدد من مصادر التهديد المحتملة.

ـ التشكل غير المستقر للسياسات الدولية، ووجود تنافس جدي على

---

(٥) يتطلب الأمر المزيد من التدقيق، ومن أجل تفاصيل أخرى حول المشروع المفترض، انظر: David Arnett, «Problems of Perception and Vision: Turkey and the 'US',» *Turkish Policy Quarterly*, vol. 7, no. 1 (Spring 2008), pp. 13-23.

المنطقة المتوسطة، أو المجال المركزي لتركيا العثمانية والأقاليم المحيطة بها اتصالًا بالموقع الجيوستراتيجي والطاقة (النفط والغاز)... إلخ[٦].

ـ الهواجس الأمنية للدولة التركية[٧]، ومخاوف التفتيت أو التشظّي.

قامت العلاقات بين الطرفين على فكرة وجود مصادر تهديد مشتركة، ذات طابع كلي، أي إنها تتجلّى في المستويات الداخلية والخارجية، القريبة والبعيدة، مع ما يعنيه ذلك من ضرورات مباشرة وتحديات كبيرة ذات طابع وجودي، وهو ما يتطلّب الاستعداد المتواصل وتخصيص الموارد والإمكانات، فثمة خطر قائم أو محتمل، وهو ليس جديدًا بالكلية، وإنما مستمر وممتد في الزمان والمكان، ويحرك مخاوف وهواجس سابقة وأخرى مستجدة، وما دام الأمر كذلك فإن أي سياسات ممكنة تصبح مسوّغة، بل ضرورة. ونظرًا إلى الطبيعة الأمنية، أو العسكرية، للدولة في تركيا، والطبيعة العامة للثقافة السياسية... إلخ، فإن الأمور تتجه إلى جواز إقامة أي تحالف خارجي، حتى لو بدا مناقضًا للعديد من التكوينات العقدية والخبرات التاريخية للأتراك.

أولًا: مسار العلاقات: تحالف مديد

تعود العلاقات بين الطرفين (تركيا والولايات المتحدة) إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر، مع البعثات التبشيرية والاستطلاعية والمشروعات والامتيازات التجارية... إلخ، وكانت أول زيارة بحرية لسفن أميركية إلى إسطنبول في عام ١٨٠٠، وتواجدت السفن الحربية في شرق المتوسط منذ عام ١٨٢٠. وكان للمعاملات التجارية مستويين مهمين: الأول هو توريد

(٦) انظر: Malcolm Dowling and Ganeshan Wignaraja, *Central Asia's Economy: Mapping Future Prospects to 2015*, Silk Road Papers (Washington: Central Asia-Caucasus Institute; Silk Road Studies Program, Uppsala University, 2006), and Olga Oliker and Thomas Szayna, *Faultlines of Conflict in Central Asia and the South Caucasus: Implications for the U.S. Army* (Santa Monica, CA: Rand, 2002).

(٧) انظر مثلًا: Mehmet Ali Birand, *Shirts of Steel: An Anatomy of the Turkish Armed Forces*, with a Foreword by William Hale; Translated from the Turkiish by Saliha Parker and Ruth Christie (London; New York: I. B. Tauris, 1991), and Sami Faltas and Sander Jansen, eds., *Governance and the Military: Perspectives for Change in Turkey*, Harmonie Paper; 19 (Groningen: Centre of European Security Studies (CESS), 2006).

السفن الأميركية النفط إلى الدولة العثمانية، ومشتريات الأخيرة من فائض السلاح بعد الحرب الأهلية الأميركية[٨].

١ ـ تأسيس الجمهورية

مر معنا أن الأتراك انهمكوا لبعض الوقت في دعوة الولايات المتحدة للانتداب على تركيا، أو ما تبقى من السلطنة العثمانية حتى بدايات القرن العشرين، أو على الأقل النظر إليها بعدّها نموذجًا للإصلاح المطلوب فيها[٩]، غير أن الظروف التي رافقت تأسيس الجمهورية ربما أوجدت نوعًا من التوجّس من التداعيات المحتملة لـ «مبادئ ويلسون» على مطالب الإثنيات والجماعات القومية بـ «حق تقرير المصير». وليس ثمة حتى الآن الكثير من التدقيق في هذا الفصل من تاريخ تركيا، أو تاريخ العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة.

لم تلحظ تطورات مهمة في العلاقات بين «الدولة الجمهورية» والولايات المتحدة خلال فترة التأسيس الأولى للدولة التركية، ثم كانت الحرب العالمية الثانية هي المدخل الجدّي لعلاقات أوسع بين الطرفين، انطلاقًا من الدخول المتأخر للطرفين في تلك الحرب، حتى لو كانت أولوياتهما مختلفة قليلًا أو كثيرًا، إلا أن ذلك مثّل نقطة بداية مهمة لعلاقات بين طرفين، برز سريعًا أن لهما العديد من الهواجس المشتركة، التي ستدفعهما إلى المزيد من التحالف في عدد من القضايا الأمنية والسياسية.

٢ ـ حلف الناتو والحرب الباردة

حدثت تطورات متزامنة تقريبًا هيّأت البيئة لتفاعلات أوسع، إذ برزت المطامح السوفياتية بالوصول إلى مياه البحر المتوسط. وطلب السوفيات

(٨) F. Stephen Larrabee and Ian O. Lesser, *Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty* (Santa Monica, CA: Rand Corp., 2003), p. 161.

(٩) انظر وقابل: Cengiz Candar, «Some Turkish Perspectives on the United States and American Policy Toward Turkey,» in: Morton Abramowitz, ed., *Turkey's Transformation and American Policy* (New York: Century Foundation Press, 2000), pp. 124-125.

إعادة النظر في القواعد الناظمة للمرور في مضيق البوسفور، وكان ذلك ذريعة لإلغاء اتفاق الصداقة وعدم الاعتداء، الذي سبق للبلدين أن وقّعاه في صيف عام ١٩٢٥[10]. وكذلك الضغوط المحلية للحركة اليسارية والطبقية، وبروز الاستراتيجيات الأميركية لاحتواء «التمدد الشيوعي»، وتمثّل ذلك بقرار الولايات المتحدة ـ الرئيس ترومان في عام ١٩٤٧ ـ تقديم ٤٠٠ مليون دولار لدعم الحكومتين التركية واليونانية ضد الحركة الشيوعية في الداخل، والزعم أنه كان ضد الضغوط السوفياتية عليهما[11].

كانت تركيا قد استقبلت البارجة الحربية الأميركية «ميسوري» في زيارة لها إلى الموانئ التركية في نيسان/أبريل ١٩٤٦، وهي خطوة لها دلالة رمزية على اتجاه تركيا والولايات المتحدة لإعطاء علاقاتهما بُعدًا عسكريًا سيكون هو الأساس لأي علاقات لاحقة بينهما، حتى الزمان الراهن. كما شاركت تركيا في العمليات العسكرية الأميركية (تحت لواء الأمم المتحدة) في الحرب الكورية، ثم انضمت بدعم من الولايات المتحدة إلى حلف الناتو في عام ١٩٥٢، وأصبحت عضوًا في منظومة «الغرب» الأمنية.

أدّت أزمة الصواريخ في كوبا (١٩٦٢) إلى زيادة المخاوف من نشوب حرب غير تقليدية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وتركيا على حدود الاتحاد السوفياتي، وهي قاعدة عسكرية متقدّمة، وستكون منصّة إطلاق وانطلاق، مثلما ستكون موقعًا قَريبًا وهدفًا سهلًا جدًا بالنسبة إلى السوفيات. غير أن التسوية التي تمت بين القطبين أدّت إلى ترتيبات اقتضت سحب الصواريخ السوفياتية من كوبا، والصواريخ الاستراتيجية الأميركية من تركيا.

هنا شعر الأتراك أن أمنهم ليس في أولويات الغرب، ومن ثم فإن الصواريخ الاستراتيجية التي كانت مبعث أمل وقوة لدى النظام السياسي في تركيا سُحبت لصالح ضمان أمن أكبر للأميركيين والأوروبيين بمواجهة التهديدات السوفياتية القائمة، أو المفترضة.

(١٠) انظر وقابل: Zurcher, *Turkey: A Modern History*, p. 208.

(١١) في (١٢/٣/١٩٤٧) أعلن الرئيس الأميركي، هاري ترومان، ما سيعرف بـ«مبدأ ترومان» بشأن دعم نظُم الحكم في تركيا واليونان ضد التوسع الشيوعي، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

٣ ـ الأزمة القبرصية

أدّت الأزمة القبرصية (١٩٦٤ ـ ١٩٧٤) إلى صدمة أكبر، إذ كان موقف الولايات المتحدة سلبيًا من الحليف التركي، وأقرب إلى اليونان، بل إنها تركت تركيا وحيدة تقريبًا في مواجهة ضغوط كبيرة جدًا من المجتمع الدولي، وهو ما أشعر الأتراك بأن الولايات المتحدة قامت بـ«خيانة» حليفها الرئيس على حدود الاتحاد السوفياتي. وقد هدد النزاع بين تركيا واليونان حول قبرص (كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢) حلف شمال الأطلسي بوقوع حرب بين عضوين من أعضائه. وفي عام ١٩٦٤كانت الأزمة من الشدة بحيث إن الرئيس الأميركي، جونسون، قال لتركيا إن دخولها في حرب مع قبرص هو أمر خطير، وإن بلاده لن تُساعدها في مواجهة قد يكون السوفيات طرفًا فيها[12].

في عام ١٩٧٤ قام انقلاب عسكري في اليونان، وشرع الطرفان اليوناني والقبرصي في عملية توحيد بينهما، وكان رد الفعل التركي هو دخول الجيش إلى الجزيرة لحماية القبارصة الأتراك واحتلاله حوالى ٣٧ في المئة منها، وكرد على ذلك وبضغوط من اليونان واللوبي الأرمني أوقفت الولايات المتحدة شحنات الأسلحة إلى تركيا، وردّت تركيا بخفض الامتيازات والتسهيلات الأمنية والعسكرية للأميركيين في تركيا، إلا أن «قاعدة إنجرليك» بقيت تعمل. (انظر الخريطة الرقم (٦ ـ ١)).

٤ ـ انقلاب ١٩٨٠

لم يقم الأتراك بما يفترض أن يقوموا به، بل اكتفوا بتضميد الجراح التي نتجت من صدمتهم بالموقف الأميركي (والأوروبي)، وتعزيز ذهنية

(١٢) انظر مثلًا نص رسالة الرئيس جونسون في: *Middle East Journal*, vol. 20 (Summer 1966), pp. 386-393.

ولمزيد من المناقشة بشأن تداعيات تلك الرسالة على العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة، انظر الدراسة التالية، وهي قديمة نسبيًا، لكنها معاصرة للحدث إلى حدٍ ما: George S. Harris, *Troubled Alliance; Turkish-American Problems in Historical Perspective, 1945-1971*, AEI-Hoover Policy Studies; 2. Hoover Institution Studies; 33 (Washington: American Enterprise Institute for Public Policy Research, [1972]), pp. 105-124.

وقد وردت في: Larrabee and Lesser, *Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty*, p. 78.

المؤامرة والهواجس تجاه الآخر، حتى لو كان أقرب الحلفاء. لكنهم ربما لم يقوموا بتدقيق جدي في طبيعة علاقاتهم مع الولايات المتحدة، ربما حتى اليوم. ويخلص الجنرال، كنعان إيفرين الذي قاد انقلابًا عسكريًا في (١٢/ ٩/ ١٩٨٠) بتحريض من الولايات المتحدة وبترتيب كامل معها، قائلًا: «هل نحن فقط الذين نحصل على المساعدات الأميركية، الولايات المتحدة الأميركية تستعمل المساعدات كأداة ضغط، وإذا ما ذهبنا عكس رغباتهم، يبدأون بالقول إنهم سيقطعونها؛ أحيانًا أسألهم: هل تعطي الولايات المتحدة المساعدات من أجل بلد قوي على الجناح الجنوبي لحلف الناتو، أم أداة لجعل تركيا تفعل كما يريدون؟»(١٣).

تطورت العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين في الدرجة والنوع، وانخرطت تركيا في السياسات الأميركية في الشرق الأوسط، كما كانت طرفًا فاعلًا في سياسات «الاحتواء المزدوج» لكل من إيران والعراق، واحتواء الحركة الشيوعية واليسار والسياسات المعادية للولايات المتحدة.

إلا أن ثمة جانبًا من الذهنية التركية، حتى لدى بعض الطبقة السياسية، كان يرى أن الولايات المتحدة تعمل على زيادة حضورها وفاعليتها الأمنية، ولا تقلل من مصادر التهديد لتركيا، بل إن تركيز القوة ربما كان للضغط على تركيا واحتواء أي سياسات تباعد أو اختراق محتملة، كأن يحدث فيها شيء مشابه لما حدث في إيران (١٩٧٩) مثلًا.

وكانت العلاقات التجارية والاقتصادية بين تركيا والولايات ضعيفة جدًا حتى الثمانينيات من القرن العشرين، ثم تطوّر الأمر بتوقيع اتفاقات الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (١٩٨٠). وكان من أحكام الاتفاقية الأمنية أن

---

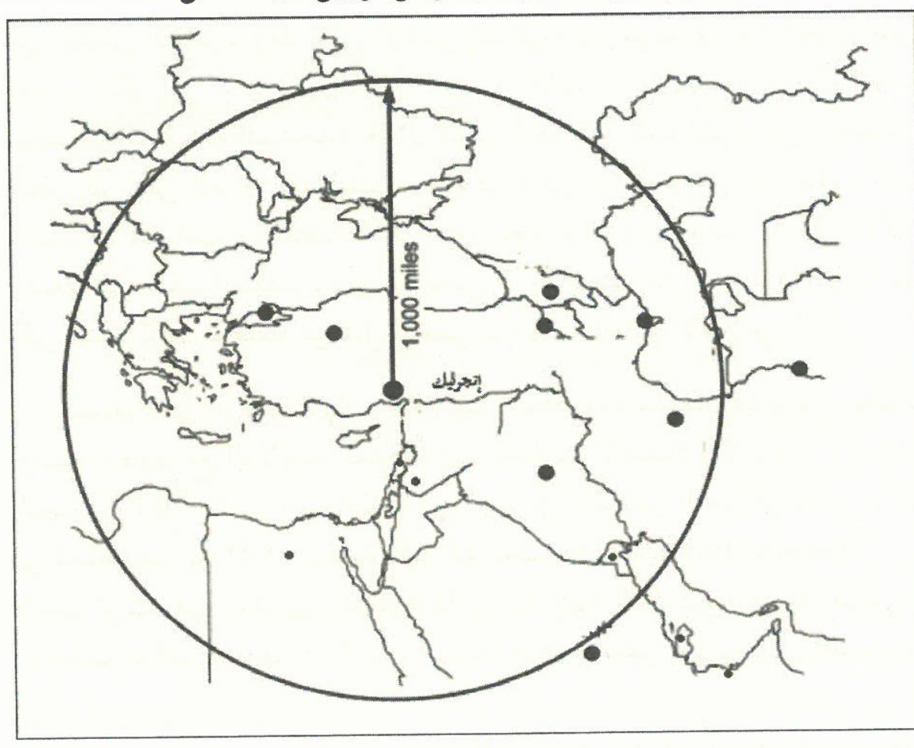
(١٣) ورد كلام الجنرال كنعان إيفرين في: Nicole Pope and Hugh Pope, *Turkey Unveiled: Atatürk and After* (London: John Murray, 1997), p. 242.

وكانت حملة نظام إيفرين على اليساريين المعادين للولايات المتحدة بالغة القسوة، وقال في خطاب له بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠: «إن عشرات الآلاف من الأشخاص المنتمين إلى المنظمات اليسارية يطلق عليهم الرصاص يوميًا، أو يجرحون، أو يلقى القبض عليهم ويسلمون ليمثلوا أما القضاء». ولمزيد من المعلومات، انظر: Feroz Ahmad, *The Making of Modern Turkey*, Making of the Middle East Series (London; New York: Routledge, 1993), p. 184.

الولايات المتحدة لا تستطيع استخدام قواعدها في تركيا إلا في إطار حلف شمال الأطلسي، وهو ما سبب الأزمة المعروفة التي سبقت وواجهت الترتيب للعمليات العسكرية لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣، نظرًا إلى رفض الحلف أن يكون ذلك تحت لوائه، وفي هذه الحالة كان على الحكومة أن تحيل الأمر إلى الجمعية الوطنية/ البرلمان للموافقة، وهو ما لم يحدث لأسباب عديدة ترد الإشارة إليها في مواضع مختلفة من الدراسة.

الخريطة الرقم (٦ ـ ١)

المجال الجغرافي لعمل قاعدة إنجرليك في تركيا، الذي يشمل أجزاء من الشرق الأوسط والخليج، وحوض البحر الأسود، وجنوب شرق أوروبا، وحوض قزوين، والقفقاس



ملاحظة: الخريطة تمثلية فقط، ومركز الدائرة ليس قاعدة إنجرليك.

المصدر: Zalmay Khalilzad, «A Strategic Plan for Western -Turkish Relations,» in: Zalmay Khalilzad, Ian Lesser and F. Stephen Larrabee, *The Future of Turkish-Western Relations: Toward a Strategic Plan* (Santa Monica, CA: Rand, 2000), p. 86.

٥ ـ التغيرات الدولية وحرب الخليج الثانية

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي (١٩٩٠) برزت مخاوف لدى تركيا من أنها ستُصبح أقل أهمية في منظومة الغرب السياسية والاستراتيجية، والولايات المتحدة خصوصًا، مثلما برزت مخاوف لدى الغرب نفسه من أن التزاماته الأمنية مع تركيا قد تؤدي إلى انخراطه في منطقة كثيرة النزاعات والخصومات ومفتوحة على تطورات غير متوقعة. وهذا ما سبب مخاوف أكثر بكثير مما كان متوقعًا، ذلك أن الغرب أمسى أكثر ميلًا إلى مراجعة الرؤى الأمنية ومصادر التهديد، وقد لا تكون لتركيا الأهمية نفسها أو الدور أو الوظيفة التي كانت لها في السابق.

حسمت تطوّرات حرب الخليج الثانية لإخراج العراق من الكويت بعضًا من النقاش السابق، وقد تولّى الرئيس التركي، تورغوت أوزال، العمل على تجديد النظر إلى تركيا ودورها في السياسة العالمية، بأن وضع كل الإمكانات بتصرف الولايات المتحدة خلال تلك الحرب، كما شارك في الحصار المفروض على العراق بعد ذلك، مما ذكرناه في حيز آخر من الدراسة. وأدّت التطورات السياسية والاقتصادية إلى بروز نجم تركيا من جديد، أو على الأقل وضعها في صف المنتصرين أو الرابحين في الحرب الباردة وغيرها، ولذا لم يكن مستغربًا أن توصف من قبل البعض بـ «نجمة العالم الإسلامي»[١٤].

بمبادرة من الرئيس أوزال، قام رئيس الحكومة، سليمان ديميريل، بطلب توسيع التعاون مع الولايات المتحدة إلى مجالات الاقتصاد والاستثمار والتبادل التجاري، وقد اهتمت المحادثات بين ديميريل والرئيس الأميركي بوش الأب في شباط/ فبراير ١٩٩٢ بإقامة «شراكة محسنة» (Enhanced Partnership)[١٥]، قامت تركيا في أعقابها بتوسيع دائرة نشاطها السياسي والدبلوماسي، وأرسلت قوات قوامها ٣٠٠ من المشاة وثلاث سفن حربية إلى الصومال

(١٤) «Star of Islam: A Survey of Turkey,» *Economist*, 14/12/1991.

ورد في: Kemal Kirişci, *Turkey's Foreign Policy in Turbulent Times*, Chaillot Paper; no. 92 (Paris: Institute for Security Studies, European Union, 2006), p. 12.

(١٥) Rachel Prager, «Turkish-American Relations: Historical Context and Current Issues,» (Georgetown University, 2003), pp. 6-7.

للمساعدة في عمليات الإغاثة التي تقوم بها الأمم المتحدة[١٦].

٦ ـ توسيع نطاق العلاقات: الاقتصاد ووثيقة الرؤية الاستراتيجية

زادت التفاهمات مع بداية حكم الرئيس الأميركي بيل كلينتون (١٩٩٣)، وتميّزت هذه الفترة بنشاط متزايد على أكثر من صعيد، بدءًا من زيادة الاهتمام بالجانب الاقتصادي، ودعم الاحتياجات التركية من صندوق النقد الدولي، إلى تعزيز التعاون العسكري والتأكيد على أمن الخليج وأمن المصالح الأميركية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقفقاس والاستقرار في البلقان، فضلًا عن احتواء العنف الديني والراديكالية الإسلامية وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية، وشهدت مزيدًا من الاهتمام بالجاليات التركية والمُسلمة في أوروبا، وكذلك مصالح المسلمين في البلقان.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، ركّزت مباحثات رئيس الوزراء، مسعود يلماز، مع كلينتون على الإطار العام للعلاقات بين البلدين، فيما طرح الجانب الأميركي خمسة محاور للعلاقات تتمثل[١٧] بـ:

- مشروعات الطاقة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس.
- التعاون الأمني والاستراتيجي.
- التبادل التجاري وتطوير العلاقات الاقتصادية.
- التعاون في المشروعات الإقليمية.
- أمن النقل البحري والأوضاع في بحر إيجه والمسألة القبرصية.

كانت تركيا قد ركّزت من جانبها على منح الجانب الاقتصادي أهمية متزايدة، ويدخل في هذا الإطار تشجيع الولايات المتحدة لخط «باكو ـ جيهان» لنقل النفط وخطوط نقل الغاز وتطوير المشروعات المتعلقة بالطاقة، فضلًا عن تأمين خطوط النقل وضمان استمرارها... إلخ. ورأت تركيا أن توسيع البُعد الاقتصادي، حتى لو كان من زاوية الأمن، ربما يُعطي علاقات البلدين قوة أكبر

(١٦) المصدر نفسه، ص ٧.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٨.

مما لو كان الأمر مقتصرًا على ما تريد الولايات المتحدة أن تحققه من منظور أمني، وليس على تركيا إلا أن تشترك في ما يريده الحليف الأقوى.

يتحدث الطرفان عن أن علاقاتهما دخلت طورًا جديدًا من العلاقات الاستراتيجية بالمعنى الواسع وليس المقتصرة على البعد الأمني، وقال كلينتون في خطاب أمام الجمعية الوطنية التركية ـ البرلمان في أنقرة (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩): إن «ماضي تركيا هو مفتاح لفهم القرن العشرين، لكن المهم أكثر على ما أعتقد هو أن مستقبل تركيا سيكون حَرِجًا لتشكيل القرن الحادي والعشرين».

وهكذا تتسع المبادرات المشتركة في الطاقة والتبادل التجاري والاستثمارات الأميركية في تركيا والتعاون الإقليمي والمشاركة في القوات الدولية في كوسوفو في إطار KFOR... إلخ، وهي تطورات لم تشهدها علاقات الطرفين من قبل.

شهدت تركيا أزمة مالية خانقة في عام ٢٠٠١، وتطلّب ذلك دعمًا من البنك الدولي لمنحها الدعم المالي على شكل قرض عاجل (٣١ مليار دولار)، ما تطلّب بدوره دعمًا أميركيًا تردد الرئيس جورج بوش الابن في تقديمه، ثم ما لبث أن ساند جهود الحكومة التركية في هذا الصدد[١٨].

تمكّن حزب العدالة والتنمية من تحقيق «تفاهم» واسع مع الولايات المتحدة، ربما تناول طيفًا واسعًا من القضايا في الداخل والخارج، وهذا ليس بالضرورة تنسيقًا مباشرًا واتفاقًا على برنامج سياسي، وإنما قد يكون نوعًا من «طمأنة» للولايات المتحدة، و«تهدئة» لمخاوفها من حزب إسلاموي يحكم بلدًا حليفًا في بيئة محلية تنطوي على احتمالات تغيير خطيرة وعداء كبير نسبيًا للولايات المتحدة، وبيئة إقليمية أو عالم إسلامي متوتر ووثّاب في غاية الحراجة[١٩]. وهكذا فقد كان التوتر بشأن انطلاق العمليات العسكرية البرية

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٠.

(١٩) انظر وقابل: جهان طوغال، «إسلاميو الناتو،» (الأوان، ٢٨/ ٣/ ٢٠١٠)، و Joshua W. Walker, «Turkey's Changing Internal and International Dynamics: From Where to What,» *SETA Policy Brief*, no. 40 (December 2009), pp. 4-7.

الأميركية من تركيا إلى العراق في عام ٢٠٠٣، موقتًا وعابرًا، إذ وافقت تركيا على إقامة قواعد عسكرية جديدة في لواء الإسكندرونة[٢٠].

في ظل الحديث عن توتر وإجهاد في العلاقات عمل الطرفان على توقيع «وثيقة الرؤية الاستراتيجية» (تموز/ يوليو ٢٠٠٦)، التي وصفها رجب طيب أردوغان بقوله إنها: «ستؤمن لنا إطار العمل اللازم لتطوير الشراكة التركية ـ الأميركية الاستراتيجية والمتينة. وهذه الوثيقة ثمرة علاقات وتضامن يمتدان على مدى ٦٠ عامًا. إن الولايات المتحدة الأميركية حليف لنا، وأحد شركائنا الرئيسيين في المسائل التي تطرحها السياسات الإقليمية والعالمية، وشراكتنا استراتيجية. نحن نقدّر علاقتنا بالولايات المتحدة الأميركية. وترتّب هذه العلاقة صوغ رؤية مشتركة ومصالح موحدة وطويلة الأمد. وتتشارك تركيا والولايات المتحدة الأميركية المُثُل نفسها في مجال تطبيق أهدافهما على الصعيدين الإقليمي والعالمي... نحن نشهد اليوم حالة فريدة، حيث يجب علينا تنويع وسائل معالجة التحديات المشتركة، كما يجب تعزيز أحدنا للآخر في عدد كبير من المجالات، ما يتيح لنا فرص النجاح من خلال حوار متين وتشاور مثمر»[٢١].

واتفق الجانبان على قواعد قانونية توسّع القدرة على العمل العسكري المشترك، والدعم العسكري واللوجستي، وزيادة المناورات العسكرية المشتركة[٢٢]. وتمكّن حزب العدالة والتنمية من هندسة صورة إيجابية ومدارك مطمئنة للولايات المتحدة، وحشد تأييد اللوبي اليهودي وجماعات الضغط المرتبطة بإسرائيل[٢٣].

(٢٠) «رادارات أميركية في تركيا للتجسس على سورية،» **السفير**، ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٥.

(٢١) حوار مع رجب طيب أردوغان، **الحياة**، ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(٢٢) تستضيف تركيا مناورات «نسر الأناضول»، التي تجري انطلاقًا من القاعدة الجوية في قونيا وسط الأناضول، وتشترك فيها أيضًا الولايات المتحدة وإسرائيل وإيطاليا، ويشرف عليها الناتو، وتقام أربع مرات في السنة، وذلك منذ عام ٢٠٠١. انظر: **السفير**، ٦/ ١٠/ ٢٠٠٩.

(٢٣) أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو (الدوحة: مركز الجزيرة للأبحاث؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠)، ص ٤٥٣ ـ ٤٥٤. وانظر الإشارة إلى تأثير اللوبي الإسرائيلي في العلاقات التركية ـ الأميركية في: Ufuk Ulutaş, «The 2009 Israeli Elections and Turkish-Israeli Relations,» =

دخلت تركيا على خط التسويات السياسية في الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس وغيرها، وقامت بوساطة في المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل(٢٤)، ولم يكن ذلك خارج الرغبة الأميركية في تمكين تركيا من القيام بدور إقليمي على صعيد التسويات وتقريب الأطراف المتنازعة، مثل الوساطة بين سلطتي «فتح» في الضفة الغربية و«حماس» في قطاع غزة.

وقد بيّنت الحرب على الإرهاب أنها ضرورية من أجل الدعم السياسي والرمزي، وكذلك العملي أو التطبيقي. المشاركة في ضبط السياسات الإقليمية حول الطاقة (النفط والغاز)، ونقلها من الشرق الأوسط وحوض بحر قزوين إلى الأسواق الدولية(٢٥). وكذلك المشاركة في احتواء القوى المناوئة للسياسات الأميركية مثل سياسات روسيا وإيران في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس والشرق الأوسط(٢٦).

ويبدو أن الولايات المتحدة قريبة من تركيا بكيفية أكثر مرونة، وأكثر دينامية، وهذا ما نلحظه مثلًا في خطاب الرئيس الأميركي، باراك أوباما، أمام الجمعية الوطنية التركية في ٩/ ٤/ ٢٠٠٩. كما وافقت الولايات المتحدة على مزيد من التنسيق في الحرب التي تخوضها تركيا ضد المقاتلين الأكراد من حزب العمال الكردستاني(٢٧). ومشروع الدرع الصاروخية لحلف الناتو الذي تم نشر مكوناته تدريجيًا في تركيا، كما بدأ تشغيل الرادارات التابعة

SETA Policy Brief, no. 31 (February 2009), p. 9, and Rachel Brandenburg, «No Longer Newlyweds: The Evolution of Turkish Foreign Policy toward Israel,» *Insights*, vol. 1 (Spring 2005), pp. 59-69.

(٢٤) Bülent Aras, «Turkey between Syria and Israel: Turkey's Rising Soft Power,» *SETA Policy Brief*, no. 15 (May 2008).

وقد تمسّكت سورية بتركيا كوسيط «حصري» تقريبًا في المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل حتى توقفها بسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، انظر مثلًا تصريح الرئيس السوري، بشار الأسد، بعد لقائه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ـ باريس، في: «الأسد: لا تفاوض إلا عبر تركيا،» **الأخبار**، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٩، و«الأسد: التفاوض عبر تركيا،» **السفير**، ١٤/ ١١/ ٢٠٠٩.

(٢٥) Zalmay Khalilzad, «Turkey's Strategic Relations with its Western Allies,» paper presented at: «The Changing Environment of Turkish Foreign Policy» (Conference Organized by the Institute of Turkish Studies,Georgetown University,Washington, DC February 2000).

(٢٦) Larrabee and Lesser, *Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty*, pp. 115-116.

(٢٧) Bulent Kenes, ««Golden Age» of Turkish-US Relations Beginning Only Now,» *Today's Zaman*, 20\8\2009.

للمشروع التي نُصِبت قرب ديار بكر في جنوب شرق تركيا(٢٨).

ودخل الطرفان مرحلة متقدّمة من التنسيق بشأن «التحوّلات العربية»، وضع العراق بعد الانسحاب الأميركي منه، والأزمة السورية التي جرت بشأنها اتصالات بين رئيس الحكومة التركية، رجب طيب أردوغان، والرئيس الأميركي، باراك أوباما، واتفقا على القيام بعمل مشترك في مجلس الأمن، وناقشا مسألة إقامة «منطقة عازلة» داخل سورية «لحماية المدنيين»، والعمل على تحرك مماثل لتحرك مجلس الأمن الدولي تجاه ليبيا(٢٩). ويمثّل حلف الناتو الذراع العسكرية المحتملة لأي نشاط أو تدخّل تركي في الأزمة السورية(٣٠)، ربما تكون «قاعدة انطلاق»، أو «تهيئة» لمسار مشابه للسيناريو الليبي(٣١). وقد عبّرت وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون، عن قلق بلادها من وجود قوات عسكرية سورية على حدود الناتو، أي على حدود تركيا، وحذّرت من مواجهات محتملة بين سورية وتركيا، لن يكون الناتو بعيدًا منها(٣٢).

ثانيًا: مسار العلاقات: نتائج «حرجة» ـ الأمن أولًا!

تبدو العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة أكثر غموضًا وتعقيدًا على الرغم من أنها لا تُقابل من حيث القضايا والمشكلات بعلاقات تركيا مع أوروبا، وأنها لا تاريخ مديدًا لها، وليست مرتبطة بـ «عُقَد» سابقة، أو إشكاليات راهنة ذات صلة بالهوية والثقافة... إلخ، اللهم إلا المرجعية الأوروبية للمدارك وأنماط القيم في الثقافة والسياسة الأميركية، وما لدى الأتراك من مدارك وتقييمات حول الولايات المتحدة باعتبارها من «الغرب». وهذا يؤثر في طبيعة التفاعلات البينية، وإن كانت تجلّياته قليلة نسبيًا.

(٢٨) «خارجية تركيا: بدء تشغيل رادار الدرع الصاروخية لـ«الناتو» جنوب شرق أنقرة،» (الإخبارية اللبنانية)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.newsliban.com/index.php?option=com_content&view=article&id=9950:------qq----&catid=40:2011-03-14-21-59-07&Itemid=18> (17/1/2012).

(٢٩) **السفير**، ٢٣/ ٦/ ٢٠١١.

(٣٠) انظر مثلًا: Soner Cagaptay, «A Turkish Buffer Zone Inside Syria?,» *Hurriyet Daily news*, 3/7/2011.

(٣١) *Today's Zaman*, 9/8/2011, and Anadolu Agency, 17/8/2011.

(٣٢) أخبار العالم (بوابة إلكترونية)، ٢٤/ ٦/ ٢٠١١، <http://www.akhbaralaalam.net>.

وصل الأتراك إلى «تقييم حرج» لعلاقتهم بالولايات المتحدة، وهو أن تلك العلاقات كانت تنحصر تقريبًا في حلف الناتو، و«محدودة وفي إطار ضيق»[٣٣]، ومحكومة بالرؤية والمصلحة الأميركية أساسًا، ولم تظهر المعايير والمقتضيات التركية فيها إلا قليلًا، وأنها لم تكن أكثر من «ناتج عرضي» لمخاوف أميركية (وغربية) أكثر بروزًا تتركز في: روسيا والبلقان والقفقاس والشرق الأوسط[٣٤]. وهذا يتوافق مع الفكرة الأميركية عن الدولة «الجناح»، أو «الوكيل» الإقليمي ذي الطبيعة الوظيفية.

أثارت هذه العلاقات جدلًا متشعّبًا، ووقفت أمام مفارق ولحظات حرجة، ولم يكن لذلك تأثير كبير في طبيعتها وتحوّلاتها. لقد أمكن للعلاقات أن تستمر وتتواصل على خط تطوّري متفاوت، صعودًا وهبوطًا، لكنه لم يتجاوز حدودًا عُليا أو دنيا، فيما استمرت المسألة الأساسية للعلاقات من دون تغيير يذكر.

١ ـ التعاون العسكري: المساعدات ـ القواعد

قد تكون عملية «اعتقال» الزعيم الكردي عبد الله أوجلان في كينيا عام ١٩٩٩ هي المساعدة الأهم التي قدّمتها المخابرات الأميركية (والإسرائيلية) إلى تركيا خلال سنوات عدة، بل عقود، الأمر الذي حسم الكثير من التحفّظات لدى الأتراك بشأن طبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة. وبالمقابل فقد تكون أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة قد حسمت قدرًا كبيرًا أيضًا من التحفّظات والمخاوف بخصوص دور تركيا وأهميتها في الاستراتيجية الأميركية بشأن العالم. وهو ما جعل تركيا قريبة أكثر من الولايات المتحدة، ولديها قابلية جديدة للتفاعل الأمني والاستراتيجي، لكن وفق مُعطيات مختلفة بعض الشيء في ما يخص المسألتين العراقية والكردية، وبدرجة أقل المسألة الإسرائيلية ـ الفلسطينية.

وبعد توتر نسبي في العلاقات بينهما مع بداية الحرب الأميركية على

(٣٣) أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ص ٢٦٣.

(٣٤) Larrabee and Lesser, *Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty*, p. 165.

العراق (٢٠٠٣)، برزت أشكال من التوافق بعيد المدى حول العراق، وحتى ما بدا أنها خلافات بشأن العلاقة مع إيران وسورية و«حماس» وإسرائيل، وربما روسيا، فقد تمت في ما بعد مراجعة منظورية بعيدة المدى، أدّت إلى تكييف الأمور لصالح المسار التاريخي للتحالف بين البلدين، واتضح ذلك من خلال الموافقة على مشروع «الدرع الصاروخية»، والتوسط التركي بين الولايات المتحدة وحركات الإسلام السياسي في المنطقة.

وهو ما يعني أن العلاقات تعرّضت في الماضي للمد والجزر إلا أنها لم تقترب من «القطيعة»[٣٥]، وهذا يعطي الثقة بقابليتها للاستمرار، وليس «انقلابها»، أو «تحولها» الجذري، كما قد تشيع بعض الدراسات المُتسرعة أو المؤدلجة عن تأثير العامل الإسلامي والثقافي في السياسة التركية بكيفية تجعل العلاقات الثنائية نوعًا من شراكة مؤسسة على علاقات أكثر توازنًا. ويُظهر الجدول الرقم (٦ ـ ١) طبيعة المساعدات الأميركية إلى تركيا خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ٢٠١٢. وتُظهر الخريطة الرقم (٦ ـ ٢) في المقابل المواقع العسكرية والقواعد المختلفة التي تقدمها تركيا إلى الولايات المتحدة وحلف الناتو.

الجدول الرقم (٦ ـ ١)
المساعدات الأميركية العسكرية والأمنية إلى تركيا (بملايين الدولارات) للفترة ١٩٤٨ ـ ٢٠١٢

الفترة الزمنية	المساعادت العسكرية والمالية	أسلحة فائضة عن الحاجة	التعليم والتدريب العسكري	مكافحة المخدرات وتطبيق القوانين الدولية	مكافحة الإرهاب، إزالة الألغام، أمور ذات صلة	منح أخرى	إجمالي المنح	قروض
١٩٤٨ ـ ١٩٧٥	-	؟	١١١,٨	-	-	٣,٤٠٦,٠	٤,٣٨٦,٨	١٨٥,٠
١٩٧٦ ـ ١٩٨١	-	-	٣,٤	-	١,٠	١٠,٥	١٤,٩	٩٥٢,٩
١٩٨٢ ـ ١٩٩٢	١,٨٨٤,٠	-	٣٦,٤	-	٦,٧	١,٣٦٢,١	٣,٢٨٩,٢	٢,٧٦٩,١

يتبـع

(٣٥) انظر مثلًا: Stephen J. Flanagan and Samuel J. Brannen, «Turkey's Shifting Dynamics: Implications for U.S.-Turkey Relations,» (Report of the U.S.-Turkey Strategic Initiative, Center for Strategic and International Studies, Washington, DC, June 2008).

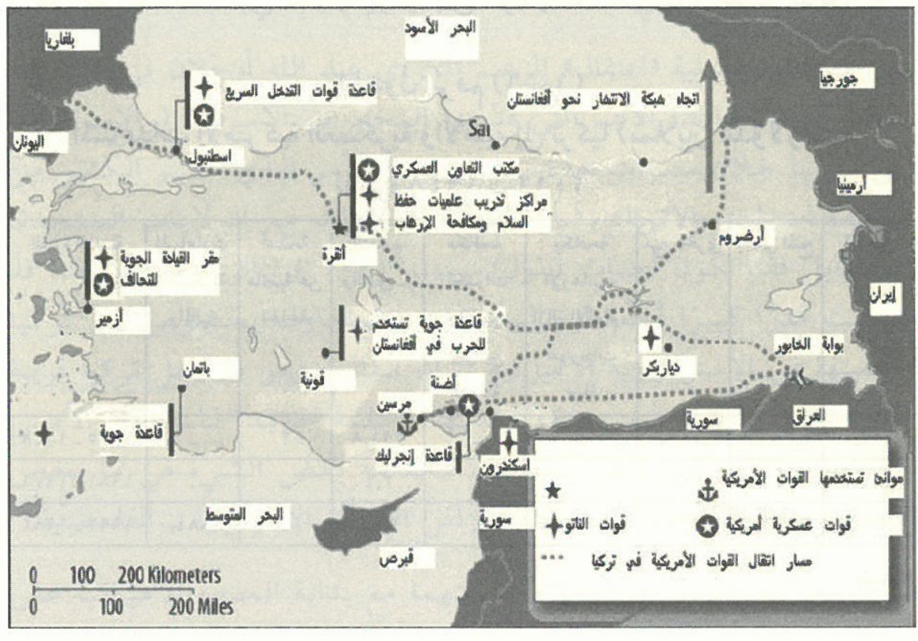
تابـــع

٢٠٠١ ـ ١٩٩٣	-	٢٠٥,١	١٤,٠	٠,١	٣,٢	-	٢٢٢,٤	١,٦٧٨,١
٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٢	١٧٠,٠	٢١,١	٢٣,٧	٨,٦	٠,١	-	٢٢٣,٥	-
٢٠٠٩	١,٠	-	٣,٢	١,٩	٠,٥	-	٦,٦	-
٢٠١٠	-	-	٥,٠	٣,٠	-	-	٨,٠	-
٢٠١١ (مطالب)	-	-	٤,٠	١,٤	٠,٥	-	٥,٩	-
٢٠١٢ (مطالب)	-	-	٤,٠	-	٠,٥	-	٤,٥	-
الإجمالي	٢,٠٥٥,٠	١,٠٩٥,٢	٢٠٥,٢	١٤,٠	١٢,٥	٤,٧٧٨,٦	٨,١٦٠,٨	٥,٥٨٥,١

المصدر: Jim Zanotti, «Turkey-U.S. Defense Cooperation: Prospects and Challenges,» (Congressional Research Service, CRS Report for Congress, Washington, 8 April 2011), p. 4.

الخريطة الرقم (٦ ـ ٢)

القواعد العسكرية الأميركية والأطلسية في تركيا



ملاحظة: أضيف مركزان على الخريطة في لواء الإسكندرونة (قواعد استطلاع) وديار بكر (رادارات الدرع الصاروخية).

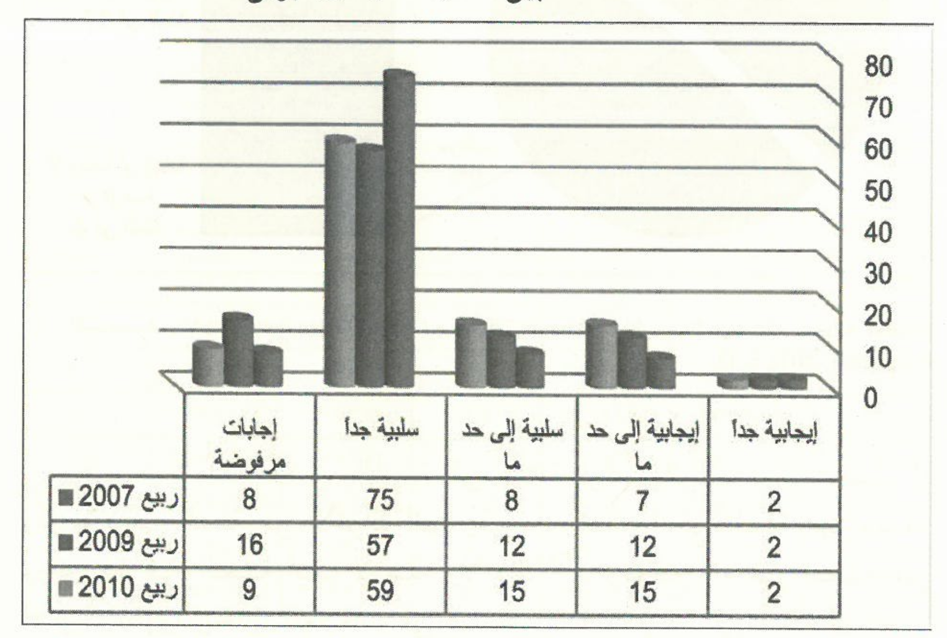
المصدر: المصدر نفسه، ص ٥.

٢ ـ اتجاهات الرأي العام

كانت نسبة الأتراك الذين ينظرون بإيجابية كبيرة إلى الولايات المتحدة ٦ في المئة، فيما كانت نسبة من ينظرون إليها نظرة سلبية جدًا ٤٥ في المئة عام ٢٠٠٤، وهي نسب تدل على فجوة كبيرة نسبيًا، لكن الصورة زادت سلبية بحسب نتائج استطلاع أجري في الفترة ١٢ ـ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بانخفاض نسبة من ينظرون بإيجابية إلى ٢ في المئة، وارتفاع نسبة من ينظرون إليها نظرة سلبية جدًا إلى ٥٩ في المئة.

الشكل الرقم (٦ ـ ١)

موقف الأتراك من الولايات المتحدة بحسب نتائج استطلاع رأي أجراه Pew Research Center بين ١٢ و٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠



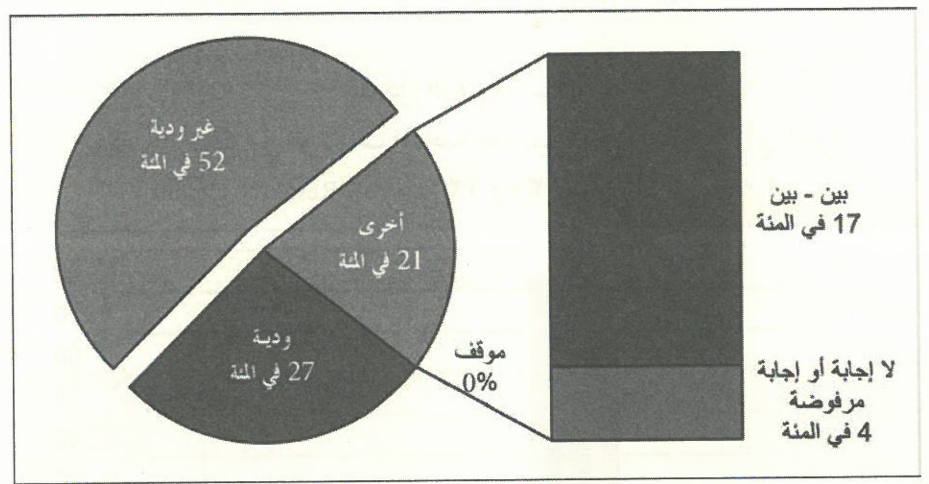
المصدر: «Turks Downbeat about their Institutions: Even Military Less Well-Regarded.» (Pew Global Attitudes Project, Pew Research Center, Washington, 7 September 2010), p. 8.

وقد شهدت الأمور اختلافًا نسبيًا في الموقف، إذ أظهر استطلاع للرأي بعد ثمانية أشهر تقييمًا مختلفًا للولايات المتحدة لدى الأتراك، إذ رأى ٢٧ في المئة من الأتراك أن علاقات الولايات المتحدة بتركيا ودّية، ورأى ٥٢

في المئة خلاف ذلك، فيما رأى ١٧ في المئة أنها لا هذا ولا ذاك[٣٦]. وينطوي ذلك على تحول نسبي في الموقف من الولايات المتحدة باتجاه التقارب.

الشكل الرقم (٦ ـ ٢)

تقييم الأتراك للعلاقات مع الولايات المتحدة بحسب نتائج استطلاع للرأي أُجريَ بين ٦ و١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠



المصدر: Mensur Akgün, «Foreign Policy Perceptions in Turkey,» (Tesev Foreign Policy Programme, 2011), p. 18.

في حين بدا العكس بالنسبة إلى علاقة تركيا بالولايات المتحدة، إذ رأى ٧٦ في المئة من الأتراك أنها ودّية، ورآها ١٠ في المئة غير ودّية، ورأى ١٠ في المئة أنها لا هذا ولا ذاك[٣٧]. وتوقّع ٥٣ في المئة من الأتراك تطورًا إيجابيًا للعلاقات في المستقبل، وتوقّع ٢٤ في المئة أن تتطور العلاقات بشكل سلبي، ورأى ١٩في المئة أنها لا هذا ولا ذاك[٣٨].

(٣٦) Mensur Akgün, «Foreign Policy Perceptions in Turkey,» (Tesev Foreign Policy Programme, 2011), p. 18.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢١.

٣ ـ التفاعلات الاقتصادية

زاد التبادل التجاري بين الطرفين خلال الفترة (١٩٩١ ـ ١٩٩٧) حوالى ٧٠ في المئة[٣٩]، وهو تطوّر غير مسبوق، لكنه أقل بكثير مما يريده الجانب التركي، الذي يُفضّل التسهيلات التجارية والاستثمارات على منح المساعدات. (انظر الجدول الرقم (٦ ـ ٢)). لكن التطوّر الأهم هو دخول الولايات المتحدة على خط الوساطة، أو الدعم واسع النطاق لمسار تركيا نحو الاتحاد الأوروبي.

الجدول الرقم (٦ ـ ٢)

الواردات التركية من الولايات المتحدة ونسبتها إلى إجمالي الصادرات للفترة ١٩٥٠ ـ ٢٠٠٠

العام	الواردات من الولايات المتحدة (آلاف الدولارات)	إجمالي الواردات (آلاف الدولارات)	النسبة المئوية	الصادرات إلى الولايات المتحدة (بآلاف الدولارات)	إجمالي الصادرات (بآلاف الدولارات)	النسبة المئوية
١٩٥٠	٧٠٠٦٨	٢٨٥٤٤٦	٢٤,٥	٤٤٤٨٤	٢٦٣٤٢٤	١٦,٩
١٩٥٥	١١١٢٩٧	٤٩٧٦٣٧	٢٢,٤	٤٨٦٤٠	٣١٣٣٤٦	١٥,٥
١٩٦٠	١٢٠٦٠٩	٤٦٨١٨٦	٢٥,٨	٤٨١٣٠	٣٢٠٧٣١	١٨,٣
١٩٦٥	١٦٠٦٣٩	٥٧١٩٥٣	٢٨,١	٨٢٣٢٩	٤٦٣٧٣٨	١٧,٨
١٩٧٠	٢٠٦٠٤٥	٩٤٧٦٠٤	٢١,٧	٥٦٢٣٥	٥٨٨٤٧٦	٩,٦
١٩٧٥	٤٢٥٧٤٨	٤٧٣٨٥٥٨	٩	١٤٧١٢٠	١٤٠١٠٧٥	١٠,٥
١٩٨٠	٤٣٢٣٥٧	٧٩٠٩٤٤٣	٥,٥	١٢٧٣٩٠	٢٩١٠١٢٢	٤,٤
١٩٨٥	١١٥٠٠٦١	١١٣٤٣٣٧٥	١٠,١	٥٠٥٩٩٢	٧٩٥٨٠٠٨	٦,٤
١٩٩٠	٢٢٨١٦٤٧	٢٢٣٠٢١٢٦	١٠,٢	٩٦٧٦٢٢	١٢٩٥٩٢٨٨	٧,٥
١٩٩٥	٣٧٢٣٩٨٦	٣٥٧٠٩٠١١	١٠,٤	١٥١٣٨٣١	٢١٦٣٧٠٤١	٧
٢٠٠٠	٣٩١١٠٢٢	٥٤٥٠٢٨٢١	٧,٢	٣١٣٥١٦٢	٢٧٧٧٤٩٠٦	١١,٣

المصدر: Turkish Statistical Institute, *Statistical Indicators, 1923-2008* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2009) pp. 491 and 500.

وزادت التفاعلات الاقتصادية بين تركيا والولايات المتحدة خلال فترة

(٣٩) Abdullah Akyuz, «US-Turkish Economic Relations at the Outset of the 21st Century,» *Insight Turkey*, vol. 2, no. 4 (October-December 2000).

حكم حزب العدالة والتنمية منذ عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٠، وكانت قيمة الصادرات إلى الولايات المتحدة ٣٣٥٦١٢٦ دولارًا في عام ٢٠٠٢، وبلغت ٣٧٦٢٩١٩ دولارًا في عام ٢٠١٠؛ وبلغ إجمالي الصادرات ٣٦٠٥٩٠٨٩ دولارًا في عام ٢٠٠٢، ووصل إلى ١١٣٨٨٣٢١٩ دولارًا في عام ٢٠١٠. وشهدت الواردات نموًا كبيرًا أيضًا، وكانت قيمة الواردات من الولايات المتحدة ٣٠٩٩٠٩٩ دولارًا في عام ٢٠٠٢، ووصلت إلى ١٢٣١٨٧٤٥ دولارًا في عام ٢٠١٠. وبلغ إجمالي الواردات ٥١٥٥٣٧٩٧ دولارًا في عام ٢٠٠٢، ووصل إلى ١٨٥٥٤٤٣٣٢ دولارًا في عام ٢٠١٠[٤٠] (انظر الجدول الرقم (٦ ـ ٣)، وانظر مقابلة الصادرات والواردات في الشكل الرقم (٦ ـ ٣)).

الجدول الرقم (٦ ـ ٣)

صادرات تركيا ووارداتها مع الولايات المتحدة للفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠١٠

(ملايين الدولارات)

العام	الواردات من الولايات المتحدة (بآلاف الدولارات)	إجمالي الواردات (بآلاف الدولارات)	النسبة المئوية	الصادرات إلى الولايات المتحدة (بآلاف الدولارات)	إجمالي الصادرات (بآلاف الدولارات)	النسبة المئوية
٢٠٠٢	٣٠٩٩٠٩٩	٥١٥٥٣٧٩٧	٦,٠	٣٣٥٦١٢٦	٣٦٠٥٩٠٨٩	٩,٣
٢٠٠٣	٣٤٩٥٧٧٠	٦٩٣٣٩٦٩٢	٥,٠	٣٧٥١٥٥٢	٤٧٢٥٢٨٣٦	٧,٩
٢٠٠٤	٤٧٤٥١٩٥	٩٧٥٣٩٧٦٦	٤,٩	٤٨٦٠٠٤١	٦٣١٦٧١٥٣	٧,٧
٢٠٠٥	٥٣٧٥٥٤٨	١١٦٧٧٤١٥١	٤,٦	٤٩١٠٧١٥	٧٣٤٧٦٤٠٨	٦,٧
٢٠٠٦	٦٢٦٠٨٧٣	١٣٩٥٧٦١٧٤	٤,٥	٥٠٦٠٨٥٤	٨٥٥٣٤٦٧٦	٥,٩
٢٠٠٧	٨١٦٦٠٦٨	١٧٠٠٦٢٧١٥	٤,٨	٤١٧٠٦٨٨	١٠٧٢٧١٧٥٠	٣,٩
٢٠٠٨	١١٩٧٥٩٢٩	٢٠١٩٦٣٥٧٤	٥,٩	٤٢٩٩٩٤١	١٣٢٠٢٧١٩٦	٣,٣
٢٠٠٩	٨٥٧٥٧٣٧	١٤٠٩٢٨٤٢١	٣,٢	٣٢٤٠٥٩٧	١٠٢١٤٢٦١٣	٦,١
٢٠١٠	١٢٣١٨٧٤٥	١٨٥٥٤٤٣٣٢	٣,٣	٣٧٦٢٩١٩	١١٣٨٨٣٢١٩	٦,٦

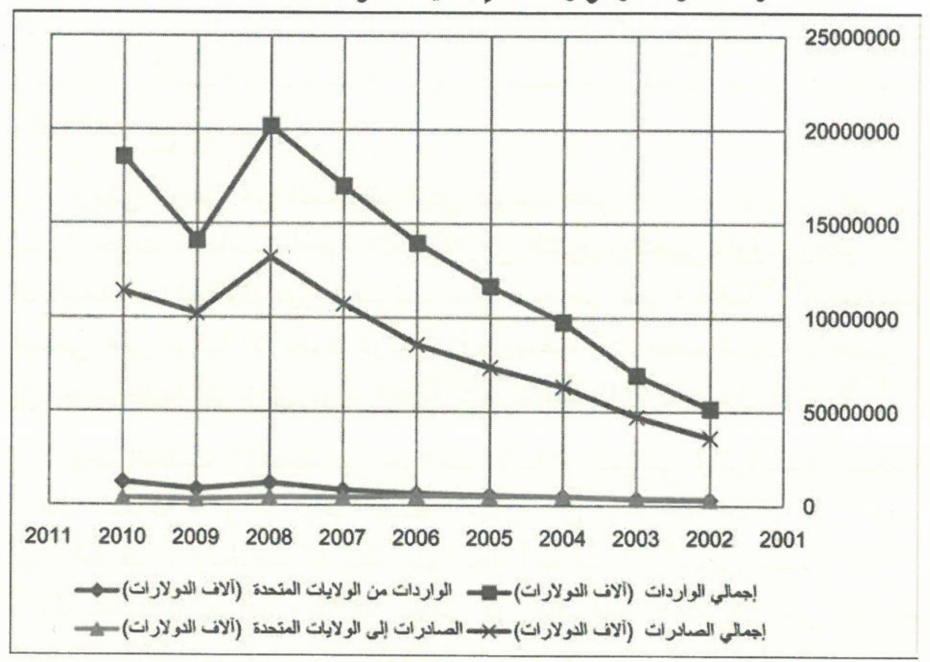
المصدر: Turkish Statistical Institute: *Statistical Indicators, 1923-2008*, pp. 492 and 500, and *Foreign Trade Statistical Yearbook 2010* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2011), pp. 35 and 45.

---

(٤٠) انظر: Turkish Statistical Institute: *Statistical Indicators, 1923-2008* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2009), pp. 492 and 500, and *Foreign Trade Statistical Yearbook 2010* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2011), pp. 35 and 45.

الشكل الرقم (٦ ـ ٣)

مقابلة الواردات والصادرات من الولايات المتحدة وإليها والصادرات والواردات الإجمالية للفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠١٠



رابعًا: نقاط الاحتكاك

نتحدث عن «نقاط الاحتكاك»، ويتعلّق الأمر بجبهات أو خطوط التفاعل بين الطرفين، وهي متعددة ومتباينة من حيث التأثير في علاقاتهما البينية والدولية. ولعل الخط الأول أو الأساس هنا هو خط العلاقات المباشرة بينهما، ويُضاف إليه خط الناتو، وهما خطان على درجة كبيرة من التداخل. ويتخذ الاحتكاك أشكالًا مختلفة مثل: الارتباط والمنافسة والصِدام، ونحن نصنّف طبيعة الاحتكاك على غرار ما قمنا به عند تحليل العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

١ ـ نقاط الارتباط

يمثّل حلف الناتو الأساس المكين لعلاقات تركيا مع الولايات المتحدة وأوروبا، وقد توصّل أحمد داوود أوغلو إلى أن العلاقات بين تركيا والغرب

لم تكن قد تجاوزت مقولة الناتو الأولية حتى بعد عقود على انضمام تركيا إلى حلف الناتو. ومن ثم فإن تركيا تهتم بحضور ناشط وفاعل في الحلف، وذلك بسبب أهميته للاستراتيجية التركية، التي تتركّز في: المهمات الاستراتيجية العالمية لحلف الناتو. والعلاقات التركية مع الولايات المتحدة وأوروبا، وأهمية وجود شرق أوروبا ومنطقة البلقان ضمن الحلف، والعلاقات مع روسيا(٤١).

وعلى الرغم من المخاطر التي تترتب على اندماج كبير لتركيا في استراتيجيات الحلف، لجهة «تغرّبها» عن الشرق، بتعبير داوود أوغلو، إلا أن ابتعادها وتضاؤل دورها يترتب عليه مخاطر كبيرة أيضًا(٤٢). ومن ثم «ينبغي على تركيا ألا تكون دولة شرق أوسطية في حلف شمال الأطلسي، بل يجب عليها أن تؤدي دورًا كدولة تتبع لمنطقة البلقان وشرق أوروبا»(٤٣).

وقد اتخذت الوساطة بين حركات الإسلام السياسي والولايات المتحدة مجال التفاعل، أو الارتباط النشط، الذي أدّى «زحزحة» جانب من العقد بين الطرفين، وبخاصة ما نشأ منها بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وأفغانستان والعراق. وهو ما تجلّى في الموقف الأميركي من تصاعد التيارات الإسلاموية، وتولّي بعضها الحكم في عدد من بلدان التحوّلات العربية مثل تونس وليبيا ومصر... إلخ.

أ ـ الشرق الأوسط

يمثّل الشرق الأوسط، حيّز ارتباط واسع الطيف بين تركيا والولايات المتحدة، من الأمن والاستراتيجيا إلى ضبط النزاعات، وتشجيع التسويات السياسية، واحتواء «الإرهاب»... إلخ، وهذا العمل مُعَقَّد إلى درجة كبيرة، ولذا فهو يتطلّب حضورًا سياسيًا «متلازمًا» و«متعاضدًا» بينهما. وهو «يخفف» من متطلّبات الحضور المباشر للولايات المتحدة، أو يساعدها في تركيز جهودها في مناطق أخرى، لكنه لا يستطيع أداء دور حاسم في حل

(٤١) أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ص ٢٦١.
(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

المشكلات، ربما لأن الأمور أكثر تعقيدًا، وتتطلّب إمكانات وموارد مادية ومعنوية أكبر مما تستطيعه تركيا.

وهكذا «ترابط» و«تواشج» التفاعلات بين الطرفين في المنطقة بكيفية تُغطي مفردات وقضايا السياسة في الشرق الأوسط، بدءًا من الإطار العام للعلاقات الإقليمية للدول العربية وإسرائيل وإيران، إلى الخطط الأمنية والاستراتيجيات بعيدة المدى، إلى العمليات العسكرية المباشرة في ليبيا والصومال وعمليات قوات «اليونفيل» في جنوب لبنان، والتدخّل في مسار السياسة في العراق بعد خروج القوات الأميركية منه، وتنسيق العمليات الأمنية والاستخبارية بشأن الأزمة السورية، والمشروع النووي الإيراني... إلخ.

ب ـ آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس

مثّل «انكشاف» إقليم آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، أحد حوافز تجديد التفاعلات التحالفية بين تركيا والولايات المتحدة. وقد بذلت الولايات المتحدة جهدًا كبيرًا لـ «تلقّف» الإقليم، ودعمت مشروع تركيا بشأن «عالم تركي»، كونه يمتلك ميزة نسبية وقابلية تلقٍ من قبل شعوب الإقليم، الذين يغلب عليهم الطابع الإثني التركي.

الواقع أن كلًا من الولايات المتحدة وتركيا قاما بمسار مزدوج، مسار فردي وذاتي، ومسار ثانٍ مشترك، وقد لحظ الجانبان أن الأمور من التعقيد بحيث لا يمكن لأي منهما، لا فرديًا ولا ثنائيًا، أن يحقق تقدّمًا جدّيًا في الإقليم بمعزل عن أطراف أخرى تبيّن أن لها وزنًا نوعيًا بالغ القوة والتأثير، وبخاصة روسيا الاتحادية، وإيران والصين.

إن الحداثة النسبية لدول الإقليم، وتلهّف أو تعجّل بعضها للاندراج السريع في النظام العالمي، والرغبة في تلقّي المساعدات والاستثمارات في موارد الطاقة (النفط والغاز)، والحاجة إلى التدريب والتنظيم والدعم السياسي والمؤسسي... إلخ، جعلها عرضة لتأثيرات تركيا والولايات المتحدة (وغيرهما)، وبخاصة أن بعضها نشأ بقدر (قليل أو كثير) من المخاوف والهواجس تجاه روسيا الاتحادية.

لقد مثّلت المخاوف الغربية والتركية من وقوع الإقليم تحت تأثير

روسيا، أو موجة «أسلمة راديكالية» على النمط الإيراني[٤٤]، أو الأفغاني، موضوعًا للتوافق والارتباط الوثيق في السياسات تجاه الإقليم[٤٥]. والواقع أن المخاوف المذكورة، إلى جانب الموقع الجيوستراتيجي وموارد الطاقة وغيرها، مثّلت «إغواءً» جدّيًا من أجل مزيد من الاندفاع في الإقليم، على الرغم من أن الوقائع أثبتت سريعًا أن الأمور أكثر تعقيدًا، وأن «الثبات» هنا يتطلّب المزيد من الموارد المادية والمعنوية، إلى جانب التوافقات مع روسيا والاتحاد الأوروبي والصين وباكستان والهند وإيران (و«إسرائيل»). وهكذا فقد نهجت تركيا والولايات المتحدة سياسات إقليمية تعتمد على «توافقات موسعة»، تأخذ بالحسبان التكوين المعقد للمنطقة وديناميات الاختراق المركب ومتعدد الأشكال والمستويات فيها.

ج ـ أفغانستان

مثّلت أفغانستان حيّز اختبارٍ جدي وحَرِج بالنسبة إلى تركيا، فهي اختبار من جهة للطبيعة «الإسلاموية» لحزب العدالة والتنمية ورؤاه ومواقفه تجاه السياسات الأميركية في البلدان الإسلامية، ومنها أفغانستان، وهي اختبار لتحالفها مع الولايات المتحدة والغرب في الحرب على «الإرهاب». حتى الآن، لا يبدو أن ثمة قلقًا جديًا من جانب تركيا بهذا الصدد، ولا مخاوف على اتجاهات الرأي العام والكتلة الناخبة في تركيا لأسباب تخص أفغانستان، أو الموقف من الاحتلال الأميركي والغربي لبلد مسلم، تربطه بتركيا وشائج عديدة.

تشارك تركيا في عمليات حلف الناتو في أفغانستان، وتقدم إلى جانب

---

(٤٤) هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، تعريب فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١)، ص ١٧١.

(٤٥) انظر سردًا عامًا لتطور اهتمام تركيا بالمنطقة في بداية تسعينيات القرن العشرين في: Graham E. Fuller, «Turkey's New Eastern Orientation,» in: Graham E. Fuller [et al.], *Turkey's New Geopolitics: From the Balkans to Western China* (Boulder: Westview Press, 1993), pp. 37-97; Gareth Winrow, *Turkey in Post-Soviet Central Asia* (London: Royal Institute of International Affairs, Russia and CIS Programme 1995), and Philip Robins, «Between Sentiment and Self-Interest: Turkey's Policy Toward Azerbaijan and the Central Asian States,» *Middle East Journal*, vol. 47, no. 4 (Autumn 1993), pp. 593-610.

ذلك دعمًا متعدد الأشكال إلى الحكومة الأفغانية المدعومة من الولايات المتحدة. ويتخذ الدعم طابعًا لوجستيًا واستخباراتيًا، إلى جانب التدريب العسكري والأمني[٤٦]، وتنسيق العلاقات بين عدد من التكوينات الإثنية في أفغانستان والقوات الأميركية والأطلسية. وقد زادت تركيا عديد قواتها في أفغانستان من ٧٠٠، إلى ١٧٥٠جنديًا في أواخر عام ٢٠٠٩[٤٧]، في الوقت الذي تتجه في دول أخرى إلى تقليص عديد قواتها وعملياتها هناك.

وتنخرط الدولتان في أفغانستان في ظل استراتيجية أميركية كُبرى بشأن احتواء مصادر العنف ومنابع «الإرهاب»، وإيجاد بيئة إقليمية مستقرة تمكّن الطرفين من مباشرة مصالحهما في المنطقة، وبخاصة في الجوانب الاقتصادية والأمنية.

٢ ـ نقاط المنافسة

يتطلب مفهوم المنافسة تحديدًا أوّليًا، ذلك أنه لا يعني دخول الطرفين في صراع للحصول على المكاسب المادية والمعنوية، ليس بالمعنى الصفري، وإنما بمعنى «توزيع» مشروط، أو نسبي للمكاسب المحتملة، وذلك لأن الطرفين يعملان في كثير من الحالات في إطار التحالف بينهما.

وهكذا فهما ينسّقان سياساتهما في مناطق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس وغيرها، فيما يُبقي كل منهما قدرًا نسبيًا من الأهداف والسياسات «خارج» ذلك التنسيق، بعمل جدي لتحريك ما يمكن من المواقف والسياسات والإفادة من فجوات السياسة والفروق في التلقي والنجاح النسبي لكل طرف، من أجل تحصيل المزيد من الموارد «خارج الحساب». ومن الصعب القول إن تركيا تدخل في منافسة جدّية، علنية أو ضمنية، مع الولايات المتحدة، لأننا حتى الآن لا نتخيّل سياسة خارجية لتركيا بمعزل عن تأثير الجانب الأميركي ومراعاته. ويمكن تلمّس شيء من معنى المنافسة في خط مهم للاحتكاك حول الشرق الأوسط.

---

(٤٦) Obaid Younossi [et al.], *The Long March: Building an Afghan National Army*, Rand Corporation Monograph Series (Santa Monica, CA: Rand, 2009), p. 33.

(٤٧) «أردوغان بواشنطن لبحث قضايا إقليمية،» (الجزيرة نت، ٧/١٢/٢٠٠٩).

صحيح أن بعض تلك السياسات التركية في الشرق الأوسط لا يتعارض بكيفية مباشرة مع سياسة الولايات المتحدة، وقد ينسجم معها بكيفية أو أخرى، إلا أنه في الوقت نفسه ليس تحرّكًا مطابقًا لها، ولا ناشئًا عنها بالكلية، وإنما ثمة أبعاد تركية أكثر وضوحًا، وقد ينطوي الأمر على قراءات واستراتيجيات مختلفة، وربما معارضة لبعض تفاصيل تلك السياسة.

يندرج في هذا المعنى افتراق السياسات بشأن الكيفية التي احتل بها الأميركيون العراق، وعدم الاتفاق على الأثمان المطلوبة تركيًا من أجل المساعدة في ذلك[٤٨]، وكذلك الفروق وحتى الصدامات الجزئية بشأن التطوّر السياسي لأكراد العراق والمواقف من قيام النظام الجديد، وموقع التكوينات الإثنية فيه... إلخ. وينسحب بعضٌ من ذلك على الموقف من السياسة السورية، وبخاصة خلال الأزمة في لبنان وحرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، وعلاقات سورية مع إيران وحزب الله... إلخ.

حققت تركيا مكاسب عديدة «خارج» علاقاتها مع الولايات المتحدة، وقد لا تكون على حسابها بالمعنى المباشر، ومنها التوسّع الاقتصادي والعلاقات السياسية والدور الموثوق به في المفاوضات حول عدد من القضايا بين الأطراف... إلخ. وقد أمكن لتركيا أن «تستثمر» في الحيّز الذي «فشل» فيه الأميركيون والأوروبيون، مثل بناء الثقة مع كل من سورية وإيران و«حركة حماس»، والدخول على خط الوَساطة في قضايا كان من الصعب على غيرهم القيام بدور مماثل، في تلك الفترة على الأقل.

٣ ـ نقاط الصِدام

يبدو تعبير «الصِدام» مجازيًا، لأننا لا نجد صِدامًا بمعنى الكلمة بين تركيا والولايات المتحدة، ولا يعدّ أيُّ طرف الآخرَ عدوًّا أو خصمًا، وإنما على العكس من ذلك، فهو يضعه موضعًا حسنًا في استراتيجياته، ويعطيه أولوية جدّية في حساباته ومداركه حول الأمن والدفاع، وكذلك المصالح

(٤٨) James E. Kapsis, «The Failure of U.S.-Turkish Pre-Iraq War Negotiations: An Overconfident United States, Political Mismanagement, and a Conflicted Military,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 10, no. 3 (September 2006), pp. 33-45.

القومية. وقد ذهب أحمد داوود أوغلو، في أول خطاب له بعد تسلّمه وزارة الخارجية، إلى أن البلدين يجب أن يكونا معًا، وأن على الولايات المتحدة أن تُعيد النظر في بعض سياساتها هنا وهناك، وأنها تحتاج إلى المساعدة في مناطق عديدة مثل الشرق الأوسط[٤٩].

وتتخذ السياسات عندئذٍ منحًا تطبيقيًا معاكسًا نسبيًا للخطوط العامة للعلاقات، وهو ما يُفسّر كلامنا عن «خطوط»، أو «نقاط صدام»، وهي كذلك حتى لو لم تؤدِّ بالعلاقات إلى تغيير كبير، أو أنها لم تنتهِ بالقطيعة. وهنا قد يتداخل «التنافس» بـ «الصادم»، لكن يجب التنبّه إلى الفروق في الرؤية والتطبيق حول ذلك. وعليه فإن «الصِدام» بين الطرفين يتركز في النقاط التالية: المسألة الكردية ومستقبل العراق بعد الاحتلال الأميركي، المشكلات مع اليونان والمسألة القبرصية، ومسألة «الإبادة الأرمنية» الموروثة من الفترة العثمانية.

أ ـ اليونان ـ قبرص

تبدو الولايات المتحدة أقل اهتمامًا بالأبعاد أو الدلالات التاريخية والثقافية للنزاع بين تركيا وكل من اليونان وقبرص، ومن ثم فإن الموضوع أقل تأثيرًا في مسار العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة، بل إن تركيا ربما استخدمت الموقف الأميركي لموازنة الموقف الأوروبي من هذا الموضوع. ولا يعني ذلك أن الولايات المتحدة وقفت على الحياد، أو سلكت مسلكًا موضوعيًا، وإنما كانت أقل انحيازًا لليونان. والواقع أن «اللوبي اليوناني» كان مؤثرًا بدرجة أو أخرى في «الضغط» على السياسة الأميركية لممارسة قدرٍ من التمييز في المواقف، والإسناد بين تركيا واليونان، لكن لم يكن له (اللوبي) الكلمة الفصل في هذا الموضوع.

يتداخل ذلك إلى حدٍ كبير مع المسألة القبرصية، وكان التمييز بين اليونان وقبرص ممكنًا دائمًا، ومن ثم فقد أمكن لتركيا والولايات المتحدة أن يتّخذا سياسات بشأن اليونان تختلف عنها بشأن قبرص. وكانت المسألة

(٤٩) انظر النص الكامل لخطاب أحمد داوود أوغلو (بالإنكليزية) في: *Hurriyet Daily News*, 6/4/2009, on the Web: <www.hurriyet.com.tr/english>.

القبرصية، و«رسالة الرئيس جونسون»، وحظر الأسلحة بعد عام ١٩٧٤، وكل تداعياتها اللاحقة على العلاقات بين تركيا والغرب، مثالًا بارزًا على ذلك[٥٠].

وعلى الرغم من أن أكثر الضغوط الأميركية على تركيا يتعلق بالأزمة القبرصية، إلا أن الضغوط بعيدة المدى، وربما الهواجس العميقة كانت من احتمال نشوب نزاع مباشر بين تركيا واليونان، وهما حليفان مهمان في الجناح الجنوبي الشرقي لحلف «الناتو».

تمكّنت تركيا في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من أن تطوّر موقفها من المسألة القبرصية تحت ضغوط المسار الأوروبي، ودفعت نحو المزيد من التوافق بين الأطراف القبرصية الداعية إلى الحل التوحيدي للجزيرة. وقد سجّلت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومختلف الأطراف المعنية المواقف التركية الجديدة بإيجابية، لكن نتيجة الاستفتاء في الجزء اليوناني من قبرص لم تكن لصالح الخطة الأممية لحل الأزمة. وهنا أصبح لدى تركيا نقاطٌ أفضل من اليونان، وبالأحرى من القبارصة اليونانيين، وتراجع الدور التركي كـ «معرقل» إلى خلفية المشهد.

يبدو أن تقدّم تركيا واليونان في التعاطي المتبادل حول القضايا موضوع النزاع، والتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وتأثيرها في علاقاتهما الخارجية، ربما ساعد في التخفيف من الطابع الصدامي بين تركيا والولايات المتحدة بهذا الخصوص، لكنه على ما يبدو لم يؤدِّ إلى تغيير كلي في الطبيعة العامة لنظرة كل من تركيا والولايات المتحدة إلى اليونان ـ قبرص باعتبارها عامل صِدام محتملٍ بينهما.

ب ـ أرمينيا

لم يظهر الموضوع الأرمني باعتباره موضوعًا للعلاقات بين تركيا

(٥٠) انظر مثلًا المقالة التالية، وهي لقنصل الولايات المتحدة السابق في إسطنبول: Arnett, «Problems of Perception and Vision: Turkey and the US',» p. 14.

والولايات المتحدة قبل تفكك الاتحاد السوفياتي وإعلان الدولة الأرمينية في (٢١/٩/١٩٩١)، وهي دولة مجاورة لتركيا، وكلا الدولتين (تركيا وأرمينيا) لديها هواجس عميقة من الآخر، ويرتبط بقدر كبير من المخاوف المتبادلة، إلا أن القوة غير المتكافئة، ووقوع الأرمن تحت وطأة العنف الفائق ضدهم خلال ما عرف بـ «الإبادة الأرمنية»، جعلهم غير قادرين على نسيان ما حدث[٥١]، بل إن «التذكّر» هو نفسه فعلٌ سياسي يؤكد المعنى والهوية والقومية. لكن الجروح ليست أرمنية فقط، إذ يتحدث الأتراك أيضًا عن جروح لديهم سببها الأرمن خلال تلك الفترة، وإن كان الأمر أقل جدّية[٥٢]!

هذا يرتبط بأرمينيا الدولة نفسها من جهة، وبالأرمن الأمة أو القومية أو التكوين العولمي والشتات من جهة أخرى، وما لم تستطعه الدولة ربما استطاعته الأمة (عبر الشتات). وهو ما يتضح في الجهود التي يقوم بها اللوبي الأرمني في الولايات المتحدة وأوروبا، بحيث يضغط من أجل الاعتراف بـ «الإبادة الأرمنية»، ووضع المسألة في جدول أعمالها مع تركيا.

وقد ناقش الكونغرس الأميركي مرارًا مسألة اعتراف الولايات المتحدة بـ «إبادة الأرمن» في بدايات القرن العشرين، والطلب من تركيا الاعتراف بذلك. غير أن السياسة العملية، وطبيعة المصالح المتبادلة بين تركيا والولايات المتحدة، والمخاوف من ردود الفعل التركية... إلخ، كانت

(٥١) بصدد معلومات بشأن السكان الأرمن في تركيا العثمانية، والظروف التي أدّت إلى هجرتهم، والمناطق التي هاجروا إليها، انظر: Justin McCarthy, «The Population Of The Ottoman Armenians,» on the Web: <www.tbmm.gov.tr/yayinlar/yayin1/4-McCarty(65-85).pdf > (25-1-2012).

(٥٢) حول موضوع «الإبادة»، انظر مثلًا: Taner Akçam, *From Empire to Republic: Turkish Nationalism and the Armenian Genocide* (London; New York: Zed Books, 2004), and Donald E. Miller and Lorna Touryan Miller, *Survivors: An Oral History of the Armenian Genocide* (Berkeley: University of California Press, 1993).

ويجادل الأتراك في الموضوع، انظر مثلًا الدراسة التي أصدرتها **الجمعية الوطنية التركية** (البرلمان) عن الأرمن في نهاية الفترة العثمانية: Türkkaya Ataöv, ed., *The Armenians in the Late Ottoman Period*, Council of Culture, Arts and Publications; no. 90, 2nd ed. (Ankara: Turkish Historical Society for The Council of Culture, Arts and Publications of The Grand National Assembly of Turkey, 2001), and Seyfi Tashan, «Armenian Question and the Western Powers,» (Foreign Policy Institute, Ankara), on the Web: <www.foreignpolicy.org.tr/ing/articles.html>.

تدفع الرئيس وأطراف أخرى إلى «إيقاف» مطالب الكونغرس، لكن ليس الإلغاء.

ج ـ الشرق الأوسط: الأكراد

تمثّل المسألة الكردية عامل «صِدام» أو «صراع» بين تركيا والولايات المتحدة في عدد من الوجوه على الرغم من أنها هي نفسها عامل تنسيق وتحالف لجهة التزام الولايات المتحدة بأمن ووحدة تركيا باعتبارها عضوًا في حلف الناتو، لكن لا يبدو أن ذلك الالتزام من الحسم، بحيث يُطمئن تركيا، ويستجيب لهواجسها بهذا الصدد، وبخاصة أن الولايات المتحدة لم تعُد تقرأ الموضوع الكردي ـ في داخل تركيا وخارجها ـ في إطار الحرب الباردة، وهي لا تُعدّ الكرد خطرًا على سياساتها الإقليمية.

ويبدو أن الولايات المتحدة تستجيب جزئيًا لبعض التغيرات والبيئة الموضوعية للكرد، بحيث أمكنها من أن تتماشى مع مطالبهم الإثنية في العراق، لدرجة شعرت معها تركيا بأن الولايات المتحدة ربما تدعم المساعي الكيانية للكرد في المنطقة، أو أن لديها «جدولَ أعمال سريًا»، يتعارض مع المصالح التركية[٥٣]، وقد يتعارض ـ في نهاية المطاف ـ مع وجود تركيا نفسه، بشكلها الراهن على الأقل. وقامت الولايات المتحدة في هذا الباب بأعمال كثيرة من قبيل احتجاز مجموعة من القوات الخاصة التركية بكيفية مهينة للدلالة على معارضة أي أعمال سرية غير متفق عليها بين الجانبين، ولتعزيز ثقة الكرد في شمال العراق بالتزاماتها الأمنية والسياسية معهم.

اقترب أكراد العراق من الولايات المتحدة، وكانت سياساتهم عامل طمأنة واستقرار لها في العراق، وقامت قوات البشمركة بعمليات مساندة ومكملة للقوات الأميركية خلال الحرب على العراق. وقد رفضوا دخول قوات تركيا للمساعدة في حفظ الأمن، وهددوا باستهدافها، وبإعادة النظر في المواقف من الاحتلال الأميركي للعراق... إلخ، وفي الوقت نفسه

(٥٣) انظر وقابل: Henri J. Barkey and Graham E. Fuller, *Turkey's Kurdish Question* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1998), p. 163.

أكدوا أنهم يتابعون العملية السياسية في العراق، وأنهم حليف جيد للولايات المتحدة[٥٤].

هنا دخل الكرد لعبة السياسة العملية والبراغماتية التي طالما أحسنها غيرهم وعلى حسابهم، إذ كانوا يساندون القوات الأميركية في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة وتركيا تتجادلان حول الأثمان المطلوبة لقاء السماح للقوات البرية الأميركية بدخول العراق عن طريق تركيا، وتأخر حصول اتفاق بشأن ذلك، فكان الكرد بديلًا جديًا في تلك الفترة.

وقد أثار الصِدام بين الطرفين في شمال العراق الكثير من مشاعر التوجّس والعداء لدى الأتراك الذين يؤكدون أن للولايات المتحدة سياسات ربما تستهدف إعادة النظر في «معاهدة لوزان»، وتجديد «معاهدة سيفر» (Treaty of Sèvres) (١٠ آب/ أغسطس ١٩٢٠)، ومن ثم احتمال تقسيم تركيا إلى تكوينات إثنية متعددة، أو على الأقل تحجيمها وإشغالها بجدول أعمال محلي مُثقل بالتوتر والعداء[٥٥].

(٥٤) انظر مثلًا: Aram Rafaat, «U.S.-Kurdish Relations in Post-Invasion Iraq,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 11, no. 4 (December 2007), pp. 79-89.

(٥٥) KemalKirişci, «The Kurdish Question and Turkish Foreign Policy,» in: Lenore G. Martin and Dimitris Keridis, eds., *The Future of Turkish Foreign Policy*, BCSIA Studies in International Security (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2004), p. 284.

الفصل السابع

تركيا وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس

تُعَدُّ السياسة التركية في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس حديثة العهد، بدأت في بداية التسعينيات من القرن العشرين، في إثر تفكك الاتحاد السوفياتي (السابق)، وبروز مجموعة دول في المنطقة المذكورة هي: أذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان وتركمنستان وطاجيكستان وقرغيزستان، بالإضافة إلى أرمينيا وجورجيا. وتمثّل هذه الدول (باستثناء طاجيكستان، وأرمينيا وجورجيا) حيّزًا ثقافيًا وتاريخيًا ولغويًا، عُرِفَ في تركيا باسم «العالم التركي»، أو «العالم الطوراني»[1].

كانت آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس هاجسًا ومأزقًا مُعَقَّدًا بالنسبة إلى تركيا، بل كانت سبب «زحزحة» كبيرة لنظم القيم والتفاعلات الداخلية، ولها تأثيرات وتداعيات كبيرة على صعيد السياسة الخارجية. هي تمثّل اليوم فرصة لتركيا، مثلما تمثّل تهديدًا، وهذا يتوقف على مجموعة من العوامل، مما يخص تركيا، ودول المنطقة نفسها، والقوى الدولية والإقليمية المعنية.

يتناول هذا الجزء من الدراسة طبيعة العلاقات بين تركيا وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، انطلاقًا من جاذبية الإقليم الذي يُعدّ الموطن الأصلي للأتراك بحسب ميثولوجيا «أتراك السماء»، ومسار العلاقات وتطوراتها المختلفة منذ تفكك الاتحاد السوفياتي، وسياسات الطاقة، والتفاعلات الاقتصادية؛ وتجاذبات السياسة التركية في الإقليم، وفق مفردات رئيسة تتمثل بسياسات «الأخ الاكبر»، التي تتضمن مدارك الأتراك حول إمكانية أن تقوم تركيا بدور ناشط ومؤثر في الإقليم، وسياسات التحالف ـ التنافس مع

---

(١) Ramazan Kilinç, «Regional of a Grand Strategy or Democratic Member of a Regional Identity? Turkey between Eurasia and Europe,» p. 1, on the Web: <http://www.ir.metu.edu.tr/conf2002/papers/kilinc.pdf> (22/6/2009).

روسيا وإيران، وسياسات التحالف مع الولايات المتحدة، والعلاقات مع أرمينيا وأذربيجان، والموقف من النزاع حول إقليم ناغورنو قره باغ، وقضايا أخرى مثل اتجاهات الرأي العام في تركيا حول العلاقة مع أرمينيا؛ وسياسات التوازن ـ التدخل النشط، التي تتمثل في توسيع قاعدة الارتباط مع روسيا، والعلاقات التعويضية مع إيران؛ وأخيرًا النتائج الملتبسة للعلاقات بين تركيا وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس.

«أتراك السماء»!

تمثّل آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس بالنسبة إلى الأتراك قيمة رمزية وتاريخية كبرى، إلا أنه لم يكُن إيلاؤها اعتبارًا جدّيًا في حقبة الحرب الباردة، بسبب الفارق في القوة والإمكانات بين الاتحاد السوفياتي (وريث الإمبراطورية الروسية) وتركيا (وريثة السلطنة العثمانية)، وحاجز من الخوف والشعور بالعجز لدى الأتراك، الأمر الذي جعل التفكير بالمنطقة أمرًا من «المستحيل التفكير فيه»[٢].

لكن التغيرات الدولية في بداية التسعينيات غيّرت هذا الوضع. فعادت إمكانية الاتصال بين تركيا وآسيا الوسطى التي ارتبطت بـ «مخيال» الأتراك وذاكرتهم السياسية والتاريخية وطموحاتهم «الإمبراطورية»، كما ظهرت بقوة في الخطاب السياسي والثقافة السياسية في تركيا[٣].

تتميز العلاقة بتوافر طرفيها على قوة جذب أساسية، وبيئة دولية داعمة نسبيًا (بخاصة الولايات المتحدة)، ذلك أن تركيا تمثّل (لكن ليس من دون تحفّظ) «مثالًا» يُمكن السير على خُطاه، و«شقيقًا» يمكن الوثوق به لدى دول آسيا الوسطى (وجنوب القفقاس)، في حين أن الدول الأخيرة تمثّل قبل أي شيء «مرجعية» النشوء الأول للأتراك، أو مرجعية «الانبثاق الأول»، حيث ظهر هناك، بحسب الأساطير التركية، ما يُعرف

---

(٢) F. Stephen Larrabee, «Turkish Foreign and Security Policy: New Dimensions and New Challenges,» in: Zalmay Khalilzad, Ian Lesser and F. Stephen Larrabee, *The Future of Turkish-Western Relations: Toward a Strategic Plan* (Santa Monica, CA: Rand, 2000), pp. 21-51.

(٣) تستخدم الدراسة مسمّى «آسيا الوسطى» و«آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس» للتعبير عن الدول الآسيوية «المسلمة» وجورجيا وأرمينيا التي كانت في إطار الاتحاد السوفياتي (السابق).

بـ «أتراك السماء»، كناية عن الجيل الأول من الأتراك الذين نهضوا في تلك المنطقة[٤].

مثّل بروز واستقلال الجمهوريات التركية «صدمة» لدى الأتراك، أدّت إلى استجابات عاطفية وسياسية متسرّعة، وقد نشطت في أعقاب ذلك أيديولوجيا «عثمانوية» و«طورانية» تطمح باتساع نفوذ تركيا «من بحر الأدرياتيك إلى سور الصين»[٥]. ونشط الرئيس التركي، تورغوت أوزال، بحماسة كبيرة في سياسات آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، أملًا في إنشاء رابطة «العالم التركي»، بعدّها فرصة جدّية بمواجهة مخاوف التهميش[٦]، وموازنة اتجاهاتهم المتمركزة حول الغرب، وربما بديلًا محتملًا لـ «فشل» سياساتهم الأوروبية والأميركية، وربما الشرق أوسطية[٧]، فضلًا عن الأمل بأن تكون تركيا هي الزعيم غير الرسمي لرابطة «العالم التركي»[٨]. وتتأسس جاذبية الإقليم على مجموعة من المُعطيات/ المؤشرات:

- منطقة جيوستراتيجية مهمة هي قلب أوراسيا (Eurasia).
- منطقة غنية بالموارد الطبيعية والمعدنية، وبخاصة النفط والغاز[٩].
- القابلية لتلقّي المبادرات السياسية الخارجية بعد فترة طويلة من «العُزلة».

---

(٤) انظر مثلًا: محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية** (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨)، ص ٤١٨.

(٥) انظر وقابل: Graham E. Fuller, «Turkey s New Eastern Organization,» in: Graham E. Fuller [et al.], *Turkey's New Geopolitics: From the Balkans to Western China* (Boulder: Westview Press, 1993), pp. 37-97.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٩٧.

(٧) F. Stephen Larrabee and Ian O. Lesser, *Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty* (Santa Monica, CA: Rand Corp. , 2003), p. 99.

(٨) حول التطورات المبكرة لاهتمام تركيا بآسيا الوسطى انظر مثلًا: Gareth Winrow, *Turkey in Post-Soviet Central Asia* (London: Royal Institute of International Affairs, Russia and CIS Programme 1995), and Philip Robins, «Between Sentiment and Self-Interest: Turkey's Policy Toward Azerbaijan and the Central Asian States,» *Middle East Journal*, vol. 47, no. 4 (Autumn 1993), pp. 593-610.

(٩) انظر: «Central Asia's Energy Risks,» (International Crisis Group, Asia Report; no.133, 24 May 2007).

ـ هشاشة البُنى السياسية والدولتية[١٠].

ـ الطبيعة التنافسية لتغلغل القوى الدولية والإقليمية.

أولًا: مسار العلاقات

شهدت السياسة التركية تجاه آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس تحوّلات رئيسة، الأولى هي الاندفاع والتحدي في الفترة بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٠، التي بدأت بنوع من التردد والقلق، في السنوات الأولى ربما في الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢؛ إلى مرحلة توازن المشاركة والتوازن في الفترة ما بعد عام ٢٠٠٣، التي شهدت نوعًا من «الانكفاء» النسبي في الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٣، إذ تراجع اهتمام تركيا، أو لنقُل تراجعت مردودية اهتمامها، كما انشغلت ببعض المسائل المتعلّقة بالتحوّلات السياسية، ووصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم (٢٠٠١)، والمنافسات بين القوى الإسلاموية والعلمانوية والمسألة الكردية... إلخ، ليعود الاهتمام مجددًا، لكن بكيفية أكثر براغماتية في إطار العمق الاستراتيجي وتوسيع الخيارات والاعتماد المتبادل بين القوى المعنية في المنطقة[١١].

١ ـ الاندفاع والتحدي (١٩٩١ ـ ٢٠٠٠)

كانت تركيا من أول الدول وأسرعها، التي اعترفت بإعلان دول المنطقة «استقلالها»، إثر تفكك الاتحاد السوفياتي. وقد حدث ذلك بنوع من «الذهول» و«الصدمة»، إذ لم يكن متوقعًا أن تتهدم الأسوار والجدران التي فصلت بين تركيا وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس.

وعلى الرغم من التردد والقلق اللذين وسما السياسة التركية خلال عقود عدة، وبخاصة في ما يتعلق بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وهي مناطق توتر ونزاع تاريخية، إلا أن تركيا ما لبثت أن اندفعت ـ ربما بعد

(١٠) انظر: «Central Asia: Border Disputes and Conflict Potential,» (International Crisis Group, Asia Report; no. 33, April 2002).

(١١) محرم أكشي، «تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز: تأمين لجسور الطاقة،» في: محمد عبد العاطي، محرر، **تركيا: تحديات الداخل والخارج** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٩)، ص ١٩٩ ـ ٢١٠.

تشجيع أميركي ـ لـ «ملء الفراغ» في المنطقة قبل أن تشغله أطراف أخرى. وكان ذلك فرصة للذهنية، أو الطموحات الإمبراطورية للرئيس التركي، تورغوت أوزال، الذي اعتبر ما يجري فرصة تلوح أول مرة منذ ألف عام، ويجب استغلالها من أجل «بناء دولة عظمى»[١٢].

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ أعلن إقليم قره باغ استقلاله عن أذربيجان، ونشبت إثر ذلك حرب بين أذربيجان وأرمينيا، أدّت إلى تداعيات عديدة على سياسة تركيا في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، وتداخلاتها مع الغرب وروسيا وإيران، كما أنها خلقت تجاذبات داخل تركيا نفسها بشأن «الرابطة التركية» ودعم أذربيجان في نزاعها مع أرمينيا. وقد وقفت تركيا إلى جانب أذربيجان، وقدمت أشكالًا من الدعم السياسي والعسكري، وبخاصة في عهد الرئيس الأذري أبو الفضل الشيبي، الذي كان مقربًا من تركيا ومعاديًا لإيران وروسيا[١٣]. وبعد سقوط الشيبي بانقلاب عسكري (حزيران/يونيو ١٩٩٣) ساد نوع من التوتر بين تركيا وحكومة الرئيس حيدر علييف، وقد زار علييف تركيا ووقع اتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين (أيار/مايو ١٩٩٧)، الذي اعتُبر الأهم في مسار التقارب بين البلدين، إلا أن تركيا واصلت السماح للطائرات التي تحمل أسلحة إلى أرمينيا بالمرور في أجوائها، كما قال الرئيس الأذري، حيدر علييف[١٤]. ومالت تدريجيًا إلى تخفيف التوتر، ومن ثم إدخال النزاع في مرحلة السكون.

في آذار/مارس ١٩٩٢ اقترح وزير الخارجية التركي، حكمت تشيتين، تبادل أراضٍ بين أذربيجان وأرمينيا، بما يؤدي إلى فتح ممرات برية بين أرمينيا وقره باغ من جهة، وبين نخجوان وأذربيجان من جهة أخرى[١٥]. وهذا يعني تحقيق اتصال جغرافي بين أقاليم منفصلة تعود إلى كل دولة،

(١٢) نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية،** ص ٢٢٥.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(١٤) **صباح**، ٤/٩/١٩٩٧.

(١٥) **جمهوريت**، ٢٢/٣/١٩٩٢، ونور الدين، المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

لكن العامل الأهم في الاقتراح هو الاتصال البري بين تركيا وأذربيجان من خلال «نخجوان».

في ٣ شباط/ فبراير ١٩٩٢، عُقدتْ في إسطنبول قمة لدول أوكرانيا، جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، مولدافيا، رومانيا، بلغاريا، روسيا، وصدر إعلان عن القمة بتأليف «منظمة التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود»[١٦]. وركّز البيان على قضايا التبادل التجاري والتنمية والتكنولوجيا.

عقدت القمة الأولى لـ «الشقيقات» التركية في إسطنبول (٣٠ ـ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢)، وكان لحظة تأسيس دارمية، إذ عبّر الرئيس التركي، تورغوت أوزال، عن طموح كبير، وقال لنظرائه: «إذا لم نرتكب أخطاء فالقرن الحادي والعشرين سيكون قرن الأتراك». إلا أن رؤساء الدول «الشقيقة» عبّروا عن مخاوفهم من أن تحل «أنقرة» محل «موسكو»، ورفض بعضهم تأسيس رابطة على أساس العرق أو الدين. وكانت مداولات القمة التركية تتم باللغة الروسية[١٧]. وقد مثّلت القمة مع ذلك نقطة البداية لمأسسة علاقات تركيا بالمنطقة. ومنها انطلقت مشروعات تنموية واستثمارية وثقافية قومية واسعة النطاق، مثل تأسيس الجامعات والابتعاث العلمي والدراسي لآلاف الطلاب من تلك الدول إلى تركيا، والبث التلفازي والتغطيات الإعلامية والخدمات الثقافية واللغوية والدينية والدعم العسكري والتدريب... إلخ.

تمخّضت القمة التركية الثالثة التي عُقدت في بيشكيك (آب/ أغسطس، ١٩٩٥) عن «إعلان بيشكيك» الذي تضمن رغبة دول كازاخستان وقرغيزستان وأوزبكستان في إنشاء «تحالف» يجمع الدول الثلاث من أجل تحقيق مستوى من التكامل والتنسيق المتبادل وتوسيع «الطرق المتكاملة» في آسيا الوسطى. ويمثّل «الإعلان» محاولة من الدول الثلاث لإرساء أسس التعاون الاقتصادي والعسكري بينها، وقبل شهر واحد من ذلك أطلقت الدول الثلاث عملية بنك آسيوي للتعاون والتطوير الاقتصادي، وأعلنت العزم على

---

(١٦) محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات** (لندن: رياض الريس، ١٩٩٧)، ص ٢٠٧.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

تأليف كتيبة حفظ سلام آسيوية مركزية، وبدعم من الأمم المتحدة[١٨].

في أيار/ مايو ١٩٩٧، وَقّعَت تركيا وأذربيجان اتفاقًا لبناء شراكة استراتيجية مع حلول عام ٢٠٠١. لكن الأمر تعثّر بسبب النزاع بين أذربيجان وأرمينيا على إقليم ناغورنو قره باغ.[١٩] وحيث تكتسب أذربيجان أهمية كبيرة لتركيا، وبخاصة فيما يتعلق بمشروع خط أنابيب الغاز (نابوكو ـ جيهان).

وقامت تركيا بتعزيز المؤسسات الحكومية الناشطة في المنطقة مثل مؤسسة (Tika) التابعة لرئاسة الوزراء، وتوسيع اهتماماتها وخدماتها الثقافية والاجتماعية والعلمية... إلخ، وكذلك المشروعات الأهلية مثل مؤسسات فتح الله غولين (Fethullah Gulen)، وهي من أكبر المؤسسات الأهلية دولية النشاط، التي تعمل في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، وربما انطلاقًا من رؤية تركية لتلك المنطقة، ولم تكن الدولة التركية ترحّب بهكذا نشاط لمؤسسة إسلاموية داخل تركيا نفسها[٢٠].

وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ قدمت تركيا وجورجيا مبادرة مشتركة لإقامة «حلف جنوب القفقاس»، يمكن أن تدخل إليه روسيا والولايات المتحدة والدول المعنية من أجل تنظيم الأمن والاستقرار وضبط النزاعات الأهلية والبينية في جنوب القفقاس[٢١]، لكن المشروع لم يكتمل لأن الروس لم يتحمّسوا له، ولأن النزاعات البينية لعدد من الدول، وبخاصة أرمينيا وأذربيجان حالت دون ذلك.

حاولت تركيا الدخول في المشروعات العسكرية للناتو في جورجيا

---

(١٨) Gareth Winrow, «Turkey's Relation swith the Transcaucasu sand the Central Asian Republics,» Perceptions: Journal of International Affairs (Ankara), vol. 3, no. 4 (March- May 1996), on the web: <http://www.mfa.gov.tr/grupa/percept/i1/default.htm>.

(١٩) Robert Olson, «Turkey-Iran Relations, 2000-2001: The Caspian, Azerbaijan and the Kurds,» *Middle East Policy*, vol. 9, no. 2 (June 2002), p. 115.

(٢٠) حول نظرة إجمالية لأفكار ونشاط فتح الله غولين، انظر مثلًا: Bill Park, «The Fethullah Gulen Movement as a Transnational Phenomenon,» in: Louis J. Cantori, Marcia K. Hermansen and David B. Capes, eds., *Muslim World in Transition: Contributions of the Gulen Movement* (Leeds: Leeds Metropolitan University Press, 2007), pp. 46-59, and Bülent Aras and Omer Caha, «Fethullah Gulen and His Liberal «Turkish Islam» Movement,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 4, no. 4 (December 2000), on the web: <www.ciaonet.org/olj/meria/meria_dec00.html>.

(٢١) Larrabee and Lesser, *Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty*, p. 106.

وأذربيجان، وإقامة تعاون عسكري مع الدولتين، وبخاصة في مجال التدريب ونظُم الدعم اللوجستي، التي ستحل محل البُنى العسكرية الروسية الموروثة عن الفترة السوفياتية[٢٢]. وكانت تركيا وجورجيا قد وقعتا اتفاقًا عسكريًا (آذار/ مارس ١٩٩٩) يُمَكِّن الطائرات الحربية التركية من استخدام القاعدة العسكرية الجورجية في Marneuli، بدءًا من آذار/ مارس ٢٠٠٠[٢٣].

٢ ـ المشاركة والتوازن في الفترة ٢٠٠١ وما بعد

تراجعت تركيا نسبيًا أمام ضغوط روسيا وإيران والصين وإسرائيل والهند... إلخ في الإقليم، وذلك بسبب المخاوف من الدخول في منافسات لا طاقة لها بها، بل إن تركيا عاودت التنسيق مع روسيا ودول أخرى في عدد من الموضوعات ذات العلاقة بأمن الإقليم ومستقبله السياسي واصطفافاته، مثل التعاون في مكافحة «الإرهاب»، و«ضبط» الراديكالية الدينية في القفقاس وآسيا الوسطى[٢٤]، كما أبدت «تفهّمًا» للموقف الروسي إزاء الأزمة الجورجية[٢٥].

وأولت تركيا اهتمامًا بعلاقاتها مع روسيا وإيران والولايات المتحدة انطلاقًا من المصالح الدولتية، وليس الرابطة الإثنية والطورانية، أو حتى الإسلاموية... إلخ. وقد تقدّمت المصالح النفطية وأنابيب النفط والغاز ومشروعات الطاقة النووية على ما عداها من المشروعات التركية في الإقليم.

إلا أن سياسات التحالف الإقليمي لا تزال نشطة على أمل أن تؤدي جهود الولايات المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي وتركيا (وروسيا) في التوصّل إلى «توافقات» سياسية في المنطقة بهدف خلق بيئة «آمنة»

(٢٢) Gareth Winrow, *Turkey and the Caucasus: Domestic Interests and Security Concerns* (London: Royal Institute of International Affairs, 2000), p. 1.

(٢٣) Nasuh Uslu, «The Russian, Caucasian and Central Asian Aspects of Turkish Foreign Policy in the Post Cold War Period,» *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*, vol. 2, nos. 3-4 (Fall-Winter 2003), p. 172.

(٢٤) انظر: Bülent Aras, «Turkey and the Russian Federation: An Emerging Multidimensional Partnership,» *SETA Policy Brief*, no. 35 (August 2009).

(٢٥) انظر: Igor Torbakov, «The Georgia Crisis and Russia-Turkey Relations,» (Report, Jamestown Foundation, Washington, November 2006).

و«مستقرة» لنقل نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين إلى الأسواق الدولية عبر تركيا[٢٦]. وهكذا فقد اهتمت أذربيجان وجورجيا وأوكرانيا بتأليف قوات أمنية مشتركة لحراسة خطوط أنابيب النفط والغاز جنوب القفقاس[٢٧]. وقدّمت تركيا تعهدات بضمان أمن خطوط نقل الطاقة المارة عبرها، والمصدّرة من الموانئ التابعة لها على البحر الأسود وبحر إيجه والمتوسط وغيرها.

٣ ـ سياسات الطاقة

غير أن المجال الأهم في الاستراتيجيات الإقليمية والدولية هو الطاقة ومشروعات نقلها إلى الأسواق الدولية، وبخاصة منها أوروبا والولايات المتحدة، عبر طرق آمنة استراتيجيًا. وقد تعهدت تركيا بضمان أمن خطوط الطاقة عبرها وتصديرها من موانئها على البحر الأسود وإيجه والمتوسط[٢٨]. وأهم المشروعات هو خط «باكو ـ جيهان» الذي ينقل النفط عبر آسيا الوسطى، مرورًا بجورجيا، وصولًا إلى ميناء جيهان على البحر المتوسط ـ تركيا[٢٩] (انظر الخريطتين الرقمين (٧ ـ ١) و(٧ ـ ٢)).

وقد بدأ المشروع في عام ١٩٩٨، وافتتح رسميًا في ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، ويبلغ طوله ١٧٧٦كم، ومن المتوقع أن تبلغ طاقته ١مليون برميل يوميًا[٣٠]. وهذا المشروع ليس تركيًا، وقد تمكّنت تركيا من الدخول الناشط فيه بدعم من الولايات المتحدة وأوروبا للتقليل من اعتمادية الغرب على المجال الروسي في إمدادات الطاقة، ولدعم تركيا بمواجهة القوى المنافسة في المنطقة مثل إيران.

(٢٦) انظر: S. Frederick Starr and Svante E. Cornell, *The Baku-Tbilisi-Ceyhan Pipeline: Oil Window to the West* (Washington: Central Asia-Caucasus Institute; Silk Road Studies Program, Uppsala University, 2005).

(٢٧) Uslu, «The Russian, Caucasian and Central Asian Aspects of Turkish Foreign Policy in the Post Cold War Period,» p. 174.

(٢٨) انظر مثلًا: Halil Erdemir, «The Policies around the BTC Pipeline,» *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*, vol. 8, no. 4 (Winter 2009), pp. 20-44, and Starr and Cornell, Ibid.

(٢٩) انظر مثلًا: Erdemir, Ibid., pp. 20-44.

(٣٠) لمزيد من المعلومات، انظر مثلًا: Bülent Aras and Emre Iseri, «The Nabucco Natural Gas Pipeline: From Opera to Reality,» *SETA Policy Brief*, no. 34 (July 2009).

الخريطة الرقم (٧ ـ ١)

خطوط نقل الطاقة من حوض قزوين



الخريطة الرقم (٧ ـ ٢)

خط نفط باكو ـ جيهان



المصدر: F. Stephen Larrabee, *Troubled Partnership U.S.-Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change* (Santa Monica, CA: Rand, 2010), p. 57.

خرجت القمة الـ «١٠» التي عقدت في إسطنبول (١٤ ـ ١٥/ ٩/ ٢٠١٠) باتفاقات أوّلية حول زيادة التعاون الاقتصادي والثقافي والتعليمي، كما اتفق المشاركون على أن تكون لغة المؤتمرات والقمم اللاحقة هي «التركية»، بعدما كانت اللغة المستخدمة هي الروسية، وأحيانًا الإنكليزية. ويبدو أن تركيا والدول الأخرى تريد تطوير نظم وآليات العمل في القمة، متمثلة في ذلك تجربة الاتحاد الأوروبي وربما جامعة الدول العربية[٣١]!

استمرت مخاوف تركيا من التقسيم المحتمل أو الوشيك لجورجيا، وتأكيدها على الحدود والكيانات السياسية والدولتية في الإقليم، وترددها في الموضوع الشيشاني[٣٢]؛ وتلكؤها أو ترددها بالتوسط في عدد من النزاعات الداخلية، أو اتّباعها سياسة غامضة نسبيًا بشأن نزاعات أخرى مثل النزاع في جورجيا حول أوسيتيا الجنوبية، الذي توسع إلى أزمة بين روسيا وجورجيا نفسها في آب/ أغسطس ٢٠٠٨[٣٣].

واتفقت تركيا وروسيا خلال زيارة رجب طيب أردوغان إلى روسيا (١٥ ـ ١٧/ ٣/ ٢٠١١)، على مشروع محطة «آق قويو» للطاقة النووية لتوليد الكهرباء، قرب مدينة مرسين المُطلة على البحر الأبيض المتوسط. وقال أردوغان إن حكومته لن تتراجع عن المشروع على الرغم من المخاوف التي سببتها حادثة مفاعل «فوكوشيما» النووي في اليابان. وقد تحفظت قبرص على المشروع بسبب المخاطر المحتملة[٣٤].

وأعلنت تركيا قبولها العلني الانخراط في مشروع «الدرع الصاروخية» لحلف الناتو، الذي كانت قد وافقت عليه مبدئيًا، لكنها تحفّظت على تسمية

---

(٣١) عرضت قناة (TRT) العربية برنامجًا احتفائيًا أو احتفاليًا بالقمة المذكورة، وقد ناقش المشاركون مسألة تمثل التجربة الأوروبية أو العربية، متمنين ألا تسير رابطة أو منظمة الدول التركية سير جامعة الدول العربية، في: سفر توران، حسني محلي، برنامج «من إسطنبول»، قناة (TRT) العربية الفضائية، إسطنبول، ١٨/ ٩/ ٢٠١٠.

(٣٢) انظر: Uslu, «The Russian, Caucasian and Central Asian Aspects of Turkish Foreign Policy in the Post Cold War Period,» p. 172.

(٣٣) انظر: Torbakov, «The Georgia Crisis and Russia-Turkey Relations».

(٣٤) **يني شفق** (تركيا)، ١٧/ ٣/ ٢٠١١.

الدول التي يستهدفها. وقد عكس المسار الذي اتخذته السياسة الخارجية التركية منذ أشهر عدة[٣٥]. وستكون المرحلة الأولى منه عبارة عن نصب صواريخ على سفن في شرق المتوسط، على أن تكون أجهزة الرادار والإنذار المبكر متمركزة على الأراضي التركية، ويعقب ذلك نصب صواريخ «باتريوت» في تركيا. وقد رفضت روسيا هذه الخطوة، وقالت إنها ستقوم بنشر، أو تشغيل، محطات الإنذار المبكر ونظم الاعتراض الصاروخية في آسيا الوسطى وأطراف أوروبا.

٤ ـ التفاعلات الاقتصادية

تطورات العلاقات الاقتصادية (صادرات ـ واردات) بين تركيا ودول المنطقة، لكنها لم تحقق خطوات كبيرة مقابلة بالعلاقات بين تركيا والمناطق والأقاليم الأخرى أو روسيا مثلًا. ولعل النفط هو المصدر الرئيس، أو المحرك الرئيس، للتبادل، ويمثّل العامل الأبرز في قِيَم التبادل. وبلغت قيمة الصادرات التركية إلى الجمهوريات التركية ١٤٠٩ مليون دولار لعام ٢٠٠٥، ثم ارتفعت القيمة إلى ٣٩٢٢ مليون دولار في عام ٢٠١٠. وبلغت الواردات التركية من تلك الجمهوريات ١٢٦٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٥، فيما بلغت قيمتها ٤٦١٥ مليون دولار في عام ٢٠١٠. وتُظهر مقابلة الصادرات والواردات، عجزًا في ميزان التجاري بين الطرفين لصالح الدول التركية، ويعود ذلك ـ كما ذكرنا ـ إلى عامل النفط والغاز بشكل رئيس.

ويزيد العجز التجاري عندما يتعلق الأمر بدائرة أوسع من الجمهوريات التركية، وهي رابطة الدول المستقلة، التي تشمل حيّزًا جغرافيًا وسياسيًا واقتصاديًا أكبر، وقد بلغت الصادرات التركية إلى تلك الدول ٥٠٥٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٥، وتضاعفت القيمة إلى ١٠٢٩٥ مليون دولار في عام ٢٠١٠. فيما تحقق الواردات التركية مستويات أكبر بكثير، إذ بلغت قيمتها ١٧٢٥٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٥، وارتفعت إلى ٣٠٥٩٩ مليون دولار في عام ٢٠١٠.

(٣٥) ميلليت، ١٤/٧/٢٠١١.

الجدول الرقم (٧ ـ ١)

صادرات تركيا ووارداتها مع آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس (الجمهوريات التركية، رابطة الدول المستقلة، منظمة التعاون الاقتصادي، منظمة البحر الأسود)

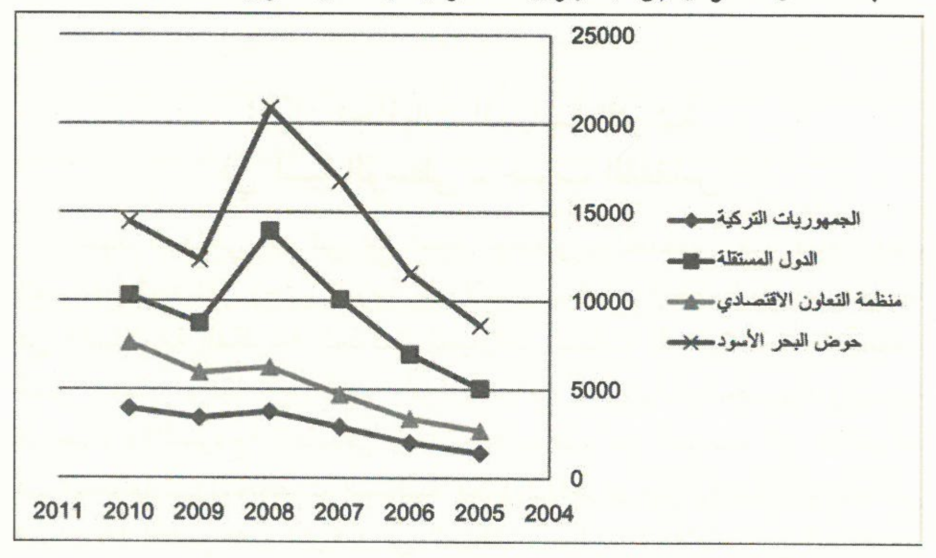
	الجمهوريات التركية		رابطة الدول المستقلة		منظمة التعاون الاقتصادي		منظمة حوض البحر الأسود	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
٢٠٠٥	١٤٠٩	١٢٦٧	٥٠٥٧	١٧٢٥٣	٢٦٧٠	٥١٠٨	٨٦٢٠	٢٠٤٨٠
٢٠٠٦	١٩٨٢	١٩٦٧	٦٩٩٣	٢٣٣٧٣	٣٣٤١	٨١٠٢	١١٥٤٨	٢٧٠٢١
٢٠٠٧	٢٨٧٤	٢٦٦٩	١٠٠٨٨	٣١٢٦٣	٤٧٠٠	٩٩٧٢	١٦٧٨٤	٣٤٨٠٩
٢٠٠٨	٣٧٤٩	٤٢٧٩	١٣٩٣٨	٤٢٦١٤	٦٢٤٨	١٣٢٢١	٢٠٨٦٧	٤٥٦٣٢
٢٠٠٩	٣٣٩٧	٢٦٠٥	٨٧٤٢	٢٦٠٤٥	٥٩٤٥	٦٧٤٢	١٢٣١٥	٢٨٥٦٧
٢٠١٠	٣٩٢٢	٤٦١٥	١٠٢٩٥	٣٠٥٩٩	٧٦١٨	١٣٢٩٨	١٤٤٦٣	٣٣٥٨٩

ملاحظة: الإحصاءات للفترة (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩)، من كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٩، وإحصاءات عام ٢٠١٠ من كتاب الإحصاء لعام ٢٠١٠.

المصدر: Turkish Statistical Institute: *Turkey's Statistical Yearbook, 2009* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2010), pp. 289-290, and *Foreign Trade Statistical Yearbook 2010* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2011), pp. 297-298.

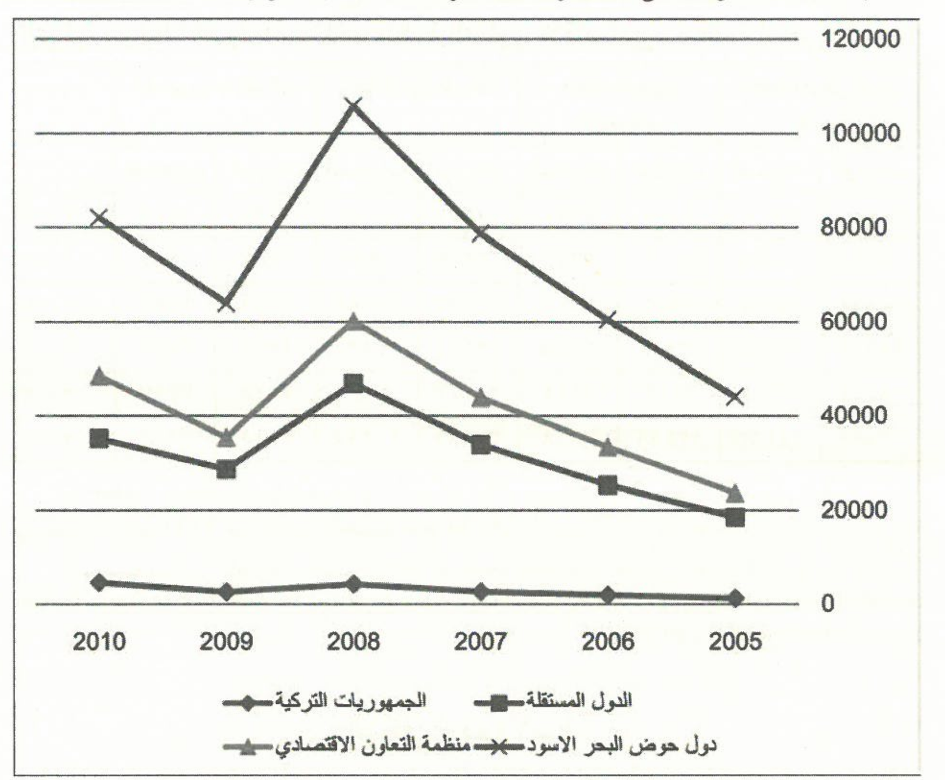
الشكل الرقم (٧ ـ ١)

مقابلة صادرات تركيا إلى الجمهوريات التركية ومناطق أخرى (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠)



الشكل الرقم (٧ ـ ٢)

مقابلة واردات تركيا من الجمهوريات التركية ومناطق أخرى (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠)



ثانيًا: تجاذبات السياسة التركية في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس

شهد التعاطي التركي مع آسيا الوسطى ـ القفقاس منذ قيام الدول المستقلة الحديثة، وحتى اليوم، تحوّلات رئيسة في الخطوط العامة، وربما في «المنظومة الفكرية» الحاكمة لخيارات السياسة التركية تجاه المنطقة، فمن اعتبار تركيا «أخًا أكبر» لـ «الأخوات التركيات الخمس» والدولة الراعية، و«النموذج» العلماني الحداثي المدعوم من الغرب، إلى الانخراط في التحالفات والتحالفات المنافسة مع دول أخرى مثل روسيا وإيران، إلى «مراجعة» الطموحات التركية في المنطقة وموازنة العلاقات مع المنافسين

الآخرين، ومؤخرًا العودة إلى سياسات التدخل النشط في إطار التشارك مع الولايات المتحدة.

١ ـ سياسات «الأخ الأكبر»

اندفعت السياسة الخارجية التركية في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، وبخاصة في الجمهوريات التركية، بتأثير عوامل عديدة، منها ما يخص تركيا نفسها، ومنها ما يخص تحالفاتها الدولية، وبخاصة مع الولايات المتحدة وأوروبا، إلى جانب العوالم والاعتبارات الثقافية (الهوية والتاريخ)، والطموحات السياسية والأفكار المتعلقة بـ «العمق الاستراتيجي» و«الدولة المركز».

اعتبرت تركيا أن المشتركات الثقافية والتاريخية وغيرها مع عدد من دول المنطقة، وربما «التفوق» الحداثي والوزن النوعي والمكانة. . . إلخ، تمثّل نوعًا من «عبء رمزي»، عليها الاستجابة له، والقيام بمقتضاه، وبخاصة ما يتعلق بالانخراط النشط في الحياة السياسية للدول الجديدة في الإقليم، على أساس المسؤولية «التحديثية» أو «النهضوية»، وذلك شكل من أشكال التعبير عن «التفوق»، ويذكر ذلك نسبيًا بمقولة «عبء الرجل الأبيض»، أو «الانتداب»، فدول المنطقة كما كان ظاهرًا في البداية لم تكن قادرة على العمل بمفردها، أو من دون «دليل» أو «نصير»، ولذا فهم الأتراك أن عددًا من شعوب آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس ربما لا يستطيعون أن يرسموا «خارطة طريقهم»، وعلى ذلك فإن ثمة مسؤولية مُلقاة على عاتق «الأخ الأكبر» الوحيد تجاه «الشقيقات الخمسة».

اهتم «الأخ الأكبر» بسياسات تُشبه إلى حدٍ ما «صلة الرحم»، وتمثّلت بإعادة الصلات الثقافية والتعليمية والإعلامية من خلال بناء المدارس والجامعات والمراكز الثقافية، واستقبال الطلاب والدارسين، والتغطيات الإعلامية متعددة الأشكال، والتأهيل والتدريب، وتسهيلات الشؤون المدنية والقنصلية، والجمركية والاستثمارية والتبادل التجاري، والصلات السياسية من خلال التنسيق بين المؤسسات المختلفة لدى الجانبين[٣٦].

(٣٦) Winrow, «Turkey's Relations with the Transcaucasus and the Central Asian Republics,» on the Web: <http://www.mfa.gov.tr/grupa/percept/i1/default.htm>.

كان من السياسات على هذا الصعيد تنظيم القمم التركية التي تجمع رؤساء الدول التركية في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس بغية تحقيق تنسيق سياسي وتكامل اقتصادي وتعاون عسكري واستراتيجي، وتوحيد لغوي. . . إلخ، وقد تكررت تلك القمم، لكن بفاعلية قليلة نسبيًا حتى الآن. ويمكن تركيز عدد من الصعوبات التي تعرقل اعتبار تركيا «أخًا أكبر» ووحيدًا لـ «الشقيقات الخمس» في النقاط التالية[٣٧]:

ـ «افتقار» تركيا للموارد المادية مقابل «الحاجة» المتزايدة لدى دول الإقليم.

ـ الاستجابة الضعيفة لدى دول الإقليم للتجربة التركية، بخاصة أن أكثر نظُم الحكم في الإقليم لم يستقر بعد.

ـ رفض دول الإقليم استبدال زعامة بأخرى، أو إحلال تركيا محل روسيا.

ـ رفض منطق «الأخ الأكبر» لـ «الأخوات الخمس»، الذي ينطوي على أوضاع تمييزية واستعلاء وقوامة نفسية وسياسية. . . إلخ.

ـ فشل السياسات التركية في فهم الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية في الإقليم.

ـ الصعوبات السياسية الداخلية في تركيا والعنف الداخلي والأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار. . . إلخ، الأمر الذي أدّى إلى انهماك تركيا بالسياسة الداخلية وتشويش صورتها أمام دول الإقليم.

ـ وجود «ديناميات اختراق» إقليمية ودولية في المنطقة، تتجاوز إمكانات تركيا، أو أنها أكثر قوة وتأثيرًا مما كان متوقعًا.

وقد أبرزت نتائج استطلاعات الرأي في تركيا (٦ ـ ١٤ كانون الأول/

---

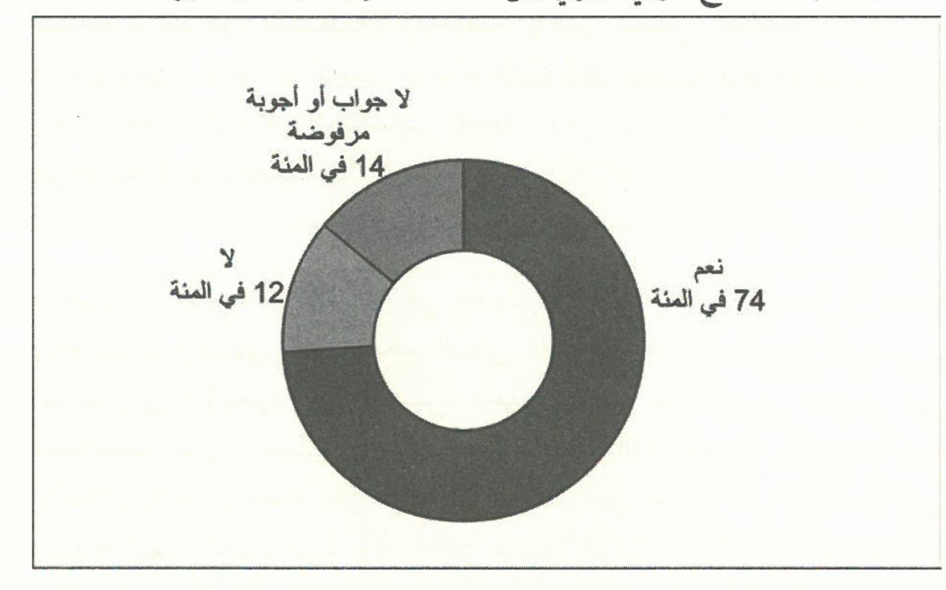
(٣٧) Larrabee and Lesser, *Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty*, p. 100.

وحول فكرة كون تركيا «نموذجًا» لدول آسيا الوسطى، هذه المرة، انظر: Bulent Aliriza, «Clinton in Turkey: Reviewing «The Turkish Model,» *Turkey Update*, 16/11/1999, pp. 1-4, and Idris Bal, «The Turkish Model and the Turkic Republics,» *Perceptions: Journal of International Relations*, vol. 2, no. 3 (1998), on the Web: <http://www.mfa.gov.tr/grupa/percept/lll-3/default.htm>.

ديسمبر ٢٠١٠) عن نزوع قوي لدى الأتراك للانخراط في المنطقة، إذ رأى ٧٥ في المئة منهم أن تركيا تستطيع أن تؤدي دورًا نشطًا وفاعلًا في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، و١٢ في المئة لم يفضلوا ذلك[٣٨].

الشكل الرقم (٧ ـ ٣)

هل تستطيع تركيا أن تؤدي دورًا مؤثرًا في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس؟ بحسب استطلاع للرأي أجريَ بين ٦ و١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠



المصدر: Mensur Akgün, «Foreign Policy Perceptions in Turkey,» (Tesev Foreign Policy Programme, 2011), p. 33.

لعل فكرة، أو سياسات «الأخ الأكبر»، شبيهة، بكيفية أو بأخرى، بفكرة أو سياسات «الإقليم القاعدة» التي ابتدعها التيار القومي العربي، والتي لم تنل نصيبًا من النجاح أو التطبيق العملي، أو أنها اقتصرت على البناء الأيديولوجي المحابي لأطراف على حساب أخرى. ويمكن أن يكون ذلك مجال دراسة وتقص بقصد المقابلة بين الأيديولوجيات الإقليمية أو

---

(٣٨) Mensur Akgün, «Foreign Policy Perceptions in Turkey,» (Tesev Foreign Policy Programme, 2011), p. 33.

العابرة للدولة، في العالمين التركي والعربي، ودراسة عوامل ومصادر «الفشل».

لكن «الأخ الأكبر» ربما «فشل» في ما أراد تحقيقه على هذا الصعيد، لأن الحصيلة ربما كانت قليلة نسبيًا، وثمة فارق كبير بين ما أراده، وبين ما استطاعه في الإقليم، إلا أن سياساته لم تشهد «ارتكاسًا» أو «نكوصًا»، وإنما مراجعة جدّية وجريئة إلى حدٍ ما، فقرر أن يُعيد النظر في الإطار العام لتفاعلاته مع دول المنطقة، وبخاصة الإطار النفسي العاطفي، وكذلك الأيديولوجي، وهو ما أكسب سياساته طابعًا أكثر عقلانية وموضوعية، وأكثر وعيًا بالحدود الراهنة والمنافسات القائمة، ومن ثم النظر إلى المطامح بقدر من الاعتدال والوسطية.

وتتجاوز سياسات «الأخ الأكبر» ما يتعلق بـ «الشقيقات الخمسة» إلى التكوينات الإثنية و«الأتراك» في الدول الأخرى، مثل جورجيا وأرمينيا وأفغانستان وجمهوريات الحكم الذاتي «التركية» داخل الاتحاد الروسي، إضافة إلى «الإيغور» في الصين. وعلى الرغم من التوتر النسبي في العلاقات بين روسيا وتركيا بخصوص «أتراك» روسيا، واتجاهاتهم الإسلاموية المناهضة للروس، إلا أن الطرفين تمكّنا من التوصل إلى «تسوية» بهذا الخصوص، وقد أمكن لرئيس الوزراء التركي، أردوغان، أن يزور جمهورية تتارستان ذات الحكم الذاتي في إطار الاتحاد الروسي، وناقش التبادل التجاري والعلاقات الثقافية والتاريخية مع مسؤوليها، كما ناقش الطرفان (تركيا وروسيا) إحداث مراكز ثقافية روسية وتركية لدى كل طرف، وإنشاء جامعة مشتركة تعزز العلاقات التاريخية والعلمية والثقافية بين الجانبين التركي والروسي[٣٩]. لكن وضع «الإيغور» في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس يسبب قدرًا متفاوتًا من التوتر في العلاقات بين تركيا والصين[٤٠].

(٣٩) زمان، ١٧/٣/٢٠١١.

(٤٠) حول وضع «الأوغور» في العلاقات التركية - الصينية، انظر مثلًا: Yitzhak Shichor, *Ethno-Diplomacy: The Uyghur Hitch in Sino-Turkish Relations*, Policy Studies; 53 (Honolulu: East-Weast Center, 2009).

٢ ـ سياسات التنافس: روسيا وإيران

على الرغم من الإحباط الذي نتج من الفشل النسبي في السياسات التركية، وضعف تلقّيها في المنطقة، إلا أن الأتراك أظهروا ـ كما أشرنا ـ قدرة واستعدادًا لمراجعة سياساتهم السابقة المتحمّسة والمنفعلة في الإقليم لصالح سياسات أكثر عقلانية وواقعية، وقد اضطروا إلى أخذ مطامح الدول الأخرى ومنافساتهم، وحتى حساسية عدد من دول الإقليم نفسها بقدر كبير من الجدّية والاعتبار.

أ ـ روسيا

عملت تركيا ما أمكنها على إبعاد النفوذ الروسي عن آسيا الوسطى والقفقاس، وذلك لاعتبارات أمنية وجيوستراتيجية، يعود بعضها إلى العداء والصراع التاريخي بين الأتراك والروس لقرون عديدة[٤١]. إلا أن روسيا أثبتت حضورها القوي في المنطقة التي ترتبط بـ «المجال الروسي»، اقتصاديًا وثقافيًا وسيكولوجيًا وأمنيًا واستراتيجيًا، منذ الفترة السوفياتية (وحتى القيصرية)[٤٢].

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وقَّعَ الطرفان اتفاقية أنابيب الجدول أو السيل الأزرق (Blue Stream) لتزويد تركيا بـ ٥٦٥ مليار متر مكعب من الغاز كل عام، وقد بدأ العمل بهذه الاتفاقية في عام ٢٠٠٣[٤٣]. ويمثّل الغاز حوالى ٦٨ في المئة من الصادرات الروسية إلى تركيا التي تستورد ٧٠ في المئة من احتياجات الغاز من روسيا. وهذا يفسر التفاوت الكبير في الميزان التجاري بين البلدين.

تتمتع روسيا بوضع يؤهّلها لممارسة نفوذ سياسي مؤكد في آسيا

(٤١) Larrabee and Lesser, *Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty*, p. 113.

(٤٢) Olga Oliker, «Conflict in Central Asia and South Caucasus: Implications of Foreign Interests and Involvement,» in: Olga Oliker and Thomas Szayna, *Faultlines of Conflict in Central Asia and the South Caucasus: Implications for the U.S. Army* (Santa Monica, CA: Rand, 2002), pp. 189 - 199.

(٤٣) Soner Cagaptay, «Improving Turkish - Russian Relations: Turkey's New Foreign Policy and its Implications for the United States,» *Policy Watch*, no. 814 (December 2003), on the Web: <www.washingtoninstitute.org>.

الوسطى والقفقاس[٤٤]، إذ أعادت تفعيل سياساتها في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس بعد فترة من الارتباك والتشوش. ويبدو أن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أسس لـ «براديغم» جديد للسياسة الروسية في المنطقة، من منظور يعتمد على «مركزية روسيا» أولًا، وبعد ذلك المشاركة مع الأطراف الأخرى، وبخاصة الولايات المتحدة، على أمل أن يتعزز النفوذ الروسي في تلك المنطقة، وبخاصة في مواجهة الحركات السياسية ذات الحساسيات الدينية والإثنية في الشيشان وداغستان وغيرها من الجمهوريات ضمن الاتحاد الروسي نفسه[٤٥].

وشهدت التفاعلات الروسية ـ الأميركية حول آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس نشاطًا متزايدًا بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وهو ما تواصل مع قدر متفاوت من التقارب التنافر ليشمل ملفات أخرى[٤٦]. قد ينعكس التنسيق بين روسيا والولايات المتحدة على طبيعة السياسة التركية في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس في إطارين احتماليين هما:

- إيجاد نوع من «التوافق» بين سياسات روسيا وتركيا في المنطقة.
- تعزيز النفوذ الروسي في المنطقة على حساب تركيا، كون مصالح الولايات المتحدة مع روسيا أكبر من مصالحها مع تركيا.

وعلى الرغم من أن الاحتمالين قائمان، إلا أن ثمة تفاوتًا بينهما، وعادة

(٤٤) انظر بصورة عامة: Larrabee and Lesser, *Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty*, p. 102, and Roy Sultan Khan Bhatty, «Russia: The Traditional Hegemon in Central Asia,» Perceptions: *Journal of International Affairs* (Autumn 2008), pp. 45-63.

(٤٥) للاطلاع على تقييم عام للسياسة الخارجية الروسية في فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين، انظر: Sergei Medvedev, *Rethinking the National Interest: Putin's Turn in Russian Foreign Policy, Marshall Center Papers*; no. 6 (Garmisch-Partenkirchen, Germany: George C. Marshall European Center for Security Studies, [2004]).

وللاطلاع على السياسة الروسية مع دول الجوار بعد بوتين، انظر مثلًا: Anna Jonsson [et al.], *Russia after Putin: Implications for Russia's Politics and Neighbors*, Policy Papers (Sweden: Institute for Security and Development Policy, 2008).

(٤٦) انظر بكيفية عامة وجهة نظر أميركية حول العلاقات مع روسيا في: Olga Oliker [et al.], *Russian Foreign Policy: Sources and Implications*, Rand Corporation Monograph Series (Santa Monica, CA: Rand Project Air Force, 2009), pp. 126-130 and 175-196.

ما يكون أحدهما باديًا أكثر من الآخر. وقد تمكّن الطرفان من تطوير مقاربات توافقية بينهما حول بعض قضايا آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، وتطوير مشروعات التبادل التجاري، والتفاهم حول نقل الطاقة، ومكافحة «الإرهاب»، والتعاون في الطاقة النووية... إلخ.

إلا أن الأمور الخلافية لا تزال حاضرة، ومنها ما يتعلق بالمنافسة على النفوذ، وتداعيات الأزمة الجورجية، وتوسيع الناتو، والقواعد العسكرية الأميركية، ومؤخرًا نشر مكوّنات الردع الصاروخية في تركيا، الذي يُهدد روسيا وإيران اللتين من المتوقع أن يزيدا تعاونهما الأمني والاستراتيجي في مواجهة الإجراء الذي ترددت تركيا في إعلان قبولها، أو أنها انتظرت الظرف المناسب لذلك. وتردد أن الوحدات الروسية المتواجدة في أرمينيا اتخذت مواقع لها على الحدود الأرمينية مع تركيا، بعد تقييم روسي من أن إسرائيل قد حصلت على ضوء أخضر أميركي لضرب إيران. إذ من المحتمل أن ينطلق الهجوم على إيران من الأراضي التركية، لذلك فإن الجنود الروس في أرمينيا تحركوا واتخذوا مواقع لهم على الحدود مع تركيا[٤٧]. وكذلك وضع الجنود الروس في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا في حالة تأهب. كما نشرت، أو شُغّلت رادارات متطورة بمواجهة إجراءات تركيا ـ الناتو.

والعلاقات التركية ـ الروسية ليست محكومة فقط بالاعتبارات التاريخية والسيكولوجية والأمنية، بل إن ثمة معطيات اقتصادية مهمة، إذ بلغت التبادلات التجارية بين البلدين في عام ٢٠٠٩ حوالى ٢٢ مليار دولار. وتمثّل روسيا الشريك التجاري الأول لتركيا، لجهة الواردات، التي بلغت ١٩,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، بنسبة ١٤ في المئة من إجمالي الواردات، وبلغت ٢١,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٠، بنسبة ١١,٦ في المئة من إجمالي الواردات، وتليها في الترتيب ألمانيا والصين والولايات المتحدة وإيطاليا... إلخ[٤٨]، فيما بلغت الصادرات التركية إلى روسيا

(٤٧) «تحركات عسكرية روسية على حدود تركيا!،» **السفير**، ١٩/١٢/٢٠١١.

(٤٨) Turkish Statistical Institute, *Foreign Trade Statistical Yearbook 2010* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2011), p. 298.

٣,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، بنسبة ٣,١ من إجمالي الصادرات، وكانت الشريك رقم (٨) في ترتيب الدول المستوردة من تركيا، وتليها في ذلك ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا... إلخ[٤٩]. فيما بلغت الصادرات التركية إلى روسيا ٤,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٠، بنسبة ٤,١ في المئة من إجمالي الصادرات، وهي الشريك رقم ٦ في ترتيب الدول المستوردة من تركيا، وتليها في ذلك ألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا والعراق، ويليها الولايات المتحدة وإسبانيا[٥٠].

ب ـ إيران

نهجتْ إيران منذ الثورة (١٩٧٩) سياسات خارجية ناشطة في محيطها الإقليمي (والدولي)، ومنذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، أصبح لديها جيران جدد على حدودها الشمالية هم: تركمنستان وأذربيجان، كما أصبح إقليم آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس دائرة نشاط جديدة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. والواقع أن صلات إيران بالاتحاد السوفياتي (السابق)، ومن ثم وريثته روسيا الاتحادية، كانت قوية نسبيًا، وقد أعطاها ذلك ميزة أوّلية في التعامل مع جمهوريات وسط آسيا الجديدة، التي تتشارك معها في صلات ثقافية ولغوية وتاريخية[٥١].

انخرطتْ إيران في المنافسات الإقليمية على النفوذ في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس مع روسيا وتركيا وإسرائيل والولايات المتحدة وغيرها. وكان الافتراض الشائع آنذاك أن إيران ستعمل على نشر نمطها السياسي ـ الديني (الثوري) في المنطقة، الأمر الذي أثار مخاوف تركيا والولايات المتحدة وأطراف أخرى. ونشطت تركيا من أجل تقوية حضورها في الإقليم لمواجهة النفوذ الإيراني هناك، ومثّلت المنافسات بين إيران وتركيا في آسيا

---

(٤٩) Turkish Statistical Institute, *Statistical Indicators 1923-2008* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2009), pp. 498 and 506.

(٥٠) Turkish Statistical Institute, *Foreign Trade Statistical Yearbook 2010*, p. 298.

(٥١) انظر مثلًا: Bülent Aras and Fatih Özbay, «The Limits of the Russian - Iranian Strategic Alliance: Its History and Geopolitics, and the Nuclear Issue,» *Korean Journal of Defense Analysis*, vol. 20, no. 1(March 2008), pp. 45-60.

الوسطى وجنوب القفقاس حلقة أخرى من حلقات التنافس بين الدولتين في الشرق الأوسط.

وقد اتجهت التفاعلات الدولية بشأن آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، وبخاصة دور إيران وتركيا، إلى التشكل في ما يُشبه اتجاهين متنافسين كبيرين:

- التقارب أو التشارك الروسي ـ الإيراني[٥٢].
- التقارب أو التشارك الأميركي ـ التركي.

لكن على الرغم من حيوية المنطقة والمخاوف الإيرانية من نفوذ تركي وإسرائيلي هناك، إلا أن اهتمام إيران بالإقليم لم يشهد الصخب الذي يرافق عادة السياسات الإيرانية في مناطق أخرى، مثل الشرق الأوسط. وقد اندرجت علاقاتها مع آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس في سياق السعي إلى تحقيق الأهداف التالية[٥٣]: الحصول على تكنولوجيا السلاح والخبراء من الجمهوريات الآسيوية (النووية)، وتوسيع الروابط الثقافية والتاريخية والإثنية، والحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي، والتوافق مع السياسة الروسية لإبقاء الإقليم بعيدًا من تغلغل القوى المنافسة لهما، وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وإلى حدٍ ما تركيا. والتوصل إلى صيغ توافق تحقق مصالح إيران الاقتصادية والاستراتيجية في مجال الطاقة، وبخاصة في منطقة حوض قزوين[٥٤].

---

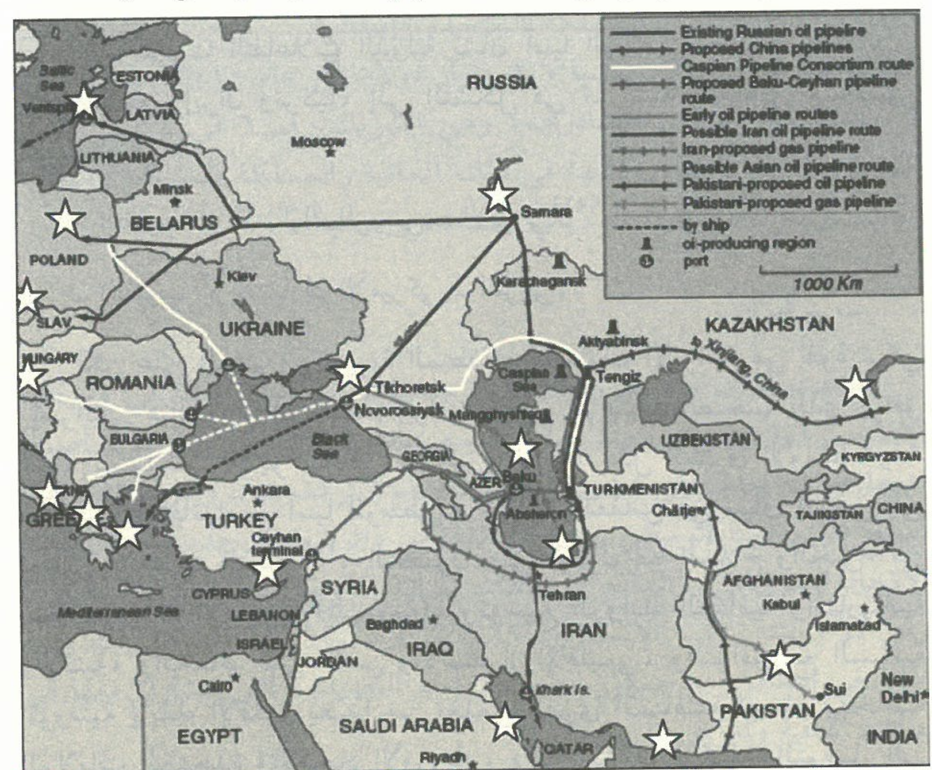
(٥٢) اهتمت إيران وروسيا بتقوية شراكتهما الاستراتيجية بعد أحداث ٩/١١ في الولايات المتحدة، وذلك لمواجهة التغلغل الأميركي المتزايد في آسيا الوسطى والقفقاس، انظر: Kaveh Afrasiabi and Abbas Maleki, «Iran's Foreign Policy After 11 September,» *Brown Journal of World Affairs*, vol. 9, no. 2 (Winter-Spring 2003), pp. 260 - 261.

(٥٣) Larrabee and Lesser, *Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty*, p. 116.

(٥٤) تدخل إيران في سجال مستمر مع الدول المتشاطئة لبحر قزوين (وبخاصة روسيا وأذربيجان) حول النظام القانوني الذي يُفترض أن يحكم استخراج الطاقة ونقلها من بحر قزوين ومحيطه إلى الأسواق الدولية. ولمزيد من المعلومات حول الموضوع، وضمنًا مواقف الأطراف المعنية ومنها إيران وتركيا، انظر مثلًا: بيروز مجتهد زادة، «النظام القانوني لحوض قزوين: صورة للجغرافيا السياسية،» وتييري كيلنر ومحمد رضا جليلي، «أنابيب النفط وخطوط نقله،» ترجمة علي جوني، **شؤون الأوسط**، العدد ١٠٩ (شتاء ٢٠٠٣)، ص ٢٧ ـ ٤٥ و٤٦ ـ ٧٧ على التوالي.

الخريطة الرقم (٧ ـ ٣)

آسيا الوسطى وحوض قزوين ومسارات أنابيب النفط والغاز المقترحة والمتنافسة



المصدر: Sergej Mahnovski, «Natural Resources and Potenial Conflict in the Caspian Region», in: Olga Oliker and Thomas Szayna, *Faultlines of Conflict in Central Asia and the South Caucasus: Implications for the U.S. Army* (Santa Monica, CA: Rand, 2002), p. 116.

تُواجه السياسة الإيرانية صعوبات عديدة تحدّ من تطور نفوذها ومصالحها في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، من قبيل[٥٥]:

ـ محدودية الموارد لديها بالقياس إلى حجم المتطلّبات الكبير لدى دول الإقليم.

ـ اعتراض الولايات المتحدة.

ـ حساسية النظم السياسية في عدد من دول المنطقة تجاه التجربة

(٥٥) انظر وقابل: Larrabee and Lesser, *Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty*, p. 116.

الإيرانية، وبخاصة مع وجود حركات إسلاموية راديكالية معارضة في عدد من بلدان الإقليم.

ـ «انشغال» إيران بأولويات أخرى في الشرق الأوسط والخليج وأفغانستان[٥٦].

ـ احتدام النزاع مع الغرب حول البرنامج النووي، واستهدافها بالعقوبات[٥٧].

ـ مراعاة الحساسيات والمصالح الروسية (وإلى حدٍ ما التركية) في المنطقة.

وتعتمد إيران في سياستها تجاه آسيا الوسطى والقفقاس على عنصرين تفضيليين هما: **أولًا**، العلاقة التشاركية مع روسيا[٥٨]، وهذا يؤهل إيران للإفادة من مدى حضور الأخيرة في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس[٥٩]. **ثانيًا**، الميزة النسبية للموقع الجيوستراتيجي على الخليج، حيث تنافس تركيا على مسار أنابيب نقل الطاقة (النفط والغاز) من آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس وبحر قزوين إلى الأسواق الدولية[٦٠]. ولدى إيران حظوظٌ كبيرة نسبيًا من الناحية الاقتصادية لمد أنابيب الطاقة من حوض قزوين إلى الخليج، أو عن طريق نظام مبادلة النفط، بحيث تستلم النفط من دول آسيا

(٥٦) تواجه إيران سياسات احتواء جديدة، على المستويين الإقليمي والدولي: انظر مثلًا: Dalia Dassa Kaye and Frederic Wehrey, «Containing Iran?: Avoiding a Two-Dimensional Strategy in a Four-Dimensional Region,» *Washington Quarterly*, vol. 32, no. 3 (July 2009), pp. 37- 53.

(٥٧) مع تزايد الضغوط الغربية عليها يزيد تمسّك إيران بالجوانب الثقافية والقيمية وما تعدّه «المبادئ الرئيسة» في سياستها الخارجية، الأمر الذي يجعل أطر تلك السياسة من دون تغيير يذكر، انظر الرؤية التحليلية التالية: Mahdi Mohammad Nia, «Understanding Iran's Foreign Policy: An Application of Holistic Constructivism,» *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*, vol. 9, no. 1 (Spring 2010), pp. 148-180.

(٥٨) Vladimir Orlov and Alexander Vinnikov, «The Great Guessing Game: Russia and the Iranian Nuclear Issue,» *Washington Quarterly*, vol. 28, no. 2 (March 2005), pp. 49-66.

(٥٩) Aras and Özbay, «The Limits of the Russian-Iranian Strategic Alliance: Its History and Geopolitics, and the Nuclear Issue,» pp. 45-60.

(٦٠) كيلنر وجليلي، «أنابيب النفط وخطوط نقله،» ص ٤٦ ـ ٧٧، و Daniel R. Goldwyn [et al.], «Symposium: The Caspian Region and the New Great Powers,» *Middle East Policy*, vol. 7, no. 4 (October 2000), pp. 1-21.

الوسطى في الشمال، وتُسلِّم كميات مماثلة عبر موانئ التصدير على الخليج[٦١]، لكن نقطة الإعاقة الرئيسة هنا هي «فيتو» الولايات المتحدة على المشروع، وتفضيلها مسارًا آخر أطول وأخطر (عبر القفقاس، وصولًا إلى ميناء جيهان ـ تركيا).

٣ ـ سياسات التحالف: الولايات المتحدة

مثّلت فكرة أو استراتيجية «الاحتواء»، المسألة المركزية في علاقات الولايات المتحدة ـ تركيا مع آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، في الماضي ضد الاتحاد السوفياتي، واليوم ضد النفوذ الروسي والإيراني، وفي سياق الحرب الأميركية على الإرهاب بعد أحداث ١١/٩/٢٠٠١.

وتهتم الولايات المتحدة الأميركية بمنطقة آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس ليس فقط لاحتواء النفوذ الروسي والإيراني، وإنما أيضًا من أجل «تبيئة» المنطقة مع الاستراتيجية الأميركية حول العالم، ومن ضمنها الاستراتيجية الخاصة بموارد الطاقة (النفط والغاز). وتعتمد الولايات المتحدة على آليات تغلغل عديدة، منها مثلًا:

ـ دعم السياسة التركية في المنطقة.

ـ التنسيق مع دول الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

ـ التوصل إلى «توافقات» سياسية مع روسيا الاتحادية في بعض القضايا، وبخاصة لجهة الارتباطات العسكرية الأميركية مع دول آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، واحتواء الراديكالية الإسلامية فيها، وفي أفغانستان.

ـ إقامة علاقات سياسية واستراتيجية (وقواعد عسكرية) مباشرة مع عدد من دول المنطقة.

الواقع أن الولايات المتحدة لا تستطيع الاعتماد كليًا على تركيا، لأنها تُدرك نقاط الضعف الأساسية في السياسة التركية، وتُدرك قوة المنافسة من قبل روسيا وإيران والصين. وثمة هواجس لدى الأتراك من أن لدى

(٦١) Afrasiabi and Maleki, «Iran's Foreign Policy After 11 September,» pp. 262-263.

الولايات المتحدة قراءتها الخاصة للسياسات في المنطقة، قد لا تتطابق بالضرورة مع القراءة التركية. وينطوي ذلك على احتمال التوصل إلى توافق أكبر بينها وبين روسيا بشأن ترتيبات الأمن والسياسة، أو مع إيران بشأن الطاقة، ويتوقف ذلك على تطور العلاقات الروسية ـ الأميركية، وعلى حدوث تغيير في العلاقات الأميركية ـ التركية، وهذه التطورات ضعيفة الاحتمال، لكنها ممكنة[٦٢].

ولذلك يهتم الأتراك بمراجعة سياستهم في المنطقة، بحيث تتراجع الدبلوماسية الناعمة وتحضر الدرع الصاروخية، التي سبقت الإشارة إليها، وهذا يعني أن حكومة حزب العدالة والتنمية تجعل من سياستها في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس متغيرًا تابعًا لسياستها وعلاقتها بالولايات المتحدة وحلف الناتو. ومن المتوقع أن ينعكس ذلك على إيقاع علاقاتها وتفاعلاتها في المنطقة، زيادة لدى حلفاء الولايات المتحدة، وتراجعًا لدى حلفاء روسيا وإيران.

٤ ـ أرمينيا وأذربيجان

لعل أهم تحديين تواجههما تركيا من قلب الإقليم نفسه، هما مسألة الإبادة الأرمنية في بدايات القرن العشرين (١٩١٥ ـ ١٩١٧)، والنزاع الأرميني ـ الأذري حول إقليم ناغورنو قره باغ. وأما التحديات الأخرى فهي كثيرة، لكنها حتى الآن أقل حضورًا.

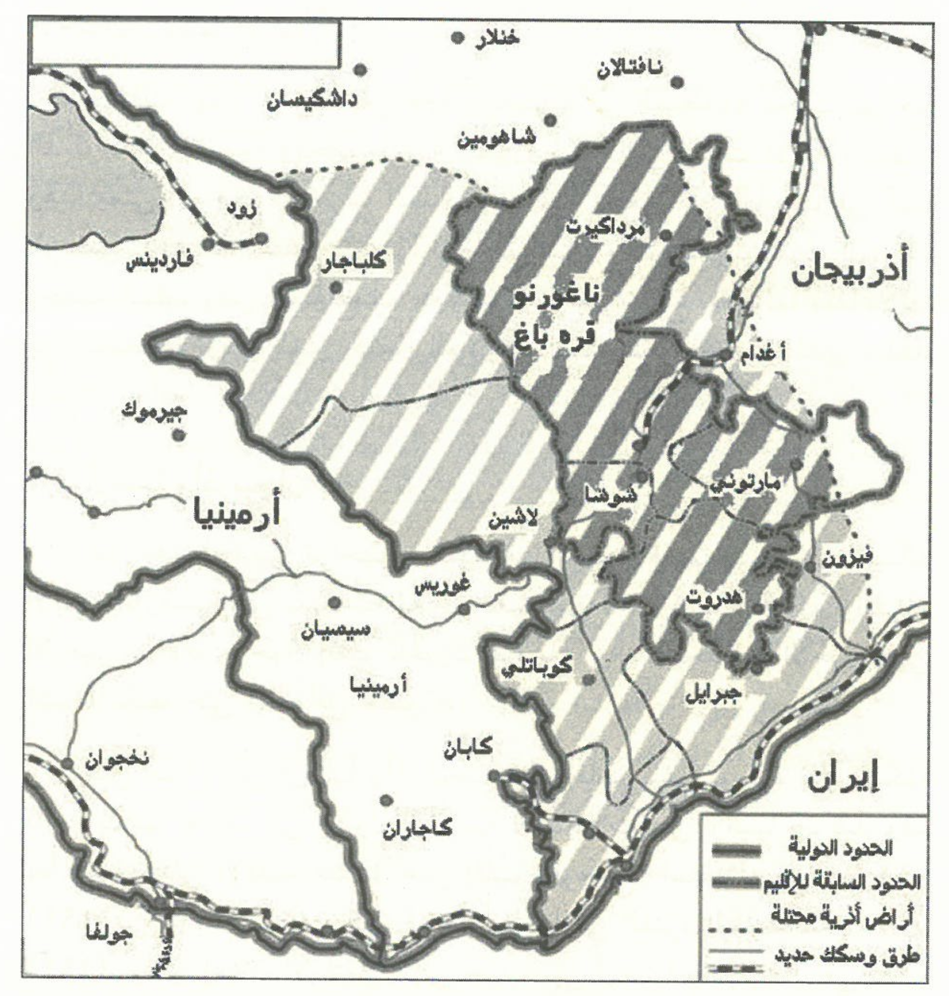
مثّل النزاع بين أرمينيا وأذربيجان على إقليم ناغورنو قره باغ مشكلة قائمة بذاتها تُضاف إلى جدول أو قائمة المشكلات بين أرمينيا وتركيا. وقد بدأ النزاع على الإقليم عندما أعلن إقليم «قره باغ» استقلاله في ١٠/١٢/١٩٩١ عن أذربيجان التي كان قد ضُم إليها في الفترة السوفياتية (٥/٧/١٩٢١). وأدّى إعلان الاستقلال إلى حرب بين أرمينيا وأذربيجان في بداية عام ١٩٩٢، استمرت ثلاث سنوات، وانتهت باحتلال أرمينيا أراضي أذرية

(٦٢) انظر: هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، تعريب فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١)، ص ٣٥٦، و Larrabee and Lesser, *Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty*, pp. 107-111.

للوصل بينها وبين الإقليم المذكور، وتبلغ مساحة الإقليم ٤٤٠٠كم^{2}، وتقدّر الأراضي المحتلة بنحو ٢٠ في المئة من أذربيجان(٦٣).

الخريطة الرقم (٧ ـ ٤)

إقليم ناغورنو قره باغ المتنازع عليه بين أرمينيا وأذربيجان



المصدر: «Nagorno-Karabakh: Viewing the Conflict from the Ground,» (International Crisis Group, Europe Report; no. 166, September 2005), p. 32.

(٦٣) نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

وقد وقفت تركيا مع أذربيجان، ودعمت موقفها سياسيًا وعسكريًا، إلا أنها لم تستطع القيام بدور حاسم بهذا الخصوص، نظرًا إلى تجاذبات وتداخلات المصالح والسياسات، فضلًا عن اضطراب علاقتها مع أذربيجان نفسها(٦٤).

وتمثّل مسألة «إبادة الأرمن» واحدة من القضايا الحرجة في علاقات تركيا ليس مع أرمينيا فقط، وإنما مع أوروبا والولايات المتحدة، حيث ينشط اللوبي الأرمني من أجل إجبار تركيا على الاعتراف بالإبادة وتحمّل المسؤولية التاريخية والأخلاقية عما جرى. هذا إلى جانب النزاع على مناطق شرق تركيا، التي تم تهجير الأرمن منها وتمثّل ـ بحسب وجهة نظرهم ـ جزءًا من أرمينيا التاريخية، أو أرمينيا الكبرى.

وحاولت حكومة حزب العدالة والتنمية التعاطي مع أرمينيا انطلاقًا من إدراكها أهمية «حلحلة» العقدة الأرمنية في علاقات تركيا الدولية، وحدثت لقاءات عديدة، أشاعت أجواء من التفاؤل النسبي في إمكان كسر نمطية العلاقات بين البلدين الجارين.

وقد برزت في الإعلام والسياسة والثقافة اتجاهات تدعو إلى الانفتاح على المسألة الأرمينية، كما أظهر الرأي العام تقدمًا ملحوظًا بهذا الخصوص، إذ أيد ٣٩ في المئة من الأتراك إقامة علاقات دبلوماسية، وفتح الحدود بين تركيا وأرمينيا، وعارض ذلك ٤٤ في المئة من الأتراك، بحسب استطلاع للرأي أجري في ٦ ـ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. والواقع أن ثمة تفاوتًا داخل تركيا نفسها بشأن التطورات الأرمينية، إذ أيد ٥٨ في المئة من جنوب شرق تركيا، أو الأكراد، فتح الحدود مع أرمينيا، وعارضه ٢٧ في المئة، فيما كانت أقل نسبة تأييد ـ أعلى نسبة معارضة ـ هي في وسط الأناضول، وهي على التوالي ٢٦ في المئة، و٥٤ في المئة، وأما بالنسبة إلى مناطق البحر الأسود، فكانت النسب، تأييدًا ٢٨ في المئة، ومعارضة ٦٠ في المئة(٦٥) (انظر الشكل الرقم (٧ ـ ٤)).

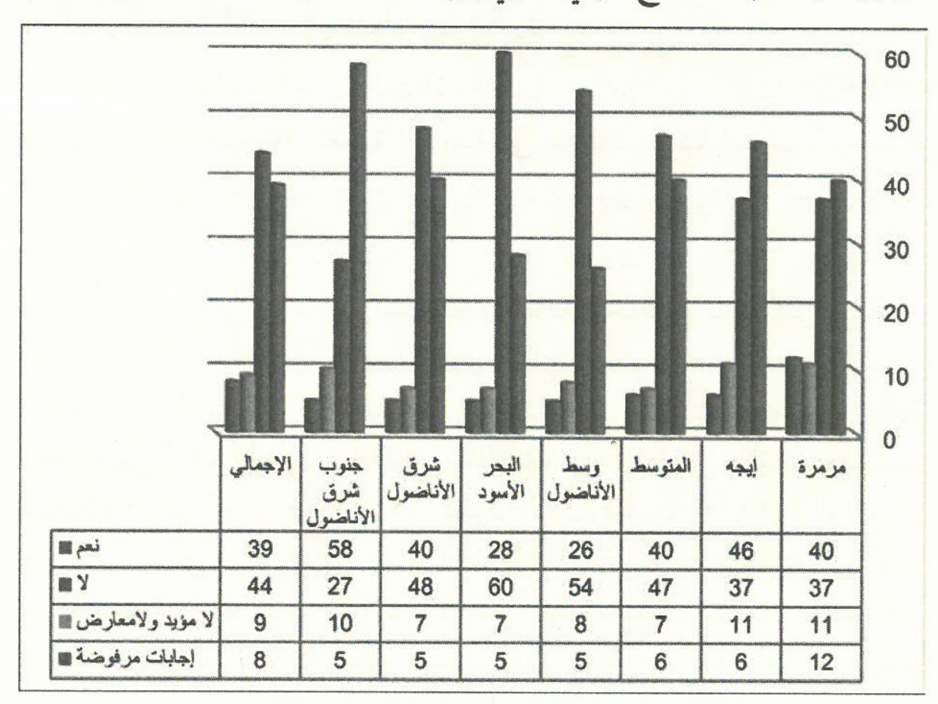
(٦٤) انظر تجاذبات الموقف في: المصدر نفسه، ص ٢٢١ وما بعدها.

(٦٥) Akgün, «Foreign Policy Perceptions in Turkey,» p. 28.

إلا أن الطرفين لم يتمكّنا من تحقيق تقدم جدّي في الملفات العالقة، وبخاصة أن الحكومة الأرمينية (وكذلك التركية) ليست اللاعب الوحيد في موضوع العلاقة مع تركيا، فهناك أرمن الشتات أيضًا، الذين لم يلاحظوا حدوث تطورات تتناسب مع المطالب والحقوق التاريخية للأرمن. وانتهت الأمور بأن أمر أردوغان بتدمير النصب التذكاري رمزًا للتقارب بين الأتراك والأرمن الذي أمر هو نفسه بإشادته على مقربة من الحدود بين البلدين.

الشكل الرقم (٧ ـ ٤)

موقف الأتراك ـ بحسب المناطق ـ من إقامة علاقات دبلوماسية وفتح الحدود مع أرمينيا، بحسب استطلاع للرأي أجري بين ٦ و١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠



	مرمرة	إيجه	المتوسط	وسط الأناضول	البحر الأسود	شرق الأناضول	جنوب شرق الأناضول	الإجمالي
نعم	40	46	40	26	28	40	58	39
لا	37	37	47	54	60	48	27	44
لا مؤيد ولامعارض	11	11	7	8	7	7	10	9
إجابات مرفوضة	12	6	6	5	5	5	5	8

المصدر: Akgün, «Foreign Policy Perceptions in Turkey,» p. 28.

ثالثًا: سياسات التوازن ـ التدخل النشط

أرادت تركيا في بداية تعاطيها مع آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس تطوير سياسات شاملة تجعل من الإقليم «منطقة تركية» بامتياز، لكن

المنافسات القوية من قبل أطراف أخرى، وضعف الاستعداد، وانخفاض العائدية... إلخ، جعل الأتراك يراجعون مداركهم ومواقفهم من «اندفاع» للسيطرة الإمبراطورية إلى «سياسات التوازن» و«المشاركة». وهذا يدل على تخفيف أو تخفيض سقوف التوقعات والطموحات السياسية ونهج سياسة أكثر عقلانية وواقعية.

ولا تكتف تركيا بمراعاة مصالح القوى المتنافسة في الإقليم، والقوى المتنافسة عليه (انظر الشكل الرقم (٧ ـ ٥))، لكنها تعمل على اقتراح سياسات تدخل نشطة (بمشاركة الولايات المتحدة)، بحيث تراعي المصالح الأميركية ذات الطابع الاستراتيجي، وتشاركها في تنفيذها، مقابل دعم الأخيرة لمصالح تركيا في الإقليم. وقد اعتمدت في ذلك على الآليات التالية:

- استراتيجية منفردة (تركية) متعددة الأشكال والمستويات، من العلاقات الثقافية والاقتصادية إلى العلاقات العسكرية والأمنية.

- استراتيجية مشتركة وتحالفية مع الولايات المتحدة الأميركية والناتو[٦٦]، ومؤخرًا، لكن بشكل نسبي مع روسيا وإيران.

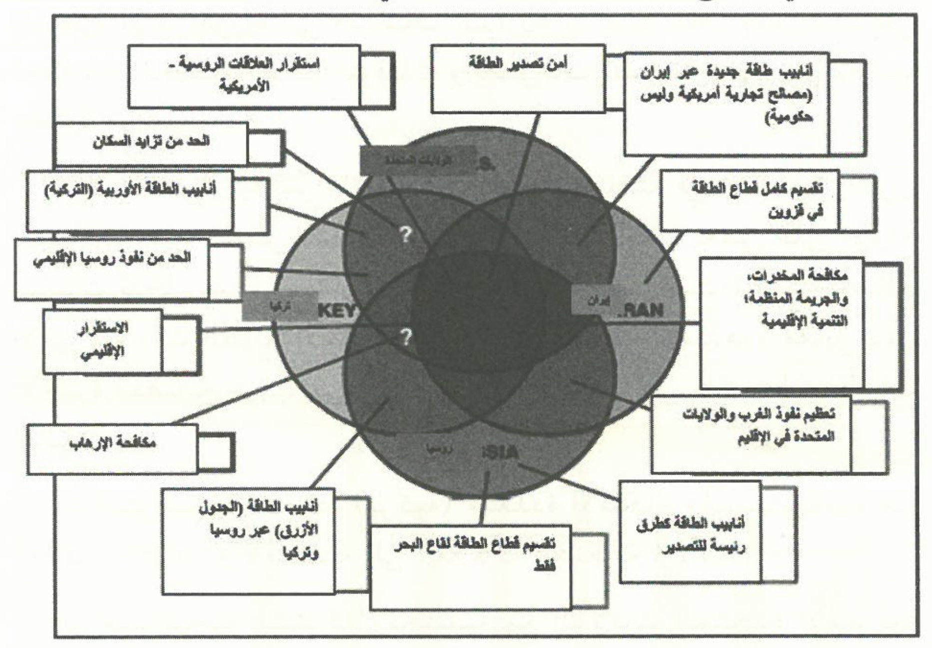
- تطوّر العلاقات مع روسيا الاتحادية على أساس الرغبة المشتركة في حفظ الأمن والاستقرار والمصالح المتبادلة في الإقليم، إذ أصبحت الدولتان أكثر اهتمامًا بمقاربة أكثر توافقية بينهما.

- تطوّر العلاقات مع إيران على أساس اتباع البلدين لسياسات تعويضية تشاركية في الشرق الأوسط، وعلى أساس مصلحتهما المشتركة بحفظ الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى ـ وجنوب القفقاس، على الرغم من المنافسة الشديدة بينهما على سياسات الطاقة في الإقليم وتفضيلاتهما المختلفة للصيغ الأمنية وخطوط نقل النفط والغاز.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ١٠٦، و Uslu, «The Russian, Caucasian and Central Asian Aspects of Turkish Foreign Policy in the Post Cold War Period,» p. 171.

الشكل الرقم (٧ ـ ٥)

تخطيط تمثيلي لمصالح القوى الإقليمية والدولية في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس



المصدر: Olga Oliker, «Conflict in Central Asia and South Caucasus: Implications of Foreign Interests and Involvement,» in: Oliker and Szayna, *Faultlines of Conflict in Central Asia and the South Caucasus: Implications for the U.S. Army*, p. 227.

ومع ذلك، تثير عوامل الارتباط بين تركيا وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس مجموعة من المخاوف لدى الساسة الأتراك، بحيث يصعب القطع في ما إذا كان مآل السياسات في الإقليم هو لصالح الدولة التركية، أم أنه يختلط بمصادر تهديد ومخاطر عليها؟

لقد أخذت تركيا تنظر إلى الإقليم نظرة متوازنة، تراعي حدود الفرص والإمكانات وتتحسّب للتحديات والمخاطر، وتجسّد ذلك في السياسات التالية:

١ ـ روسيا: توسيع قاعدة الارتباط

تحرر الأتراك جزئيًا من مخاوفهم الروسية، بخاصة أن روسيا غيّرت النظام العقدي (السابق) للسياسة الخارجية، وركزت على التفاعلات

السلمية والتشاركية مع الجوار، ويبدو أن مرونة السياسة الروسية في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، وتقاربها مع الولايات المتحدة وتركيا بشأن الأمن والاستقرار ومكافحة «الإرهاب» في الإقليم، أعطى العلاقات بين تركيا وروسيا دفعًا أكبر، ويتأكد ذلك من العلاقات الاقتصادية المتزايدة بينهما.

لقد أظهرت التوترات (أعقبها تفاهم وتنسيق) خلال الأزمة الجورجية (آب/أغسطس ٢٠٠٨) أن ثمة أسسًا للتنافر والنزاع في عمق العلاقات، ذلك أن تركيا سمحت لسفن حربية تابعة لحلف الناتو أن تدخل البحر الأسود، وهو ما فهمه الروس على أنه رسائل دعم وتدخّل من قِبَل الناتو إلى جانب جورجيا وضد روسيا، وأن تركيا بموافقتها على دخول السفن الحربية إلى البحر الأسود تكون قد خالفت اتفاقية مونترو (١٩٣٦) الخاصة بمضائق البحر الأسود نفسه[٦٧].

خلال ذلك، نبّه نائب رئيس هيئة الأركان الروسية، الجنرال أناتولي يوغوفيتش، إلى خطورة الوضع إذا لم تغادر تلك السفن خلال ٢١ يومًا وفق الاتفاقية المذكورة، وقال: «إذا لم تخرج سفن الناتو من البحر الأسود في الوقت المحدد فإن تركيا ستكون أول المسؤولين عن ذلك».

ليس من السهل على تركيا حسم الموقف بين روسيا والولايات المتحدة، والأمر هنا ليس موازنة أو مساواة، لأنها تميل حكمًا إلى تحالفها مع الأخيرة، كما أن روسيا لا تطرح نفسها بديلًا من الولايات المتحدة بالنسبة إلى تركيا، إلا أن الأخيرة، إذ توازن المكاسب المتحصلة من

---

(٦٧) وقعت اتفاقية مونترو في سويسرا عام ١٩٣٦، بمشاركة الاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا وتركيا واليونان وبلغاريا ورومانيا (وغيرها). وتضمّنت الاتفاق على حرية المرور عبر مضائق البحر الأسود للسفن التجارية في أوقات السلم والحرب. وسمحت بمرور السفن الحربية لدول حوض البحر الأسود من دون أي تحديد، أما السفن الحربية التابعة لدول من خارج حوض البحر الأسود، فسمحت بأن تكون سفنًا سطحية وخفيفة ومساعدة، بحيث لا يزيد عدد المجموعة على تسع سفن مارّة عبر مضيق في آن واحد، وبحمولة إجمالية لا تتجاوز ١٥ ألف طن. وتحدد الاتفاقية الحمولة الإجمالية للسفن الحربية لدولة من خارج حوض البحر الأسود بمقدار ٢٠ - ٣٠ ألف طن، وقد تزيد حتى ٤٥ ألفًا. ولا تزيد مدة وجودها في البحر على ٢١ يومًا. وقد بدأ سريان مفعول الاتفاقية يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦.

علاقاتها مع روسيا والخسائر المحتملة إذا ما ساءت تلك العلاقات، تجد أن علاقاتها مع الولايات المتحدة والناتو لا تعوض ذلك[٦٨].

وتواصل تركيا التعاطي مع هواجسها الروسية بـ «توسيع قاعدة التفاعل» لتشمل جوانب اقتصادية واستثمارية ومشروعات في مجال الطاقة الكهربائية والنووية والنفط والغاز، وإقامة علاقات عسكرية، والتفاوض بشأن القضايا الخلافية، والتعاون في مكافحة «الإرهاب»[٦٩]، والعمل لـ «احتواء» تصاعد الراديكالية الإسلاموية في آسيا الوسطى والقفقاس وأفغانستان.

٢ ـ إيران: علاقات تعويضية

يمثّل إقليم آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس واحدة من دوائر نشاط إيران وتركيا السياسي التنافسي. لكن ذلك لم يعطّل علاقاتهما البينية[٧٠]. وأيّد كل منهما أطرًا متناقضة، وعملت لتحقيق سياسات متعارضة في المنطقة، لكنهما مع ذلك واصلتا الحوار البيني وبناء علاقات متبادلة سياسية واقتصادية. وكان التنافس بينهما في الإقليم مباشرًا، أو من خلال حليفيهما، روسيا لإيران، والولايات المتحدة لتركيا.

وعلى الرغم من انخراط تركيا النشِط في سياسة «استبعاد» إيران من مشروعات الطاقة في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس وحوض بحر قزوين، إلا أن الدولتين (تركيا وإيران) اجتهدتا في توسيع خياراتهما وتعزيز دائرة

---

(٦٨) نُذكّر بالقول الشهير لأردوغان: «الولايات المتحدة حليفنا، روسيا الاتحادية جار لنا وهي شريكنا التجاري الأول، ومنها نحصل على ثلثي حاجتنا من الطاقة. . . نتصرّف بما تمليه علينا مصالحنا الوطنية، ولا نستطيع إهمال روسيا». انظر: Aras, «Turkey and the Russian Federation: An Emerging Multidimensional Partnership,» p. 10.

تتجه العلاقات بين تركيا وروسيا إلى نوع من شراكة مميزة، سياسيًا واقتصاديًا واستراتيجيًا، وقد أبدت روسيا دعمها لمطلب تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. انظر: Omer Taspinar and Fiona Hill, «Turkey and Russia: Axis of the Excluded?,» *Survival*, vol. 48, no. 1 (Spring 2006), pp. 81-92.

(٦٩) انظر مثلًا: Robert Olson, «The Kurdish Question and Chechnya: Turkish and Russian Foreign Policies Since the Gulf War,» *Middle East Policy*, vol. 4, no. 3 (1996), pp. 106-118.

(٧٠) Ünal Gündoğan, «Islamist Iran and Turkey, 1979-1989, State Pragmatism and Ideological Influences,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 7, no. 1 (March 2003), pp. 1-12, on the Web: <http://meria.idc.ac.il/journal/2003/issue1/gundogan.pdf>.

التفاعل بينهما[٧١]. تُقارِب الدولتان علاقاتهما البينية «مقاربة واقعية»، وانطلاقًا من مصالحهما الوطنية و«تُبعِدان» المعايير الأيديولوجية والتصوّرات المسبقة عن مجال مراجعة وتقييم السياسات البينية. واعتبرت تركيا أن التنافس مع إيران في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس يميل إلى التهدئة، مع تقاربهما النسبي في الشرق الأوسط، وهو ما نُسميه العلاقات التعويضية بين الدولتين. إلا أن تطورات الموقف من الأزمة السورية والتحوّلات العربية، والدرع الصاروخية، . . . إلخ، ربما تؤدي إلى تنشيط التنافس والصراع في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس معًا.

٣ ـ «نتائج ملتبسة»

يمكن ملاحظة مستويين من التعاطي التركي مع آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس: **الأول** هو التعاطي العاطفي والأيديولوجي «القوموي» المأخوذ باليوتوبيا الإمبراطورية[٧٢]. إلا أن واقع الحال أثبت أن تلك الآمال صعبة المنال؛ وهو ما بدا في **المستوى الثاني** وهو التعاطي الواقعي، إذ نظرت مؤسسة السياسة الخارجية بواقعية سياسية وبراغماتية، وقبلت وجود قوى أخرى ذات مصالح وتأثير في تلك المنطقة مثل روسيا الاتحادية وإيران، فضلًا عن التطلّعات الأميركية والأوروبية ونفوذها المتنامي هناك[٧٣].

وهكذا، فإن تركيا وبعد سنوات قليلة من اهتمامها وحماستها للمنطقة، وجدت أن حصيلتها محدودة، بل إنها كانت «سنوات من الخسارة في السياسة الخارجية»، على حد تعبير بولنت آراس، الذي يذهب أبعد من ذلك في التعبير عن أن آسيا الوسطى على أهميتها الأمنية والجيوستراتيجية، إلا أنها على ما يبدو «منطقة بعيدة عن تركيا»[٧٤]. وذهب أحمد داوود أوغلو

---

(٧١) انظر وقابل: Ertan Efegil and Leonard A. Stone, «Iran and Turkey in Central Asia: Opportunities for Rapprochement in the Post-Cold War Era,» *Journal of Third World Studies*, vol. 20, no. 11 (Spring 2003), pp. 55-77.

(٧٢) Bülent Aras, «Turkish Policy Toward Central Asia,» *Today's Zaman*, 27/8/2009.

(٧٣) انظر وقابل: Laurent Vinatier, «Between Russia and the West: Turkey as an Emerging Power and the Case of Abkhazia,» *China and Eurasia Forum Quarterly*, vol. 7, no. 4 (December 2009), pp. 73-94.

(٧٤) المصدر نفسه.

إلى أن تركيا لم تكن مهيّئة بالقدر الكافي للتعاطي معها[٧٥]، وأنها «تواجه عجزًا خطيرًا في الاستعدادت بشأن تطوير استراتيجياتها» هناك[٧٦].

ويبدو أن تركيا تعيد النظر في استراتيجياتها تجاه المنطقة، ليس بمزيد من الاستعداد والتهيئة، وهو مقتضى النتيجة التي وصل إليها أحمد داوود أوغلو، وإنما ـ كما يرى أوغلو نفسه ـ على قاعدة عضويتها في حلف الناتو، فقررت في ٢/٩/٢٠١١ نشر مكوّنات الدرع الصاروخية التي تعزز القدرات العسكرية للحلف[٧٧]، متخلّية عن تحفظاتها السابقة بشأن تحديد الأطراف المستهدفة، وهو ما يعني توجيه رسائل «استهداف» بالجملة إلى روسيا وإيران ودول آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس. ويبدو ذلك خيارًا عمليًا، ولكنه يضعها مجددًا في سياق استراتيجية دولة أخرى، وليس استراتيجيتها هي.

وهكذا «فشل» الأتراك في قراءة المشهد في آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، و«فشلت» رهاناتهم الاستراتيجية في تبنّي سياسة تنطلق من «قراءة تركية» لإقليم يمثّل جزءًا مهمًا من العمق، أو المجال الجيوستراتيجي لتركيا[٧٨]، حتى كادت تركيا تخرج من «لعبة السياسة» فيه!

---

(٧٥) أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو (الدوحة: مركز الجزيرة للأبحاث؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠)، ص ٥٢٣ ـ ٥٢٨.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٥٢٣.

(٧٧) وكالة أنباء أناضول، ٢/٩/٢٠١١.

(٧٨) انظر: Alexander Murinson, «The Strategic Depth Doctrine of Turkish Foreign Policy,» *Middle Eastern Studies*, vol. 42, no. 6 (November 2006), pp. 945-964.

الفصل الثامن

تركيا والشرق الأوسط

تُعَدُّ علاقة تركيا في الشرق الأوسط إشكالية إلى حدٍ بعيد، فهي فصامية الطابع، «مرفوضة» و«مطلوبة» في آن، مرفوضة بسيرتها الجمهورية وربما السلطانية في عهودها الأخيرة، ومطلوبة بما تعنيه من روابط ثقافية ورمزية. لكن وجهها الأبرز يرتبط بطيف واسع نسبيًا من الأزمات والتوترات، والتحوّلات والرهانات، وبخاصة ما شهدته في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وصولًا إلى التحوّلات العميقة في زمن «الثورات العربية»، بكل ما ينطوي عليه ذلك من تغيير، أو مشروع تغيير، جدي في المدارك المتبادلة والعلاقات البينية، وفي السياسات الإقليمية والدولية.

تعاملت تركيا مع الشرق الأوسط ـ خلال عقود عدة ـ من خلال انخراطها في استراتيجيات الغرب فيه[1]، وغالبًا ما نظرت إليه بـ «عيون غربية»، لكن الأمر تغيّر نسبيًا في العقود الأخيرة من القرن العشرين، حيث بدأت بالنظر إلى المنطقة باعتبارها مجالًا مهمًا لتفاعلاتها الدولية والإقليمية. وتُعتَبَر التغيرات الدولية، وبخاصة ما بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، من العوامل التي دفعت تركيا إلى اتّباع سياسات أكثر انهماكًا في المنطقة. وقد باشرت مشروعًا طموحًا للتغير، لكنها حتى الآن لم تصل إلى انتهاج سياسة خارجية «مستقلة» عن تحالفاتها «الغامضة» و«المُربَكة» مع الغرب.

يتناول هذا الجزء من الدراسة العلاقة الإشكالية بين تركيا والشرق الأوسط، على اعتبار أن تركيا هي «من» الشرق، لكنها ليست «فيه»؟ ويتضمن: مسار العلاقات بين الطرفين خلال مراحل مختلفة، والتفاعلات الاقتصادية؛ وتركيا تجاذبات السياسة في المنطقة التي تتمثل بالموقف من الصراع (أو مشروع التسوية السياسية المتوقف) بين سورية وإسرائيل،

---

(١) فيليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة ميخائيل نجم خوري (نيقوسيا: دار قرطبة، ١٩٩٣)، ص ١٧ ـ ٢٤.

والعلاقات بين سورية والولايات المتحدة، والعلاقة بين الأكراد والولايات المتحدة في إطار المسألة العراقية، وإيران وسياساتها الإقليمية وبرنامجها النووي، واتجاهات الرأي العام في تركيا حول إيران؛ ومقولة أو استراتيجية «الدولة المركز»، ودور تركيا في «إدارة» أو «ضبط» التحوّلات الإقليمية، وبخاصة بعد موجة التغيير في عدد من الدول العربية، والمواقف المستجدة تجاه إسرائيل وإيران والأزمة السورية.

علاقة إشكالية: «من» الشرق وليس «فيه»

نتحدث عن علاقة بين تركيا والشرق الأوسط، ليس فقط علاقة الجزء بالكل، أو العضو بكلّيته وشموليته (خلال فترة تاريخية مديدة)، ولا علاقة «فرع» بـ «أصل»، وليس الشرق الأوسط هو الأصل لتركيا؛ ثمة بُعد إشكالي في تلك العلاقة، حتى بِعَدِّهِما (تركيا والشرق الأوسط) متمايزين ومختلفين، فهناك تداخل ربما أمكن معرفة بداياته وكيف تحوّل من مجرد ارتباط وتعارف إلى وشائج عميقة، إلا أن من الصعب الرجوع به القهقرى، أو حتى التمييز بين هذا المكون أو ذاك في هوية كل منهما، وبخاصة البُعد الشرق أوسطي في «الهوية التركية»، والتأثير التركي في هويات وثقافات وبُنى الشرق الأوسط[٢].

وعلى الرغم مما في العلاقة من وقائع، إلا أنها تُعَدُّ في جزء كبير منها مُؤسَّسَة على نوع من «مجاز» كبير، أو فائق، ويتطلّب النظر إلى تركيا و«شرقها»، أو إلى الشرق الأوسط وتجلّيه التركي والعثماني، الاستسلام لقدر غير محدد تقريبًا من «المخيال» المركب، وفيه مقادير غير محددة من الأساطير والآمال، وكذلك الوقائع، حتى لو بدا كلامنا قريبًا من «الاستشراق».

علاقة تركيا بالشرق ليست طارئة، وما «عودتها» ـ بكل الإدهاش

(٢) انظر وقابل: Aykut Kansu, *Politics in Post-Revolutionary Turkey, 1908-1913*, Social, Economic, and Political Studies of the Middle East and Asia; v. 70 (Boston: Brill, 2000), and Kemal Karpat, ed., *Ottoman Past and Turkey's Today* (Leiden: Brill Press, 2000).

وانظر عرضًا مجملًا للكتابين في: Ryan Gingeras «Unearthing the Ottoman Origins of Nation States in the Middle East,» *MIT Electronic Journal of Middle East Studies*, vol. 3 (Spring 2003), pp. 44-46.

والحماسة ـ سوى نوع من اكتشاف آخر ليس للشرق فقط، وإنما أيضًا لنفسها أو لمكوّناته فيها، وقد كان الشرق مُنطَلَقًا و«أصلًا»، وليس فقط «وُجهَة» أو «مُستقرًا»، كان «عنوانًا» و«نداءً»، وليس فقط «نموذجًا»، إنه على ما يبدو نوع من تراكُب لعوامل الإلهام والروح والدين في ما يكون العزم والهمة، وما يخص الدنيا للاتجاه نحو «الغرب».

لقد أَمَدَّ الشرقُ الأتراك بـ «العصبية الأصلية» و«العقيدة»، فيما أَمَدَّهُم الغربُ بـ «الوسيلة» و«التقنية»، ولا يبدو أن أيًّا منهما (الشرق والغرب) أحكم قبضَتَهُ على المخيال التركي، خلال تاريخ طويل، على الرغم من أن الشرق قارٌّ وثابت الوجود والكينونة، فيما الغرب متغير ومتبدل، وهذا ما يفسر «عودة» تركيا إلى الشرق عندما «ينغلق» مسارها الحداثي والأوروبي، أو عندما تواجهها أزمات وتحديات كبرى.

الأتراك جزء من الشرق، تاريخيًا وجغرافيًا وثقافيًا (وإثنيًا)، كما يحكمهم نوع من حركية أو حيوية شرقية في بنائهم السياسي: العصبية القبلية التي تحوّلت إلى قبلية سياسية، أو تكوين سياسي مركّب متعدد الإثنيات، وغزوية آسيوية ذات اندفاع قوي للتشكل السياسي، وعقدية دينية إسلامية ما لبثت أن مثّلت ذروة عُليا ومقولة سياسية رئيسة في مفاهيم السلطة والجهاد والفتوح... إلخ[٣].

يقف «الأتراك» على تخوم عالمين متمايزين ومتفارقين، قريبين جدًا من بعضهما البعض، ومتداخلين إلى حدٍ كبير ومتصارعين، لكنهما بكل بساطة غير مستعدين لأن «يندمج» أحدهما بالآخر، ولا أن يصبحا «واحدًا»[٤]. ومن

(٣) انظر مثلًا: عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص ٢٣ ـ ٥٨.

(٤) تمثّل العلاقة مع الغرب هاجسًا ومأزقًا، بل جرحًا عميقًا، انظر مثلًا: Francesca Burke, Conference Report, in: «Turkey's Engagement with Modernity: The Twentieth Century» (conference, St Antony's College, Oxford, UK, 22-25 September 2004), and Ihsan D. Dagi, «Islamic Political Identity in Turkey: Rethinking the West and Westernization» (Central European University, Center for Policy Studies and Open Society Institute, CPS International Policy Fellowship Program, 2001-2002), on the Web: <www.policy.hu/dagi/osi-finareport.htm>.

وحول تجربة الحداثة في تركيا ومراجعتها، انظر مثلًا: Sibel Bozdoğan and Reşat Kasaba, eds., *Rethinking Modernity and National Identity in Turkey* (Washington: Institute of Turkish Studies, 2007).

ثم فهم ليسوا هنا وليسوا هناك، ربما في «منزلة بين المنزلتين»، لأنهم لم يحققوا شيئًا كثيرًا مما كانوا يَجِدُّون فيه، أو يجتَهِدُون من أجله، إنهم حتى الآن «من» الشرق وليسوا «فيه»، وهم حتى الآن «في» الغرب وليسوا «منه».

أولًا: مسار العلاقات: «لا بد مما لا بد منه»

تعود العلاقات بين تركيا ودول الشرق الأوسط المعاصر إلى بدايات القرن العشرين، وثمة علاقات سابقة على ذلك بقرون عديدة. وقد بدأ مسار هذه العلاقات الفعلي خلال فترة الانتداب، أو السيطرة الاستعمارية على المنطقة، ثم بعد موجة الاستقلال الوطني للعديد من دوله في النصف الأول من القرن العشرين.

كانت «حرب الاستقلال» قد انتهت بإعلان الدولة الجمهورية في تركيا عام ١٩٢٣، واستقلت سورية مثلًا عن فرنسا في عام ١٩٤٦، وهذا لم يمنع وجود تفاعلات وقضايا عديدة خلال فترة الانتداب، ومنها مسألة لواء الإسكندرونة، الذي تم سلخه مع أراضٍ أخرى عن سورية بالتعاون مع فرنسا، بدءًا باتفاقية «فرنكلاين ـ بويون»، أو ما يعرف بـ «اتفاقية أنقرة الأولى» (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١)، وحتى عام ١٩٣٩. وكذلك الشعور الثقيل بأن السنوات الأخيرة للسيطرة التركية على المشرق العربي كانت تكثيفًا سريعًا لطبيعة العلاقات، أو ربما تعبيرًا عن النهايات الحدّية للصراع بين «العرب» و«الترك».

وقد حدث نوع من قطيعة بين الطرفين خلال العقود التالية، قامت تركيا خلالها بالاندراج في السياسات الغربية في المنطقة، جهدت معها لاحتواء السياسات الإقليمية، وبخاصة منها الحركة القومية العربية «التقدمية» أيام كان للكلمة دلالة سياسية بارزة، في إطار حلف بغداد، كما دخلت في حلف سرّي مع «إسرائيل» عُرف باسم «حلف المحيط»[٥].

---

(٥) لمزيد من المعلومات عن تطور العلاقات العربية ـ التركية في القرن العشرين، انظر مثلًا: أكمل الدين احسان أوغلي ومحمد صفي الدين أبو العز، **العلاقات العربية ـ التركية**، ٢ ج (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١ ـ ١٩٩٣)، ج ٢: **من المنظور التركي**، وعقيل سعيد محفوض، **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩).

١ ـ «اكتشاف» الشرق

برز الشرق الأوسط باعتبارها دائرة اهتمام رئيسة (وعلنية) في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، وهي الفترة التي شهدت فيها المنطقة تحوّلات رئيسة، بدءًا بالثورة الإيرانية (١٩٧٩)، وحرب الخليج الأولى (١٩٨٠)، والانقلاب العسكري في تركيا (١٩٨٠)، والاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان ودخوله العاصمة بيروت (١٩٨٢). وحدث التحوّل بصورة أكبر إثر أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، حيث تدخَّل الرئيس التركي، تورغوت أوزال (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣)، ومارَسَ ضغوطًا من أجل سياسة تركية أكثر فاعلية في الشرق الأوسط[٦]. وهو ما تابعه خلفه الرئيس سليمان ديميريل (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠)، الذي أقام صِلات أكبر مع الدول العربية و«إسرائيل».

انخرطت تركيا في تحالفات مركّبة مع «إسرائيل» والولايات المتحدة وأطراف إقليمية أخرى في مواجهة سورية وحلفائها في الإقليم، الأمر الذي وتَّرَ العلاقات مع العالم العربي، وأساء لصورة تركيا في الإقليم[٧]، وهي بالأساس لم تكن على ما يُرام، وعانت ما عانت من السلبية والتشويش والمدارك النمطية، المُحقّة في بعض الجوانب، على الرغم من دفاع تركيا عن تحالفاتها، بدعوى أنها غير موجّهة ضد العرب، وفي هذا السياق قال الرئيس ديميريل: «إن هذه العلاقة لا تهدف بتاتًا إلى الإضرار بمصالح الأطراف الثالثة، ولا يمكن أن يتوقع من تركيا مثل هذا الموقف»[٨].

مع حصول عدد من التغيرات المحلية والإقليمية والدولية، ومنها

---

(٦) روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، ص ٨٩.

(٧) شهدت صورة تركيا في العالم العربي تغيرات إيجابية، لكنها غير مستقرة. والواقع أن الكتابة عن صورة تركيا عند العرب مشوّشة هي الأخرى وغير مؤسسة على معطيات علمية، أو أنها محكومة بالنوايا المؤدلجة (المتعاطفة غالبًا)، أو بالأداء الهش للمشتغلين بها. انظر مثلًا: إبراهيم الداقوقي: **صورة العرب لدى الأتراك** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، و**صورة الأتراك لدى العرب** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، وأوفرا بنجيو وجنسر أوزكان، **التصوّرات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم**، دراسات عالمية؛ ٥١ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣).

(٨) سليمان ديميريل، «تركيا في ضوء المتغيّرات على الساحة الدولية،» حوار جميل عازر، (الجزيرة نت، ٢٦/٨/٢٠٠١).

وصول حزب العدالة والتنمية، بزعامة رجب طيب أردوغان، إلى الحكم (٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢)، وتطوّر العلاقة مع سورية، وتداعيات الاحتلال الأميركي للعراق (نيسان/أبريل ٢٠٠٣)، وتداعيات الحرب على ما يُسمى «الإرهاب»، إثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١... إلخ[٩]، فإن مرحلة جديدة من العلاقات بين تركيا والشرق الأوسط قد بدأت.

٢ ـ الاندفاع نحو الشرق

ربما كانت البداية الجدية هي اتفاق أضنة الأمني بين تركيا وسورية (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)، ثم تبعه الانفتاح المتزايد في العلاقات بين البلدين. أدرك الأتراك حينها أن الدخول إلى المنطقة يكون من باب سورية، وليس «إسرائيل»، فهذه الأخيرة قد تكون بابًا، لكن نحو الولايات المتحدة وأوروبا. وإن قناعة الأتراك بذلك هي التي أنمت عندهم «الوعي الجسور» بأن الشرق هو جهة مناسبة لتركيز السياسات فيه.

عملت سورية على تشجيع انخراط تركيا في المنطقة، وساهمت في تهدئة المخاوف المتبادلة بينها وبين إيران، من أجل تشجيع تركيا لـ «الابتعاد» ما أمكن عن الغرب. وبالمقابل فإن تركيا تجاوبت مع الدعوات العربية والإيرانية (والمطالب الداخلية) بالتركيز على الشرق[١٠]، وكانت الخطوات المتلاحقة بتعزيز التعاون الاستراتيجي واتفاقات تشجيع الاستثمارات والتبادل التجاري، وإقامة مجالس للتعاون الاستراتيجي مع بلدان مثل سورية والعراق والأردن وإيران ومصر وغيرها.

يقول أحمد داوود أوغلو بهذا الصدد، وفي معرض تعليقه على الوساطة التركية في المفاوضات غير المباشرة بين سورية و«إسرائيل»: «نحن

(٩) انظر: Morton Abramowitz and Henri J. Barkey, «Turkey's Transformers: The AKP Sees Big,» *Foreign Affairs*, vol. 88, no. 6 (November- December 2009), pp. 118-128, and Ian Lesser, «The New Turkish Lexicon,» (On Turkey Series, German Marshall Fund, Washington, 3 November 2009), on the web: <http://www.gmfus.org//doc/Lesser_OnTurkey_1109_final.pdf>.

(١٠) انظر مثلًا: Bülent Aras and Rabia Karakaya Polat, «From Conflict to Cooperation: Desecuritization of Turkey's Relations with Syria and Iran,» *Security Dialogue*, vol. 39, no. 5 (October 2008), pp. 495-515.

نعمل ذلك كسياسة تركية، الأميركيون الآن يعترفون بأهمية الدور التركي، وبالطبع يقولون إن الدور التركي من هذا المنظور هو دعم لاستقرار المنطقة، ويعترفون بذلك. سنستمر بهذه السياسة لأنها سياستنا، ما أقوله إننا ننظر إلى المنطقة من أنقرة»[١١].

هذا مؤشر على أن تركيا ربما تؤسس سياستها الخارجية على «مقاربة جديدة»، تأخذ بالحسبان مصالح تركيا في الشرق الأوسط بكيفية قد لا تتطابق بالضرورة مع المصالح الأميركية والغربية فيه. وفي السياق نفسه يمكن فهم نقاط الاختلاف في المواقف تجاه السياسات الأميركية بشأن العراق (خلال الحرب وبعد الاحتلال)، وفي المواقف تجاه سورية في السنوات الأخيرة. وهذان مثالان على أن سياستها في الشرق الأوسط اختلفت نسبيًا عن السياسة الأميركية، حتى لو لم تشهد العلاقات التركية ـ الأميركية تغيرًا أساسيًا بهذا الشأن.

مع ذلك، تتشارك تركيا والولايات المتحدة بالرؤى، وتعملان معًا في ما يتعلق بالكثير من الأمور والمشاكل الإقليمية[١٢]، كما تتشاركان بكثير من الآراء بشأن مشروع الشرق الأوسط الكبير[١٣].

يأتي في هذا السياق اهتمام تركيا بتطوّرات السياسة في لبنان مثلًا، إذ تقوم بمتابعة مستمرة لأحواله بصورة مباشرة، ومن خلال اتصالها بالقوى الفاعلة والمؤثرة مثل سورية والسعودية... إلخ، وتشارك في قوات الأمم المتحدة (اليونفيل) العاملة في جنوب لبنان بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١[١٤]. ولا يغيب عن أحمد داوود أوغلو التأكيد أن دور تركيا النشط يتكامل مع الأطراف الأخرى المعنيّة، وبخاصة ما يتعلق بالشأن الفلسطيني

(١١) «أحمد أوغلو «العقل التركي» يتحدث لـ«الشرق الأوسط» في مقابلة نادرة: تحدث عن الوساطة بين سورية وإسرائيل، والاتصالات مع حماس وحزب الله والمطلوب من إيران وكشف عن لقاءات باكستانية أفغانية،» حوار مينا العريبي، **الشرق الأوسط**، ١٠/٤/٢٠٠٩.

(١٢) انظر رجب طيب أردوغان، حوار حسني محلي، في: **المستقبل**، ٢٢/١٢/٢٠٠٤.

(١٣) انظر مثلًا: Bülent Aras, «Turkey's Rise in the Greater Middle East: Peace Building in the Periphery,» *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*: vol. 11, no. 1, (2009), pp. 29-41.

(١٤) **الحياة**، ١٨/١٠/٢٠٠٦.

والوساطة بين سلطتي «فتح» و«حماس». يقول أحمد داوود أغلو: «نعتقد أنه على كل المنطقة المعنية، مصر الأردن السعودية وسورية، أن تضع كامل ثقلها من أجل حل هذا الخلاف وتوحيد الصفوف»(١٥).

ولا يُخفى أن الدور التركي هنا ربما أثار قلق الجانب المصري لِما يُعتقَد أنه توسيع لنفوذ تركيا في ملفات يعتبر أن له عليها «ولاية حصرية» بكيفية أو أخرى، لأنها جزء من مجاله الحيوي، ولا يقلل من ذلك تأكيد أنقرة أنها تدعم جهود الحكومة المصرية بهذا الخصوص(١٦). وقد بدا الدور التركي أكثر قابلية لدى الأطراف، لعوامل عديدة منها طبيعة العلاقات العربية ـ العربية، وطبيعة علاقاته مع مختلف الأطراف المعنية، العربية وغير العربية(١٧).

٣ ـ التنافس أو الصراع على النفوذ

كما أن السياق الإقليمي والدولي يُعطيان ذلك الدور دفعًا مضطردًا على أكثر من صعيد، وبخاصة بعد مواقف رجب طيب أردوغان المثيرة في مؤتمر دافوس الاقتصادي (١٦/ ١/ ٢٠٠٩)، والاحتجاجات التركية على الحرب الإسرائيلية على غزة (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ ـ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩). والواقع أن تركيا واصلت ضغوطها على «إسرائيل» من أجل أن تأخذ بالحسبان

(١٥) «أحمد داوود أغلو: «تركيا ومستقبل السلام بالشرق الأوسط،» مقدم الحلقة يوسف الشريف (برنامج «لقاء اليوم»، الجزيرة نت، ٢٨/٨/٢٠٠٩)، مصدر سابق. وللمزيد من المعلومات ـ الاحتفائية عمومًا ـ عن أفكار ورؤى أحمد داوود أوغلو، انظر مثلًا: Bülent Aras, «Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy,» SETA Policy Brief, no. 32 (May 2009), and Meliha Benli, «The Possibilities and Limits of Turkey's Soft Power in the Middle East.» *Insight Turkey*, vol. 10, no. 2 (April- June 2008), pp. 50-53.

(١٦) قال رجب طيب أردوغان في معرض كلامه عن دور تركيا في حل النزاع الفلسطيني خلال الحرب الإسرائيلية على غزة: «مبعوثي الخاص التقى بخالد مشعل في سورية، مصر كما تعرفون هي الوسيط بين السلطة الفلسطينية و«حماس»، ونحن لا ننوي أن نقع في الخطأ من خلال الدخول كوسيط بديل، لكن إذا ما طلبت منا مصر أو الجامعة العربية المساعدة فنحن جاهزون لذلك، تركيا لا تسعى وراء السمعة أو التباهي من خلال تأدية دور سياسي في المنطقة، وإنما نسعى من أجل المساعدة في حل المشاكل، لاحظنا أن المشكلة الأساسية لدى «حماس» هي أزمة الثقة، وأبلغتنا أنه يمكن تجاوز هذه الأزمة من خلال تركيا». ورد في: «حدود وأبعاد الدور التركي،» (برنامج «ما وراء الخبر»، الجزيرة نت، ٣/ ١/ ٢٠٠٩).

(١٧) المصدر نفسه، و«أوغلو يلتقي خالد مشعل في دمشق، ويبحث ملف المصالحة مع «فتح»،» (قناة الجزيرة الفضائية، الدوحة، ٢٠/ ٧/ ٢٠١٠).

تطلّعات السياسة التركية في المنطقة وصورة تركيا فيها، إلا أن «حليفتها» على ما يبدو لم تكن مستعدة للتوصل إلى تسوية معها بهذا الخصوص، بخاصة أنه سبق للأتراك أن اجتهدوا في سبيل بقاء علاقتهم مع «إسرائيل» خارج دائرة النقد من قبل سورية وإيران وعدد من حلفائهما في المنطقة(١٨).

لقد أخذ العرب مصالح تركيا مع «إسرائيل» بالحسبان، ولم تفعل «إسرائيل» الشيء ذاته، بل عاكست تركيا وحشرتها في الزاوية عندما لم تهتم بموقفها ومطالبها بخصوص الفلسطينيين وحصار غزة... إلخ. وهنا تميل الكفة إلى جانب العرب، ويزداد التوتر في العلاقات بين تركيا و«إسرائيل»، وليس الأمر مرتبطًا فقط بمشاعر (ومقاصد) تركيا نحو قطاع غزة، ولا بالموقف من السياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا لأن «حماس» من العائلة التنظيمية والأيديولوجية لحزب العدالة والتنمية... إلخ، وإنما أيضًا ـ وهذا هو الأصل ـ لتعارض متزايد في المدارك والخطط حول الوزن النوعي لكل من الطرفين (تركيا و«إسرائيل») في السياسات الإقليمية والدولية.

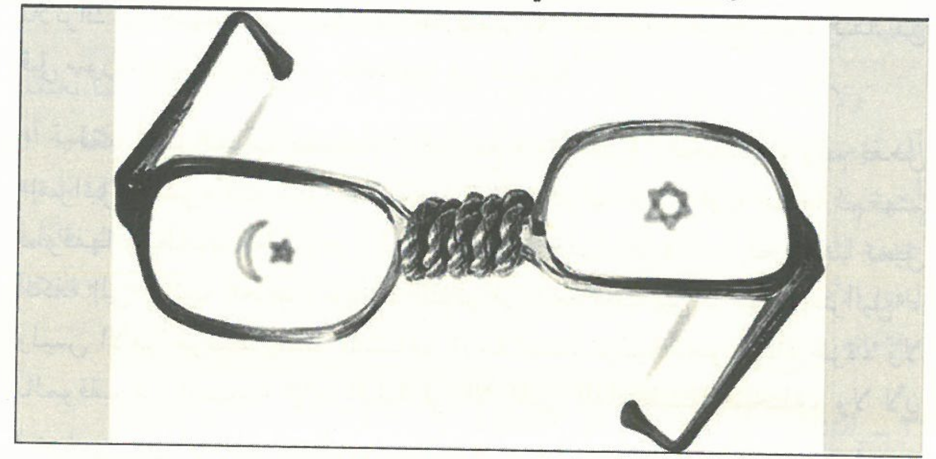
كانت تركيا قد بدّلت سفيرها في تل أبيب بعد المعاملة المهينة التي تعرّض لها، وقام السفير الجديد، أحمد أوغوز تشليكول، بافتتاح ندوة «تركيا: إلى أين؟» في مركز بيغن ـ السادات في جامعة بار إيلان الإسرائيلية، وأكد في كلمة الافتتاح طلب بلاده من «إسرائيل» تفهّم دورها في المنطقة، وقال: «الجميع يعرف مدى أهمية العلاقات بين إسرائيل وتركيا، لكن ثمة أهمية كبيرة أيضًا لتفهم الدور التركي في العالم، والدور المهم لتركيا في المنطقة. (وشدد على أن) العلاقات الإسرائيلية ـ التركية ليست جديدة بالنسبة إلي... وأنا أعتزم خلال مهمتي تحسين العلاقات بين وسائل الإعلام والجامعات في كلتا الدولتين، وبرأيي فإن هذا سيساعد المجتمعين التركي والإسرائيلي على تفهم الواحد للآخر»(١٩).

(١٨) حول العلاقات بين تركيا و«إسرائيل» بعد مؤتمر دافوس، انظر مثلًا: Gokhan Bacik, «Turkish-Israeli Relations after Davos: A View from Turkey,» *Insight Turkey*, vol. 11, no. 2 (April 2009), pp. 31-41.

(١٩) **السفير**، ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٩.

الشكل الرقم (٨ ـ ١)

هل حدث انقلاب في الرؤية بين تركيا و«إسرائيل»؟



المصدر: Alon Ben-Meir, «Is a Turkish-Israeli Reconciliation Iminent?,» *Today's Zaman*, 11/7/2011.

ولم تطرأ على هذا الموقف تغيّرات تذكر حتى وقعت حادثة الهجوم الإسرائيلي في (٣٠/ ٥/ ٢٠١٠) على سفينة «مرمرة» التركية من «أسطول الحرية»، الذي كان متّجهًا إلى قطاع غزة، وهو اعتداء صريح على مواطنين أتراك، أدّى إلى مقتل عدد منهم في المياه الدولية، وعلى الرغم من العنف الرمزي والسياسي والإعلامي من قبل الأتراك تجاه الحادثة المذكورة، إلا أن تهديداتهم لم تتجاوز إلغاء مشاركة «إسرائيل» في مناورات عسكرية روتينية مقررة أصلًا كل ثلاثة أشهر، وليس الإلغاء دائمًا أو مديدًا، فيما بدا الأتراك قريبين من التوصل إلى «تسوية» ما، أو «تأجيل» البت في الخطوات «العقابية» اللاحقة. وقال أحمد داوود أوغلو: إن بلاده تضع أمام «إسرائيل» خيارًا من ثلاثة: إما تقديم الاعتذار والتعويض، أو القبول بلجنة تحقيق دولية، أو قطع العلاقات معها[٢٠]، وهو ما أكده أيضًا رجب طيب أردوغان في مناسبات عديدة[٢١].

(٢٠) **الأخبار**، ٧/ ٧/ ٢٠١٠.

(٢١) انظر مثلًا: تصريحات رجب طيب أردوغان في: (قناة الجزيرة الفضائية، الدوحة، ٢٨/ ٧/ ٢٠١٠).

لا تقف السياسة التركية عند هذا الحد، بل تواصِل متابعاتها وتدخّلها في الوصول إلى توافقات وتسويات سياسية حول قضايا في العراق وفلسطين المحتلة والعلاقات بين سورية والولايات المتحدة. وسبق لتركيا أن توسّطت بين الجماعات المسلّحة في العراق وقوات الاحتلال الأميركي هناك[٢٢]. كما توسّطت بين سورية والعراق إثر الأزمة التي أدّت إلى قطع العلاقات بينهما في آب/ أغسطس ٢٠٠٩[٢٣]. وتكررت الوساطات ومحاولات تقريب المواقف ووجهات النظر بينهما، ولم يكن مضى وقت طويل على توقيع عدد من الاتفاقات ومذكّرات التفاهم بين الطرفين خلال اجتماعات اللجنة العليا المشتركة في بغداد (٢١ ـ ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٩).

٤ ـ ساعي البريد ـ الشريك النشط

عملت تركيا خلال السنوات العشر الماضية على «تمرير» و«تبادل» وجهات النظر بين الولايات المتحدة وإيران، لكنها تجاوزت ذلك «الدور»، وقامت بما هو أهم، مثل الدخول إلى جانب البرازيل في اتفاق تبادل الوقود النووي مع إيران (١٦ أيار/ مايو ٢٠١٠)[٢٤]، في خطة لتجاوز المأزق الذي وصلت إليه العلاقات بين إيران والغرب[٢٥].

وعلى الرغم من أن تركيا «تحاورت» مع الولايات المتحدة على النقاط محل الاتفاق، إلا أن الأخيرة رفضته وتنكّرت لما قالت تركيا إنها موافقة أميركية سابقة على خطته أو بنوده. وقررت تركيا مواصلة جهودها مع البرازيل، وعارضت قرار مجلس الأمن رقم ١٩٢٩ القاضي بفرض عقوبات

(٢٢) «أحمد داوود أوغلو: تركيا ومستقبل السلام بالشرق الأوسط».

(٢٣) «تركيا تتوسط بين سورية والعراق،» (الجزيرة نت، ٢٩/٨/٢٠٠٩). وقد تكررت الوساطات من قبل تركيا وإيران في مناسبات عديدة.

(٢٤) قال أحمد داوود أوغلو إن إيران والبرازيل وتركيا توصلوا إلى اتفاق لتبادل اليورانيوم، بعد ١٨ ساعة من المفاوضات، شارك فيها خبراء ومسؤولون من البلدان الثلاثة، وحضر التوقيع الرئيس البرازيلي، لولا دا سيلفا، ورئيس الوزار التركي، رجب طيب أردوغان، والرئيس الإيراني، محمود أحمدي نجاد، في طهران (١٦/ ٥/ ٢٠١٠). انظر: «BBC Arabic,» (16/5/2010).

(٢٥) لمزيد من المعلومات حول مواقف عدد من الدول من البرنامج النووي الإيراني، انظر مثلًا: «مآل العقوبات على إيران ومواقف الدول المؤثرة والمحيطة،» تحرير شفيق شقير (التقارير المعمقة؛ رقم ٢، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أيار/ مايو ٢٠١٠)، ص ٦٣.

على إيران بسبب المشروع ذاته. وكان الرئيس الأميركي، باراك أوباما، قال إن مشاركة تركيا في الاتفاق هي «أمر مؤسف»[٢٦].

يأتي ذلك في سياق تطوّر كبير في طبيعة التفاعلات بين تركيا وعدد من دول الشرق الأوسط، قال رجب طيب أردوغان: «إن تركيا أمضت عقودًا وهي غير قادرة على مخاطبة جيرانها، وقد اختلف الأمر تمامًا بما يعادل ١٨٠ درجة، حيث مدّت جسورها وأياديها إلى الجميع، وحلّت كل مشاكلها المعلّقة مع الجيران، ونحن نتطلّع إلى يوم نتفق فيه على تأشيرة واحدة إلى كل الدول العربية، كما حدث مع أوروبا التي تسمح تأشيرة «شنغن» لزائرها بأن يتجوّل في كل بلدان القارة باستثناء إنكلترا»[٢٧].

وقد توصلت تركيا وسورية والعراق وإيران إلى اتفاق حول إقرار «فيزا مشتركة» بينها، بناء على اقتراح من أردوغان نفسه، «الذي أوصى بتسمية آلية التأشيرة المشتركة باسم «شامجن»، أو «شامغن» على غرار الفيزا المشتركة لدول «شنغن» الأوروبية»[٢٨].

وكانت تركيا وعدد من الدول العربية قد وقّعت عددًا كبيرًا من الاتفاقات في مجالات مختلفة، مثل التبادل التجاري والاستثمار والمشروعات المشتركة والطاقة ومكافحة الإرهاب... إلخ، أكثرها مع سورية والعراق والسعودية والأردن، كما دخلت في مشروعات ربط الطاقة (الكهرباء والغاز)، وكذلك التنسيق المالي والاستثماري ومناطق التجارة الحرة... إلخ[٢٩].

٥ ـ التفاعلات الاقتصادية

كان العامل الاقتصادي أحد عناصر الجذب الرئيسة للسياسة التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، بما هي إقليم تتركز فيه موارد الطاقة وأسواق

(٢٦) تصريحات للرئيس الأميركي، بارك أوباما، في: (قناة الجزيرة الفضائية، ١٠/ ٧/ ٢٠١٠).

(٢٧) فهمي هويدي، حوار مع أردوغان، (الجزيرة نت، ٨/ ١٢/ ٢٠٠٩).

(٢٨) **يني شفق**، نقلًا عن: أخبار العالم (بوابة إلكترونية)، ٧/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.akhbaralaalam.net>.

(٢٩) انظر مثلًا حديث رجب طيب أردوغان عن مستوى التطوّر في علاقات تركيا مع سورية، والاتفاقات التي وقّعها الطرفان في مجالات مختلفة، ومنها بناء سد الصداقة، الذي وضع حجر الأساس لبنائه في ٦/ ٢/ ٢٠١١، خلال الكلمة التي ألقاها في منطقة المشروع المذكور. انظر: سانا، ٦/ ٢/ ٢٠١١.

التجارة ورؤوس الأموال... إلخ. وقد توصّل أحمد داوود أوغلو إلى تعيين أكثر وضوحًا للاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية التركية في المنطقة بقوله: «سيحقق قيام تركيا بتطوير علاقاتها مع سورية، لا سيما في المجال الاقتصادي، لها النفاذ بشكل أكثر تأثيرًا إلى النطاقات الجنوبية... وما هو أبعد من مناطق الجنوب»[٣٠].

وقد تطوّرت التفاعلات الاقتصادية بين تركيا ودول المنطقة، وبلغت الصادرات التركية إلى بلدان الشرق الأوسط والأدنى حوالى ١٠،١ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، وارتفعت إلى ٢٣،٣ مليار دولار في عام ٢٠١٠، وهو أكثر من الضعف خلال سنوات عدة. فيما بلغت الواردات ٧،٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٥، وارتفعت إلى ١٦ مليار دولار في عام ٢٠١٠، وهو الضعف تقريبًا[٣١].

الجدول الرقم (٨ ـ ١)
الصادرات والواردات التركية إلى ومن الشرق الأدنى والأوسط (مؤشرات مختارة)

بملايين الدولارات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الصادرات إلى بلدان الشرق الأدنى والأوسط	١٠١٨٤	١١٣١٦	١٥٠٨١	٢٥٤٣٠	١٩١٨٧	٢٣٣١٥
الإجمالي الكلّي للصادرات	٧٣٤٧٦	٨٥٥٣٥	١٠٧٢٧٢	١٣٢٠٢٧	١٠٢١٢٩	١١٣٩٧٦
الواردات من بلدان الشرق الأدنى والأوسط	٧٩٦٧	١٠٥٦٨	١٢٦٤١	١٧٢٦٨	٩٥٩٦	١٦٠٩١
الإجمالي الكلي للواردات	١١٦٧٧٤	١٣٩٥٧٦	١٧٠٠٦٣	٢٠١٩٦٤	١٤٠٩٢٦	١٨٥٥٣٥

ملاحظة: لا يتضمن كتاب الإحصاء السنوي تحديدًا دقيقًا لما يدعوه «الشرق الأدنى والأوسط»، لكن الكتب والتقارير الأخرى التي يصدرها معهد الإحصاء تركّز على عدد من دول الجوار الجغرافي والسياسي.

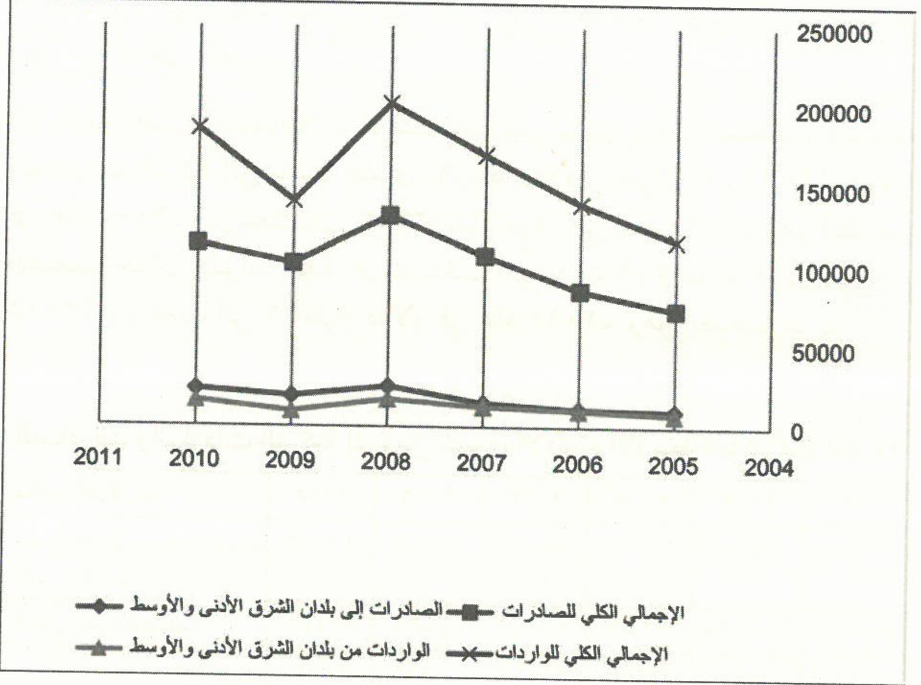
المصدر: Turkish Statistical Institute: *Foreign Trade Statistical Yearbook 2010* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2011), pp. 297-298, and *Turkey's Statistical Yearbook, 2009* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2010), pp. 289-290.

(٣٠) أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو (الدوحة: مركز الجزيرة للأبحاث؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠)، ص ٤٣٩.

(٣١) Turkish Statistical Institute: *Foreign Trade Statistical Yearbook 2010* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2011), pp. 297-298, and *Turkey's Statistical Yearbook, 2009* (Ankara: Turkish Statistical Institute, 2010), pp. 289-290.

الشكل الرقم (٨ ـ ٢)

مقابلة الواردات والصادرات التركية من الشرق الأدنى والأوسط وإليهما مع إجمالي الواردات والصادرات للفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠ (بملايين الدولارات)



وأعطت المواقف التركية المؤيدة للاحتجاجات المناهضة لنظام الرئيس المصري، حسني مبارك، في مصر إشارات غير مسبوقة باستعداد تركيا لتولّي سياسات نشِطة من شأنها المساعدة في إدارة أو ضبط إيقاع موجّة التغيير في المنطقة العربية، ربما بمواجهة إيران، وإلى حدٍ ما «إسرائيل»، من خلال إظهار التأييد للمظاهرات والمعارضات التي بدأت في تونس ومصر، وانتهت بإسقاط رئيسيهما، ثم انتقلت إلى اليمن، وتدخّل حلف الناتو في ليبيا لإسقاط نظام معمر القذافي، والأزمة في سورية، فيما استُثنيت المظاهرات في البحرين ودول أخرى لأسباب عديدة. وارتفعت وتيرة «أديَنَة» و«مذهبَة» الخطاب السياسي للسياسة الداخلية والخارجية على إيقاع المواجهات العميقة والخطرة في المنطقة بمشاركة إقليمية ودولية واسعة.

ثالثًا: تركيا وتجاذبات السياسة في الشرق الأوسط

يمثّل الشرق الأوسط واحدًا من خيارات أو مسارات واتجاهات أخرى (الغرب، آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس) للسياسة الخارجية التركية. وتتحدث الدراسات التركية، منذ فترة طويلة، عن جدليات وبدائل السياسة الخارجية بين الشرق والغرب، مع إدراك أنها خيارات متفاوتة من حيث الأهمية، لكن المسافات الفاصلة بينها «تقلّصت» نسبيًا، على الأقل من الناحية النظرية.

يمثّل الشرق الأوسط فرصة وتهديدًا في الوقت نفسه، هو مصدر تهديد للاستقرار الداخلي والتكوين الدولتي، وبخاصة لجهة تداعيات المسألة الكردية، وتزايد تأثير «الراديكالية الدينية»، والطبيعة المتوترة للعلاقات الإقليمية، وتدخّل الدول الكبرى، إلى جانب المطالب الجغرافية والتاريخية لعدد من الدول والتكوينات الإثنية. وهو فرصة من حيث كونه مرتبطًا بـ «المخيال» السياسي والديني والذاكرة الثقافية والتاريخية، ويمثّل حيّزًا اقتصاديًا مهمًا للتبادل التجاري والاستثمار ومشروعات التكامل الإقليمي والمكانة والنفوذ.

وهذا يعطي الشرق الأوسط أولوية نسبية على خيارات وبدائل أو جدليات السياسة الخارجية الأخرى. وتنطوي العلاقة مع الإقليم على تجاذبات فرعية متعددة تتركز أساسًا في طبيعة العلاقة مع أطراف متعارضة، مثل: العلاقة مع سورية ـ «إسرائيل»، العلاقة مع الولايات المتحدة ـ سورية، المسألة العراقية: الولايات المتحدة ـ الأكراد، وإيران: السياسات الإقليمية والبرنامج النووي.

١ ـ سورية ـ «إسرائيل»

لم تكن تركيا مستعدة للوقوف بالكلّية إلى جانب طرف أو آخر، كانت تقف إلى جانب مصالحها، حتى لو بدا أن قراءة تلك المصالح لم تؤدِّ إلى سياسات مطابقة بين الفعل والمقتضى. وطوَّرت علاقاتها السياسية والاقتصادية مع طرفي الصراع الرئيسين، اللذين لم يدخلا بعد في تسوية سياسية تامة بينهما، وهما سورية و«إسرائيل»، وقد وازنت تحالفها مع «إسرائيل» بتطوير مقابل لعلاقاتها مع سورية، ارتفعت سويّته على مختلف

الصُعُد، وإن لم يصل إلى المستوى نفسه من الأهمية والحساسية.

ويبدو أن الأتراك أقنعوا سورية بـ «فك الارتباط» بين علاقتهم هم بـ «إسرائيل»، وعلاقتهم معها، وبأن علاقتهم مع الأولى (إسرائيل) ينبغي ألا تؤثر في علاقتهم بالثانية (سورية)، وأن ثمة إمكانية لتطوير علاقات مركّبة بين الدولتين (سورية وتركيا)، وهو ما تحقق خلال السنوات التي أعقبت أزمة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧ بينهما[٣٢].

تبدو تركيا هي المدخل الوحيد ـ حتى الآن ـ المقبول من قبل سورية باتجاه مفاوضات غير مباشرة بينها وبين «إسرائيل»، طالما أن المفاوضات المباشرة متعذّرة اليوم، وقد جدد الرئيس السوري، بشار الأسد، تمسّكه بالدور التركي في المفاوضات لأسباب عرضها في قوله: «نحن نتمسّك بالدور التركي في هذه الوساطة لأسباب عدة:

النقطة الأولى، الثقة التي تكوّنت بين الدولتين وبين المسؤولين في البلدين، والثقة في مفاوضات السلام مهمة جدًا، من المهم جدًا أن يكون هناك ثقة بالراعي أو بالوسيط، لا يمكن أن يكون هناك مفاوضات سلام من دون وجود هذه الثقة.

النقطة الثانية، هي نجاح الوسيط التركي في وقت فشلت أغلب الوساطات والرعايات منذ بدء عملية السلام حتى الآن.

النقطة الثالثة، هي أهمية هذه المرحلة، أي المفاوضات غير المباشرة كأساس للمفاوضات المباشرة، إن نجحنا في هذه المرحلة ونجح الدور التركي، فسيكون من الممكن الانتقال إلى المفاوضات المباشرة، ومن ثم نجاح الرُعاة الدوليين، وطبعًا تركيا ستكون أيضًا بشكل أساسي في مرحلة المفاوضات المباشرة»[٣٣].

---

(٣٢) انظر: عقيل سعيد محفوض، «سورية وتركيا: «نقطة تحول» أم «رهان تاريخي»؟،» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢).

(٣٣) من كلمة للرئيس السوري، بشار الأسد، في حفل إفطار أقامه حزب العدالة والتنمية في فندق «واو» في إسطنبول (١٥/ ٩/ ٢٠٠٩)، انظر: **الوطن**، ١٦/ ٩/ ٢٠٠٩، و«الأسد يصرّ على دور أنقرة حتى في المفاوضات المباشرة،» **السفير**، ١٧/ ٩/ ٢٠٠٩.

لكن تركيا لم تستطع مواصلة الوساطة بعد تأثّر علاقاتها بـ «إسرائيل» على خلفية الموضوع الفلسطيني والسياسات الإقليمية، وإعلان سورية تعليق المفاوضات بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة، وسوف تتّجه الأمور لاحقًا إلى نهايتها في ما يخص قدرة تركيا على الوساطة، وبخاصة بعد التوترات الحاصلة في علاقتها مع سورية بسبب الموقف التركي من الأزمة السورية.

ولم تهتم سورية كثيرًا لاختبار وزنها النسبي، أو تأثيرها في طبيعة العلاقات بين تركيا و«إسرائيل»، وتركت أسئلة عديدة مُعَلَّقَة، من قبيل: ما هي السياسة التي من المُفترض (أو المُحتمل) أن تتبعها تركيا في حال نشوب توتر كبير، أو حرب بين سورية و«إسرائيل»؟

كان التحالف مع «إسرائيل» هو «المقابل الموضوعي» للنزاع المتصاعد مع سورية، وللرغبة في توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة (واللوبي المؤيد لإسرائيل). ثم انقلبت الصورة بمعنى ما، وأصبح توتر علاقات تركيا مع «إسرائيل» هو المعادل، أو المقابل الموضوعي لتوثيق علاقاتها مع سورية.

وسبق لرجب طيب أردوغان أن وصف العلاقات بين بلاده وسورية بقوله: إن «سورية هي بوابة تركيا المُشرّعة على الشرق الأوسط، وتركيا بدورها هي بوابة سورية المُشرّعة على الغرب»، وإن التواصل بين البلدين «سيؤثر في منطقة الشرق الأوسط»، والأهم أن «تركيا أخذت تتبنّى المسائل السورية، وكأنها تركية»، مشيرًا إلى أن العكس صحيح أيضًا، وأوضح أنه لن يتأثر بوجود «من لا يعجبه هذا التواصل»[٣٤].

وتتواصل هواجس مختلفة حول طبيعة العلاقات بين تركيا و«إسرائيل»، التي ذهبت بعيدًا وعميقًا بأكثر مما صَوَّرَته الكتابات السياسية والتغطيات الإعلامية، على الأقل في الجانب العربي، والسوري على نحو خاص، إلا باعتبارها «ماضيًا» منبتّ الصلة بالواقع الراهن. وهذا ما يتطلّب بعض التدقيق، وسوف نهتم بمسألتين تتداخلان من حيث المكان والطبيعة السياسية، ومن حيث وجود «إسرائيل» فيهما، ومن ثم فمن المحتمل أن

---

(٣٤) من كلمة لرئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، في حفل إفطار أقامه حزب العدالة والتنمية في فندق «واو» في إسطنبول (١٥/ ٩/ ٢٠٠٩)، انظر: **السفير**، ١٧/ ٩/ ٢٠٠٩.

تمثّلا «مأزقًا» للعلاقات بين تركيا وسورية، وهي العلاقات «المُؤَسِّسَة» للانفتاح التركي نحو الشرق الأوسط.

الأولى تتعلق بـ «بيع» أو «تأجير» أراض تركية لـ «إسرائيل» في المناطق المتاخمة، أو القريبة لخطوط الحدود مع سورية، مع وجود للخبراء الإسرائيليين في مشروعات جنوب شرق تركيا، الزراعية والتقنية والهندسية والجيولوجية... إلخ، بكل ما لذلك من تأثيرات «اختراقية» قائمة، أو محتملة للسياسات التركية هناك، ولطبيعة التفاعلات المتزايدة مع سورية في مجالات الري والتربة والتقانة الزراعية... إلخ.

الثانية تتعلّق بخطط إزالة الألغام في مناطق الحدود الراهنة، التي دار سجال طويل حول «تلزيمها» لمؤسسات إسرائيلية. وقد أثار ذلك تحفّظات جدّية من قبل برلمانيين وسياسيين ومثقفين أتراك من مختلف الأطياف والتكوينات السياسية والمرجعيات الثقافية.

وتشغل الألغام مساحة مقدّرة بـ ٢١٦ ألف دونم، على امتداد ٥١٣كلم على طول الحدود، وبعرض ٣٥٠ مترًا. وقد دافع رئيس الحكومة التركية، رجب طيب أردوغان، ورئيس الدولة عبد الله غول، عن تلزيم الأمر لمؤسسات إسرائيلية، بزعم أن الأمر اقتصادي واستثماري في المقام الأول، وليس سياسيًا، وأن ثمة منافع مادية واجتماعية وتقنية ستتحصّل من ذلك، مقابل حق استثمار الشركات الإسرائيلية للأراضي المُنَظَّفَة لمدة ٤٤ ـ ٩٩ عامًا[٣٥].

أثار المشروع مخاوف من أن يؤدي إلى «توتر» مع سورية التي يجد الأتراك ضرورة جدّية لمراعاة رأيها ومصالحها ومتطلبات أمنها وحساسيتها المحتملة من وجود «إسرائيليين» و«عملاء الموساد» في مناطق الحدود تحت عنوان «إزالة الألغام»، أو حتى تنمية المشروعات الزراعية والهندسية... إلخ. وتظهر القضية في الأوساط الإعلامية والسياسية في تركيا، وليس ثمة اهتمام ظاهر بالموضوع في الجانب السوري. وقد أعلنت الحكومة التركية

(٣٥) انظر: «هل تؤجّر تركيا أراضيها الحدودية مع سورية لـ «إسرائيل»؟،» **السفير**، ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٩.

في آذار/ مارس ٢٠١١ أنها قررت «تحمل جميع نفقات عمليات نزع الألغام المزروعة على الأراضي الزراعية الواقعة على طول الحدودِ التركية ـ السورية»[٣٦].

وتعكس الفروق في التبادل التجاري بين تركيا وكل من سورية وإسرائيل، طبيعة الاعتمادية الاقتصادية والأساس العميق للتفاعلات السياسية والكلّية مع الجانبين، وقد كانت إسرائيل هي الشريك ألـ «١٥» في قائمة الدول التي تُصدّر إليها تركيا، والشريك ألـ «١١» في قائمة الدول التي تستورد منها في عام ٢٠١٠. فيما شغلت سورية المرتبة ألـ «٣٠» في قائمة التصدير، وألـ «١٣» في قائمة الاستيراد للعام نفسه.

الجدول الرقم (٨ ـ ٢)
وضع سورية وإسرائيل في قائمة الشركاء التجاريين لتركيا لعام ٢٠١٠

(مليون يورو)

	التصدير			الاستيراد			الميزان التجاري		
	قيمة	الترتيب	في المئة	القيمة	الترتيب	في المئة	القيمة	الترتيب	في المئة
سورية	٥٠٦،٨	٣٠	٠،٤	١٣٩١،٩	١٣	١،٦	١٨٩٨،٧	١٨	٠،٨
إسرائيل	١٠٣٣،٢	١٥	٠،٧	١٥٦٩،٣	١١	١،٨	٢٦٠٢،٤	١٥	١،١
الإجمالي	١٣٨٨٩٤،٢			٨٥٩٤٩،٤			٢٢٤٨٤٣،٧		

المصدر: <http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113456.pdf> (23/1/2012).

٢ ـ الولايات المتحدة ـ سورية

مثّلت العلاقات بين تركيا وسورية عاملًا متغيرًا بالقياس إلى علاقات تركيا بالولايات المتحدة، التي كانت حجر أساس في العلاقات الدولية للدولتين، وبخاصة تركيا. وقد أثارت تغيرات حزب العدالة والتنمية في السياسة الخارجية هواجس أميركية (وتركية أيضًا) من احتمال تعرّض العلاقات البينية لتحوّلات جدّية.

صحيح أن الخلاف حول احتلال العراق كان هو المؤشر الأوّلي لتلك

(٣٦) صباح، ١٨/ ٣/ ٢٠١١.

التغيرات القائمة والمحتملة، إلا أن الأمر الأكثر دلالة ربما يتعلّق بعلاقات تركيا مع سورية، وبخاصة عندما بدا أنها تناسبت عكسيًا مع علاقاتها بـ «إسرائيل»، إلى جانب وقوف تركيا «مع» سورية في عدد من القضايا الإقليمية (والدولية)، أو اتخاذ مواقف قريبة نسبيًا منها، أو على الأقل مواقف «معتدلة»، وليست «عدائية». ولعل مسألة التوافق الرئيسة بين تركيا والولايات المتحدة هو ما تعلّق بالدور التركي في المفاوضات غير المباشرة بين سورية و«إسرائيل».

لقد كانت تركيا بالنسبة إلى الولايات المتحدة عنصر موازنة للعلاقات السورية ـ الإيرانية، تخفف من المدى الذي يحتمل أن تصل إليه العلاقات بينهما، لكن الدولتين المذكورتين ربما «وظّفتا» ذلك التفهّم الأميركي لصالحهما في عدد من المواضع، وأهمها إيجاد مسافة نسبية بين تركيا والولايات المتحدة، واضطرار تركيا إلى أن تقدّم وجهات نظر واتّباع سياسات «تخصها» في المقام الأول، وهو ما أدّى بالمحصلة إلى سياسات تركية مختلفة نسبيًا عما تراه أو تريده الولايات المتحدة.

لقد اضطرت الولايات المتحدة إلى أن «تتفهّم» دور الوسيط المقرّب من سورية، وتُغلّبه على دور «الموازن» أو الحليف «الوكيل» أو «الضاغط» عليها، الأمر الذي مثّل اختلالاً نسبيًا في نظام التأثير الأميركي في سياسة تركيا بهذا الخصوص، ومن ثم بروز تقارب جدي بين تركيا وسورية.

أثار الارتباط أو التجاذب المتزايد بين تركيا وسورية تحفظات نسبية من قبل الولايات المتحدة، وقد يكون حدث شيء أكثر من ذلك (التحفّظ) من تحت الطاولة، وذلك لاعتبارين أساسيين هما، **أولًا**: إن التقارب المذكور يناقض اتجاه الولايات المتحدة لحصار سورية إقليميًا ودوليًا[٣٧] **ثانيًا**: التأثير السلبي المحتمل في الارتباط بين تركيا و«إسرائيل».

السؤال هو ما إذا كانت تركيا قادرة على (أو راغبة في) الدفاع عن علاقاتها مع سورية بوجه لحظة حدّية أو حرجة بين سورية والولايات

(٣٧) Soner Cagaptay, «Winning Turkey's Heart,» (Washington Institute for Near East Policy, Washington, April 2005).

المتحدة، وهل يمكن أن تقرر في لحظة تحدٍّ ما مفروض عليها أن تكون إلى جانب الولايات المتحدة، وليس سورية؟

تشهد العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة ضغوطًا أخرى، ولعل عامل الأمن القومي، وهو الذريعة الأساس لتلك العلاقات، هو نفسه ما قد يجعلها تكتسب متانة أكبر، عندما تُواجه لحظة تحدٍّ جدّية تتعلق بسورية، وهذا أمر محتمل أو مشروط بمدى قدرة تركيا وقابليتها على أن تكون لديها «رؤية تركية»، هذه المرة لتفاعلاتها الإقليمية والدولية.

٣ ـ المسألة العراقية: الولايات المتحدة ـ الأكراد

تختلف السياسات التركية والأميركية في بعض مفردات المسألة العراقية وجوانبها، وبخاصة في نقطتين أساسيتين ذكرناهما سابقًا وتخصّان: الطبيعة المستقبلية للدولة في العراق، والكيانية السياسية والدولتية للأكراد هناك[٣٨].

تحيل **النقطة الأولى** إلى طبيعة العراق ودوره ووزنه في النظام الإقليمي، وهويته وتفاعلاته الخارجية... إلخ، وهذا وثيق الصلة بتركيا وسياساتها الإقليمية و«عمقها الاستراتيجي». وهنا نجد اختلافًا في نظرة الطرفين إلى هوية العراق وطبيعته، وبخاصة في «ديمقراطيته» المفترضة أو المحتملة، و«حرّياته» الإثنية، و«ديناميّاته» السياسية، وربما علاقته مع الولايات المتحدة وإيران... إلخ، ذلك أن تكوينه أو هندسته الجديدة ربما هو «مثال» للتكوينات الإثنية والهويّات الفرعية «المقموعة» في تركيا[٣٩].

ليس ثمة خلاف صريح بهذا الخصوص، وإنما تجاذبات «عميقة» حوله. وقد تمثّل تلك الهندسة الجديدة، وهذا حتى الآن هو الاحتمال الأكثر بروزًا لأنه

(٣٨) انظر وقابل: باكينام الشرقاوي، «تركيا والعراق: ثوابت ومتغيرات السياسة التركية تجاه العراق،» في: أحمد ابراهيم محمود، محرر، **الخليج والمسألة العراقية: من غزو الكويت إلى احتلال العراق ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣)، ص ٢٢٠ - ٢٦٠، والرد التركي على ذلك في: أحمد داوود أوغلو، «السياسة التركية الجديدة،» (الجزيرة نت)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/programs/no_limits/articles/2003/2/2-3-1.htm>.

(٣٩) انظر وقابل: Henri J.Barkey, «Turkey and Iraq: The Perils (and Prospects) of Proximity,» (Special Report, United States Institute of Peace, Washington, DC., July 2005).

مؤسّس على واقع لا تخطئه العين، «مثالًا» من نوع آخر، لكنه ليس فريدًا، وهو دولة ضعيفة وغير مستقرة، لكن ليس بالحد الذي يجعلها «دولة فاشلة»... إلخ، وهذه أوضاع تنتقل بـ «العدوى» في بيئة إقليمية تشهد درجات عالية نسبيًا من التداخل الإثني والسياسي والثقافي وفيها نفاذية حدود عالية نسبيًا.

يمكننا هنا، أن نناقش مسألة قد تُعدّ بسيطة وبعيدة من أن تشهد تركيا مثيلًا لها في المستقبل القريب، وهي التجاذبات القائمة في العراق بين الإقليم الكردي والدولة المركزية حول الطبيعة الإثنية لشاغلي أو قاطني الأراضي المتاخمة للمناطق الكردية، وأيهم يُعدّ كرديًا، أم يُعدّ مختلطًا، أم غير ذلك[40]، وما هي معايير تعيين الطبيعة أو الهوية الإثنية للمكان، وما هي النتائج السياسية المترتبة على وجود كتلة سكانية كبيرة نسبيًا من الكرد في منطقة «غير كردية»، أو ما كانت كذلك من قبل؟

ينفتح هذا الأمر على قضايا لا حصر لها في منطقة الشرق الأوسط عمومًا، وليس في العراق أو تركيا وحدهما. ماذا يحدث في تركيا لو أن نقاشًا حدث بخصوص الطبيعة الإثنية لمدينة إسطنبول مثلًا، ويقال إنها أكبر «مدينة كردية» في العالم؟ وعودة إلى أصل المسألة المُثارة هنا، ماذا يحصل لمدينة بغداد مثلًا، وهي أكبر «مدينة كردية» في العراق؟ وكذلك الحال بالنسبة إلى مدينة دمشق مثلًا، وهذا ينسحب على مدن أخرى في المنطقة؟

تحيل **النقطة الثانية** إلى مستقبل الإقليم الكردي في العراق، وإلى أي حد يمكن أن يمثّل كيانية سيادية، أو دولتية مختلفة ليس فقط في إطار العراق الموحد، وإنما في إطار النظام الإقليمي نفسه، والتأثير المحتمل في أكراد تركيا والمنطقة؟

الواقع أن المسألة الثانية ربما تكون هي مدخل تركيا الرئيس إلى المسألة الأولى، إذ ليس لها أن تتحدث كثيرًا عن مخاوف على «مستقبل» العراق من

(40) انظر: المجموعة الأزمات الدولية، «النفط مقابل الأرض: نحو المبادلة العظمى الخاصة بالعراق والأكراد،» (تقرير الشرق الأوسط؛ رقم ٨٠، ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٨)، و«العراق على أرضية هشّة: العنف ضد الأقليات في المناطق المتنازع عليها في محافظة نينوي،» (منظمة هيومان رايتس ووتش، واشنطن، ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩)، ص ٤٠.

«أكراده» لولا أن العالم يعرف مشكلتها مع «أكرادها»، ولو أن صابئة العراق مثلًا كانت لديهم الحيلة والوسيلة، أو الرغبة والقابلية للمطالبة بكيانية، أو خصوصية سيادية ما، لما كان لتركيا أن «تهتم» أو «تنهم» أو «تخاف» على مستقبل العراق من «صابئته»، بالكيفية التي نراها بخصوص الأكراد.

تكمن جدلية العلاقات التركية ـ الأميركية، في «عدم اليقين» حول العراق والأكراد والعلاقات مع إيران وسورية... إلخ، وحول مدى تطور عوامل التوتر ـ التسوية في القضايا ذات الاهتمام المشترك في الإقليم وخارجه. ويبدو أن نقطة الضعف الرئيسة في سياسات تركيا الهادفة إلى احتواء التهديد الكردي (القائم أو المفترض) هي في مدارك ومواقف الولايات المتحدة الحليف الأوثق خلال عقود عدة، حتى الآن، وليس سورية أو إيران أو اليونان... إلخ، وفي ذلك دلالة مهمة بالنسبة إلى الأتراك الذين ينتظرون عكس ذلك من الولايات المتحدة، وبخاصة أن الأخيرة أمست منذ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ هي صاحبة تأثير كبير في كثير مما يحدث في العراق، ولها ـ إن أرادت ـ أن تقوم بالكثير ضد الوجود العسكري والسياسي لحزب العمال الكردستاني في شماله.

أمّا والحال كذلك من تجاوب «متردد» أو «غير جدي» مع مطالب تركيا بخصوصه، بل أحيانًا الطلب منها (تركيا) ضبط ردود أفعالها ضد قواعده في شمال العراق... إلخ، فإن قدرة «التخييل» و«التأويل» لدى الأتراك تزيد من استعداد موجود أساسًا حول أن الولايات المتحدة تسير في العراق والمنطقة وفق أجندة مختلفة بعض الشيء عما تُعلنه لحلفائها، ومنهم تركيا.

لقد حققت تركيا خطوات جدّية في مسار احتواء التطورات، أو الأبعاد الخارجية للمسألة الكردية في الداخل، وذلك من خلال تنسيق ثنائي وإقليمي (ودولي) تضمّن جهودًا كبيرة[41]. وقد أمكن لتركيا أن تُعاين جهود

(41) انظر مثلًا: روبرت أولسن، **المسألة الكردية في العلاقات التركية ـ الإيرانية**، ترجمة محمد إحسان رمضان، السلسلة الثقافية (أربيل: دار ئاراس، ٢٠٠١)، ص ٦٣ وما بعدها؛ فوزية صابر، «الأكراد في العلاقات التركية ـ العراقية: قراءة جيوسياسية،» **شؤون الأوسط**، العدد ١٢٢ (ربيع ٢٠٠٦)، ص ١٠٦ ـ ١٢٤؛ محفوض، **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**؛ **السفير**، ٧ ـ ٨/ ١/ ٢٠٠٤، و**الحياة**، ٧ ـ ٨/ ١/ ٢٠٠٤.

السياسة السورية في مساعدتها لاحتواء الحركة الكردية، وفي الوقت الذي أكّدت فيه سورية «حق» أنقرة بمواجهة الحركة الكردية، وتحقيق الأمن والاستقرار، فإنها ركّزت على أهمية الحلول السياسية، وطلبت معلومات عن إجراءات تركيا في معالجة الأبعاد الداخلية للصراع مع الأكراد، في إطار الإصلاح السياسي وتعزيز الديمقراطية.

أما العراق فتبدو الجهود المبذولة لاحتواء وجود حزب العمال الكردستاني في مناطق التخوم الجبلية (جبال قنديل) متعثّرة إلى حدٍ ما، أو أقل بكثير مما تريده تركيا، لأن الأخيرة تريد من الحكومة العراقية، وحكومة الإقليم الكردي، والولايات المتحدة (التي تحتل العراق) تحقيق تنسيق وتعاون أكبر من قدرتهم، وربما إرادتهم في مواجهة الحزب المذكور.

وقامت تركيا خلال شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ٢٠١١ بقصف غير مسبوق لمواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وبحثت مع الحكومة العراقية وحكومة الإقليم الكردي موضوع إقامة قواعد عسكرية تركية في مناطق قريبة من الحدود وعلى الجانب العراقي منها[٤٢]، كما طلبت من الولايات المتحدة نشر طائرات استطلاع في تركيا للمساعدة في الصراع القائم مع المقاتلين الأكراد[٤٣].

ويُعدّ العراق، بعد الاحتلال الأميركي منطقة جذب لتركيا، ويبدو أنه يمثّل فرصة أكثر بكثير من كونه تهديدًا، وهذا يرتبط بالسياسات الإقليمية والدولية والتجاذبات الداخلية في كل من تركيا والعراق. وتخطو تركيا خطوات جدية في علاقاتها مع الدولة المركزية والإقليم الكردي، مركّزة على الاقتصاد والاستثمار والتبادل التجاري، وكذلك العلاقات العلمية والتعليمية، وبخاصة في الإقليم

(٤٢) «تركيا تطلب إقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق،» **الوطن** نقلًا عن: أخبار العالم (بوابة إلكترونية)، ١٢/ ٩/ ٢٠١١.

(٤٣) «Turkey asks US to Base Predator Drone on Turkish Soil,» *Today's Zaman*, 12/9/2011.

وقد بحث وكيل وزارة الخارجية التركية، فريدون سينرلي أوغلو، مع وزير الخارجية العراقي، هوشيار زيباري، في بغداد، ومع حكومة إقليم كردستان العراق، خطة تركيا لإنشاء قاعدتين عسكريتين في منطقة رانية وشايكورنه القريبة من معسكرات حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل، وذلك بهدف إحكام الخناق على معسكرات حزب العمال الكردستاني ومراقبة تحركاته واتصالاته. انظر: **طرف**، ٢١/ ٩/ ٢٠١١.

الكردي، إلى جانب علاقاتها مع القوى والتكوينات الإثنية والسياسية، ومنها التركمان. ويكتسب ذلك وزنًا نوعيًا أكبر من خلال التوكيل الأميركي لها بمتابعة الملف العراقي بعد انسحاب القوات الأميركية من العراق.

٤ ـ إيران: السياسات الإقليمية والبرنامج النووي

تجاوزت تركيا النمطيات الإقليمية التي جعلتها موازنًا إقليميًا لإيران بعد ثورة ١٩٧٩. ولم تجد مصلحة في استقطابات مباشرة ومنافسات مع إيران انطلاقًا من هواجس أو أسباب عربية أو أميركية أو إسرائيلية... إلخ. وقامت بتوسيع تفاعلاتها مع إيران، وبخاصة في مجالات التبادل التجاري وإمدادات الطاقة والموضوع الكردي، ودخلت مؤخرًا على خط الوساطة في الموضوع النووي بين إيران والغرب، وأكدت دائمًا حق إيران، وأي دولة أخرى، بامتلاك التقنية النووية للأغراض السلمية.

وتحدث رجب طيب أردوغان عن أن في الضغوط الغربية على إيران أغراض سياسية وتمييزية، ولو كانت (الضغوط) تصدر عن حق وعدالة لكانت تنظر إلى امتلاك إسرائيل للسلاح النووي. لكن أردوغان الذي قال إنه سيناقش ذلك التمييز بين إيران و«إسرائيل» في قمة الأمن النووي ـ واشنطن (١٢ ـ ١٣/ ٤/ ٢٠١٠)، لم يفعل، واكتفى بخطاب عمومي وبعيد من التوقعات التي كان هو نفسه قد أثارها في تصريحات مختلفة.

تمكّنت تركيا (مع البرازيل) من تحقيق تقدم نسبي على طريق احتواء الأزمة النووية بين إيران والغرب، وذلك بتوقيع اتفاق طهران (١٧/ ٥/ ٢٠١٠) الذي يتضمن موافقة إيران على مبادلة الوقود النووي بضمانة تركيا والبرازيل، وكان ذلك خطوة جيدة لصورة تركيا (والبرازيل) في السياسة الإقليمية والدولية، وبالنسبة إلى إيران نفسها التي اعتبرت ذلك تطورًا جديًّا في نظرة تركيا للمنطقة ودورها الإقليمي. ويقضي الاتفاق بإرسال إيران ١٢٠٠كيلوغرام من اليورانيوم المخصب بنسبة ٣,٥ في المئة إلى تركيا لتستبدل به ١٢٠كيلوغرامًا من اليورانيوم المخصّب بنسبة ٢٠ في المئة.

إلا أن الأمر لم يحقق نهاية سعيدة للأطراف المعنية، ومنها تركيا، لأن دول الغرب وروسيا والصين... إلخ لم تكن مرتاحة لتدخّل تركيا والبرازيل،

في موضوع تُعدّه الدول الكبرى «من اختصاصها». كما أن الولايات المتحدة اعتبرت بلسان رئيسها، باراك أوباما، تدخّل تركيا في الوساطة «أمرًا مؤسفًا»، وأن الجهود تتواصل لإصدار قرار من مجلس الأمن بعقوبات جديدة على إيران، وهو ما حدث فعلًا بصدور القرار (١٩٢٩)، في تاريخ ٩/ ٦/ ٢٠١٠، الذي عارضته تركيا والبرازيل كعضوين غير دائمين في المجلس.

«أحرج» الموقف من قرار مجلس الأمن تركيا أمام حلفائها الغربيين، وربما مثّل عامل ضغط على مصالحها معهم، ومن ثم فقد تُفضّل التراجع بكيفية ما عن دورها المشار إليه، وربما التدرّج بأسباب مختلفة لتبنّي سياسة أخرى بهذا الخصوص، والواقع أن تركيا في كل مرة تؤكد فيها حق إيران بالطاقة النووية السلمية، تؤكد رفضها للسلاح النووي. وقد يقبل الأمر تأويلًا ما وتغييرًا في الرؤية بدافع المصلحة أو المخاوف من ضغوط كبيرة. . . إلخ، فـ «تقتنع» تركيا بأن ثمة طابعًا عسكريًا للبرنامج الإيراني، أو تنظر في البحث عن ذريعة أخرى، وهذا كافٍ لتغيير الموقف المعلن والبدء بسياسات أخرى.

وهذا يعيدها إلى دائرة التفاعل النشط مع الأطراف المتضررة من السياسة الإيرانية، ومنها «إسرائيل» والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدد من الدول العربية[٤٤]. وقد لا تجد صعوبة كبيرة في تبرير ذلك التبديل أمام الرأي العام الداخلي والإقليمي (والدولي)[٤٥]، وقد يُنظر إلى ذلك التغيير بكيفية مختلفة، تعزز مجددًا إرادة تركيا وديناميتها السياسية بالنسبة إلى عدد من الأطراف، وقد يمثّل مدخلًا لمزيد من التشدد الغربي والإقليمي، يمكن لهؤلاء أن يقولوا، هذه هي تركيا التي دعمت بشدة موقف إيران، لكنها غيّرت موقفها لأنه تبيّن لها ما كنّا نقوله سابقًا من أن إيران تَخلّ بالتزاماتها الدولية. هل ستواجه تركيا صعوبة في تسويق هذا الرأي؟

---

(٤٤) ثمة تأويلات مختلفة لتوسط تركيا في الخلاف النووي بين تركيا والغرب، انظر مثلًا: Hakki Uygur, «Iran's Nuclear Ambitions and Turkey,» *SETA Policy Brief*, no. 7 (February 2008), and Sinan Ulgen, «Nuclear Policy and Iran: An Opportunity for Turkey,» (On Turkey Series, German Marshall Fund, Washington, 22 March 2010).

(٤٥) انظر الإشارات والتأويلات السياسية والإعلامية التي ظهرت حول اجتماع وزراء خارجية تركيا والبرازيل وإيران في إسطنبول (٢٥/ ٧/ ٢٠١٠)، وتصريحات أحمد داوود أوغلو في: قناة «الجزيرة» الفضائية، ٢٥/ ٧/ ٢٠١٠.

إن ثمة قابلية متفاوتة لأن تفعل تركيا الكثير بهذا الصدد، بخاصة أن مكاسبها المحتملة منه ستكون كبيرة نسبيًا مقابلة بما تكسبه من إيران نفسها، وبخاصة في الجانب العربي، لأن عددًا من الدول العربية ربما يكون أكثر قلقًا من البرنامج النووي الإيراني، فيما لا يمثّل السلاح النووي لدى «إسرائيل» هواجس جدّية لديها. ويمكن تفسير جزء من تلك القابلية في أن تركيا نفسها تخزّن رؤوسًا نووية أميركية[٤٦]، وتسعى في برنامج نووي إلى الاستخدامات السلمية بالتعاون مع روسيا[٤٧]، وكوريا الجنوبية[٤٨]، وسورية[٤٩]. . . إلخ، وكان مشروعها للاستخدام السلمي للطاقة النووية قد بدأ بتوقيع اتفاق بهذا الخصوص مع الولايات المتحدة في عام ١٩٥٥[٥٠]، لكنه (المشروع) لم يشهد انطلاقة جدية حتى الآن.

كما أن تركيا تنطلق من موقفها بشأن البرنامج النووي الإيراني، من قاعدة «الأيديولوجية الناعمة»، وهو ليس نتيجة قناعة أو رغبة في وجود إيران قوية وذات تقانة نووية تنافسها جديًا في منطقة الشرق الأوسط وغيرها، وهذا يقتضي أن تسير تركيا في هذا الموضوع إلى الحد الذي تحقق فيه أكبر مكاسب مادية ومعنوية من إيران، وفي الوقت نفسه تتفادى أي صدام متعجل (أو عالي التكلفة) معها.

وينسجم ذلك نسبيًا مع صورة إيران لدى الأتراك بحسبما ظهرت في نتائج استطلاع للرأي، بيّنت أن ٣٩,٥ في المئة من الأتراك

---

(٤٦) في تركيا مستودعات وقواعد عسكرية تُخزّن ما يقارب ٩٠ رأسًا نوويًا أميركيًا، وليس من المتوقع أن تطلب إزالتها في المستقبل القريب. انظر: محمد نور الدين، «لماذا تحتفظ أميركا بـ٩٠ رأسًا نوويًا في تركيا؟،» **السفير**، ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٦، وأخبار العالم (بوابة إلكترونية)، ٢/ ١٢/ ٢٠١١.

(٤٧) «اتفاق روسي تركي لبناء محطة نووية في تركيا»، في: *BBC Arabic News*, 12/5/2010.

(٤٨) Saban Kardas, «Turkey Signs Nuclear Deal with South Korea,» *Eurasia Daily Monitor*, vol. 7, no. 57 (march 2010).

(٤٩) تصريحات لوزير الطاقة التركي، حلمي غولر، ووزير النفط السوري، سفيان علاوي، أوردتها وكالة أنباء الأناضول التركية، انظر: «Turkey Syria Eye Nuclear Energy Cooperation,» (AlManar Tv (Beirut), 14/6/2008), on the Web: <http://www.almanar.com.lb/NewsSite/NewsDetails.aspx?id=46302&language=en>.

(٥٠) حول تطورات البرنامج النووي التركي في تسعينيات القرن العشرين، انظر مثلًا: Mustafa Kibaroglu, «Turkey's Quest for Peaceful Nuclear Power,» *Nonproliferation Review*, vol. 4, no. 3 (Spring-Summer 1997), pp. 33-44.

ينظرون نظرة سلبية إلى إيران، مقابل ٣١،١ في المئة نظرتهم إيجابية.

الجدول الرقم (٨ ــ ٣)

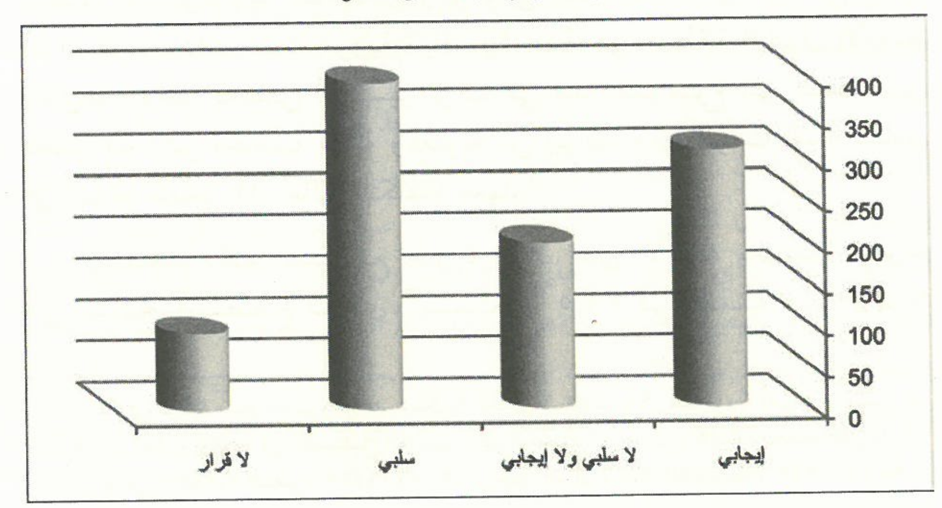
صورة الإيرانيين لدى الأتراك، وفق نتائج استطلاع أجرته Pollmark Research Company في ١٢ منطقة أو مدينة تمثل ١٢ إقليمًا، على عيّنة مؤلفة من ٣٠٤٠ فردًا فوق ١٨ عامًا من المدن والأرياف، في الفترة ٣ ــ ١١/ ١/ ٢٠٠٨

	إيجابي	لا إيجابي ولا سلبي	سلبي	لا قرار
النسبة (في المئة)	٣١,١	٢٠	٣٩,٥	٩,٤

المصدر: Talip Kucukcan, «Arab Image in Turkey,» (SETA Policy Report; no. 1, June 2010), p. 27.

الشكل الرقم (٨ ــ ٣)

صورة الإيرانيين لدى الأتراك



ويرى ٣٥ في المئة من المستطلعين أن إيران تمثّل تهديدًا إقليميًا، فيما رأى ٥٣ في المئة منهم أنها ليست كذلك[٥١]؛ وعبّر ٤٧ في المئة منهم عن تأييدهم مشروع إيران للطاقة النووية السلمية، ورفضه ٣٨ في المئة[٥٢]؛

---

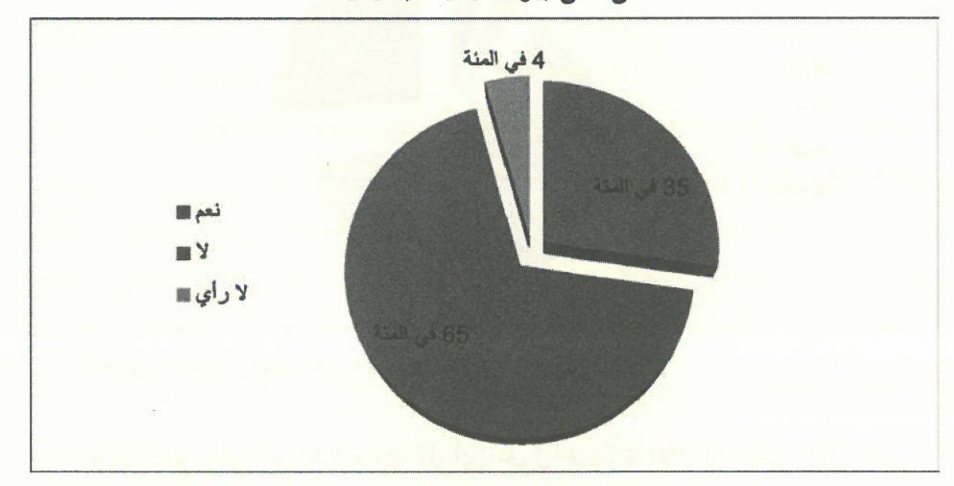
(٥١) Mensur Akgün, «Foreign Policy Perceptions in Turkey,» (Tesev Foreign Policy Programme, 2011), p. 24.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٤.

فيما رفض ٦٥ في المئة منهم أن تكون له أغراض عسكرية[٥٣]؛ وأيّد ٢٦ في المئة أن يكون كذلك.

الشكل الرقم (٨ ــ ٤)

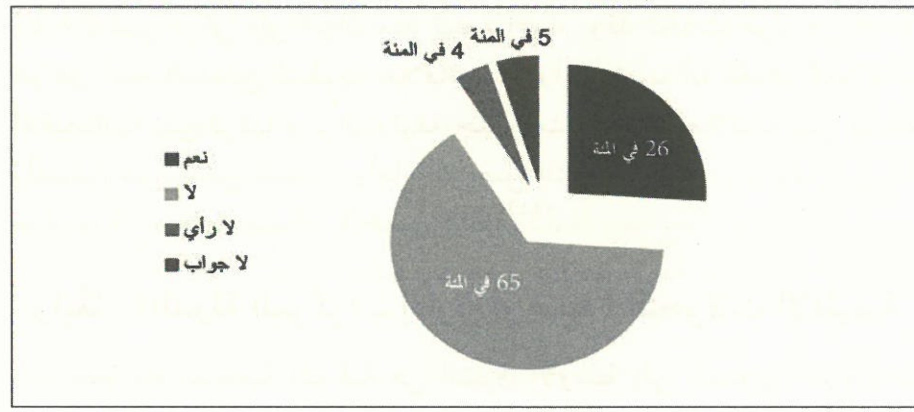
هل تمثّل إيران تهديدًا إقليميًا؟



المصدر: Mensur Akgün, «Foreign Policy Perceptions in Turkey,» (Tesev Foreign Policy Programme, 2011), p. 24.

الشكل الرقم (٨ ــ ٥)

هل تدعم البرنامج الإيراني للطاقة النووية السلمية؟



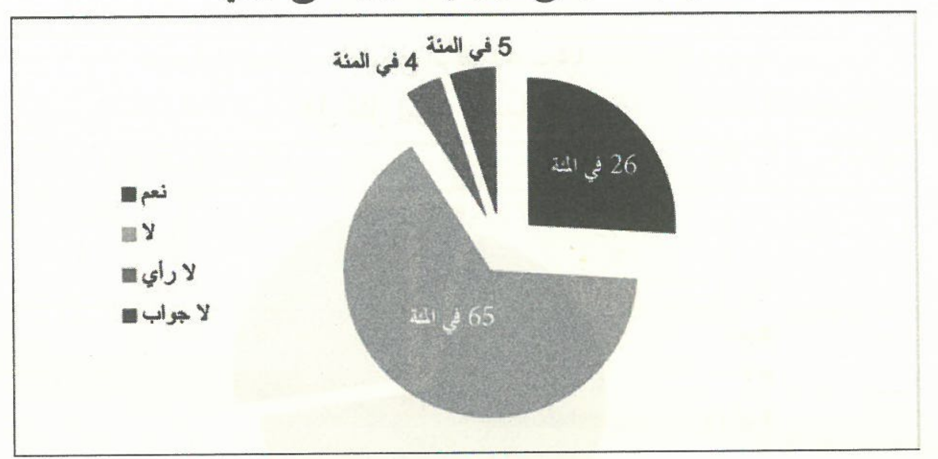
المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٤.

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٥.

الشكل الرقم (٨ ـ ٦)

هل تؤيد البرنامج الإيراني لتطوير سلاح نووي؟



المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٥.

ولم نقع على استطلاعات للرأي حول صورة الأتراك لدى الإيرانيين، إلا أن ثمة مؤشرات قد تُساعد في تلمّس جانب من الصورة، إذ يُلاحظ في المظاهرات التي تقوم عادة في ذكرى انتصار الثورة الإيرانية رفع صور رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والرئيس عبد الله غول، وهو ما لاحظه غول نفسه خلال زيارته إلى إيران في الفترة ١٣ ـ ١٦/٢/٢٠١١، وهي أول زيارة لرئيس تركي إلى إيران منذ تسعة أعوام. وقد تحدث غول عن أنه لا عوائق أمام البلدين لتطوير علاقاتهما، وأنه يجب أن تكون العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران وثيقة جدًا، مثلما هي العلاقات بين فرنسا وألمانيا على سبيل المثال. وأمل أن يصل التبادل التجاري بينهما إلى ٣٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس التالية[٥٤].

رابعًا: «الدولة المركز» ـ إدارة (أو ضبط) التحولات الإقليمية

تطوّرت السياسة التركية في الشرق الأوسط إلى مستوى آخر، وهو التدخّل الفَاعل بمعنى اكتساب المبادرة، ولم تعد تكتفي بالسياسات

(٥٤) صباح، ١٥/٢/٢٠١١.

التحالفية أو ردود الفعل[٥٥]، ويعني ذلك أيضًا أنها أصبحت تُباشر أهدافها السياسية بهمّة أكبر حتى لو لم يؤدِّ ذلك إلى الخروج عن أطر تحالفاتها الرئيسة.

وينطوي التدخّل على أهمية كبيرة في السياسة التركية، لأنه يمثّل تحوّلًا ـ وإن لم يكن حاسمًا ـ في رؤية تركيا لمصالحها الوطنية والإقليمية التي تتقاطع في أوجه منها مع المصالح والسياسات الأميركية في المنطقة[٥٦]، لكنها «تتعارض» في أوجه أخرى لجهة أن التغيير السياسي في الإقليم غير محسوب، أو مضمون العواقب بالنسبة إليها، أو أنه يفتقر إلى الضمانات الكافية. ويمكن تناول ذلك التدخّل النشط في مستويين، يمثّل الأول، وهو التفاعل النشط مع قضايا المنطقة، مدخلًا تطوريًا للثاني، وهو التدخّل في تشكيل المنطقة وإدارة التحوّلات فيها في مرحلة الثورات العربية.

مثّل الشرق الأوسط التجلّي الرئيس للتغيير في السياسة الخارجية التركية، وفق سياسات «العمق الاستراتيجي»، التي أعلنتها الحكومة التركية. ويتركّز التدخل الفاعل مع المحاور الرئيسة للمنطقة، وهي: العرب وإيران و«إسرائيل». وبرزت اتجاهات في السياسة، ولدى الرأي العام، وفي أوساط أخرى حول الزعامة الإقليمية، وسياسات المكانة والنموذج، ويتردد في الخطاب السياسي والإعلامي الكلام عن أن تركيا تمثّل «نموذجًا إرشاديًا»، أو «منوالًا» مرجّحًا لدول الشرق الأوسط، وبخاصة المنطقة العربية. وهو ما يتجلّى أيضًا في استطلاعات الرأي العام في تركيا، التي أظهرت أن شريحة كبيرة من الأتراك يرون في بلادهم نموذجًا لدول المنطقة، لكن مع تفاوت نسبي في العامل المؤسس لذلك، إذ رأى ٧٢ في المئة أنه عامل سياسي، ورأى ٨٠ في المئة أنه الاقتصاد، و٨٢ في المئة الثقافة[٥٧].

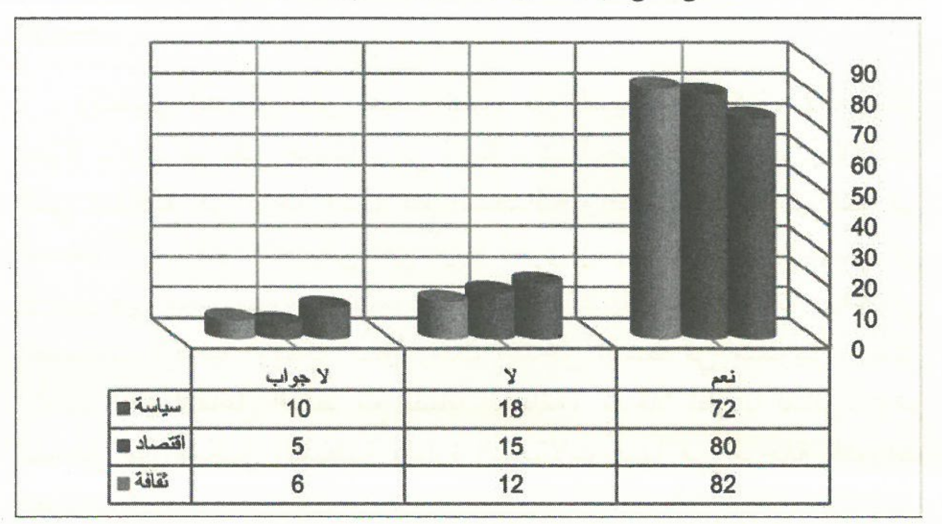
(٥٥) أحمد داوود أوغلو، «تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط،» ترجمة غزال يشيل أوغلو، **شؤون الأوسط**، العدد ١١٦ (خريف ٢٠٠٤)، ص ٣١ ـ ٣٢.

(٥٦) Graham E. Fuller, «Turkey's Strategic Model: Myths and Realities,» *Washington Quarterly*, vol. 27, no. 3 (Summer 2004), p. 62.

(٥٧) Akgün, «Foreign Policy Perceptions in Turkey,» p. 23.

الشكل الرقم (٨ ـ ٧)

هل تمثّل تركيا نموذجًا لدول الشرق الأوسط؟



المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٣.

ولا يتعلق الأمر بـ «الثورات العربية» فقط، وإنما أيضًا بمجمل التداخل الحاصل مع استراتيجيات القوى الكبرى في الشرق الأوسط، إلى جانب القوتين الإقليميتين الأخريين، إيران و«إسرائيل». ويمكن التركيز هنا على مسارات التدخّل النشط في المنطقة من خلال العلاقة بين تركيا والقوى الرئيسة فيها، وذلك على النحو التالي:

١ ـ العرب

تمكّنت تركيا من تعزيز تفاعلاتها مع الدول العربية عمومًا، وأقامت حوارًا عميقًا، وأسست مجالس للعلاقات الاستراتيجية مع سورية والعراق، وعزّزت علاقاتها مع مختلف الدول العربية، كما عزّزت التفاعل والحوار مع جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتلمّست تركيا فرصة التدخّل النشط في التحوّلات العربية بعد فترة وجيزة من «الحدث التونسي»، الذي يبدو أنه كان من السرعة بحيث لم تتمكّن تركيا من إدراجه في الخطاب السياسي والإعلامي، وهذا درس تعلّمته، فسارعت إلى تعويضه في «الحالة المصرية»، التي مثّلت مدخلًا مهمًا للتعبير عن مكانتها ووزنها الإقليمي ودورها

في تسيير الأحداث، أو دعم مسارات التغيير «الثورية» في المنطقة بكيفية من المؤمل أن تُعزّز التطور الديمقراطي، وتستجيب لإرادة الشعوب العربية، انطلاقًا من تجربتها في الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي، ومن كونها «نموذجًا» محتملًا لمسارات التغيير في المنطقة العربية.

ويبدو العالم العربي ـ حكومات وشعوبًا ـ قريبًا جدًا من تركيا، بتأثير المواقف التركية من أحداث غزة والتوترات الإعلامية والسياسية بين تركيا وإسرائيل، إلى جانب الدور الموازن تجاه إيران. وهذا يُساعد ـ مع عوامل أخرى ـ في تهيئة قابلية نشطة لتلقّي التأثير التركي، وبخاصة أن تركيا تقدّم نفسها ـ كما يُقدّمها الغرب ـ باعتبارها نموذجًا للتطور الديمقراطي والفاعل النشط مع الغرب والعالم.

وقد وفّرت الأحداث العربية في تونس ومصر وليبيا والأزمات في سورية واليمن... إلخ فرصة لتركيا لأن تقدم نفسها طرفًا إقليميًا داعمًا للتحولات العربية وراغبًا في تأسيس منطقة الشرق الأوسط على أسس الديمقراطية وإرادة الشعوب. وزادت تركيا في تعاطيها مع الحدث العربي بأن تحدّثت عن التزامات أخلاقية ودور إقليمي ومسؤولية تجاه الشعوب العربية، تبررها أو تمليها فواعل تاريخية ومصلحية وضميرية... إلخ، وهو ما تجلّى في الأزمة السورية، التي أظهرت مدى تمكّن تركيا من الدخول على تناقضات ونواقص وهشاشة السياسات العربية، وبخاصة في ما يتعلّق بالتطور الديمقراطي والتماسك الداخلي... إلخ.

قامت تركيا بنوع من «الرماية التمهيدية» على النظام السياسي في سورية، ومنحت المعارضة السورية أشكال الدعم الممكن لتقوم بتنظيم نفسها، ثم تولّى عدد من الدول العربية (السعودية وقطر على نحو خاص، ومعهما دول مجلس التعاون الخليجي) تهيئة مرحلة أخرى من الضغوط والتضييق على نظام الرئيس السوري، بشار الأسد. وقد تواتر التنسيق بين تركيا والدول العربية بدءًا من التشاور وإعداد تفاهمات أولية[٥٨]، إلى

(٥٨) «داوود أوغلو يُهاتف نظيره الإماراتي حول الأوضاع في سوريا وليبيا،» أخبار العالم (بوابة إلكترونية)، ١٢/٨/٢٠١١، و«لقاء جدة بين عبد الله وعبد الله...يعيد «ضبط» الإيقاع التركي!،» **الوطن**، ١٦/٨/٢٠١١.

الانخراط العملي عبر بيانات وسياسات ضاغطة من خلال جامعة الدول العربية والغرب.

وكانت الدول العربية قبل ذلك مترددة في التعاطي مع الأزمة السورية[٥٩]، إلى حين اتخذت دول الخليج العربية (السعودية وقبل ذلك قطر) قرارها بالاستجابة لدعوات، وربما ضغوط أميركية وأوروبية وتركية في التدخّل.

ويبدو أن تركيا، ومثلها الولايات المتحدة وأوروبا، تَكَفَّلَت بطَمأنة الدول العربية، و«تشجيعها»، بل الطلب منها اتخاذ مواقف أكثر حِدّة بهذا الخصوص. واعتبرت وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون، أنه سيكون من الأفضل أن تقوم تركيا والسعودية بدعوة الأسد إلى التنحّي، لأنه «في حال قامت تركيا أو العاهل السعودي بذلك، فإن نظام الأسد لا يستطيع تجاهله، ذلك أن تركيا والمملكة العربية السعودية ودول أخرى لها تأثير في بشار الأسد أكثر مما لدى الولايات المتحدة»[٦٠].

ويندرج انخراط جامعة الدول العربية على خط الأزمة في سياق التفاعل بين عدد من الدول العربية وتركيا (وأطراف أخرى)[٦١]. ويتأتى ذلك من مدارك متزايدة لدى تركيا والغرب بأن الضغوط على سورية تتطلب إطارًا أو سياقًا عربيًا، ربما على غرار الأزمة في ليبيا[٦٢].

٢ ـ «إسرائيل»

عملت تركيا على الدخول في حوار مع «إسرائيل» ـ جرى أكثره خلف أبواب موصدة ـ من أجل التوصّل إلى «تسوية» حول القضايا الخلافية في السياسة الإقليمية، وميزان القوى، وترتيب المكانة... إلخ، وظاهر الأمر قضية «سفينة مرمرة»، ومسألة الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة. وقد

---

(٥٩) كريستوف دو روكفوي، «لماذا التزم العرب الصمت حيال الأزمة السورية؟،» (ميدل إيست أونلاين، ٦/ ٥/ ٢٠١١).

(٦٠) **اليوم السابع** (١٧ آب/ اغسطس ٢٠١١).

(٦١) **السفير**، ٢٩/ ٨/ ٢٠١١.

(٦٢) «تركيا تُشبّه الموقف في سوريا بما حدث في ليبيا،» **الاتحاد**، ١٨/ ٨/ ٢٠١١.

مثّلت التحوّلات العربية حافزًا إضافيًا أكسب الحوار طابع الإلحاح والضرورة، إلى جانب مدارك الأتراك بمدى الحاجة إلى إسرائيل، وبخاصة في الجانب الأمني والاستراتيجي، في ظل ارتفاع وتيرة الصراع الكردي ـ التركي.

وتبدو «إسرائيل» مستعدة للحوار، مدفوعة بالتطورات العربية نفسها، إلى جانب عوامل أخرى، وبخاصة أنها واصلت تعاونها الاستخباراتي والتقني العسكري مع تركيا على الرغم من الجفاء في العلاقات في أعقاب حادثة «سفينة مرمرة»[٦٣].

وقد ينظر إلى محاولة تركيا الحثيثة لتسوية النزاع حول «سفينة مرمرة» وعدم اشتراك السفينة إيّاها، ولا أي سفينة تركية أخرى في «أسطول الحرية ـ ٢» نوعًا من «التسكين» لملف متوتر و«استثماره» في تصعيد الموقف من الأزمة السورية[٦٤]. ويأتي ذلك في إطار اتخاذ الإجراءات الضرورية على صعيد السياسة التركية في المنطقة، وبخاصة في ظل التنسيق المتزايد بين تركيا وحلفائها الغربيين تجاه تولّي تركيا دورًا نشطًا وفاعلًا في إدارة التحولات الإقليمية، وبخاصة بعد موجة الاحتجاجات العربية. وكان قرار إلغاء المشاركة التركية في «أسطول الحرية ـ ٢» مؤشرًا على حدوث توافق من هذا النوع، بدليل ترحيب واحتفاء الولايات المتحدة و«إسرائيل» بالقرار التركي[٦٥].

وقد بدا أن تركيا تقترب من «إسرائيل» بقدر ابتعادها عن سورية،

---

(٦٣) كشفت صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية، في عددها الصادر يوم ٥/ ٧/ ٢٠١١، أن تركيا و«إسرائيل» تُجريان منذ أسابيع، اتصالات سرّية مباشرة في محاولة لإنهاء الأزمة بينهما. انظر: **الأخبار**، ٦/ ٧/ ٢٠١١.

(٦٤) انظر وقابل: «لماذا لن تُشارك «مرمرة» في «أسطول الحرية ٢»؟،» **السفير**، ٢٠/ ٦/ ٢٠١١، وعائشة كربات، «لماذا غاب الأتراك عن «أسطول الحريّة ٢؟،» **الأخبار**، ٢/ ٧/ ٢٠١١.

(٦٥) «مسؤول إسرائيلي: إسرائيل مستعدة للتعاون مع تركيا لطي صفحة السفينة «مرمرة»،» **الأهرام**، ٢٤/ ٦/ ٢٠١١. وقامت الإدارة الأميركية خلال أشهر عدة بإجراء اتصالات على مستويات عُليا مع الحكومة التركية، بهدف إحباط توجُّه أسطول تركي جديد إلى قطاع غزة، بالإضافة إلى دفع الأتراك لتحسين العلاقات مع «إسرائيل»، انظر: **الأخبار**، ٦/ ٧/ ٢٠١١.

لاستهدافات وأغراض أبعد مدى من سورية نفسها، وإن كان ذلك هو بيت القصيد، ويتعلّق الأمر بوعود أميركية، وربما إسرائيلية، بمنح تركيا فسحة تأثير في الشأن الفلسطيني من البوابة الإسرائيلية هذه المرة[٦٦]، بعدما شعر الأتراك ـ لبعض الوقت ـ أن التغيير في مصر ربما أفقدهم بعض القدرة على التأثير في الشأن الفلسطيني من بوابة قطاع غزة وحركة «حماس».

وتنطوي اتجاهات الرأي العام في تركيا على مدارك مركّبة، أو معقّدة، بشأن العلاقة مع إسرائيل، وهو ما ينعكس على جانب من السياسات التركية تجاه إسرائيل. وقد أظهرت استطلاعات الرأي أن العلاقات مع إسرائيل تمثّل ثاني أهم قضية في السياسة التركية بعد العلاقة مع الاتحاد الأوروبي[٦٧].

ورأى ١٠في المئة من الأتراك أن إسرائيل تمثّل تهديدًا لتركيا[٦٨]، قابل مع تعديل «الكتاب الأحمر» (وثيقة الأمن القومي)، ورأى ٤٠ في المئة أن العلاقات مع إسرائيل ليست ودّية، الولايات المتحدة ٣٣ في المئة، اليونان ١٦ في المئة، فرنسا ٨ في المئة، العراق ٧ في المئة[٦٩]. ورأى ٣٤ في المئة أن الوضع الراهن للعلاقات يُسيء لمصالح الطرفين، رأى ١٣ في المئة أنه يضر بمصالح تركيا، و١٢ في المئة أنه يضرّ بمصالح إسرائيل.

---

(٦٦) جددت «إسرائيل» وتركيا تعاونهما الأمني والعسكري. وقال موقع «ديبكا» الاستخباري الإسرائيلي، إن نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، موشيه يعلون، زار تركيا، والتقى سرًا مع رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، ومع رئيس المخابرات التركية، فيدان حاكان. وفي مقابل هذه العودة إلى التعاون، وافق نتنياهو ـ بناء على طلب الرئيس الأميركي باراك أوباما - على ثمن سياسي يقضي بأن تأخذ تركيا حصة في المفاوضات السياسة الفلسطينية الإسرائيلية، وأن توافق «إسرائيل» على دخول «حماس» في اللعبة. وقال أردوغان للرئيس أوباما: إن لدي فرصة جيدة أن أستطيع التأثير على موقف خالد مشعل إيجابيًا، فيما يخص موقفه من «إسرائيل». انظر: **القبس**، ٢٦/٦/٢٠١١.

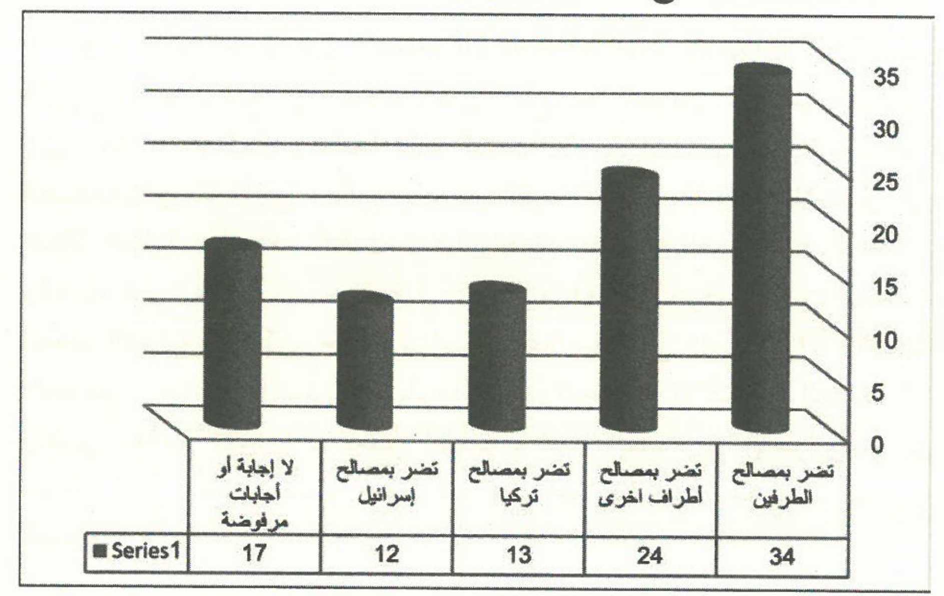
(٦٧) Akgün, «Foreign Policy Perceptions in Turkey,» p. 9.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١١.

الشكل الرقم (٨ ـ ٨)

الوضع الراهن للعلاقات بين تركيا وإسرائيل



المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٧.

لا يبدو أن الوساطة الأميركية، ولا الحاجة المتبادلة لدى الطرفين، مكّنتهما من تجاوز حادثة «مرمرة»، على الرغم من المفاوضات العديدة بينهما، ولا تبدو «إسرائيل» مستعدة لـ «الاعتذار ودفع التعويضات»[٧٠]، كما لا تبدو تركيا مستعدة للتراجع عن مطلبها الرئيس[٧١]. لكن كل ذلك لا يُعيق التنسيق الأمني والاستخباري[٧٢]، ولا التبادل التجاري[٧٣]، بين

---

(٧٠) «إسرائيل ترفض الاعتذار عن مجزرة سفينة مرمرة الزرقاء، وتقترح تقديم تعويضات،» **السفير**، ٢٤/٦/٢٠١١، و«واشنطن تضغط وإسرائيل ترفض تقديم اعتذار لتركيا عن جريمة «مرمرة»،» **السفير**، ١٨/٨/٢٠١١.

(٧١) «أردوغان: لا تطبيع مع إسرائيل قبل اعتذارها عن مجزرة «مرمرة»،» **السفير**، ٩/٧/٢٠١١.

(٧٢) **القبس**، ٢٦/٦/٢٠١١.

(٧٣) كشفت صحيفة **يديعوت أحرونوت** الإسرائيلية بالاستناد إلى إحصائية لاتحاد المصدّرين الإسرائيليين أن حجم صادرات «إسرائيل» إلى تركيا ارتفع بنحو ٤٠ في المئة في النصف الأول من عام =

الجانبين في قضايا عديدة، لعل أهمها الأزمة السورية الراهنة والمسألة الكردية.

ولم ينتهِ الحوار إلى النتائج المُبتغاة فاصطدم بالجدار، أو بالجُدر التي بدا أنها ترتفع في الوقت الذي أشاع فيه الطرفان توقعات بالتوصل إلى تسوية ممكنة. وهكذا فقد كانت الأزمة الظاهرة هي المشكلة الصادمة، وبعد تأجل متكرر لإصدار تقرير اللجنة الدولية للتحقيق في حادثة «سفينة مرمرة»، أعلنت تركيا رفضها لتقرير «بالمر» حول الحادثة، وكانت على علم بمضمونه قبل ذلك، ورفعت الموضوع إلى محكمة العدل الدولية، وشنّت حملة سياسية وإعلامية على «إسرائيل»، وأعلنت «تخفيض» مستوى التمثيل الدبلوماسي، و«تجميد» الاتفاقات العسكرية، وتطبيق معاملة تمييزية ـ لبعض الوقت ـ تجاه المسافرين الإسرائيليين في المطارات، وأعقب ذلك خطط لم يتم إعلانها حول عقوبات تجارية مختلفة.

وذهبت تركيا إلى القول إنها ستفرض عزلة سياسية على إسرائيل، وقال رجب طيب أردوغان إنه سيطلب التحالف الأمني مع مصر، وسيُسيّر دوريات للبحرية التركية من أجل ضمان الملاحة في شرق المتوسط، وأن السفن الحربية التركية سترافق السفن المتوجّهة إلى فك الحصار عن غزة.

وقد برزت تحليلات شتى حول الأزمة، ومنها ما ركّز على خلاف عامّ على سطح العلاقات، فيما يستمر التفاعل عميقًا بين الجانبين، وبخاصة أن ارتباطاتهما وتفاعلاتهما الغربية أقوى من أي ثغرات بينية، ومنها ما اعتبر أن الأزمة هي للتغطية على مشروع «الدرع الصاروخية»، وقال حزب الشعب الجمهوري المعارض ذلك، وذهب إلى القول إن الموقف من أزمة السفينة «شرّع» الحصار الإسرائيلي على غزة من حيث كان يزعم معارضته له.

ومن المحتمل أن الموقف التركي من مسألة «الدرع الصاروخية»، تعبير

= ٢٠١١، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٠. وتمثِّل تركيا سادس أكبر مستورد للصادرات الإسرائيلية بعد تحقيق نمو بلغ نحو ٧٢ في المئة، وهو أعلى نسبة للنمو في حجم صادرات لهذا العام، مقارنة بالفترة نفسها من العام المنصرم، في: أخبار العالم (بوابة إلكترونية)، ٢٦/٨/٢٠١١.

عن تغيير، أو تظهير جديد لموقف متشدد تجاه إيران، كما أن له تداعيات تخص العلاقة بين تركيا وروسيا بكل التداعيات المحتملة على علاقات تركيا بآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس. وثمة عوامل تجعل هذا التفسير أو التأويل «مرجحًا» بالنسبة إلى تطوّر السياسة التركية تجاه المنطقة في الأشهر الأخيرة. وهنا لا بد من أن تعمل الولايات المتحدة والناتو ـ إلى جانب عوامل أخرى ـ على احتواء الأزمة بين الطرفين، وبخاصة في الزمان الإقليمي الراهن. ويشبه التوتر الحاصل بين تركيا و«إسرائيل» ذلك التوتر الذي حصل بين تركيا والولايات المتحدة قُبيل الاحتلال الأميركي للعراق في عام ٢٠٠٣.

وكان تقرير لجهاز المخابرات التركي، قد ذكر قبل يومين فقط من اندلاع الأزمة الدبلوماسية، أن «إسرائيل أفضل دولة تقوم بالتعاون مع تركيا في مجال مكافحة الإرهاب، وبدأت بتقاسم بعض المعلومات الاستخبارية مؤخرًا على الرغم من الأزمة القائمة بين الدولتين»[٧٤]. ولعل الحقيقية تكمن هنا، إذ أوقفت تركيا إجراءاتها القضائية والجنائية تجاه الإسرائيليين المُتّهمين بحادثة السفينة المذكورة، ما يعني عودة الدفء إلى العلاقات بينها وبين إسرائيل[٧٥].

(٧٤) «تقرير للاستخبارات التركية حول الإرهاب: إسرائيل أفضل المتعاونين برغم الأزمة،» **السفير**، ٣٠/٨/٢٠١١. وقد سبقت الإشارة إلى أن جهاز المخابرات التركي قدّم تقريرًا استخباريًا خلال اجتماع مجلس الأمن القومي التركي في (٢٤/٢/٢٠١١)، قال فيه إن «حزب العمال الكردستاني يقيم علاقات مع «إسرائيل»، واعترف بعض عناصره بأنهم تلقوا تدريبًا على يد مسؤولين في جهاز «الموساد». وذكر تقرير المخابرات التركية أن حزب العمال الكردستاني و«إسرائيل» قاما معًا بتنسيق بعض الهجمات التي نفّذها الحزب. انظر: «Intelligence Report Reveals Links between PKK, Israel,» *Today's Zaman*, 8/3/2011.

وانظر تفاصيل أخرى عن العلاقة المفترضة بين حزب العمال الكردستاني و«إسرائيل»، في: ««Turkey is Common Enemy,» PKK Member Tells Israel,» *Hurriyet Daily News*, 22/9/2010, and Itai Anghel, «PKK Leader: Israel Is Helping Turkey to Destroy Us,», 22/9/2010.

(٧٥) نقلت صحيفة **يديعوت أحرونوت** عن مصادر في وزارة الخارجية الأميركية أن «المدّعي العام التركي تلقى تعليمات بتجميد الإجراءات القانونية كافة ضد المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين الضالعين بمهاجمة السفينة «مافي مرمرة»، وقالت الصحيفة إن دافيد ميدان، ضابط الموساد ومبعوث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إلى تركيا يعمل مع مسؤولين أتراكًا من أجل إيجاد صيغة تسمح للجانبين بإنهاء توتر العلاقات بينهما». وأشارت الصحيفة إلى إن «الموافقة التركية على تجميد =

٣ ـ إيران

تختلف أولويات تركيا وإيران في السياسة الإقليمية، وكذلك في تفاعلاتهما البينية، وعلى الرغم من استمرار المنافسة و«القبض والبسط» بين الطرفين على النفوذ والمكانة الإقليمية، وهي ظاهرة تاريخية ومحكومة بعوامل وفواعل عديدة، إلا أنهما طوّرا أنماطًا من التفاعل المركب، ينطوي على عوامل تقارب أو تجاذب انطلاقًا من مصالح قريبة وبعيدة المدى. وقد تمكّنت تركيا من مقاربة السياسة الإيرانية في إطار براغماتية نشطة لا تُخطئها العين، قابلتها إيران بقدر مماثل تقريبًا من المرونة السياسية والحسابات الاستراتيجية.

وتمكّنت تركيا من كسب موقع أكثر ثقة من السابق بما لا يقاس، وبخاصة مع الخطاب السياسي المعتدل، وتوسّطها في الملف النووي بين إيران والغرب، وقد ذكرنا ـ سابقًا ـ اتفاق تبادل الوقود النووي، ورعاية المفاوضات التي جرت بين إيران والغرب في إسطنبول حول المشروع النووي. وعندما زار الرئيس التركي، عبد الله غول، إيران (شباط/ فبراير ٢٠١١) لقي حفاوة كبيرة، وقد رُفعت صورُه وصور أردوغان في المسيرات الاحتفالية بانتصار الثورة الإيرانية.

وقد مثّلت الأزمة السورية مناسبة لمراجعة المواقف بين الدولتين، وربما مثّل الموقف التركي صدمة للجانب الإيراني، دفعت الإيرانيين إلى إعادة النظر في طبيعة العلاقة مع تركيا، وبخاصة أن الأخيرة واصلت تفتيش الطائرات الإيرانية المتّجهة إلى سورية، وتولّت مهمة ترتيب الضغوط الغربية على سورية، الأمر الذي دفع إيران إلى القول إنها ستستهدف قواعد الناتو في تركيا إذا قام الناتو بعمل عسكري ضد سورية[٧٦].

= الإجراءات القانونية ضد إسرائيل تعبّر عن توثق العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة على خلفية مصالح إقليمية مشتركة حيال سورية وإيران والعراق». في: أخبار العالم (بوابة إلكترونية)، ١٣/ ١/ ٢٠١٢.

(٧٦) إيلي شلهوب، «إيران: حماية أسوار دمشق دفاعًا عن بيروت وطهران،» **الأخبار**، ٢٤/ ٦/ ٢٠١١. ونفى المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، رامين مهمانبرست، ما قيل عن قيام إيران بتهديد تركيا إثر تلقّيها معلومات عن اعتزام حلف الناتو مهاجمة سورية عبر قواعده في تركيا»، في: «إيران تُكَذِّبُ إدعاءات تهديدها تركيا،» أخبار العالم (بوابة إلكترونية)، ٢٩/ ٦/ ٢٠١١.

ويرى الإيرانيون أنهم مستهدفون من تغييرات محتملة في سورية، تكون معادية لإيران و«حزب الله» في لبنان. وتؤيد إيران وجهة النظر السورية الرسمية حول الأبعاد الخارجية للأزمة، وتقدم الدعم إليها بمواجهة الاستهداف الخارجي. وقد وَصَفَ المرشدُ الأعلى، آية الله علي خامنئي، الاحتجاجات في سورية بـ «نسخة مزيفة للثورات العربية»، وأنها «من صنع الولايات المتحدة الأميركية»[٧٧].

وفي الوقت الذي تدعو فيه إيران نظام الرئيس بشار الأسد للقيام بإصلاحات[٧٨]، فإنها تتخوّف من تداعيات إسقاط نظامه، وقد حذّر وزير الخارجية الإيراني من أن «فراغ السلطة في سورية ستكون له عواقب غير متوقعة على الدول المجاورة وعلى المنطقة... ويمكن أن تسبب كارثة في المنطقة وأبعد منها»[٧٩]. وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية: «لو خُيِّرنا بين تركيا وسورية فإننا سنختار سورية بلا شك»[٨٠].

وردّت تركيا على إيران بقبولها العلني الانخراط في مشروع «الدرع الصاروخية» الذي كانت قد وافقت عليه مبدئيًا، لكن من دون ذكر أسماء الدول التي يستهدفها[٨١]. كما أعلنت أنها ستسمح لحلف الناتو بإقامة قواعد تنصُت وتجسس (رادار) في مدينة ديار بكر في جنوب شرق تركيا، وهو تطور بالغ الدلالة في استهداف إيران وروسيا، وقد شكل ذلك إحدى التجليات البارزة للمسار الذي اتخذته السياسة الخارجية التركية منذ عدة أشهر، ولا سيما تجاه سورية.

(٧٧) قناة العربية، ١٩/ ٧/ ٢٠١١، وأخبار العالم (بوابة إلكترونية)، ١٩/ ٧/ ٢٠١١.

(٧٨) **السفير**، ٢٩/ ٨/ ٢٠١١.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) **السفير**، ٢١/ ٧/ ٢٠١١.

(٨١) أشارت صحيفة **ميلليت**، تاريخ ١٤/ ٧/ ٢٠١١، إلى أن اتصالات مكثّفة جرت بين الرئيس الأميركي، باراك أوباما، ورئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، كما بين وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون، ووزير الخارجية التركي، أحمد داوود أوغلو، في الأشهر الأخيرة. وقالت إن تركيا التي كانت تنظر بحذر إلى مسألة نصب «الدرع الصاروخية»، باتت تنظر إليه بحرارة اليوم.

٤ ـ نتائج ملتبسة

قد تكون السياسة التركية حققت في الشرق الأوسط حضورًا أكبر وأكثر حماسة منها في أسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس وأوروبا والولايات المتحدة. ويعود ذلك لتلاقي عوامل تنشيط وتحفيز إلى جانب قابلية تلقي واسعة نسبيًا في الجانب العربي. وقد تحدث الكاتب محمد علي بيراند في صحيفة **حرييت** عن حسابات تركية «دقيقة جدًا»، تتعلق بـ «تعاظم القوة الإيرانية الشيعية بفضل برنامجها النووي». ويقول «إن الانطباع في دول الخليج والأردن ومصر أن ذلك يشكل خطرًا عليهم»، و«قادة هذه الدول دائمًا ما أعلنوا للثنائي أردوغان ـ داود أوغلو أنهم يريدون تركيا أن تكون إلى جانبهم، لتشكيل جبهة سنية تواجه طهران»[٨٢].

وأدلى وزير الخارجية أحمد داوود في طريق عودته من زيارة إلى إيران (٤ ـ ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢) بتصريحات تحدّث فيها عن «إحياء سُنّي»، وتكتل سُنّي عربي وتركي محتمل ضد «الإحياء الشيعي»، وأن ما يجري في عدد من الدول هو «ربيع إقليمي»، أو ربما «إسلامي»، وليس «ربيعًا عربيًا»[٨٣]. وقال أوغلو، إن ما يجري في المنطقة يضع أسس المئة عام المقبلة، «ونحن لا نريد لهذه الموجة أن تنتهي إلى خيبة أمل، وأن تغرق الدول في صراعات في ما بينها»[٨٤].

هنا تزداد وتائر «أدينة» بل «مذهبة» السياسة الإقليمية عمومًا، وأصبحت تعابير ومسميات مثل «سُنّة» و«شيعة» و«علويين» و«مسيحيين»، و«هلال شيعي»، وربما «هلال سُنّي». . . إلخ، جزءًا من الخطاب السياسي الرسمي (وغير الرسمي) في المنطقة العربية.

---

(٨٢) **السفير**، ١٤/٩/٢٠١١. وحول فكرة تحالف سُنّة العراق (العرب ـ الكرد) لأخذ زمام المبادرة في البلاد نحو تفاهمات تركية وأميركية وعربية ضد إيران، انظر وجهة نظر تركية في: Ali Semin, «The Domestic and Regional Repercussions of the US Withdrawal upon Iraq and the Middle East,» (Bilgesam, 10 January 2012).

(٨٣) محمد نور الدين، «داوود أوغلو يدعو للتغيير في لبنان و«يهدد» إيران: «الإحياء الشيعي» سقط و«الإحياء السُني» بدأ!،» **السفير**، ٩/١/٢٠١٢.

(٨٤) المصدر نفسه.

والحديث هنا عن «أدينة» قبل «المذهبة»، إذ سبق للوزير داوود أوغلو أن أدلى بتصريحات لشبكة CNN Turk قال فيها: إن ما يجري في المنطقة مؤشر على نهوض «وعي مشترك خارج الدولة القومية»، وإن ذلك هو «بداية تحوّل تاريخي» في منطقة الشرق الأوسط. ومن الواضح أن أوغلو «يأمل بتحوّلات نحو أنظمة أكثر إسلامية وأقل تعلّقًا بفكرة الدولة القومية»[٨٥].

ويبدو أن تركيا تتجه منذ موجة التحوّلات العربية، وربما قبل ذلك، إلى «التخلّي» عمليًا عن شعارات، أو مقولات، «الاعتدال» و«تصفير المشكلات» لصالح الزعامة الإقليمية و«الدولة المركز»، الأمر الذي ينطوي على احتمال بروز ديناميات وتجاذبات جديدة في السياسة الإقليمية، قد تهدد العلاقات بين تركيا والشرق الأوسط[٨٦].

---

(٨٥) سميح إدز، «ماذا يقصد أوغلو؟،» **حرييت**، ١٤/٢/٢٠١١.

(٨٦) انظر جانبًا من تلك المخاوف من منظور تركي في: Cenap Çakmak, «Why Did Turkey Have to Be Distant From the Middle East and North Africa?,» (Bilgesam, 2 January 2012).

الإشـارات والتنبيهات

ـ إن التغيير في السياسة الخارجية هو حالة تطوّرية وتجريبية لمدارك وأفكار وسياسات «تحت النظر»، وقد يكون نجاحها النسبي نتيجة لـ «توافق موضوعي» في البيئتين الداخلية والخارجية. وينطوي ذلك أيضًا على «تجسير» الفجوات، و«تصحيح» الرؤى من جهة تركيا نحو الخارج (أو بينها وبينه)، وبخاصة الجوار الجغرافي والسياسي، أو المجال التاريخي والثقافي.

ـ تُمارِس الأسلمة السياسية في تركيا نوعًا من «تظهير» تدريجي ومضطرد لاحتمال بقي كامنًا، أو مُلقًا (رسميًا) في حيّز «سياسات الظل»، أو «بدائل» السياسة الكمالية خلال أكثر عقود القرن العشرين، لكنه تظهير «معقلن»، أو لنقل إنه «تعقيل» لمسيرة «التكوين الاجتماعي ـ الدين ـ الدولة»، التي سبقت اللحظة الجمهورية الكمالية وعاصرتها، وها هي «تتجاوزها» ليس بنقضها تمامًا، وإنما بممارسة تأويلٍ جدّيٍ عليها. ويتجلّى ذلك في نوع مركّب من الفاعلية السياسية: تظهير لما كانٍ مستترًا، وتعقيل لما كان بعيدًا من السياسة العملية، وتدخُّل على النظرية وتكييفها وتوليفها، وانتقال من «التيار السياسي» العملي ـ وليس فقط «النظرية السياسية» ـ إلى «السياسة العملية»، وتبنّي نوع من «أيديولوجية حيوية»، أو «دينامية» تتمثل بعملية «أسلمة» نسبية متعددة الأشكال: اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، خدمية، وإعلامية... إلخ.

ـ إن الخطاب السياسي، وحتى السلوك السياسي، لا يخلقان مباشرة حقيقة سياسية، أو سياسة خارجية «جديدة»، وإنما هما يتابعان كل ذلك

ويكابدانه من المقدّمات إلى النتائج، أي إن الاستمرارية ـ التغيير في السياسة الخارجية ليست خطة توضع، أو قرارًا يُتّخذ، وإنما هي بالأحرى دينامية وسيرورة مفتوحة على احتمالات عديدة، ما يجعل السياسة الخارجية مشروع تغيير دائم، ونوعًا من انخراط مربك في «لعبة الأمم».

ـ علينا أن نُقرَّ منذ البداية، حتى لو واجهنا صعوبة في متابعة ذلك و«إثباته» في اللحظات التالية، أن أفكار ومدارك وخطط السياسة الخارجية التركية مع لحظة أردوغان ـ أوغلو تتسم بطابع ولود وقدرة على مخاطبة المخيلة والاستعدادت الذهنية الأولية لدى شريحة واسعة من المتلقين في الداخل والخارج. ونركز هنا على عاملين هما: الأهداف البعيدة التي تظللها سرديات وأيديولوجيات كبرى، والسياسات العملية التي تظللها أو تحكمُها حدود القدرة والإرادة السياسية. وتكاد نظرية أحمد داوود أوغلو في «العمق الاستراتيجي» أن تكون تظهيرًا متعدد الأشكال والمستويات لهذه الدينامية في السياسة الخارجية.

ـ ليس من منطق تام ومستقر يحكم السياسات الخارجية للدول، ويمكن القول إن السياسة الخارجية التركية (وأي سياسة لأي وحدة دولية) هي «عملية» و«سيرورة»، أو عمل قيد التحقق أو الانجاز، كما أن أي معرفة بالسياسة، هي ـ بلغة باشلارِ ـ «لانهائية» و«تقريبية»، ويجب أن تكون قابلة للمراجعة والتغيير، وحتى ـ بلغة كارل بوبر ـ لـ «التكذيب». وهذا يعني، بمقاربة بسيطة، أن السياسة الخارجية هي عمل مستمر، يتطلب تدخلًا وتعديلًا دائمًا، وأما علومها فتهتم بتحليل وتفسير لماذا وكيف يحدث أمر ما، أو لا يحدث؟

ـ وقفت السياسة الخارجية التركية طوال تاريخها الحديث أمام تحديات مُجهِدة تتركز حول حماية الدولة ومواجهة التحديات الأمنية الداخلية والخارجية، الفعلية والمُفترضة، وذلك من خلال الحفاظ على توازن العلاقة في البيئة الإقليمية والدولية بين عوامل العداء وعوامل المصلحة، وعوامل التنافر وعوامل التجاذب، عوامل الاستمرارية وعوامل التغيير. وقد مثّلت السياسة هذا المسلك خلال عقود القرن العشرين، ويمكن ملاحظة جذوره في السياسة التركية/ العثمانية منذ القرن الثامن عشر، وحتى قبل ذلك؛

وعلى هذا صاغت الدولة خطابها السياسي، وأقامت علاقاتها وتفاعلاتها الخارجية.

ـ إن «النظرية الجديدة» للسياسة الخارجية إذ تباشر «مشروع قطيعة» مع اللحظات السابقة، إلا أنها لم تُسقِط مفرداتها، وإنما أعادت ترتيبها لتجد تركيا نفسها في بدايات القرن الحادي والعشرين أمام جدول أعمال كبير ومُعقَّد، تُضاف إليه قضايا مُربكة من دون أن يخفف ذلك من حساسية وخطورة واستعجال تلك القضايا التي لم يُعطِها الترتيب الجديد الأهمية السابقة نفسها؛ ذلك أن الإصلاح وفق معايير الاتحاد الأوروبي (وبسبب الضغوط والتطورات الداخلية) لم يؤد إلى النهاية السعيدة لحلم قديم بأن تكون تركيا «من أوروبا»، كما لم تنته قصة «الشجن» أو «الأسى» الكردية، ولا مأزق «الإبادة» الأرمنية، ولا المطالب العلوية، ولا حتى تغيير مستقر في الأسس العميقة للعلاقة المدنية ـ العسكرية، كما أن الأيديولوجيا العلمانية (أو العلمانوية) لم تقلل من النزعة التقليدية في التكوين الثقافي والاجتماعي في تركيا، بل لعلها زادت في النزعات الإحيائية لتلك القيم، وأدّت إلى تصاعُد «الأسلمة» السياسية والاجتماعية والقوى الراديكالية... إلخ[1]، وهي القضايا التي يُنظَر إليها باعتبارها تحديات داخلية وخارجية على حد سواء.

ـ ثمة «اختلالات» ملازمة للسياسة، وهي ليست أخطاء أو أكاذيب أو خرافات وأوهامًا، فهناك مثلًا الفكرة القائلة إن الكلام عن أمر ما يوجده؟ كأن يكون «كلام» الحكومة التركية عن «سياسة خارجية جديدة» و«عمق استراتيجي» و«تصفير المشكلات»... إلخ، هو «زرع» لا يلبث أن يولِد

(١) اعتقلت حكومة حزب العدالة والتنمية الكاتب الصحفي أحمد شيك بتهمة الانتماء إلى تنظيم «الأرغينيكون» (Ergenekon)، وصادرت النسخة الأصلية الكاملة من مخطوط كتابه **جند الإمام** «الذي يتناول فيه العلاقة بين الحكومة ومنظمات إسلامية وطرق صوفية وشبكات دينية. وبعدما أكد شيك نيّته نشر الكتاب، أمر النائب العام السابق، زكريا أوز، بمحوِ ملفات الكتاب من الحواسيب الموجودة فيها، ومن المطبعة، ومن الملفات الشخصية للكاتب، وذلك منعًا لنشر الكتاب الذي يقول مؤلفُه إنّ حركة فتح الله غولين (النورسية) وجماعات دينية أخرى تسيطر على المؤسسة الأمنية والاستخبارية، تحت غطاء من حكومة الحزب المذكور». انظر **حرييت**، ١/ ٤/ ٢٠١١؛ قناة التركية، ١/ ٤/ ٢٠١١.

نبتًا وغرسًا، وهذا ليس «سحرًا»، وإنما هو تأكيد على تأثير الأفكار والخطاب في المدارك والأفهام والمواقف، وهو جزء من مفردات وسياسات أخرى عديدة. لكن الخطر هو في التقدير الخاطئ للمقتضيات الزمنية والعملية لذلك.

ـ والاختلال أو الاضطراب هو أيضًا أمر وليد الوضوح والبساطة في خطاب السياسة الخارجية الذي يقترب في كثير من الأحيان من كونه بداهة، وهذا مما يُحسب له، لكن ليس من دون مخاطر؟ الوضوح المفترض هو نتيجة اختلالين، **الأول** هو الفهم أو التلقي السطحي للظاهرة التركية، **والثاني** هو الفهم أو التلقّي الأيديولوجي لها بكيفية تقسرها على دلالات، أو معانٍ محددة. يمكن ملاحظة هذين الأمرين أو الاختلالين بقوة في تلقي السياسة الخارجية التركية، وأحيانًا على مستوى الخطاب السياسي نفسه.

ـ هناك اختلال آخر، وهو تلقي أو إدراك الجزء باعتباره كلًا، وقد يحدث أيضًا نوع من تأويل الخطاب باعتباره دلالة على الكل، فما يقوله رجب طيب أردوغان أقل بكثير مما ينوي فعله، والواقع أن ما يحدث ربما يكون العكس تمامًا.

ـ اختلال آخر أيضًا، وهو تفسير الظاهرة بما هو متوقع منها، وإذا ما ارتفع سقف التوقعات فهذا يزيد من حيّز أو قدر الاختلال الممكن أو المحتمل، فيما المطلوب هو التفسير انطلاقًا من الواقع، ليس الواقع وإنما الدينامية التي تتجه بأمر ما لجعله «واقعًا»، بظاهرة ما لجعلها «حدثًا»، بحدث ما لجعله «رمزًا»، أو «عنوانًا»، أو «حقيقة» في السياسة الخارجية.

خاتمـــة

تشهد السياسة الخارجية التركية منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، وبصورة خاصة منذ بداية العقد الثاني منه، أكثر فتراتها قوة ونشاطًا، ويبدو أنها تثير شغفًا لا يقف عند حد الإعجاب، وثمة من يتابعها بنوع من الترقّب، كأنما تركيا اليوم هي مفاجأة القرن (هل هي نبوءة تورغوت أوزال؟)، وعلينا أن «نيمم» وجهنا شطر «أنقرة» أو «إسطنبول»، بأي المعنيين أردنا، والأمر ليس مجرد اختيار. وهذا جزء من رهانات واصطفافات سياسية وثقافية متعددة الأشكال والأطوار، ويمكن للبحث التاريخي والتحليل الثقافي أن يتقصّى ذلك منذ الآن حتى مراحل عديدة سابقة على اللحظة العثمانية.

قد يتطلب البحث العلمي شيئًا مختلفًا، ليس معاكسة المشاعر والنوايا الطيبة، وإنما شيء آخر مختلف تمامًا، وهو أن لا تشغله السياسات اليومية والتغيرات الطارئة أو المستجدة عن متابعة الخط العام والنَفَس المديد، بل المضامين العميقة للظاهرة التركية، الأمر الذي يتطلّب بدوره مكابدة الحفر في الطبقات المُتراكمة من الكلام عن السياسة الخارجية التركية بالكيفية التي ذكرنا توًا. ويعني ذلك أن مادة التأمّل بما تشهده من «سيولة» أحداث وتغيرات في السياسات الخارجية والعلاقات الدولية والتفاعلات الأهلية والاقتصادية والإعلامية والثقافية والتاريخية. . . إلخ، يمكن أن تُحَفِّز على المزيد من التأمّل في كل ما يتعلّق بتركيا.

أصبح جدول أعمال السياسة الخارجية أكبر وأكثر تعقيدًا، ويتضمن مفردات هي خليط من قضايا تاريخية «مغلقة» أو «صعبة الحل» مثل:

المسألة الكردية، والمطالب (أو الحقوق) الجغرافية لدول الجوار، والعلاقة مع الغرب، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، وروسيا... إلخ. وقضايا أكثر حداثة مثل: مراجعة مفاهيم الهوية، والدولة، والنظام السياسي، والإسلام، والديمقراطية، والحداثة، والتكوينات الإثنية، والذاكرة التاريخية، والعلاقة مع الآخر، وتطور تأثير اللوبيات المحلية واتجاهات الرأي العام والكتل الناخبة في السياسة الخارجية.

تتطلب تركيا إجراء تغييرات أساسية في الـ «البراديغم»، أو «الرؤية المعرفية» الحاكمة والناظمة لصنع السياسة الخارجية، وليس فقط إقامة تحالفات وتوازنات تكتيكية موقتة ـ وهذه هي «المقولة المركزية» لنظرية «العمق الاستراتيجي» عند داوود أوغلو ـ أو إجراء تغييرات نسبية، جزئية أو بلاغية، في الخطاب السياسي، أو حتى في السياسة العملية، ذلك أن الاستجابة للتحديات الداخلية والخارجية تتطلب استخدام أدوات معرفية ورؤيوية جديدة تكون قادرة على تحقيق معرفة «مطابقة» ما أمكن، فضلاً عن توافقها مع الحيوية السياسية في داخل تركيا، وتستجيب لمتطلبات السياسة الخارجية في بيئة عولمية نشطة.

إن التعاطي مع السياسة الخارجية التركية كأنما هو انخراط في حقل من «الاختلالات» و«الدلالات»، ما يجعلك في مواجهة حالة من «عدم التعيين» و«الغموض الثقيل». تتحوّل «الحادثة» إلى «حدث»، وتصبح «رمزًا»، ثم «غطاءً» أو «حجابًا» لسياسات يخالف ظاهرها حقيقتها. إذ ثمة الكثير من الكلام في السياسة وتجاذبات ومواقف على السطح، فيما تتكشف الأمور عن مسارات أخرى «خلف الكواليس»، وتبرز أزمات عديدة، بينما تكون تغطية لأمور أخرى تجري «من وراء حجاب».

يبدو أن التغييرات في السياسة الخارجية اليوم هي نتيجة مدارك عامة حول «أيديولوجيا مناسبة»، وهي نوع من «الاستثمار» في توافق نشط ووعي بالتغيير لدى شريحة أوسع من الناخبين، أكثر منه إحيائية دينية أو ثقافية... إلخ. وقد تجلّى ذلك «التوافق النشط» على شكل «استعدادات أولية» لدى الكتلة السياسية

الفاعلة في تركيا، وتمثلت بالتنظير لـ «الوسطية» و«التوليف» أو «المزاوجة» بين البُعدين الشرقي والغربي في التكوين التركي المعاصر، والتأكيد على أن مطلب أو مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتحالف مع الولايات المتحدة الأميركية ـ بكل ما يقتضيه ذلك من مواقف وسياسات ـ لا يتعارض مع الهوية الدينية والتاريخية، أو العكس، وأن التوسّط بين الغرب وحركات الإسلام السياسي كان فرصة ثمينة أمام تركيا لأن تُحقق مكاسب ريادية وقيادية، وأن تكون «الدولة المركز» في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وربما المجال الإسلامي.

حاولت الدراسة تناول السياسة الخارجية التركية، بالتركيز على التحليل الكلّي لجوانبها النظرية والمعرفية في الأبعاد العامة أو ما حددته بـ «الاتجاهات» و«الأهداف» و«الأدوار» و«الاستراتيجيات»، وبخاصة ما افترضت أنه تَقَصٍّ عميق لديناميات الاستمرارية ـ «التغيير» في السياسة الخارجية. هنا كان الجهد الرئيس للدراسة، وأرجو أن ينظر إليه انطلاقًا من اعتبار أساسي، وهو إرادة التجريب المنهجي والمعرفي و«التمرين» العلمي والأكاديمي على تناول الظواهر السياسية بكيفية منهجية مركبة ما أمكن.

وتناول المنحى الثاني السياسة الخارجية التركية، أو علاقات تركيا تجاه: الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، آسيا الوسطى ـ جنوب القفقاس، الشرق الأوسط. وكان التركيز هنا على ديناميات السياسة والعلاقات البينية وتداعياتها الأخرى، ونظرًا إلى خصوصية العلاقة بين تركيا وكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فقد تمّ التركيز، في علاقات تركيا معهما، على «نظام التفاعل» أو «الاحتكاك»، الذي تفرع إلى «نقاط الارتباط»، و«نقاط التنافس»، و«نقاط الصدام».

تُفسّر «صعوبة الرؤية»، وربما «مخاطر التحليل» بشأن الظاهرة التركية، ذلك القدر من «عدم اليقين» بشأن المستقبل، بخاصة، وأن الأسس المحلية (وكذلك الإقليمية والدولية) للسياسة الخارجية التركية هي من المحددات والفواعل «غير القابلة للتعيين» في حالة بلد لم يتفق أهله على أن تأسيسه في بدايات القرن العشرين كان هو الخيار الأفضل آنذاك،

كما لم يتفقوا حتى الآن على أي «تسوية» بهذا الخصوص. ومن ثم ركزت الدراسة على «مشروع» سياسة خارجية تتجاذبها ديناميات عميقة بين «الاستمرارية» و«التغيير»، أو سياسة خارجية «غير متفق عليها» لدولة «غير متفق عليها» أيضًا، أو «غير نهائية». ويبدو أن المهمة الأكبر اليوم (كما كانت في الماضي) لتلك السياسة هي الحفاظ على غلبة نسبية لعوامل وديناميات الدولة واستمرارها، مقابل عوامل وديناميات تغييرها (وربما انقسامها).

المراجـــع

١ ـ العربية

كتب

إبراهيم، عبد الله. **المركزية الغربية إشكالية التكون والتمركز حول الذات**. ط ٢. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، ٢٠٠٣.

أحمد، فيروز. **صنع تركيا الحديثة**. ترجمة سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري. بغداد: دار الحكمة، ٢٠٠٠.

أركون، محمد. **الإسلام، أوروبا، الغرب رهانات المعنى وإرادات الهيمنة**. ترجمة واسهام هاشم صالح. ط٢. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠١.

ـــــــ. **تاريخية الفكر العربي الإسلامي**. ترجمة هاشم صالح. ط ٢. بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٦.

أرمسترونغ، هـ. س. **الذئب الأغبر مصطفى كمال**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٥٢.

أوغلو، أحمد داوود. **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**. ترجمة ابراهيم البيومي غانم. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦.

ـــــــ. **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**. ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل؛ مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو. الدوحة: مركز الجزيرة للأبحاث؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠.

أوغلي، أكمل الدين إحسان ومحمد صفي الدين أبو العز. **العلاقات العربية ـ التركية**. ٢ ج. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١ ـ ١٩٩٣. ج. ٢: **من المنظور التركي**.

أولسن، روبرت. **المسألة الكردية في العلاقات التركية ـ الإيرانية**. ترجمة محمد إحسان رمضان. أربيل: دار ئاراس، ٢٠٠١. (السلسلة الثقافية)

باموك، أوهان. **اسمي أحمر**. ترجمة عبد القادر عبد اللي. ط٢. دمشق: دار المدى، ٢٠٠٤.

بنجيو، أوفرا وجنسر أوزكان. **التصوّرات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣. (دراسات عالمية؛ ٥١)

الجميل، سيار. **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

الداقوقي، إبراهيم. **صورة الأتراك لدى العرب**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

ـــــــ. **صورة العرب لدى الأتراك**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

دورتي، جيمس وروبرت بالستغراف. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة وليد عبد الحي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥.

الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا رشيد رضا، علي عبد الرازق، عبد الرحمن الشهبندر: دراسات ونصوص. دراسة وتقديم وجيه كوثراني. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦. (سلسلة التراث العربي المعاصر)

دولينا، نيل الكسندروفنا. **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر**. ترجمة أنور محمد إبراهيم. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩.

راثمل، أندرو. **الحرب السرية في الشرق الأوسط: الصراع على سورية: ١٩٤٩ ـ ١٩٥٧**. عمان: الأهلية للنشر، ١٩٩٧.

روبنس، فيليب. **تركيا والشرق الأوسط**. ترجمة ميخائيل نجم خوري. نيقوسيا: دار قرطبة، ١٩٩٣.

روبيرتس، ج. تيمونز وايمي هايت. **من الحداثة إلى الدولة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي**. ترجمة سمر شيشكلي؛ مراجعة محمود ماجد عمر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤. (عالم المعرفة؛ ٣١٠)

زرقة، محمد علي. **قضية لواء الإسكندرونة**. ٣ ج. بيروت: دار العروبة، ١٩٩٣.

الزين، مصطفى. **ذئب الاناضول**. لندن: رياض الريس، ١٩٩١.

سيل، باتريك. **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**. ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة. دمشق: دار طلاس، [د. ت.].

شايكان، داريوش. **النفس المبتورة هاجس الغرب في مجتمعاتنا**. بيروت: دار الساقي، ١٩٩١.

عبد العاطي، محمد (محرر). **تركيا: تحديات الداخل والخارج**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٩.

العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

عيساوي، شارل. **تأملات في التاريخ العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

فرومكين، ديفيد. **سلام ما بعده سلام: ولادة الشرق الاوسط، ١٩١٤ ـ ١٩٢٢**. ترجمة أسعد كامل الياس. لندن: رياض الريس، ١٩٩٢.

كرامر، هاينتس. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. تعريب فاضل جتكر. الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١.

مانتران، روبير (معد). **تاريخ الدولة العثمانية**. ترجمة بشير السباعي، ٢ ج. القاهرة: دار الفكر للدراسات، ١٩٩٢.

محفوض، عقيل سعيد. **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨.

ـــــــ . **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.

محمود، أحمد إبراهيم (محرر). **الخليج والمسألة العراقية: من غزو الكويت إلى احتلال العراق ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣.

نور الدين، محمد. **تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨.

ـــــــ . **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**. لندن: رياض الريس، ١٩٩٧.

هنتنغتون صموئيل. **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**. ترجمة طلعت الشايب؛ تقديم صلاح قنصوه. القاهرة: دار سطور، ١٩٩٩.

هوفسبيان، نوبار (محرر). **تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري**. ساهم في إعداده وراجعه غانم بيبي وسامي الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥.

دوريات

«الاتحاد الأوروبي هو من سيطلب من تركيا الانضمام إليه.» **زمان**: ٢/ ٥/ ٢٠١١.

«أحمد أوغلو «العقل التركي» يتحدث لـ «الشرق الأوسط» في مقابلة نادرة: تحدث عن الوساطة بين سورية وإسرائيل... والاتصالات مع حماس وحزب الله والمطلوب من إيران وكشف عن لقاءات باكستانية أفغانية.» حوار مينا العريبي. **الشرق الأوسط**: ١٠/ ٤/ ٢٠٠٩.

الأخبار (بيروت): ٧/ ٧/ ٢٠١٠؛ ٣٠/ ١٠/ ٢٠١٠، و٦/ ٧/ ٢٠١١.

إدز، سميح. «ماذا يقصد أوغلو؟.» **حرييت**: ١٤/ ٢/ ٢٠١١.

«أردوغان أول رئيس وزراء يزور إقليم كردستان العراق.» **راديكال**: ٢٩/ ٣/ ٢٠١١.

«أردوغان في قبرص التركية: لا يمكن مواصلة التفاوض للأبد.» **السفير**: ١٢/ ٧/ ٢٠١١.

«أردوغان: لا تطبيع مع إسرائيل قبل اعتذارها عن مجزرة «مرمرة».» **السفير**: ٩/ ٧/ ٢٠١١.

«أزمير مقر قيادة العمليات العسكرية في ليبيا.» **تركيا اليوم**: ٢٦/ ٣/ ٢٠١١.

«الأسد يصرّ على دور أنقرة حتى في المفاوضات المباشرة.» **السفير**: ١٧/ ٩/ ٢٠٠٩.

«الأسد: التفاوض عبر تركيا.» **السفير**: ١٤/ ١١/ ٢٠٠٩.

«الأسد: لا تفاوض إلا عبر تركيا.» **الأخبار**: ١٤/ ١١/ ٢٠٠٩.

«إسرائيل ترفض الاعتذار عن مجزرة سفينة مرمرة الزرقاء، وتقترح تقديم تعويضات.» **السفير**: ٢٤/ ٦/ ٢٠١١.

أقشام: ٢٢/ ٣/ ٢٠١١.

أوغلو، أحمد داوود. «تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط.» ترجمة غزال يشيل أوغلو. **شؤون الأوسط** (بيروت): العدد ١١٦، خريف ٢٠٠٤.

ـــــــ . «مكانة تركيا في العالم.» **شؤون الأوسط**: العدد ١١٦، خريف ٢٠٠٤.

أولسفير، جنيد. «ماذا يجري في تركيا؟.» ترجمة نسرين ناضر. **النهار**: ١٦/ ٥/ ٢٠١٠.

بيضون، عباس. «الشعر المقروء على الماء وحنين الشيوعيين العثماني.» **السفير**: ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٦.

«تحركات عسكرية روسية على حدود تركيا!.» **السفير**: ١٩/ ١٢/ ٢٠١١.

تركيا اليوم: ٨/ ٣/ ٢٠١١.

«تركيا تُشبّه الموقف في سوريا بما حدث في ليبيا.» **الاتحاد**: ١٨/ ٨/ ٢٠١١.

«تركيا من أتاتورك إلى أردوغان (الحلقة السابعة) ـ الاستثناء التركي: المفكر التركي شريف ماردين لـ «الشرق الأوسط»: العلمانية التركية بدأت منذ القرن الثامن عشر على يد رجال دين عارضوا السلطان عبد الحميد.» حوار منال لطفي. **الشرق الأوسط**: ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٧.

«تركيا من بلد «طرف» إلى بلد «مركز».» **السفير**: ٢١/ ٨/ ٢٠٠٤.

«تركيا: هدم نصب «المصالحة» مع أرمينيا.» **السفير**: ٢٧/ ٤/ ٢٠١١.

تركيا: ٢٢/ ٢/ ٢٠١١؛ ١١/ ٣/ ٢٠١١، و١٣/ ٣/ ٢٠١١.

تشبينار، عمر. «سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة.» **أوراق كارينغي (بيروت)**: العدد ١٠، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨.

تشرين (دمشق): ٧/ ٢/ ٢٠١١.

«تقرير للاستخبارات التركية حول الإرهاب: إسرائيل أفضل المتعاونين برغم الأزمة.» **السفير**: ٣٠/ ٨/ ٢٠١١.

الثورة: ٧/ ١/ ٢٠٠٤.

جمهوريت: ٢٢/ ٣/ ١٩٩٢، و١٧/ ١/ ٢٠٠٦.

«الحكومة تعلن إجراءات لتحسين حقوق الأكراد تركيا: صدام نادر بين العلويين والعلمانيين.» **السفير**: ١٤/ ١١/ ٢٠٠٩.

الحياة: ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٦.

حيدر، زياد. «تطور استراتيجي للعلاقات الثنائية والتوازنات الإقليمية: لا حدود بين سوريا وتركيا.» **السفير**: ١٤/ ٩/ ٢٠٠٩.

———. «يوم تاريخي لسوريا وتركيا: زوال الحدود المشتركة.» **السفير**: ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٩.

درويش، كمال. «تاريخ تركيا وجغرافيتها كانا دائمًا أوروبيين.» **النهار**: ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٢.

«الرئيس كول: زيادة العداء للإسلام يتنافى مع روح القيم الأوروبية.» **زمان**: ١/ ٥/ ٢٠١١.

«رادارات أميركية في تركيا للتجسس على سورية.» **السفير**: ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٥.

رودنبيك، ماكس. «حين يرتدي الأتراك زي التجار والدبلوماسيين.» **النهار**: ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٩.

زادة، بيروز مجتهد. «النظام القانوني لحوض قزوين: صورة للجغرافيا السياسية.» **شؤون الأوسط**: العدد ١٠٩، شتاء ٢٠٠٣.

زمان: ٢٠/ ٢/ ٢٠١١، و١٧/ ٣/ ٢٠١١.

الزين، جهاد. «النجاحات التركية في العالم العربي: جاء وقت التفكير لا التصفيق.» **النهار**: ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٩.

السامرائي، محمود سالم. «المساومة في السياسة الخارجية التركية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧.

السفير: ٧/ ١/ ٢٠٠٤؛ ٢١/ ٧/ ٢٠٠٤؛ ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٤؛ ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٤؛ ٨/ ١/ ٢٠٠٥؛ ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٥؛ ١٨/ ١/ ٢٠٠٦؛ ١١/ ١١/ ٢٠٠٦؛ ١٤/ ١١/ ٢٠٠٦؛ ٩/ ١٢/ ٢٠٠٦؛ ١٧/ ٩/ ٢٠٠٩؛ ٦/ ١٠/ ٢٠٠٩؛ ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٩؛ ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٩؛ ١٣/ ٢/ ٢٠١١؛ ١١/ ٣/ ٢٠١١؛ ٢/ ٤/ ٢٠١١؛ ٤/ ٤/ ٢٠١١؛ ٢٣/ ٦/ ٢٠١١؛ ٤/ ٧/ ٢٠١١؛ ٢١/ ٧/ ٢٠١١؛ ٢٩/ ٨/ ٢٠١١، و١٤/ ٩/ ٢٠١١.

«السفير التركي في إسرائيل: عليكم تفهّم دورنا في المنطقة.» **السفير**: ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٩.

السيد، رضوان. «التوتر الإيراني والهدوء التركي.» **النهار**: ١٣/ ٨/ ٢٠٠٦.

سيل، باتريك. «أردوغان يستعد لمعالجة المسألة الكردية.» **الحياة**: ٢١/ ٨/ ٢٠٠٩.

الشريف، يوسف. «نساء في تركيا وعقوبة الزنا.» **الحياة**: ١٥/ ٩/ ٢٠٠٤

شلهوب، إيلي. «إيران: حماية أسوار دمشق دفاعًا عن بيروت وطهران.» **الأخبار**: ٢٤/ ٦/ ٢٠١١.

صابر، فوزية. «الأكراد في العلاقات التركية ـ العراقية: قراءة جيوسياسية.» **شؤون الأوسط**: العدد ١٢٢، ربيع ٢٠٠٦.

صباح: ٤/ ٩/ ١٩٩٧؛ ١٥/ ٢/ ٢٠١١؛ ١٨/ ٣/ ٢٠١١؛ ٢١/ ٣/ ٢٠١١، و٢٣/ ٣/ ٢٠١١.

طرف: ٢١/ ٩/ ٢٠١١.

الطويل، رواء. «العلاقات التجارية بين تركيا وإيران ١٩٧٠ ـ ١٩٩٨.» **شؤون الأوسط**: العدد ١٠٨، خريف ٢٠٠٤.

العظم، صادق جلال. «الدولة العلمانية والمسألة الدينية: تركيا نموذجًا.» **الدراسات الفلسطينية**: السنة ٢١، العدد ٨٢، ربيع ٢٠١٠.

القبس: ٢٦/٦/٢٠١١.

كربات، عائشة. «لماذا غاب الأتراك عن «أسطول الحريّة ٢؟.» **الأخبار**: ٢/٧/٢٠١١.

كفادار، جمال. «ظهور الدولة العثمانية في الدراسات التاريخية المعاصرة.» ترجمة عبد اللطيف الحارس. **الاجتهاد** (بيروت): العددان ٤١ ـ ٤٢، شتاء ـ ربيع ١٩٩٩.

كيلنر، تييري ومحمد رضا جليلي. «أنابيب النفط وخطوط نقله.» ترجمة علي جوني. **شؤون الأوسط**: العدد ١٠٩، شتاء ٢٠٠٣.

«لقاء جدة بين عبد الله وعبد الله... يعيد «ضبط» الإيقاع التركي!.» **الوطن**: ١٦/٨/٢٠١١.

«لماذا لن تُشارك «مرمرة» في «أسطول الحرية ٢»؟.» **السفير**: ٢٠/٦/٢٠١١.

ماردين، شريف. «الاستثناء التركي.» حوار منال لطفي. **الشرق الأوسط**: ٢٧/١٠/٢٠٠٧.

ماكارثي، جوستين. «سياسات الإصلاح العثماني.» ترجمة عبد اللطيف الحارس. **الاجتهاد**: العددان ٤٥ ـ ٤٦، شتاء ـ ربيع ٢٠٠٠.

محفوض، عقيل سعيد. «علويو تركيا: الإسلام التركي والعلمانية النابذة.» **السفير**: ١٥/٩/٢٠٠٦

محلي، حسني. «قراءة أولية في الانتخابات التركية.» **المستقبل**: ٥/١١/٢٠٠٢.

«مسؤول إسرائيلي: إسرائيل مستعدة للتعاون مع تركيا لطي صفحة السفينة «مرمرة».» **الأهرام**: ٢٤/٦/٢٠١١.

المستقبل: ٢٢/١٢/٢٠٠٤.

الميلاد، زكي. «صدمة زوال الخلافة العثمانية في الفكر الإسلامي.» **الاجتهاد**: العددان ٤٥ ـ ٤٦، شتاء ـ ربيع ٢٠٠٠.

ميلليت: ٢٤/٣/٢٠١١، و١٤/٧/٢٠١١.

نور الدين، محمد. «تركيا تحت الاحتلال التبشيري.» **السفير**: ٢٧/١/٢٠٠٥.

ـــــــ. «تركيا: تقدم كبير نحو حل المسألة العلوية.» **السفير**: ٢/٤/٢٠١١.

ـــــــ. «داوود أوغلو يدعو للتغيير في لبنان و«يهدد» إيران: «الإحياء الشيعي» سقط و«الإحياء السُني» بدأ!.» **السفير**: ٩/١/٢٠١٢.

ـــــــ. «قواعد عسكرية أميركية جديدة في تركيا.» **السفير**: ١٨/٤/٢٠٠٦.

ـــــــ. «لماذا تحتفظ أميركا بـ ٩٠ رأسًا نوويًا في تركيا؟.» **السفير**: ٢٧/٦/٢٠٠٦

«هل تؤجّر تركيا أراضيها الحدودية مع سورية لـ «إسرائيل»؟.» **السفير**: ٢٨/٥/٢٠٠٩.

«واشنطن تضغط وإسرائيل ترفض تقديم اعتذار لتركيا عن جريمة «مرمرة».» **السفير**: ١٨/٨/٢٠١١.

الوطن: ١٦/٩/٢٠٠٩.

يني شفق: ١٧/٣/٢٠١١.

اليوم السابع: ١٧ آب/ اغسطس ٢٠١١.

نـدوة

«العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة.» (ندوة نظمها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، قطر، ١٩ ـ ٢٠ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٠).

وثائق وتقارير

«الاتحاد الأوروبي يناقش قرار «اتفاقية الإعادة» مع تركيا.» (أخبار العالم، ٢٤/٢/٢٠١١).

إدز، سميح. «أحمد داوود أوغلو: عثماني جديد،» **ميلليت**، ١٢ ـ ٩ ـ ٢٠٠٩ (صفحات سورية، ٢٧/٩/٢٠٠٩).

«أحمد داوود أوغلو: تركيا مستقبل السلام بالشرق الأوسط.» مقدم الحلقة يوسف الشريف (برنامج «لقاء اليوم»، الجزيرة نت، ٢٨/٨/٢٠٠٩).

«أردوغان بواشنطن لبحث قضايا إقليمية.» (الجزيرة نت، ٧/ ١٢/ ٢٠٠٩).

اكتشابار، بوراك [وآخرون]. «الحوار حول التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط الكبير: تقييم من المجتمع المدني التركي.» (ورقة اسطنبول الثالثة، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، ٢٠٠٤).

أوزبودون، أرغون. ««المركز/ المحيط»... خط الانقسام في السياسة التركية.» ترجمة بكر صدقي (الأوان، ١/ ٩/ ٢٠٠٧).

«إيران تُكَذِّبُ إدعاءات تهديدها تركيا.» (أخبار العالم، ٢٩/ ٦/ ٢٠١١).

«تركيا تتوسط بين سورية والعراق.» (الجزيرة نت، ٢٩/ ٨/ ٢٠٠٩).

«الحوار حول التحول الديموقراطي في الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا.» (ورقة بحثية، مركز الخليج للأبحاث، ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤).

«داوود أوغلو للاتحاد الأوروبي: تركيا ليست دولة هامشية.» (أخبار العالم، ٢٧/ ٢/ ٢٠١١).

«داوود أوغلو يُهاتف نظيره الإماراتي حول الأوضاع في سوريا وليبيا.» (أخبار العالم، ١٢/ ٨/ ٢٠١١).

ديميريل، سليمان. «تركيا في ضوء المتغيّرات على الساحة الدولية.» حوار جميل عازر (الجزيرة نت، ٢٦/ ٨/ ٢٠٠١).

روكفوي، كريستوف دو. «لماذا التزم العرب الصمت حيال الأزمة السورية؟.» (ميدل ايست أونلاين، ٦/ ٥/ ٢٠١١).

«ساركوزي: لا لعضوية تركيا «الكاملة» في الاتحاد الأوروبي.» (أخبار العالم، ٢٧/ ٢/ ٢٠١١).

طوغال، جهان. «إسلاميو الناتو.» (الأوان، ٢٨/ ٣/ ٢٠١٠).

«العراق على أرضية هشّة: العنف ضد الأقليات في المناطق المتنازع عليها في محافظة نينوي.» (منظمة هيومان رايتس ووتش، واشنطن، ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩).

كراكاش، أثر. «تركيا: الأسس الاقتصادية للصراع بين العلمانية واللاعلمانية.» ترجمة بكر صدقي (الأوان، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٧).

ماغوز، موشيه. «الهلال الشيعي: الخرافة والواقع.» (سلسلة ترجمات الزيتونة؛ ٢٨، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، آذار/ مارس ٢٠٠٨).

«مآل العقوبات على إيران ومواقف الدول المؤثرة والمحيطة.» تحرير شفيق شقير (التقارير المعمقة؛ رقم ٢، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أيار/ مايو ٢٠١٠).

مجموعة الأزمات الدولية. «النفط مقابل الأرض: نحوالمبادلة العظمى الخاصة بالعراق والأكراد.» (تقرير الشرق الأوسط؛ رقم ٨٠، ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٨).

محفوض، عقيل سعيد. «سورية وتركيا: «نقطة تحول» أم «رهان تاريخي»؟.» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢).

ـــــــ. «العلاقات السورية ـ التركية: التحولات والرهانات.» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١).

المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية (TESEV) وصندوق مارشال الألماني (GMF). «الديمقراطية والتنمية الإنسانية في الشرق الأوسط الكبير: استراتيجية عبر أطلسية.» (ورقة اسطنبول الأولى، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، ٢٠٠٤).

نور الدين، محمد. «تركيا: مفارقة الدور المتنامي خارجيا والإصلاح المتعثر داخليا.» (سويس انفو (Swiss Info)، ١٠/ ٣/ ٢٠١١).

«اليونان تقيم خندقًا عظيمًا على الحدود مع تركيا.» (أخبار العالم، ٥/ ٨/ ٢٠١١).

١ ـ الأجنبية

Books

Abramowitz, Morton (ed.). *Turkey's Transformation and American Policy*. New York: Century Foundation Press, 2000.

Ahmad, Feroz. *The Making of Modern Turkey*. London; New York: Routledge, 1993. (Making of the Middle East Series)

Akçam, Taner. *From Empire to Republic: Turkish Nationalism and the Armenian Genocide*. London; New York: Zed Books, 2004.

Atabaki, Touraj (ed.). *The State and the Subaltern Modernization, Society and the State in Turkey and Iran*. London: I.B. Tauris, 2007. (Library of Modern Middle East Studies; 66)

Ataöv, Türkkaya (ed.). *The Armenians in the Late Ottoman Period*. 2nd ed. Ankara: Turkish Historical Society for The Council of Culture, Arts and Publications of The Grand National Assembly of Turkey, 2001. (Council of Culture, Arts and Publications; no. 90)

Ayubi, Nazih N. *Over-Stating the Arab State Politics and Society in the Middle East*. London: I.B. Tauris, 1995.

Barkey, Henri J. (ed.). *Reluctant Neighbor: Turkey's Role in the Middle East*. Washington, DC: United States Institute of Peace, 1996.

——— and Graham E. Fuller. *Turkey's Kurdish Question*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1998.

Beblawi, Hazem and Giacomo Luciani (eds.). *The Rentier State*. London: Croom Helm, 1987. (Nation, State, and Integration in the Arab World; v.2)

Bechev, Dimitar (ed.). *What Does Turkey Think?*. London: European Council on Foreign Relations, 2011.

Birand, Mehmet Ali. *Shirts of Steel: An Anatomy of the Turkish Armed Forces*. With a Foreword by William Hale; Translated from the Turkiish by Saliha Parker and Ruth Christie. London; New York: I. B. Tauris, 1991.

Bozdoğan, Sibel and Reşat Kasaba (eds.). *Rethinking Modernity and National Identity in Turkey*. Washington: Institute of Turkish Studies, 2007.

Cantori, Louis J., Marcia K. Hermansen and David B. Capes (eds.). *Muslim World in Transition: Contributions of the Gulen Movement* (Leeds: Leeds Metropolitan University Press, 2007.

Çarkoğlu, Ali and Barry Rubin (eds.). *Turkey and the European Union: Domestic Politics, Economic Integration, and International Dynamics*. London; Portland, OR: Frank Cass, 2003.

Chubin, Shahram and Jerrold D. Green. *Turkish Society and Foreign Policy in Troubled Times*. Rapporteur Ian O. Lesser. Santa Monica, CA: Rand, 2001. (Conference Proceedings; 171)

Dougherty, James E. and Robert L. Pfaltzgraff. *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey*. 3rd ed. New York: Harper and Row, 1990.

Dowling, Malcolm and Ganeshan Wignaraja. *Central Asia's Economy: Mapping Future Prospects to 2015*. Washington: Central Asia-Caucasus Institute; Silk Road Studies Program, Uppsala University, 2006. (Silk Road Papers)

Faltas, Sami and Sander Jansen (eds.). *Governance and the Military: Perspectives for Change in Turkey*. Groningen: Centre of European Security Studies (CESS), 2006. (Harmonie Paper; 19)

Flint, Colin. *Introduction to Geopolitics*. London; New York: Routledge, 2006.

Fuller, Graham E. *The New Turkish Republic: Turkey as a Pivotal State in the Muslim World*. Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2008.

——— [et al.] *Turkey's New Geopolitics: From the Balkans to Western China*. Boulder: Westview Press, 1993.

Gul, Murat. *The Emergence of Modern Istanbul: Transformation and Modernisation of a City*. London; New York: Tauris Academic Studies, 2009. (Library of Modern Middle East Studies; 83)

Harris, George S. *Troubled Alliance; Turkish-American Problems in Historical Perspective, 1945-1971*. Washington: American Enterprise Institute for Public Policy Research. [1972]. (AEI-Hoover Policy Studies; 2. Hoover Institution Studies; 33)

Heper, Metin. *The State and Kurds in Turkey: The Question of Assimilation*. Basingstoke, [England]; New York: Palgrave Macmillan, 2007.

———. *The State Tradition in Turkey*. Beverley, North Humberside: Eothen Press, 1985.

Jenkins, Gareth H. *Between Fact and Fantasy: Turkey's Ergenekon Investigation*. Washington: Central Asia-Caucasus Institute; Silk Road Studies Program, Uppsala University, 2009. (Silk Road Papers)

Jonsson, Anna [et al.]. *Russia after Putin: Implications for Russia's Politics and Neighbors*. Sweden: Institute for Security and Development Policy, 2008. (Policy Papers)

Kaldor, Mary and Asbjφrn Eide (eds.). *The World Military Order: The Impact of Military Technology on the Third World*. London: Macmillan, 1979.

Kansu, Aykut. *Politics in Post-Revolutionary Turkey, 1908-1913*. Boston: Brill, 2000. (Social, Economic, and Political Studies of the Middle East and Asia; v. 70)

Karpat, Kemal (ed.). *Ottoman Past and Turkey's Today*. Leiden: Brill Press, 2000.

Karsh, Efraim (ed.). *The Iran Iraq War: Strategic and Political Implications*. London: Macmillan, 1989.

Kayali, Hasan. *Arabs and Young Turks Ottomanism, Arabism, and Islamism in the Ottoman Empire, 1908-1918*. Berkeley, CA: University of California Press, 1997.

Khalilzad, Zalmay, Ian Lesser and F. Stephen Larrabee. *The Future of Turkish-Western Relations: Toward a Strategic Plan*. Santa Monica, CA: Rand, 2000.

Kirişci, Kemal. *Turkey's Foreign Policy in Turbulent Times*. Paris: Institute for Security Studies, European Union, 2006. (Chaillot Paper; no. 92)

Kramar, Heinz (ed.). *Turkey and the European Union*. Washington: Johns Hopkins University Press, 2004.

Landau, Jacob M. (ed.). *Ataturk and the Modernization of Turkey*. Boulder, Colo: Westview Press, 1984. (Westview Replica Edition)

Lanier, Stephen . *Military Trends in Turkey: Strengths and Weakness*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2004.

Larrabee, F. Stephen, *Turkey and the West: Prospects, and Dilemmas*. Geneva: Geneva Center for Security Policy, 2001.

———, *Turkey as a United States Security Partner*. Santa Monica, CA: Rand Corp., 2008.

———. *NATO's Eastern Agenda in a New Strategic Era*. Prepared for the United States Air Force. Santa Monica, CA: Rand, 2003.

———. *Troubled Partnership U.S.-Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change*. Santa Monica, CA: Rand, 2010.

——— and Ian O. Lesser. *Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty*. Santa Monica, CA: Rand Corp., 2003.

Lesser, Ian O. *Bridge or Barrier?: Turkey and the West after the Cold War*. Santa Monica, CA: Rand, 1992.

———. *NATO Looks South: New Challenges and New Strategies in the Mediterranean*. Santa Monica, CA: Rand, 2000.

Maddy-Weitzman, Bruce and Asher Susser (eds.). *Turkish-Israeli Relations in a Trans- Atlantic Context: Wider Europe and the Greater Middle East, Conference Proceedings*. Tel Aviv: Tel Aviv University, Moshe Dayan Center, 2005.

Martin, Lenore G. and Dimitris Keridis (eds.). *The Future of Turkish Foreign Policy*. Cambridge, Mass.: MIT Press, 2004. (BCSIA Studies in International Security)

Medvedev, Sergei. *Rethinking the National Interest: Putin's Turn in Russian Foreign Policy*. Garmisch-Partenkirchen, Germany: George C. Marshall European Center for Security Studies, [2004]. (Marshall Center Papers; no. 6)

Meeker, Michael E. *A Nation of Empire: the Ottoman Legacy of Turkish Modernity*. Berkeley: University of California Press, 2002.

Microsoft Encarta Reference Library 2003. Redmond, WA: Microsoft, 2002.

Miller, Donald E. and Lorna Touryan Miller. *Survivors: An Oral History of the Armenian Genocide*. Berkeley: University of California Press, 1993.

Neumann, Iver B. *Uses of the Other: «The East» in European Identity Formation*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999. (Borderlines; v. 9)

Oğuzlu, H. Tarik. *The Turkomans of Iraq as a Factor in Turkish Foreign Policy: Socio-Political and Demographic Perspectives*. Ankara: Foreign Policy Institute, 2001.

Oliker, Olga and Thomas Szayna. *Faultlines of Conflict in Central Asia and the South Caucasus: Implications for the U.S. Army*. Santa Monica, CA: Rand, 2002.

——— [et al.]. *Russian Foreign Policy: Sources and Implications*. Santa Monica, CA: Rand Project Air Force, 2009. (Rand Corporation Monograph Series)

Onis, Ziya. *Post- War Development Performance of the Turkish Economy: A Political Economy Perspective*. Istanbul: Koç University, College of Administrative Sciences and Economics, 2002.

Özcanm, Ali Kemal. *Turkey's Kurds: A Theoretical Analysis of the PKK and Abdullah Ocalan*. London; New York: Routledge Curzon, 2006. (Routledge Advances in Middle East and Islamic Studies)

Özdalga, Elisabeth. *Late Ottoman Society: The Intellectual Legacy*. London; New York: RoutledgeCurzon, 2005 (SOAS/Routledge Curzon Studies on the Middle East; 3)

Pope, Nicole and Hugh Pope. *Turkey Unveiled: Ataturk and After*. London: John Murray, 1997.

Rabasa, Angel and F. Stephen Larabee. *The Rise of Political Islam in Turkey*. Santa Monica, CA: Rand, 2008.

Rubin, Barry and Kemal Kirişci (eds.). *Turkey in World Politics: An Emerging Multiregional Power*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2001.

Shichor, Yitzhak. *Ethno-Diplomacy: The Uyghur Hitch in Sino-Turkish Relations*. Honolulu: East-Weast Center, 2009. (Policy Studies; 53)

Starr, S. Frederick and Svante E. Cornell. *The Baku-Tbilisi-Ceyhan Pipeline: Oil Window to the West*. Washington: Central Asia-Caucasus Institute; Silk Road Studies Program, Uppsala University, 2005.

Taspinar, Omer. *An Uneven Fit?: The «Turkish Model» and the Arab world*. Washington: Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution, 2003.

Turkish Statistical Institute. *Foreign Trade Statistical Yearbook 2010*. Ankara: Turkish Statistical Institute, 2011.

———. *Turkey's Statistical Yearbook, 2005*. Ankara: Turkish Statistical Institute, 2006.

———. *Turkey's Statistical Yearbook, 2009*. Ankara: Turkish Statistical Institute, 2010.

———. *Statistical Indicators 1923-2008*. Ankara: Turkish Statistical Institute, 2009.

Ucarlar, Nesrin. *Between Majority Power and Minority Resistance: Kurdish Linguistic Rights in Turkey*. Lund: Department of Political Science, Lund University, 2009. (Lund Political Studies; 157)

Volten, Peter M.E. (ed.). *Perceptions and Misperceptions in the EU and Turkey: Stumbling Blocks on the Road to Accession*. Groningen: Centre of European Security Studies, 2009.

Winrow, Gareth. *Turkey and the Caucasus: Domestic Interests and Security Concerns*. London: Royal Institute of International Affairs, 2000.

———. *Turkey in post-Soviet Central Asia*. London: Royal Institute of International Affairs, Russia and CIS Programme 1995.

Yildirim, Onur. *Diplomacy and Displacement: Reconsidering the Turco-Greek Exchange of Populations, 1922-1934*. New York: Routledge, 2006. (Middle East Studies: History, Politics, and Law)

Yildiz, Kerim. *The Kurds in Turkey: EU Accession and Human Rights*. Foreword by Noam Chomsky. London; Ann Arbor, MI: Pluto Press; Kurdish Human Rights Project, 2005.

Younossi, Obaid [et al.]. *The Long March: Building an Afghan National Army*. Santa Monica, CA: Rand, 2009. (Rand Corporation Monograph Series)

Zurcher, Erik J. *Turkey: A Modern History*.

———. *The Young Turk Legacy and Nation Building: From the Ottoman Empire to Atatürk's Turkey*. London; New York: I. B. Tauris, 2010. (Library of Modern Middle East Studies; v. 87)

Periodicals

Abramowitz, Morton and Henri J. Barkey. «Turkey's Transformers: The AKP Sees Big.» *Foreign Affairs*: vol. 88, no. 6, November- December 2009.

Afrasiabi, Kaveh and Abbas Maleki. «Iran's Foreign Policy After 11 September.» *Brown Journal of World Affairs:* vol. 9, no. 2, Winter-Spring 2003.

Akyuz, Abdullah. «US-Turkish Economic Relations at the Outset of the 21st Century.» *Insight Turkey* (Ankara): vol. 2, no. 4, October-December 2000.

Aliriza, Bulent. «Clinton in Turkey: Reviewing «The Turkish Model».» *Turkey Update*: 16/11/1999.

Altunisik, Meliha Benli. «The Possibilities and Limits of Turkey's Soft Power in the Middle East.» *Insight Turkey*: vol. 10, no. 2, April- June 2008.

«Ambassador: EU Has Lost Leverage on Turkey.» *Today's Zaman*: 20/6/2011.

Anghel, Itai. «PKK Leader: Israel Is Helping Turkey to Destroy Us.» *Haaretz*: 22/9/2010.

Aras, Bülent . «Can Turkey Rouse the Muslim World?.» *Daily Star*: 18/6/2004.

———. «Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy.» *SETA Policy Brief*: no. 32, May 2009.

———. «Turkish Policy Toward Central Asia.» *Today's Zaman*: 27/8/2009.

———. «Turkey and the Russian Federation: An Emerging Multidimensional Partnership.» *SETA Policy Brief*: no. 35, August 2009.

———. «Turkey between Syria and Israel: Turkey's Rising Soft Power.» *SETA Policy Brief*: no. 15, May 2008.

———. «Turkey's Rise in the Greater Middle East: Peace Building in the Periphery.» *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*: vol. 11, no. 1, 2009.

———. «Turkey's Soft Power.» *Guardian*: 14/4/2009.

——— and Bulent Gokay. «Turkey after Copenhagen: Walking a Tightrope.» *Journal of Southern Europe and the Balkans* (London): vol. 5, no. 2, August 2003.

——— and Emre Iseri.«The Nabucco Natural Gas Pipeline: From Opera to Reality.» *SETA Policy Brief*: no. 34, July 2009.

——— and Fatih Özbay. «The Limits of the Russian - Iranian Strategic Alliance: Its History and Geopolitics, and the Nuclear Issue.» *Korean Journal of Defense Analysis*: vol. 20, no. 1, March 2008.

——— and Omer Caha. «Fethullah Gulen and His Liberal «Turkish Islam» Movement.» *Middle East Review of International Affairs*: vol. 4, no. 4, December 2000. On the Web: <www.ciaonet.org/olj/meria/meria_dec00.html>.

——— and Rabia Karakaya Polat. «From Conflict to Cooperation: Desecuritization of Turkey's Relations with Syria and Iran.» *Security Dialogue*: vol. 39, no. 5, October 2008.

Arnett, David. «Problems of Perception and Vision: Turkey and the US'.» *Turkish Policy Quarterly*: vol. 7, no. 1, Spring 2008.

«Athens: Turkish Stance on Drilling Contradicts Zero-Problem Policy.» *Today's Zaman*: 5/9/2011.

Bacik, Gokhan. «Turkish-Israeli Relations after Davos: A View from Turkey.» *Insight Turkey*: vol. 11, no. 2, April 2009.

Bal, Idris. «The Turkish Model and the Turkic Republics.» *Perceptions: Journal of International Relations*: vol. 2, no. 3, 1998. On the Web: <http://www.mfa.gov.tr/grupa/percept/lll-3/default.htm>.

Balci, Karem. «Limits of Turkey's Soft Power.» *Today's Zaman*: 5/4/ 2010 .

Ben-Meir, Alon. «Is a Turkish-Israeli Reconciliation Iminent?.» *Today's Zaman*: 11/7/2011.

Bhatty, Roy Sultan Khan. «Russia: The Traditional Hegemon in Central Asia.» *Perceptions*: *Journal* of *International Affairs*: Autumn 2008.

Bilgin, Pinar. ««Only Strong States Can Survive in Turkey's Geography»: The Uses of «Geopolitical Truths» in Turkey.» *Political Geography*: vol. 26, no. 7, September 2007.

———. «Securing Turkey through Western-Oriented Foreign Policy.» *New Perspectives on Turkey*: no. 40, 2009.

———. «Turkey's Changing Security Discourses: The Challenge of Globalization.» *European Journal of Political Research*: vol. 44, no. 1, 2005.

Brandenburg, Rachel. «No Longer Newlyweds: The Evolution of Turkish Foreign Policy Toward Israel.» *Insights*: vol. 1, Spring 2005.

Bruinessen, Martin van. «Kurds, Turks and the Alevi Revival in Turkey.» *Middle East Report*: no. 200, Summer 1996.

Bulac, Ali. «The Idea of the «Turkey Model».» *Today's Zaman*: 11/3/2011.

Cagaptay, Soner (ed.). «The Future of the Iraqi Kurds.» *Policy Focus*: no. 85, July 2008.

———. «Improving Turkish - Russian Relations: Turkey's New Foreign Policy and its Implications for the United States.» *Policy Watch*: no. 942, 2005. On the Web: <http://www.washingtoninstitute.org>.

———. «A Turkish Buffer Zone Inside Syria?.» *Hurriyet Daily news*: 3/7/2011.

———, Nazli Gencsoy and Beril Unver. «European Union Suggests Turkey Is Not Quite Ready: A Window of Opportunity for the United States.» *Policy Watch:* no. 906, October 2004.

Çandar, Cengiz. «Turkey's «Soft Power» Strategy: A New Vision for a Multi-Polar World.» *SETA Policy Brief:* no. 38, December 2009.

Çiller, Tansu. «Turkish Foreign Policy in its Dynamic Tradition.» *Perceptions: Journal of International Affairs*: vol. 1, no. 3, November 1996. On the Web: <http://www.diplomatikgozlem.com/EN/belge/2-2691/tukish-foreign-policy-in-its-dynamic-tradition.html> (25/1/2012).

Davutoglu, Ahmet. «Turkey's New Foreign Policy Vision.» *Insight Turkey*: vol. 10, no. 1, 2008.

«Don't Sacrifice Talks in Cyprus for Natural Gas.» *Hurriyet Daily News*: 14/8/2011.

Efegil, Ertan and Leonard A. Stone. «Iran and Turkey in Central Asia: Opportunities for Rapprochement in the Post-Cold War Era.» *Journal of Third World Studies*: vol. 20, no. 11, Spring 2003.

Emerson, Michael. «Has Turkey Fulfilled the Copenhagen Political Criteria?.» *CEPS Policy Briefs*: no. 48, April, 2004.

Erdemir, Halil. «The Policies around the BTC Pipeline.» *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*: vol. 8, no. 4, Winter 2009.

«First Europe, then Turkey, Says Sarkozy.» *Hurriyet Daily News*: 8/1/2012.

«France no Different than Mideast Dictators: Davutoğlu.» *Hurriyet Daily News*: 23/12/2011.

Fuller, Graham E. «Turkey's Strategic Model: Myths and Realities.» *Washington Quarterly*: vol. 27, no. 3, Summer 2004.

«Full-text Of Turkish President Abdullah Gul's Lecture on 'Turkish Foreign Policy In The New Era' At Usak.» *Journal of Turkish Weekly*: 16 December 2009.

Gingeras, Ryan. «Unearthing the Ottoman Origins of Nation States in the Middle East.» *MIT Electronic Journal of Middle East Studies*: vol. 3, Spring 2003.

Glyptis, Leda-Agapi. «Which Side of the Fence? Turkey's Uncertain Place in the EU.» *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*: vol. 4, no. 3, Fall 2005.

Goldwyn, Daniel R. [et al.]. «Symposium: The Caspian Region and the New Great Powers.» *Middle East Policy:* vol. 7, no. 4, October 2000.

Gorener, Aylin S. «Turkey and Northern Iraq on the Course of Raprochement.» *SETA Policy Brief*: no. 17, June 2008.

«Greek Cyprus, Israel Discuss Plans for Gas Transfer to Europe.» *Today's Zaman*: 16/3/2011.

Gündoğan, Ünal. «Islamist Iran and Turkey, 1979-1989, State Pragmatism and Ideological Influences.» *Middle East Reviewof International Affairs*: vol. 7, no. 1, March 2003. On the Web: <http://meria.idc.ac.il/journal/2003/issue1/gundogan.pdf>.

Gunter, Michael. «The Continuing Kurdish Problem in Turkey after Öcalan's Capture.» *Third World Quarterly*: vol. 21, no. 5, October 2000.

Güzeldere, Ekrem Eddy. «Turkish Foreign Policy: From «Surrounded by Enemies» to «Zero Problems».» *C.A.P Policy Analysis*: no. 1, 2009.

Haji-Yousefi, Amir M. «Whose Agenda Is Served by the Idea of a Shia Crescent?.» *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*: vol. 8, no. 1, Spring 2009.

Hale, William. «Turkey and the Middle East in the 'New Era'.» *Insight Turkey*: vol. 11, no. 3, July-September 2009.

Hurriyet Daily News: 28/10/2010.

«Intelligence Report Reveals Links between PKK, Israel», *Today's Zaman*: 8/3/2011.

Jongerden, Joost. «Resettlement and Reconstruction of Identity: The Case of the Kurds in Turkey.» *Global Review of Ethnopolitics*: vol. 1, no. 1, September 2001.

Jung, Dietrich «The Sevres Syndrome: Turkish Foreign Policy and its Historical Legacies.» *American Diplomacy*: vol. 8, no. 2, 2003. On the Web: <http://www.unc.edu/depts/diplomat/archives_roll/2003_07-09/jung_sevres/jung_-sevres.html>: (25/1/2012).

Kapsis, James E. «The Failure of U.S.-Turkish Pre-Iraq War Negotiations: An Overconfident United States, Political Mismanagement, and a Conflicted Military.» *Middle East Review of International Affairs*: vol. 10, no. 3, September 2006.

Kardas, Saban. «Turkey Signs Nuclear Deal with South Korea.» *Eurasia Daily Monitor*: vol. 7, no. 57, March 2010.

Karpat, Kemal. «Turkish Foreign Policy: Some Introductory Remarks.» *International Journal of Turkish Studies*: vol. 6, nos. 1-2, Winter 1992-94.

Kaya, Ayhan. «Individualization and Institutionalization of Islam in Europe in the Age of Securitization (Report).» *Insight Turkey*: vol. 12, no. 1, January 2010.

Kaye, Dalia Dassa and Frederic Wehrey. «Containing Iran?: Avoiding a Two-Dimensional Strategy in a Four-Dimensional Region.» *Washington Quarterly*: vol. 32, no. 3, July 2009.

Kenes, Bulent. ««Golden Age» of Turkish-US Relations Beginning Only Now.» *Today's Zaman*: 20/8/2009.

Kibaroglu, Mustafa. «Turkey's Quest for Peaceful Nuclear Power.» *Nonproliferation Review*: vol. 4, no. 3, Spring-Summer 1997.

Kirişci, Kemal. «The «Enduring Rivalry» between Greece and Turkey: Can 'Democratic Peace' Break it?.» *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*: vol. 1, no. 1, Spring 2002.

———. «The Transformation of Turkish Foreign Policy: The Rise of the Trading State.» *New Perspectives on Turkey*: no. 40, 2009.

———. «Turkey and the United States: Ambivalent Allies.» *Middle East Review of International Affairs*: vol. 2, no. 4, December 1998. On the web: < http://meria.idc.ac.il/journal/1998/issue4/jvol2no4in.html > (20/10/2011).

Kìziltan, Ihasan. «Improving the NATO- EU Partnership: A Turkish Perspective.» *Turkish Policy Quarterly* (Istanbul): vol. 7, no. 3, Summer 1998.

Kösebalaban, Hasan. «The AK Party Closure Case: Domestic Situation and International Reactions.» *SETA Policy Brief*: no. 10, April 2008.

Kucukcan, Talip. «Turkey a Model for Islamic World Insofar as it Changes.» *Today's Zaman*: 28/2/2011.

Laciner, Sedat. «Turgut Ozal Period in Turkish Foreign Policy: Ozalism?.» *Journal of Turkish Weekly:* 9 March 2009.

Lesser, Ian. «Turkey's Regional Role: Harder Choices Ahead.» *Turkish Policy Quarterly*: vol. 7, no. 2, Summer 2008.

Lewis, Bernard. «Why Turkey is the Only Muslim Democracy.» *Middle East Quarterly*: vol. 1, no. 1, March 1994.

Malik, Mufti. «Daring and Caution in Turkish Foreign Policy.» *Middle East Journal*: vol. 52, no. 1, Winter 1998.

Middle East Journal: vol. 20, Summer 1966.

Milliyet: 9/9/1997.

Murinson, Alexander. «The Strategic Depth Doctrine of Turkish Foreign Policy.» *Middle Eastern Studies*: vol. 42, no. 6, November 2006.

Nachmani, Amikam. «Turkey and the Middle East.» *Journal of Modern Hellenism*: vol. 15, 1999. On the web: < www.biu.ac.il/soc/besa/publications/4pub.html >.

Narli, Nilufer. «Cooperation or Competition in the Islamic World: Turkish - Iranian Relations from the Islamic Revolution to the War and after.» *Cahiers d'études la Méditerranée Orientale et le monde turco-iranien*: no. 15, Janvier-Juin 1993.

«Neo-Ottoman Phobia of the Greek Media.» *Today's Zaman*: 7/8/2011.

Nia, Mahdi Mohammad. «Understanding Iran's Foreign Policy: An Application of Holistic Constructivism.» *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*: vol. 9, no. 1, Spring 2010.

Oğuzlu, Tarik. «Turkey and the Transformation of NATO.» *SETA Policy Brief*: no. 33, July 2009.

Öktem, Kerem. «The Nation's Imprint: Demographic Engineering and the Change of Toponymes in Republican Turkey.» *European Journal of Turkish Studies*: no. 7, 2008. On the web: < http://www.ejts.org/document2243.html > (20/12/2011)

Olson, Robert. «The Kurdish Question and Chechnya: Turkish and Russian Foreign Policies Since the Gulf War.» *Middle East Policy*: vol. 4, no. 3, 1996.

———. «Turkey-Iran Relations, 2000-2001: The Caspian, Azerbaijan and the Kurds.» *Middle East Policy*: vol. 9, no. 2, June 2002.

Orlov, Vladimir and Alexander Vinnikov. «The Great Guessing Game: Russia and the Iranian Nuclear Issue.» *Washington Quarterly*: vol. 28, no. 2, March 2005.

Özbudun, Ergun. «From Political Islam to Conservative Democracy: The Case of the Justice and Development Party in Turkey.» *South European Society and Politics*: vol. 11, nos. 3-4, December 2006.

Öztarsu, Mehmet Fatih. «Armenia Ready, Target 2015.» *Today's Zaman*: 20/6/2011.

Paul, Amanda. «Turkey-EU Relations: Is the Plug Being Pulled?.» *Today's Zaman*: 17/7/2011.

Rafaat, Aram. «U.S.-Kurdish Relations in Post-Invasion Iraq.» *Middle East Review of International Affairs*: vol. 11, no. 4, December 2007.

Robins, Philip. «Between Sentiment and Self-Interest: Turkey's Policy toward Azerbaijan and the Central Asian States.» *Middle East Journal*: vol. 47, no. 4, Autumn 1993.

Sever, Aysegul. «Turkey and the Syrian-Israeli Peace Talks in the 1990s.» *Middle East Review of International Affairs*: vol. 5, no. 3, September 2001.

«Small Countries Join EU, Big Countries Bargain.» *Hurriyet Daily News*: 8/12/2012.

Somer, Murat. «Ethnic Kurds, Endogenous Identities, and Turkey's Democratization and Integration with Europe.» *Global Review of Ethnopolitics*: vol. 1, no. 4, June 2002.

«Star of Islam: A Survey of Turkey.» *Economist*: 14/12/1991.

«Talks Continue Over Taliban Office in Istanbul.» *Hurriyet Daily news*: 4/11/2011.

Taspinar, Omer and Fiona Hill. «Turkey and Russia: Axis of the Excluded?.» *Survival*: vol. 48, no.1, Spring 2006.

Today's Zaman: 9/8/2011.

Tugal, Cihan. «NATO's Islamists Hegemony and Americanization in Turkey.» *New Left Review* (London): no. 44, March-April 2007.

«Turkey Asks US to Base Predator Drone on Turkish Soil.» *Today's Zaman*: 12/9/2011.

«Turkey Can Contribute to Fighting Islamophobia.» *Today's Zaman*: 20/9/2011.

«'Turkey Is Common Enemy', PKK Member Tells Israel.» *Hurriyet Daily news*: 22/9/2010

«Turkey's Ambassador will Return to Paris.» *Hurriyet Daily News*: 8/1/2012.

«Turkish Minister Warns Greek Cypriots about Oil Exploration in Mediterranean.» *Today's Zaman*: 4/9/2011.

Ulutaş, Ufuk. «The 2009 Israeli Elections and Turkish-Israeli Relations.» *SETA Policy Brief*: No. 31, February 2009.

Üngör, Uğur Ümit. «Geographies of Nationalism and Violence: Rethinking Young Turk 'Social Engineering'.» *European Journal of Turkish Studies*: vol. 7, 2008. On the Web: at: <http://www.ejts.org/document2583.html> (20/12/2011).

Uslu, Nasuh. «The Russian, Caucasian and Central Asian Aspects of Turkish Foreign Policy in the Post Cold War Period.» *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*: vol. 2, nos. 3-4, Fall-Winter 2003.

Uygur, Hakki. «Iran's Nuclear Ambitions and Turkey.» *SETA Policy Brief*: no. 7, February 2008.

Vasiliou, George. «The Solution of the Cyprus Problem: The key to Turkey's Relations with the EU.» *Turkish Policy Quarterly*: vol. 4, no. 4, Winter 2005. On the web: <http://www.turkishpolicy.com/images/stories/2005-04-neighbors/TPQ2005-4-vassilou.pdf> (16/6/2010).

Vinatier, Laurent. «Between Russia and the West: Turkey as an Emerging Power and the Case of Abkhazia.» *China and Eurasia Forum Quarterly*: vol. 7, no. 4, December 2009.

Walker, Joshua W. «Learning Strategic Depth: Implications of Turkey's New Foreign Policy Doctrine.» *Insight Turkey*: vol. 9, no. 3, July 2007.

———. «Turkey's Changing Internal and International Dynamics: From Where to What.» *SETA Policy Brief*: no. 40, December 2009.

Winrow, Gareth. «Turkey's Relations with the Transcaucasus and the Central Asian Republics.» *Perceptions*: *Journal* of *International Affairs*: vol. 3, no. 4, March- May 1996. On the web: <http://www.mfa.gov.tr/grupa/percept/i1/default.htm>.

Yavuz, Hakan. «Is There a Turkish Islam? The Emergence of Convergence and Consensus.» *Journal of Muslim Minority Affairs*: vol. 24, no. 2, October 2004.

Conferences

The Annual Meeting of American Political Science Association (APSA) (Boston, MA, 29 August-1 September 2002).

The 4th Annual Central Eurasian Studies Society Conference (Held at Harvard University, Cambridge, MA, 2-5 October 2003).

«Challenge and Change for the Military Institution, the Military Profession and Military Leadership in the 21st Century.» (Royal Military College, Kingston, Ontario, 25-27 October 2002).

«Challenges of Security Sector Governance in the Middle East.» (Workshop Organized by the Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF) Working Group on Security Sector Governance and Reform in the Middle East and North Africa (MENA), Geneva, 12-13 July 2004).

«The Changing Environment of Turkish Policy.» (Conference Organized by Institute of Turkish Studies, Georgetown University, Washington, DC, February (2000).

The International Conference 27 May 2009 at Lund University (Turkish Economic and Social Studies Foundation (TESEV), Istanbul, 2009).

«Nationalism, Society and Culture in Post-Ottoman South East Europe.» (Conference, St Peter's College, Oxford, 29-30 May 2004).

«The Otherness and Beyond: Dynamism between Group Formation and Identity in Modern Muslim Societies.» (Symposium, Tokyo University of Foreign Studies, 5-6 December 2009).

«Shifting State Ideologies from Late Ottoman to Early Republican Turkey, 1890-1930.» (Mica Ertegün Annual Turkish Studies Workshop on Continuity and Change, Department of Near Eastern Studies, Princeton University, 24-26 April 1997).

«Social Identities in the Late Ottoman Empire.» (Workshop, Department of Middle Eastern Studies, New York University, 8 March 1997).

«Turkey's Engagement with Modernity: The Twentieth Century.» (Conference, St Antony's College, Oxford, UK, 22-25 September 2004).

Documents and Reports

Akgün, Mensur. «Foreign Policy Perceptions in Turkey.» (Tesev Foreign Policy Programme, 2011).

Altinkas, Evren. «The lran-Iraq War And its Effects on Turkey.» On the Web: < http://www.usak.org.tr/dosyalar/dergi/ogyplUgzkXt94r2v760-fiKMVmprc0l.pdf > .

Aras, Bülent [et al.].«Public Perception of the Kurdish Question in Turkey.» (SETA and POLLMARK Research Report, Ankara, October 2009).

Baran, Zeyno. «Oil, Oligarchs and Opportunity: Energy from Central Asia to Europe.» (Testimony to the US Senate, Committee on Foreign Relations, Washington, 12 June 2008), on the Web: < http://foreign.senate.gov/testimony/2008/BaranTestimony080612p.pdf > .

Barkey, Henri J. «Turkey and Iraq: The Perils (and Prospects) of Proximity.» (Special Report, United States Institute of Peace, Washington, DC, July 2005).

Bruinessen, Martin van. «Transnational Aspects of the Kurdish Question.» (Working Paper, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, European University Institute, Florence, 2000).

Cagaptay, Soner. «Admitting Turkey Will Be a Test of How Secular the EU Is.» (Washington Institute for Near East Policy, Washington, 4 October 2006).

———. «Winning Turkey's Heart.» (Washington Institute for Near East Policy, Washington, April 2005).

Çakmak, Cenap. «Why Did Turkey Have to Be Distant From the Middle East and North Africa?.» (Bilgesam, 2 January 2012).

Camcigil, Metin. «The Concepts of the Turkish Model and the Greater Middle East Initiative.» On the Web: < http://www.ataturksociety.org/asa/voa/model.html > (23/5/2009).

«Central Asia: Border Disputes and Conflict Potential.» (International Crisis Group, Asia Report no; 33, April 2002).

«Central Asia's Energy Risks.» (International Crisis Group, Asia Report; no. 133, 24 May 2007).

Cizre, Umit. «Concept and Police of National Security and the Civilians: The Case of Turkey.» (Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces, Geneva, 2002).

———. «Democratic Oversight of the Security Sector: Turkey and the World.» (Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, Geneva, 2005).

«Cyprus: Reunification or Partition?.» (International Crisis Group, Europe Report; no. 201, September 2009).

Dagi, Ihsan D. «Islamic Political Identity in Turkey: Rethinking the West and Westernization.» (Central European University, Center for Policy Studies and Open Society Institute, CPS International Policy Fellowship Program, 2001-2002). On the Web: < www.policy.hu/dagi/osi-finareport.htm > .

Daly, John C. K. «U.S.-Turkish Relations: A Strategic Relationship under Stress.» (Jamestown Foundation, Washington, DC, February 2008).

Erdoğan, Mustafa. «Islam in Turkish Politics: Turkey's Quest for Democracy without Islam.» On the Web: < http://www.liberal-dt.org.tr/Ingilizce/articles/me_democracy.htm > .

Eurobarometer. «Public Opinion in the European Union.» (November 2010). (Survey Carried out by TNS Opinion and Social at the Request of the European Commission, European Commission, Brussels, February 2011).

Flanagan, Stephen J. and Samuel J. Brannen. «Turkey's Shifting Dynamics: Implications for U.S.-Turkey Relations.» (Report of the U.S.-Turkey Strategic Initiative, Center for Strategic and International Studies, Washington, DC, June 2008).

Hochleitner, Erich. «The Political Criteria of Copenhagen and their Application to Turkey.» (Working Paper, Austrian Institute for European Security Policy, August 2005).

«Investigating the Future: An in-depth Study of Public Opinion in Cyprus.» (Cyprus 2015, 5-6 December 2009).

«Iraq: Allaying Turkey's Fears over Kurdish Ambitions.» (International Crisis Group, Middle East Report; no. 35, January 2005).

Jenkins, Gareth. «Turkey and Northern Iraq: An Overview.» (Occasional Paper, Jamestown Foundation, Washington, DC, February, 2008).

Kaya, Nurcan and Clive Baldwin. «Minorities in Turkey: Submission to the European Union and the Government of Turkey.» (Minority Rights Group International (MRGI) Report, July 2004).

Kilinç, Ramazan. «Regional of a Grand Strategy or Democratic Member of A Regional Identity? Turkey between Eurasia and Europe.» On the Web: < http://www.ir.metu.edu.tr/conf2002/papers/kilinc.pdf > (22/6/2009).

Köse, Talha.«Alevi Opening and the Democratization Initiative in Turkey.» (SETA Policy Report; no. 3, March 2010).

Kuloğlu, Armağan. «60 Years of Alliance: NATO and Turkey.» (Report no. 2, Center for Middle Eastern Strategic Studies (ORSAM), April 2009).

Kutschera, Chris. «Mad Dreams of Independence: The Kurds of Turkey and the PKK.» On the Web: < http://www.xs4all.nl/˜tank/kurdish/htdocs/lib/dream.html > .

Laruelle, Marlène. «Russo-Turkish Rapprochement through the Idea of Idea of Eurasia: Alexander Dugin's Networks in Turkey.» (Occasional Paper, Jamestown Foundation, Washington, DC, April, 2008).

Lesser, Ian. «The New Turkish Lexicon.» (On Turkey Series, German Marshall Fund, Washington, 3 November 2009). On the Web: < http://www.gmfus.org//doc/Lesser_OnTurkey_1109_final.pdf > .

Ma'oz, Moshe. «The «Shi'i Crescent»: Myth and Reality.» (Analysis Paper; no. 15, Saban Center for Middle East Studies, Washington, DC, November 2007).

McCarthy, Justin. «The Population of The Ottoman Armenians.» On the Web: < www.tbmm.gov.tr/yayinlar/yayin1/4-McCarty(65-85).pdf > (25/1/2012).

Morelli, Vincent. «Cyprus: Reunification Proving Elusive.» (Congressional Research Service, CRS Report for Congress, Washington, 26 July 2011).

«Nagorno-Karabakh: Viewing the Conflict from the Ground.» (International Crisis Group, Europe Report; no. 166, September 2005).

Öztürk, Asiye. «The Domestic Context of Turkey's Changing Foreign Policy towards the Middle East and the Caspian Region.» (Discussion Paper, Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, Bonn, 2009).

Prager, Rachel. «Turkish-American Relations: Historical Context and Current Issues.» (Georgetown University, 2003).

Robins, Philip. «Between the EU and the Middle East: Turkish Foreign Policy under the AKP Government, 2002-2007.» (Working Papers, Istituto per gliStudi di Politica Internazionale (ISPI), Milano, 2007).

Semin, Ali. «The Domestic and Regional Repercussions of the US Withdrawal upon Iraq and the Middle East.» (Bilgesam, 10 January 2012).

Sencar, Ozer [et al.]. «Social and Political Situation in Turkey: The New Face of Turkish Foreign Policy.» (Survey Results, MetroPoll Strategic ve Social Research Centre, Ankara, January 2010).

Tashan, Seyfi. «Armenian Question and the Western Powers.» (Foreign Policy Institute, Ankara), on the Web: < www.foreignpolicy.org.tr/ing/articles.html > .

Tocci, Nathalie. «21st Century Kemalism Redefining Turkey - EU Relation in the Post - Helsinki Era.» (Working Document; no. 170, Center for European Policy Studies, Brussels, September 2001).

———. «Cyprus and Turkey: Europe's Historic Opportunity.» Part 1 and 2 (Brussels, Center For European Policy Studies, January, 2004). On the Web: < http://www.ceps.b e/wp.php?article-id- > .

Torbakov, Igor. «The Georgia Crisis and Russia-Turkey Relations.» (Report, Jamestown Foundation, Washington, November 2006).

«Turkey and Iraqi Kurds: Conflict or Cooperation?.» (International Crisis Group, Middle East Report; no. 18, November 2008).

«Turkey Syria Eye Nuclear Energy Cooperation,» (Al Manar Tv (Beirut), 14/6/2008). On the Web: < http://www.almanar.com.lb/NewsSite/NewsDetails.aspx?id = 46302&language = en > .

«Turks Downbeat about their Institutions: Even Military Less Well-Regarded.» (Pew Global Attitudes Project, Pew Research Center, Washington, 7 September 2010).

Ulgen, Sinan. «Nuclear Policy and Iran: An Opportunity for Turkey.» (On Turkey Series, German Marshall Fund, Washington, 22 March 2010).

Winrow, Gareth. «Turkey, Russia and the Caucasus: Common and Diverging Interests.» (Briefing Paper, REP/EP BP 2009/01, Chatham House, Russia and Eurasia Programme/Europe Programme, November 2009).

Yücel, Gökhan. «New Dilemmas of Turkish National Security Politics: Old and New Security Concerns and National Development in the Post-1980 Era.» (Paper Prepared for Presentation at the Fourth Kokkalis Graduate Student Workshop at JFK School of Government, Harvard University, Cambridge, Massachusetts, 8-9 February 2002).

Zanotti, Jim. «Turkey-U.S. Defense Cooperation: Prospects and Challenges.» (Congressional Research Service, CRS Report for Congress, Washington, 8 April 2011).

Websites

< http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113456.pdf > .

< http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html > .

< www.tsk.ml.tr/eng/gen1-konular/gorevi.htm > .

فهرس عام

- ب -

- ت -

- ش -

- ص -

- ض -

- ط -

- ع -

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

هذا الكتاب

تشهد تركيا منذ بدايات القرن الحادي والعشرين أكثرَ فتراتها حضورًا (في النظامَين الإقليمي والدولي) خلال تاريخها المعاصر. وتثير سياستها الخارجية وكل ما يتعلق بها قدرًا غير مسبوق من المتابعة لأحداثٍ وتحولاتٍ تبعث على الدهشة، وهو ما يثير بدوره كثيرًا من التأويلات وأحيانًا التنبؤات التي تنفتح على احتمالات مستقبلية متعددة.

إن عددًا من مفردات السياسة الخارجية التركية هو في منطقة تخومية "بين – بين"، بين "الغرب والشرق"، بين "العلمنة والأسلمة"، بين "اليسار واليمين"، بين "الشمال والجنوب"، بين "الاستمرارية والتغيير"... هذه الدراسة محاولة للكشف عن هذه التخوم.

عقيل سعيد محفوض

حصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من كلية الاقتصاد جامعة حلب، سورية (2006). شغل منصب مدير التعاون الدولي في وزارة التعليم العالي (2007 - 2009). تتركّز دراساته واهتماماته العلمية على الشؤون الإقليمية (المنطقة العربية وتركيا وإيران والأكراد).

صدر له:

- جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسّسة العسكرية والسياسة العامة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).
- سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
- "العلاقات السورية - التركية: التحوّلات والرهانات" (الدوحة: موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).



السعر: ١٤ دولاراً

ISBN 978-9927-00-023-2

9 789927 000232